



في الموضوع له وبيان الحكم الذي يرجع اليه المحار العقل هو اسناد صتام الى نهارة
او اسناد اسم الفاعل الى صميرة لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد هذا
ما قيل ولا يعرف ان يقال في الجواب ان الحصر في الاقسام الاربعة انما هو باعتبار
كون الطرف خمسة لغوي او محارز لغوي او لا اشكال في الحصر لان المعنى انما كان طرفاه
معاً واحداً حقيقة لغوية او محارز لغوي لا بعدد اربعة اقسام وانه حق ولا يصح
خروج قسم من المحارز العقل عن هذه الاقسام وهو ما لا يوصف طرفه بالحقيقة اللغوية
ولا بالمحارز اللغوي فتأمل **قوله** في القرآن كثر اشارة الى الرد على من زعم انه محارز
في القرآن اصلاً وانه لا محارز في الاستناد وبعض الحكم في شيء من الكلام فصلاً عن كلام
الله تعالى **قوله** او عن طوله الاول اسب بقوله كيف يتقون **قوله** اي من جهة العقل
سير الى ان قوله عقلاً وغاذه مبين وان لم يصلح كل منهما ان يكون فاعلاً للاستحالة لكونها
هاهنا لازمة لكن يكفي صلوح كل منهما للفاعلية للاستحالة المتعددية بمعنى عد الشيء محالاً
لن الواجب ان يكون المميز فاعلاً اما لعن العقل المذكور نحو طاب زيد نفياً واما
بالمعدي فحق امثلاً انما ما فان المالا يصلح فاعلاً للامتنان بل لمعديه وهو الملا لانه
مالي اما للارزمية نحو وخرنا الارض عيوننا فان العيون مسخرة لا معخرة وما نحن فيه مثل
امثلاً انما ما **قوله** يعني يكون حيث لا بدعي احداً دفع لان يقال لو قيل استجابه
قيام المسند بالمذكور عند المتكلم في الظاهر لكان اولى لان الاستحالة عقلاً
لا يكون قرينة في جميع الصور والاماتوقف الحكم لمجانبة نحو اسباب الصغر على ظهور
ان قاله لم يرد ظاهره **قوله** اذا داخله ونفسه قيل عليه الشيء الذي اذا دخل العقل
ونفسه بعده محالاً قد يكون حيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمحارز مطلقاً
فلا يظهر انطباق الدليل على الدعوى فالصواب اذا داخله وطبيعته كما في بعض نسخ الشرح
قوله مغرفة فاعله اشارة الى دفع ما يتوهم من ظاهري قول المص ومعرفة حقيقة
من ان المحارز العقل لا يبد له من حقيقة فان ذلك غير لازم كما اوضحه في الشرح الى انه
ليس المراد نفس الحقيقة اعني الاستناد الى ماهوله كما هو ظاهر عبارة المص فان معناه
امر ظاهره فلا يثبت وصفها بالظهور الخفا **قوله** وان فاعل هذه الـ فقال كان
الاشارة الى ما عدا ادبني بل ذلك حولي على فلان فان السكاكي قال ان فاعله

هذا هو الوجه في
الاشارة الى ما عدا
ادبني بل ذلك حولي
على فلان فان السكاكي
قال ان فاعله

مكتبة جامعة الرياض

٨٨٢	م
٨٨٩	م
٨٩٥	م

حاشيه على كتاب في البلاغه ، لملها كتبت في القرن الحادى

٨١٩
ح .

عشر الهجرى .

٢٠١ قى مسطرته مختلفه

نسخة حسنة ناقصة الاول والاخر ، الأوراق مرممة وبها

٤١٠

آثار تلويث .

١- البلاغه ، أدب اللغة العربية أ- تاريخ النسخ .

النفس لا الله **قوله** وظني ان هذا تكلف اي الحكم بوجود فاعل حقيق لهذه الافعال
نقل عنه في توجيه ظنه انه احفائه انزع في ان الفعل لا بد له من فاعل لكننا نعلم
فقط ان الموجود في مثل هذه الصورة افعال لازمة كالقدوم والزيادة والسرور
لافعال متعدي كالاقدام والمشي وخوهايعة انه وان ذكرنا اقدم مثلا فلم
يقصد به الا الى اقدم وهو غير موجود وليس الموجود الا القيدوم واذا لم يوجد
الاقدام لم يطلب الفاعل ضرورة لانقال اذ لم يوجد الاقدام لزم اما كونه مجازا لغويا في
القيدوم وح لا مجازا في الاستناد او الكذب لاننا نقول بعدم تحقيق المعنى لايبقي كون اللفظ
حقيقه ولا يستلزم كونه مجازا في معنى اخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما يستعمل
هو فيه لا يكون ثابتا والله غير قادر في صحة استعمال اللفظ كما يقول الاقدام المعيدوم
او الموهوم مثلا ولا يلزم الكذب ايضا فان المقصود هو ثبوت ما هو الاصل المرجع كالقدوم
متلافيه فانه يحتاج في دفع لزوم الكذب الى ما هو المقصود الاصيل فان المقصود الاصيل
من قولك اقدمي بلدي حق على فلان قدمت بلدي لاجل حق لي عليه قال سيد المحققين
قدس سره في بيين ما ذهب اليه الشيخ انك اذا قدمت بلدي لمحا طيكت لاجل حق لك على شخص
ثم قلت مثلا اقدمي بلدي حق على فلان فقد صدر منك فعل هو القيدوم لاجل داع هو
الحق لكن ثبت الاقدام من الاقدام من القيدوم واستندته الى الحق فان اردت
بالاقدام الحمل على القيدوم كان مجازا لغويا والاستناد حقيقه وان اردت به معناه
الحقيقه وسهت الحق مقدم من هذه الصورة وكان المقصود من ذلك
هو التشبيه بغيره فتبته الاقدام اليه فهو استعاره بالكناية قلت وستقول ان
على انه لا منافاه بين جعله استعاره بالكناية وبين القول بان الاستناد مجاز ثم
قلت اذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك في ملازمة الفعل
وجعلت المقصود من الكلام هو الاستناد والتشبيه معني الاله كان استناد الاقدام الى الحق
مجازا عقليا وليس فاعل هناك فاعل حقيقه لو استند اليه كان حقيقه فان قلت
اذا كان القيدوم ساعنا اقدم مقدم وكان هناك مقدم محقق فارد تشبيه
الحق بذلك القيدوم وانزاه في صورته على طريقه الاستعاره بالكناية او اردت نقل
استناد الاقدام منه الى الداعي على طريقه المجاز العقلي كان عرضا صحيحا في استلوا

المراد من هذا القول بان مرجع الصدق والكلام

واضح واما اذا كان الموجود هو القيدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق
فكيف تبته به الحق وكيف يسفل الاستناد منه اليه واي فائدة في ذلك
كما ان الشيء تبته بامر محقق دون في صورته تعرض من المعارض المتعلقة بالنسبة
كذلك تشبته بامر موهوم دون في صورته لذكر كما في تشبته الصار باسات
الاعمال وطلع الزقوم من وشر الشياطين فلا اشكال بالاستتعاره بالكناية واما نقل
الاستناد فالمقصود منه المبالغة في ملازمة الفعل فاذا وجد القيدوم **فان**
لداع واريد المبالغة في ملازمة للقيدوم بتوهم هناك اقدم ومقدم وينقل
الاستناد الاقدام عنه الى الداعي فان نقل الاستناد من المقصود المتوهم كقله من المحقق
في تحصيل عرض المبالغة في الملازمة فظهر ان لفظ اقدم مسجل فما هو معناه حقيقه
الا ان ذلك المعنا مفروض موهوم قد يعلق به صرح صحيح وفائدة خلية وليس له
حقيقه لو استند اليه كان حقيقه **فان قلت** الفاعل الحقيقه للاقدام المتوهم
مفروض كالمقدم المتوهم فاذا استند اليه كان حقيقه قطعا **قلت** لا معنى لاستناد
الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يشاوي نقل استناد الفعل من الفاعل
المحقق في تحصيل الغرض المطلوب كما عرفت فثبت استناد مجازي ليس له حقيقه
كما ادعى الشيخ وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقه للاقدام هو النفس
وان فاعل البواقي هو الله تعالى واعرض عليه بانه ان اردت قوله لا معنى لاستناده الى
الفاعل المتوهم انه لم يكن معناه متقيا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر اذ يمكن ان
فائدة فسلم لكنه غير مسلم فافزع الى الكلام في انه هل للمجاز العقلي حقيقه بمعنى انه لو
اليه كان حقيقه وهذا لا يتوقف على صحة الاستناد وقادته كما في المجاز اللغوي
فان المجازات التي حقاقتها معان كاذبة مثل قولنا شات له الليل وقامت الحرب
على ساق ليس لحقاقتها معان مسقمة صحيحة ثم مثل هذا اعتد من يقول بوضعه
للمفهوم الكلي لكنه اشترط استعماله في الجوريات على ما اختاره الشر كان مجازا
لغويا ليس له حقيقه لغوية صحيحة اذ ليس استعماله في المفهوم الكلي صحيحا عند هذا
الفاعل ان الزبد هوانه لانه هذا الاستناد غير مسلم والسند هذا هو نعم يمكن
نفس هذا المتوهم واستناد الفعل اليه لكن هذا ليس بضاهر اذ بعين ما هو له
وملاحظته بالقول ان المحض ليس بشرط صحة الاستناد اليه فتأمل على كلام
الشيخ ان الفعل في المجاز العقلي لا يجب ان يكون له ما هو له اذا استند اليه

فيل عليه

لا أن الجار الصلح
لا أحب أن يكون
له حقيقة عليه
في أصل

كان حصعة عليه وعليه وقد ستره على بقدر كلامه أما بعد الثالث
الاول فالوجه ان يقال ان مقتوده ٢ يتوقف على اعتبار مقدم موهم حتى يلزم ان يكون
له ما هو له لو استند اليه كان حصعة وأما يتوقف على اعتبار اقدم مو هو م
قوله وهذا مبنى على ان فتح دفع لما يقال الاستناد المجازي عند المضاف اما هو استناد الصفه
الى الصير في راصيه لا النسبه الوصفية في عشته راصيه فانه حصل المجاز العقلي بالنسبه
الاستناديه ولم يعمده في التوضيفه وغيرها ظاهرا فحاز ان يكون المراد بصير راصيه
صاحب العيشه الملقب العسته وبطلانه ممنوع لصحة ان تق وهو في عشته راص صاحبها
بها وجه الدفع ان صير راصيه اما هو للعيشه والمراد بها واحد واذا اراد بالصير
صاحبها كان هو المراد بالعسته ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشه وبطلانه
ظاهرا كذا بينه الخطابي وفيه مناقشة لجواز الاستخدام كما في بشاره صامه **قوله**
وهذا اولى بالتمثيل لان الجازع عند المضاف اما هو استناد الصام الى الصير المستكن فيه
القائد الى انهما لعدم اعتبار في المجاز في النسبه بل المبتدأ والخبر فحاز ان يرايه
بالصير فلان اللفظ انهما ولم يضاف الصير الى شيء حتى يلزم منه اضافة الى نفسه وهذه
المناقشة لا تحري في ايميه وهو ظاهر اما في التمثيل بشاره صام في الجملة بنا على ان المراد
بالنهار وصميره واحد فاذا اراد باحدهما معنى كان هو المراد بالآخر ايضا **قوله** عند
القائل بان اسم الله تعالى بوقفيه وغيرهم استناله الى ما ذكر في الجواب عن السؤال
بان التوقف على السمع اما يلزم لو قال الشكاكي بالتوقيف لكنه لا يقول به وجه الرد
ان هذا التركيب صحيح بل يتابع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره فلو كان الامر على ما
رغم الشكاكي لم يكن كذلك **قوله** والجواب الخ يتوجه عليه انه اذا اراد بالمتبته عليه
به ادعا حقيقه لا يكون الاستناد اليه حقيقه لانه اما يستند اليه حقيقه الى المشبه
الحقيقي اما ادعائى الا ترى انه لو كان جعل الرجل الشجاع استدا بطريق ادعائى وانما وبلى
لم يكن اطلاق الاستد عليه حقيقه بل مجاز ادعائى اوضح كما ستقف عليه ان سألته في
حث الاستغارة في قول الربيع بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعائى لا جعل اجازة الاستناد
الاثبات اليه حقيقه **فان قيل** اذا كان الربيع مكسبه تكون الاثبات لحسابه
والحسابه محض الشكاكي حب ان لا يكون معناها تحقيق اجازة واعقلا كاطفائ
المنيه بعصدها امر وهي شبهه بالاطفان فكذلك هذا بعصده امر وهي شبهه بالاطفان
ولا شك ان استناده الى المربع بطريق الحقيقه **فيلزم** في صرح الشكاكي بان الفرضه

في البنت الرسخ وهو الامرات امر محقق فهو مكسبه لا يحصل فهو مع كل منهما
عن الآخر عنده **قوله** من حيث انه مستند اليه انا بتقييد الحقيقه تخرج الاحوال
العارضه له بواسطة الحكم او المستند مثلا كونه مستند اليه لحكم موكد او متروك
التاكيد وكونه مستند اليه مستند مقدم او مؤخر معترف او منكر وكذا في الشرح
ولو جعلت اضافته الاحوال الى العهد حتى لا يحتاج الى ذلك لم يكن بعيد ومعناه الاحوال المعجزة
على السنة اهل المعاني والمعلومه قريبيه ذكرها فيما لم يوجى وهو الحذف والذكر والعرف
والسكوت والملايه صير الفضل والقديم والتاخير ولو صرح المصنف بقول ذلك في جميع
الابواب الاربعه كان اولى **قوله** وعدم الحادى الخ ان ادب العدم السابق والاف
فالعدم اللاحق متاخر عن الوجود والحذف عبارة عن العدم السابق بوصفه
ان عدم المستند اليه بعرضته بالفاظ مختلفه مثل الحذف والتركة والبقى والمعنى
واحد ولما اختلف في العبارة وما شكك ان هذا المعنى هو العدم السابق على الذكر
ادليس هناك ذكر وعده اسقاط الذي ذكره من النكته في اتيان الحذف المتأخيره
باعتبار معناه الاصلية ثم ان الوجه الذي ذكره الشارح لتقديم الحذف بدل ظاهره على
وجه بعده على الذكر ومنه يعلم وجه تقديمه على سابق الاحوال لعمدها عليه فصح قول
الش على سابق الاحوال وقد يوجه تقديم الحذف بانه اعرب الاحوال حيث الحق
بالعدم فكان التعريض له اهم وبانه ارشح في اقضا الخاصيه لا تخالف للاصل
فلا بد له من نكته سره واما الذكر فيكفي فيه بكونه اصلا وبان الذكر ينفرع عليه
اعتبارات من العرف والتكثير والعدم والتاخير الى غير ذلك خلافا لخر **فكان**
بالقديم اولى لكونه اقرب الى الضم وليس سابق الاحوال لما كانت متصرفه على الذكر كان
المناسب ذكرها عقيقه ولا يخفى ان المناسب ان لا يعد ذكر احد الامر من من الحذف
والذكر على اخر لتقابلهما فتقدم الحذف ليحصل كلا الامرين المناسبين **قوله** فكانه ترك
عن اصله فيه ان الظاهر عدم ذكر كان لا سعاره بان الترك ليس على سبيل الحقيقه
وقد عرفت خلافا الاسم اما ان يقال ان المراد من الترك عن اصله عدم اتيان به
ذكر وعدم ملاحظته بية وقصدا ولا شك ان ذلك ليس على سبيل الحقيقه لكن الشأن
في دلالة الترك على هذا **قوله** وان كان في الحقيقه ذكرها من الكلام يعنى فلا يكون ذكره غيبا
على الحقيقه **فيلزم** بعد ان تق ان ذكره يثبت بنا على الحقيقه لان الذكر الحقيقه

في البنت

لا فائدة للمعنى واحتماله في ذهن السامع وودحصر المسند اليه في ذهن السامع
بالقرينة فيكون ذكره عبثا حقيقا واما كونه دكنا من الكلام فانما يقضي ذكره لا غاية
لامر لفظي فلا يكون ذكره عبثا ظاهرا بل حقيقا وقد يقال معنى كلامه ان ذكر عبث بالنظر
الى القرينة لا بالنظر الى الحقيقة مع قطع النظر عنها حتى اذا قطع النظر عن الحقيقة القرينية
لا يكون ذكر المسند اليه عبثا لانه جزء الكلام فاحتج اليه لا فائدة مدلوله اذ على تقدير عدم
القرينة لا يوجد شي يدل عليه واما اذا لوحظ القرينة فلم يحتج الى ذكره لانه مدلوله مستفاد
منها **قوله** من حيث الظاهر فيكون في الشرح من ان الاعتماد عند الذكر بالآخره على العقل
قوله واما قال حصل لان الابدان يتوقف على الكون متناقيا في المحل الاول والاسفل
عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شيء منها صانعا حقيقا اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلا نه
الاسفل بالدلالة يدون العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف فلا في اللفظ المحذوف
داخل في الدلالة على انه قد استقر في معاده فهم المعاني من الالفاظ بحقيقة او بحيلة واقتصر
على بيان الثاني في هذا الكتاب لان كان قد تعرض للاول والثاني كليهما في الشرح حيث
قال واما قال يحصل لان الابدان عند الحذف ايضا هو المدلول عليه بالقرائن والاعتماد
في دلاله اللفظ بالآخره على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ واما عند
الحذف على العقل وكانه انما اضطر عليه هنا لانه اخرج الى البيان فان كون العمل داما
في الدلالة لفهم مطلقا من مكتشف ولا يكاد يحفى على احد ولذا حصر الدلالة في اللفظ
بقوله لانه الدلالة حقيقه عند الحذف هو اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة
وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانها لا تقو^{اللفظ}ر من الالفاظ واما العمل فتشترط
الدلالة ولا سبب اليه ولذا لا اقتصر على الثاني واشتار بالفتن الى وجه الافتقار
قوله واما بهم صنونه عن لسانك ذكر التحيل في العبد ولزادهم في الصون عجزا داخل
عبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية **وقيل** للعبد
شبهة محقق فاختلف فيه التحيل واما صنون المسند اليه عن لسانه لتكونه محققا
ذكره على لسان خمس فامر وهي محض وكذا صنون اللسان عن المسند اليه لموته
مذكره لانه متناهي في ذاته وهي محض واختار فيها الالهام واما قال عن لسانك
ولم يقل عن اللسان لاسمعا لان يدعي انه من الشرف والبناء حيث سلوت بكل
لسان مذكره فان مر الاسباب ما لا يصح فيه ذلك بل ذكر تواضع من المتكلم على معنى

الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه
الافهم على وجه

الى انهم

الى اصنونه عن لسانك واما في صنونه العكس فيمكن ان يدعي انه من الحب والرزق
حيث سلوت به كل لسان مذكره فيمكن اطلاق اللسان فيه ولهذا قال الشكاكي واما الالهام
ان في تركه بطلان اللسان عنه او بطلان له عن لسانك لكن لما كان عكس صنونه عن لسانك
صنون لسانك عنه فشره الشارح به **قوله** والظاهر ان ذكر المحذور ان قد يقال قصد العبد
بغير قصد المحذور عن العت^{فجان} ان يصعد كل منهما مع الذهول عن المحذور وان يصعد
معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها **قوله** او تنج او قافية فيه ان الكلام في
المتبدا الى الفاعل والى مطلق المسند اليه فان المراد من المحذوف هاهنا هو المتروك
لفظ المحذوف فيه وقصد الفاعل المحذوف الا الصور وانه متبدا متبدا كفاعل المصدر
وفاعل المجهول ولا شك انه لا يدخل تحت المتبدا في حصول السجع او القافية لانهما انما
يكونان في احراز الكلام ويمكن ان يتكلف ويقال قد حصل حذف المتبدا السجع والقافية
وذكر في صنونه تقدم الخبر على المتبدا **قوله** او ما اسبغ ذلك كاهام صنون تنمعه عن
ذكر او العكس **قوله** كقول الصياد هو مثال لضيق المقام بسبب قوت فرسه ولو قد
على قوله او نحو ذلك وحصل جعل قوله كالاختلاف خفيف او نحو ذلك وحذف الواو لكان احسن
فما مل **قوله** ورميه من غير رام مثل ضرب لصيد ومن الغزل من غير اهله في سقمي المثال
لحار الله ان اول من قاله الحكم بن عوف وكان من اهل ابي الناس وذلك انه نذر ليدفن بها
على القبط العقب اسم جبل فرام صيد هاهنا ما فلم يمكنه وكان يرجع محققا لا صيد وكاد
يقول نفسه فمعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرما الحكم هاهنا فخطاها فلما عرضت
الثالثة من ماها مطعم فاصتاها فعتدها قال الحكم ذلك فضا رمثلا **قوله** او نزل بطائره
وزاد الاستعمال على تركه بقلنا ولقياس غيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف
فيه المسند اليه من غير قياس ومثلت به في مرامك على هيئته فقد راغيت استعمال
الوارد على تركه كقولك راصيه من غير رام واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه
ونكلمت به بعينه في عرض من اعراضك كقولك الحمد لله لعل الحمد بالرفع على المبدع فقد
راغيت انما استعمال الوارد على تركه واما استعمال الوارد على تركه نظائر محض
بالقياس وايضا المحذوف لوزاد استعمال على تركه لا تصور من المصطلح الاول بخلاف الحذف
لوزاد استعمال على تركه نظائره فانه تصور منه ومن غيره **قوله** مثل الرقع على المبدع

ووجه حذف المستند اليه في هذه الامور كما ذكره المحقق الشريف في شرح الكشاف
مزان المرفوع بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله حوله فيه العرب للافتنان والعرض
من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمدح كونه من جهة ان فيه زيادة ايقاظ السامع
وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون بمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام ولما لم يرد من ما قبله من شدة الانتحال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة
متعلق من متعلقات ما قبله **قوله** وما ذكره المبتدأ من الذكر ها هنا الذكر المقتل
لحذف لكن المراد اعم من ذلك لقرينه جعله قوله تعالى واولئك هم المفلحون
من هذا القبيل مع ان قوله واولئك اذا لم يذكر لم يكن مقبلا او ليس المستند اليه
مستند اليه بل شئ اخر اعني قوله واولئك على هذا **قوله** الحاصل لكونه الاصل الحاصل
قد ينطلق على القاعدة على الراجح والسابق في الاعتبار ويصح هنا حمله على كل منهما
قوله ولا مقتضى للعدول عنه **قوله** الكلام في ذكر المستند اليه مع وجود
القرينة اذ مع عدمها يكون التفسير واجبا لتأدية اصل المراد ولا حجة عنه وقد صرح بذلك
في الشرح وسر اليه قوله الم لا يصح السعول على القرينة وح يكون ذكره غثا رقيقا على الظاهر
والاجتزاع عنه مقتضى للعدول **احسن** انه ليس المقصود بحذف صحة العقد الى
الاجتزاع بل مقتضى بالفعل واستدل انه غير لازم **قوله** او من زيادة الايضاح والسر
اي ايضاح المستند اليه وقرينة ولعل زيادة الزيادة لحصول الايضاح بالنظر الى القرآن
والفرق بينهما ان الايضاح بالنظر الى فهم السامع والسر بالنظر الى المعرفة في
ذهنه **قوله** واظهار تعظيمه اذ تاج لفظ الاظهار وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل
على التعظيم هو انفس التعظيم اي الوصف بالاعظمة لمن الكلام عند قيام القرينة على
ان المستند حذف كما عرفت فاسم الدال على التعظيم يفهم من الكلام عند عدم ذكره
فذكره محصل اظهار التعظيم قوله او التبرك بذكره نسعى ان يكون غطفا على اظهار
قوله حيث المصغرا مطلوب الا في ابدال المصغرا بالسماع ليتناول سطر موشى
عليه السلام فان المصغرا لا يستعمل في حقه تعالى خلافا للسماع وفي قوله حيث المصغرا
اشارته الى ان سطر الكلام ليس غرضا اصليا كالاعراض السابقة وانما يعصبه لمن المصغرا
من السامع مطلوب **قوله** خفقا او بعدد الى اشارته الى ما ذكره من الحاجب من ان
القديم اللفظي قسما من حقيقى نحو ضرب زيد علامة وهذا يبنى نحو ضرب علامة زيد
فان زيدا وان كان منوخر الفاعل لكنه متقدم تعدد لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول

والمراد
بالمراد
المراد

والتقديم المعنوي قسما ان يكون قبل الصير لفظا ضمن المرجح بان يكون حين
مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا له اقرب للقوى لان العقل ضمن المصدر وهو حجة
والثاني ان يكون المرجح معنويا اما من سياق قبل الصير نحو قوله تعالى وما يوتي
لان الكلام مستوف لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك موت ورجوع اليه وهو
الذي اراه السري قوله او قرينه حال والتقديم الحكمي ان يكون المرجح موجزا ولم يكن
هناك ما يقتضى اعتبار تقديمه الا ذلك الصير باعتبار ان وضعه على ان يعود الى
مقدم فهذا المرجح مقدم حكما لوضع الصير وذلك كالصير اليهم المفسر بما بعده
نحو قوله رجلا ومنه صير الشأن والفضة **واعلم** انه لم يصر في الايضاح
للتقديم الحكمي بالمعنى الذي مر وهو الاولى لانه خلاف مقتضى الظاهر وليس هذا
محل كلف وقد قال المصنف فيما سياتى هذا كله مقتضى الظاهر **قوله** لان وضع المعاني
يشير الى ان الاعتبار في المعرفة هو المعنى عند الاستعمال دون الوضع ليدرج
فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المصنفات والمصنفات وسائر المعارف فان لفظ
انما لا يستعمل الا في شئ خاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراك منكلمة معينة وليست
موضوعة لواحد منها والالكات في غيره مجاز او لا الكل واحد منها والالكات مشتركة
موضوعة او صاغها بعد اقرار المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
للكل افراد يكون الغرض من وضعه هناك استعمالها في اقرارها المعينة **قوله**
هذا اما توقيه جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها
وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها والاستدراك وتعدد الاوضاع ولو
صح ما توهموه لكان انا وانا وهذان حقايق لهما اذ لم يستعمل فيما وضعت
فيها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
وكيف لا لو كانت كذلك لما اختلف لغة اللغة في عدم استعمال المجاز الحقيقة ولما
اختلف من نفي استعماله الا ان سئل بامثلة نادى انتهى **قوله** **نفي الاستدلال**
بان وضع المعارف على الاستعمال للمعنى على كون اصل الخطاب ان يكون للمعنى
غير تام لمن المراد بالمعنى في قوله واصل الخطاب ان يكون للمعنى هو الشخص كما
يبدل عليه قوله مع ان الخطاب الخ والمراد به فيما وضع المعارف للاستعمال فيه
السبعين بوجه ما اوضحه كثر من المعارف كالعرف الجبتي ولا تتركه لغيره
الحيثية مراد اي مستعمل في معين من حيث انه معنوي وحاصل الاشارة الى انه



المراد
بالمراد
المراد

معهود معلوم بوجه ما والنكرات وان وجب معلومية معانيها للسامع لكن ليس
 في اللفظ اشارته الى تلك المعلومية **قوله** نحو الخاص اي الجاهل المستبد اليه والذى
 هو احد اجزاء الكلام سواء كان من كذا او فضله فلا يتردد ان يكون بدقائه اذا التقى الى
 السامع صدق عليه انه توجيه الكلام نحو الخاص مع انه لا خطاب فيه فان الخاص
 ليس اجزا الكلام اذ لو كان كذلك لوجب ان يوتى بصيغة الخطاب اذا جرى الكلام
 على مقتضى الظاهر **قوله** مع معين حق العبارة على ما ذكره الشرح في شرح المفتاح ان
 يقال المعين ان اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له مخاطب معه واما هذا الخطاب
 معه ويمكن ان توجه بان الخطاب ينضم معن التكلم ولا شك انه يقال بكلم معه
 والتكلم معه **قوله** اي غير معين حق حسن المقابلة ان يقال اي غير الخطاب
 مع معين او يقال وقد يترك اي المعين الى غيره اي غير المعين وقوله الى غير معين
 متعلق بخدوف اي مما لا موضوعها **قوله** على سبيل البديل اما اذا كان صمير المخاطب
 واخذ او متخ فيكون العموم على سبيل البديل ظاهرا واما اذا كان حقيقا قال اذا
 فقد غير معين ان يضم جميع المخاطبين على سبيل التمثيل لكن قيل لم يوجد في
 القرآن ولا في كلام العرب العربا خطاب عام بصيغة الجمع قيل وفيه نظر **قوله** انما
 الشئغة السد لله من فظ الامم بالضم فضاغة هو فصع اي شئغ شديدا **قوله**
 مع جميع متخضاته **قال المحقق** الشرف خذ عن هذا التعريف الاعلام الجنسية
 والجناب بانها موضوعه للماهية مع جميع المتخضات الذهنية لاستلزام امتناع
 اطلاقها على الافراد الخارجية بل بان علمتها تقدر بغيره من الحكم والمقصود
 تعريف الاعلام الحصة انتهى **قوله** هو ايضا بصدد تعريف العلم الذي وضع
 الضابط له والعلم الجنسي ليس من هذا القبيل **قوله** لاحضاره لا شك ان المعرف
 بالاضمار والغلبة واخواتها انما هو اللفظ والمحض في ذهن السامع هو المعنى والمستند
 يطلق على اللفظ والمعنى جميعا بناء على تقرير الاستناد تارة بالحكم وتارة بضم كلمة الي
 اخر الخت بعد الحكم ويراد بضمير تفرقة اللفظ وبصير احضاره المعنى استنادا
قوله بعينه البالدلية اي تلبسها بخصه لمن احضار الشئ بخصه لحويز ان
 يكون خاصا لا بواسطة اسم الجنس كما يقول جاني اخ لك من له اخ واحد **قوله**
 عن نحو قوله جاني زيد وهو ان كبت عنه فان احضار بصير الغائب ثانيا
 وكان المراد باحضار المستند اليه ما يكون سببا للنفقات اليه في الجملة به
 ولاشك ان النشر اذ سمعت اللفظ بلغت الى المعنى وان كان خاصا ايها كما صرح

تعريف
 المستند اليه
 بالعقلية

قوله تام حقت
 الاول وان يقال
 عن امصاره
 غير ليس
 بضمير

المحقق

المحقق الشرف في خاصيته شرح المطالع فلا يتردد ان احضار ثانيا في قولنا جاني
 زيد وهو ان كبت عنه ولا ان احضار في قولنا جاني زيد لمكان زيد جاني في
 ذهنه ولو ابدل الاحضار بالاحضار عنه لمكان اظهره ويلعب ان يراى نحو جاني زيد
 وهو ان كبت عنه فيه بصير الغائب بعد ذكره معرفة اذ الراجع الى معلوم غير
 متقدم في الذكر لا يصدق عليه انه محض ثانيا اذ الاول حصول احضار الغائب الى
 ذكره ليحضر المستند اليه بعينه لكن احضاره فيما سياتي على ذكر صير المتكلم والمخاطب
 ياباه ثم لا يخفى ان قيد ابتدءا كما لو جرح وج الصير الغائب الى المعرفة ويوجب خروج العلم
 المذكور ثانيا نحو قوله هو الله الخ الله الصمد لكن لا يصير فيه اما لانه من قبيل خلاف
 مقتضى الظاهر وكلامنا في مقتضى الظاهر واما لان المقصود ان هذا النوع من الاحضار
 ممكن في العلم دون سائر المعارف لان جميع جرمات العلم كذكر **قوله** باعتبار هذا الوضع
 فلا ذلك ليتناول الاعلام المشتركة **قوله** والمعرف باللام للعهد المعرف بلام العهد
 قسما احدهما ان يكون المعهود متقدما الذكر والثاني ان يكون معلوما غير متقدما الذكر
 كصير الغائب سواء وانما المتقدم الذكر قد يكون نكرة وقد يكون معرفة فالاولى ان يقال
 مقابلة صير الغائب منه ما كان معهودا معرفة متقدما الذكر فيخرج بعد استبداد بعينه
 من صير الغائب مقاملته ما يكون راجعا الى معلوم غير متقدما الذكر فيخرج بعد باسم
 مختص به واما الصير الغائب الى نكرة واللام معهودا نكرة فينبغي استناد اخرجها الى
 قيد بعينه وعلى الجملة لا فرق بينه وبين صير الغائب وعدم تعرض الشئ للفضيل فيها
 ليس على ما ينبغي **قوله** لتحقيق مقام العقلية وبصيده على وجه المبلغ فلا يتردد حصول الاحضار
 عن جميع ما يحب الاحتراز عنه بقوله باسم مختص به وهذا استدفع ما قيل في صرح
 في شرح المفتاح بان المناسبة هي المعيرة في باب الامصاص وليس بالانتم ان الحاصل ذلك
 الغرض لهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولان ينحصر المعنى لما فهمنا ذكر من الوجوه
 وعلى هذا الحاجة الى اخرج سائر المعارف ويكفي ان يقال لاحضاره بعينه **قوله**
 معن غائب فيه ان المعرف بلام الحبس نحو الرجل خير من المرأة المالحج بقوله بعينه
 وكذا الحق جاني له لانه فان احضار كل منهما باسم مختص به لان المعرف بلام
 الحبس يحضر بالحبس فيطلق على غيره حسب وضع واحد ولفظ رجل في المثال الثاني
 مختص بغير بعينه كما ان لفظ زيد مختص بلفظ بغير بعينه واما لا يكون محصا لوانه
 بلفظ رجل فزيد معين من افراد من حيث هو معين وحيث يكون محصا او مختصا في الحقيقة

لانه كان محصا على ان كان
 محصا كونه المحكم والمخاطب
 ذكر الصير الغائب الى نكرة
 من جهة معلوم ما علم من
 الذكر لانه محصا على ان كان

واجاب المحقق الشريف في خواشي شرح المفتاح عن الاول بالعرف بلام الجنس قد
 يعصده فزاد منه لا على سبيل التعيين ووضع واحد فخرج بعد الاحتياط كذا
 المعرفات والمكررات وما ديان المختص العرف بلام الجنس من ما يعصده المفرد
 المنتزعة من الجنس الموصوع له والفتحة الى المفرد المناقش من القرائن الخارجية
قوله فانه يشترط تقدم ذكره قد عرفت ان العلم فيه قد يقوم مقام تقدم الذكر **قوله** لان
 جميع طرق العرف كذلك هي الجواب الزاوي والتحقق ان المختص في الاحتياط ثانيا هو
 ان يكون متوقفا باحصان من المتكلم بان يحضر بذكر المحضر والا وليس ذلك موجود في
 تقدم العلم بالظلم **قوله** حذفت الهمزة اما نقل حركتها الى ما قبلها على ما هو فيناش
 بحقيق الهمزة وح يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما حرك المثالان
 من كلمتين من الحائز لا الواجب نحو شللكم واما حذف حركتها فيكون مخالفا لقياس
 بحقيق الهمزة ولزوم الادغام على القياس **قوله** ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما
 قبلها فهو اسم للمفرد نحو او بطلان صارت بالغلبة اسما للمعبود نحو اي لهذا المفرد
 الكلي كذا في شرحه للكشاف واختار المحقق الشريف في شرحه انه غلب قبل حذف الهمزة
 في الذات المحصورة صفة صارت علما بالغلبة ثم اريد تأكيد الاحتصاص بالعبرية حيث
 الهمزة وصارت الله حذف الهمزة محصا بالمعبود بالحق فالتة فل الحذف وبعده
 علم لتلك الذات لانه قبل الحذف قد اطلق على غيره اطلاق النجم على التزياد وبعده لم يطلق على غيره اصلا **قوله** الصالحة
 لم يطلق على غيره اطلاق النجم على التزياد وبعده لم يطلق على غيره اصلا **قوله** الصالحة
 لذلك اللقب على ما في شرحه للمفتاح علم بعد مدح اودم فقوله الصالحة وصف
 تفسيري **قوله** لا كعب على فرب محاموعة فان اسم على علم بدل حسب اصله
 على القلق واسم معقوبة على المعوي من عوى الذب والكلب وذلك عند نزول
 مكرهه **قوله** بالنظر الى الواضع الاول خاصله انهم يعبرون في الكلي المعاني
 اصلية فالو حسب معناه الاصلي ملائمة للهب وكون الشخص جهنما لا من ماله
 فاطلق ابو الهيثم على الشخص السماوية ولو حظ معه معناه الاصلي لستقل منه الى ان
قوله هاهنا بحث وهو انهم صرحوا بان الكناية مسعلة في المعنا
 الكناية لانه وهو مناط الصدق والكذب ومتعلق النفي والاثبات والمقتضى
 الاصلي وشيكة اليه والزام كون الشخص هاهنا وسيله ووصف كونه جهنما
 مقتضى ااصليا ومتعلق النفي والاثبات بقيد جداول غير صحيح قطعاً
ولاسعد الوان ثم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل فهم

واما ان كان
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم
 ما هو علم

مستغاث

مستغاث التركيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التسمية وقد حجاب بان
 البعد المناقش عن الغفلة عن وجه العبد ولما عن الاسم الى الكنية **قوله** فيكون انتقالا
 من المزمع الى اللازم قيل لكن المنقل عنه معناه محايي للفظ اي اذ ليس معنى اي لخب
 حسب الوضع ملائمة بل والذية والاصير فيه فان الكناية قد تكون مبنية على الحجاب
 وبالعكس **قوله** على ما ينبغي من ان شرط الكناية حوان اداة المعنى الحقيقي وهي غير ممكنة
 هنا تفرقة بان المراد جواب لا الشخص المسمى بخاتم واثباته لفظ اليوم في الثاني **قوله** لان
 قولنا فعل هذا الرجل **قال المحقق** لقال لان نقول لما كان ذلك الشخص
 مشهور بهذا الاسم ولمز وما كونه جهنما صارت كونه جهنما مما فهم من هذا الاسم
 في ان يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل فانه لا فهم منه ذلك المعنى وان ارد
 به ذلك الشخص بعينه ولا بعد في ذلك ان كانا اذا اطلق على سماء فهم منه كونه جوابا
 واذا عبر عنه فهذا الرجل لم يفهم في صحته ان تصاف بهذين الوصفين اما لو حظ
 في ضمن ما استعمل به من بطلاق اسمي اي لخب وغالم عليهما وفيهما من حيث انهما مبدؤ
 هذين الوصفين معلوما استلزام هذين الوصفين فحان ان يكونا كناية عنهما ولو كانا
 لهما بدلهما اسمان اخران مثلهما في الاستعمال لقاما مقامهما في صحة الكناية عنهما **قوله**
 ولا شك ان المراد به الشخص الخ لكن لينقل منه الى معناه الاضافي ومنه الى جهنمي **قال**
 في شرح المفتاح ففي قوله تعاقبت بدا الى لخب لم يطلق الاسم اعلى الشخص المسمى باي لخب
 لكن لينقل لينقل منه الى ملازم اللفظ لينقل منه الى جهنمي فلا ينافي هذا اما سبق منه
 من ان اللزوم انما هو باعتبار المعنى الاضافي **قوله** او اهام استلزامه الاول ترك
 لفظ الابهام وابداله بالاعلام فانه انتب بالاسناد والاولى ان يعطف التبرك
 على الابهام لا على الاستلزام اذ كذا قيل وفي لفظ الابهام بكنهه مفعول به في
 الاعلام وهي الاما الى ان التبرك والاستلزام من الاعراض المطلوبة بالذكر والحوال
 المقضية له بحث كلف في اقتضا الذكر ايهام حتى يتبع الحكم في الاعلام والحوال
 الاولى ولو ابدل لفظ الابهام بالاعلام لقات هذا الابهام وقد عرفت منه حسن عطف التبرك
 على الاستلزام **قوله** وعرف ذلك ما مناسبت اعتباره في الاعلام كالتسمية على عبادة الخ
 بانه لا سبب عنده التسمية الا بالاسم الذي لخصه **قوله** لعدم علم المتألم
 يقال اسعيا الموصول ح لوان ان الخلق كذا الجملة صفة للشيء او يكون التسمية
 ما عرى عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليه كذا لان نقول الكلام على

لوعنه
 المستدل
 بالوصف

تقديره اقضا المقام كون المستند اليه معرّفه والمقصود بعين وجوه التعريف
والرجحان في الجملة كاف في المقصود وقد علمت مما نقلنا سابقا من شرح المفاتيح من ان
المناشئة هي المعترضة فلا تراحم في المعنى والمعنى جوابا اخر عن هذين **قوله** لفظة
جدوى قيل قلله جدوى هذا الكلام ممنوع ولو سلم فالظن ان قللة الجدوى المنا
شئة من خصوص المادة كخ لوقيل المراد من في بلاد الشرق من بلاد كان مفيدا فائدة
بامه **قوله** الذين في بلاد الشرق الى هذا المثال ظاهرة في عدم علمها معا وان جلا
ان يلاحظ فيه ناله عدم التكلم فقط وتارة عدم علمها معا كما ينبغي عنه الخبر والاولى
ان يثبت عدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معكم استر اعرفهم **قوله** اي يعرف العبر
فيلوجه بقوله على القولين الاحتمالين ان المقصود من الكلام هو الغرض المستوفى له
وكل من المستند والمستند اليه لا فائدة ذلك المقصود فحمل المعنى على معرفة اولى
قوله عن الشيء اي حد اعاصدا او اناسا عن الشيء **قوله** بحال عليه بيان لفظة الجلاء
قوله عن التخل هو طلب الحال وكانه قصد بالاثبات به دون ان يقول عن التخل
لمواقفته التأديب في حق يوسف عليه السلام وانما طلبت ما هو محال صدور عنه **قوله** لا مكان
وقوع الشبهة المستتر في الاول لفظي في الثاني معنوي **قوله** وقد بينته في
الشرح حيث قال والمفهوم من المفاتيح انها مثال لها ولا تستلزم الصريح بالاستم لانه
قال وان يتحقق الصريح او ان يقصد من زيادة التبريز نحو وادنه ثم قال والعبدول
عن الصريح باب من البلاغة وادنه حكاه شريح فلولم يكن مثالا لآخر ذكر من ياده
الفرع عن الحكاية فافهم انتهى ونوجه ان قوله والعبدول الخ استطراد معلق
بالاستحسان الصريح فان جعل الله مثالا للاستحسان ومن زيادة التبريز معا كان بطل
الكلام من ضيقا وان حصلت بزيادة التبريز وقع بين الاستطراد وما سعلق به فاضل
اجنبى ان قل ان ليس في لفظه من لجاجه استحسان فكيف يصح جعل الله مثالا له
اجيب بان المستحسن الصريح باسم المراه في الحكم بالمراد و الاحتمال في طلب المراه
وفيه انه لو ظهر الاستحسان بالنسبة بالنسبة الى من لجاجه يظهر بالنسبة الى امرأة
الفرع فتأمل **قوله** ان الذين تروهم بضم نا الخطاب من الامثلة التي تعبد الى بلالة
مفاعيل وادني المفعول اجري مجرى الظن واسمها حواكم على انه المفعول الثاني
وقوله ان تروهم الى محل الرفع على انه فاعل شفي والغليل ما حده الانسان من شدة
العطش وحرارة العطش وطلا والصريح في اللغة المفاعل على الوجه للاهلاك فالحلاك فيها
لحن فيه اما حقيقا واما اعتبارا عن هلاك الاحوال او عوارض النفس كما لا مراض

تدبر ولا تفهم
وهو من التبريز
شريح حكاه
ابن الجوزي
ان شريح حكاه
لعله شريح
بضم ش
الاولى ان
لا يعنى في شريح
تدبر

على

على سبيل المجاز فاشارة الى الاول بقوله اي هلكوا الى الثاني بقوله او تصانوا
قوله اي الى طريقة **قال المحقق الشريف** هذه التوجيه يقتضي استدراك
لفظ البناء الفاح ان يقال او الاما الى وجه الخبر فان الخبر على وجوه مختلفة وطرق
متفاوتة وليس بناوه احساسا مختلفة مثلا بايراد المستند اليه موضوعا الى واحد
كما عرف به حيث قال فان فيه اما الى ان الخبر المنى عليه او محسرا لعقاب فان
لفظه جعله البناء بفتح المبني وجعل اضافته الى الجليل المحر للبيان على فاسر اجلا فثبت
كما ينبغي عنه قوله الى ان الخبر المنى **قلت** هذا انما هو في شريف وشهوظا ههنا ومستغنى
لن الخبر وان كان موضوعا اليه منى لا يدخل له في الاما فان **قلت** الخبر مطلقا لا يضاف
بالنسبة الى الخبر المتأخر عن المستند اليه لئن بناه على اخر استدعى بعد الخبر عليه
كما يشهد على به كلام السكاكي في تعريف المستند اليه السببي ولا شك ان الاما الى
جنس الخبر اما بتصور مع نازعة فكانه قال او الاما الى جنس الخبر المتأخر **قلت**
هذا على بعد من محضته لا يندفع به شيء من العطف والاستغنى كما لا يخفى **قوله** وقد
استوفينا ذلك في الشرح محصورا فيه ان ستوفى الكلام يقتضي ان يكون الصريح
في قوله ثم انه راجعا الى الاما الى وجه بنا الخبر وحيث يشك في قوله ان الذي
شكك التما لبيت فان سمى التما لبيت علمه للتا لبيت له **قوله** ففي قوله ان الذي
التما الى **قال المحقق** لا نزاع في كون هذا الكلام مشغلا على الاما بالفتى الذي
ذكره وعلى العرض معطيم شأن الخبر الا ان ذكر الاما لا يدخل له في افادة
معطيم الخبر اصلا فكيف محقق ربعة الى العرض واما نشا المعطيم من نفس الضله
بنا على تشابه اثار المؤثر الواحد واما ان هذه الضله تولى الى ان الخبر عن
الموصول من جنس البناء او ما تولى اليه فمما لا شعور به حال المعطيم المترا انكر
لوقلت بنا لئلا من رفع التما لكان العرض معطيم البناء باقيا على حاله ولا ابا
فيه بالمعنى الذي ذكره قطعا واجزى هذا الاعراض في جميع مما سبق مما جعل الاما
فيه ذرة اليه وذلك ان هذه المعاني التي جعل الايمان ربعة اليها حصلت بدو
الايمان لعاطف شعيب عليه السلام في قولنا قد حشر الذين كذبوا شعيبا
بل الذي استفاد منه عظيمة وسئل به اليه هو سبة الحشر ان الى مكذبة
وكذا اهانة الضيف استفاد من عدم معرفته المصنف واهانة السطاب
من حشر ان من مدحته وكحقون والحق من ضرب المحبة البيت ما حرم واجب

بفتح

لا يباح الاحتمال السامعي
والصريح في الجاز والجمهور
واما كونه مقتضى السامعي
فقط بان السامعي يمكن
الخبر بان السامعي يمكن
الموصول الموصول فلا يصلح
النواصب فوقف على السامعي
عليه لم انفس المهاد
حيث انفس المهاد
الواحد او حصر المسمى على سواها
النواصب وادخل عليه من
قوله
والاعراض في جميع
الامثلة التي تعبد الى
الامر الى معنى السامعي
لكن الاما بعد الصريح وان
كان غير مقتضى السامعي
ان مقتضى السامعي يكون
الى امر اخر من غير علم

بان هذه المقالي يمكن خصيها من مجموع الكلام او من نفس الموصول مع صلاته
والاول هو المستغني عن اعتبار الالهي واما الثاني فهو فوق على اعتبار الالهي فليقل
مثلا عظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض لخصيها من مجموع الكلام اعني نسبة الحسن
الى كذبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الالهي من نفس الموصول ايضا بان بعد اتمامه
الى ان الحار من جنس الخبيث والحسن فينقل بذلك الى التعريض معظيمة ولو لم يعتبر هذا
الالهي لم يكن له ان يقصد اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في مقالي الموصول
مجموع الكلام الذي يكون الموصول من حملته فانه يقع الاعتراض **قوله** ان الذي سمع
الشيطان فيه اهانه لسان الشيطان ثم من **قوله** نحو التي ضربت الخ ضربت البيت بالكوفة
لثانيه عن الاقارب وسمعت الكوفة بكوفة الجند لكثرة اقامه جند كوفي بها ومعنى
عالم اهلك والمرايد بالهول المهلك والعول مونت شامعي **قوله** حتى كانه يرها
عليه وذلك لان ضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحر عاده وسوء العلول
يعتق هو يثبت عليه وفيه ان هذا اذا كانت العلة مختصة في هذا المعين اللهم الا ان
يقال ضرب البيت في مكان المهاجرة بالاختيار معلول لزوال المحبة الغيرة عادة ولو ادعى
قوله وظهور الفرق اشارته الى سقوط الاعتراض المقربانه لا يظهر من قايدهما **قوله**
اكثر من فانه لا يصح من فوق الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا سببه ولا
اشراك في اصطلاح العلم فان مدلوله وان كان حريصا ما نفا من الشركة الالهية
ما يكون مشترك فلا يحصل التميز فضلا عن كماله وعلى الجملة معرفة مدلول الاشارة
بالعلم والعين وما استواه بالقلب فقط ولما اذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف
فان قيل ما ذهب اليه من اتباعه واختاره الشر من اعرف فيه المضمرات
ثم الاعلام يكون المراد بالمراد بالاسم الاشارة **احب** بان المراد
البيهي فيما يكون مضمه الاستنباه والاشارة لا يكون محال للكلم والغيب
قوله او حال من في الضمير كونه مضموه في المعنى والعامل معنى الاشارة في هذا
او التنبيه ولكن جعل في حال مؤكده بناء على اشتباهه بذلك ادعاء وهو اولي
بقام المبحر ومضى محاسنه متعلق بقر او من مثل شأن حال من صاحب فردا
او من المستلزم في فردا **قوله** لان فقد الغز في الحصر كانه تلج الى قول الغز في
الموقدون بجذبات بادية لا يحضرون وقد الغز في الحضرة **قوله** وهذا
ان يد على اصل المراد الصريح من اجب الى بيان القرب وخاصا ما يستفاد من

معرفة
بالسند
الى

منه

من هذا الكلام ان مقتضى المتكلم قد يكون حكما على مستند اليه ينبغي ان يذكر
وبعد عنه بنى بوجوب تصوره فاي وجه كان في بيان القرب في هذا المحل ان يد على
اصل المراد واهل المقالي بحثون عن هذا القرب الذي هو ان يد على اصل المراد
لا القرب الذي هو المقام الاصيل وقد يقال وجه التعريض لبيان القرب والتعريض
في اسم الاشارة ان لفظة هذا امثلا وان بدلت بالوضع على ذات المستند اليه مع ملا
القرب لكن قصد المتكلم بذكرها سان فيه امر خارج عن مفهوم هذا الوضع فتعلق
به نظم علم المقالي من هذه الحثية **فان قيل** هذا خارج في الاقارب كلها فان
ان بدأ مثلا موضوع الشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكر تفهيمه المخاطب فامر
خارج عن مدلوله وضعا **احب** بالترام ذكر ولا يصير الاثر انهم ليجتنبوا عن
عليه المستند اليه ويعرفه بعرفها وسكروه وجميع ذلك يدل على مغايته لكن للمعاني
نظر اليها من حيث انه اذا قصد ذلك ذكر المستند اليه بلفظ العلم مثلا عند اقتضا
الحال اياه بذكر العلم وعلى هذا القياس وتوبه ان صاحب الفتح ذكر ان الحال
قد يفتي ما لا يقتضي تاديبه الى ان يد من دلالات وصية فورد عليه ان تطبيق
الكلام على هذا النوع من المعنى يكون خارجا عن بطل المعنى لانه انما بحث عن المراد
على المقالي الوضعية ومجرد ما يدل عليها فاول منزلة اصوات الحيوانات واحسب **قوله**
بان المتكلم اذا قصد بذكر كلامه عن الخواص يرفع بذلك عن منزلة اصوات الحيوانات
ان تحقيره بالقرب او تعظيمه بالبعد **قال المحقق** الشرف كما ان القرب نفسه
قد يطلق على قرب المرتبة ودناية المخال فيقال فلان قرب المجلداني المرتبة ووجه
والبعد يطلق على صفة ذلك فيقال فلان بعد المخال بعد الجهة احقر للاموث العقلية
محوري الامور الحسية كذلك قد يطلق ما يدل عليها اعني اسم الاشارة على هذا من المعنى
المعنيين هذا اما ذكره صاحب الكشاف واسماء اليه الس بقوله بربلا بعدد جنة
ورفعه منزله بعد المسافة فيفهم منه تدرج في الدرجة وصعده المجلد منزله قرب
المسافة وكذلك ان يقول الامر الحاضر لا يسمع على الناس بل يكون قرب الموصول شمل المنا
واقعا من ابدىهم وارجلهم فالحقارة تناسب القرب الصافي وتختلف معه لوجه ما
والامر العظيم بنأى علمهم وبعد علمهم لخاله قد رده ورفعه مثانه والعظيم بنأى
البعد العالي ويستلزم معه لوجه ما **قوله** بربلا بعدد عن مشاحه عن الحصول
والحق يعلم من ذلك انه قد يقصد العظم بالقرب بان يدل فيه من سائر
عن العصور والخطاب منزله قرب المسافة فيعرف عنه كذا القول في بيانها
هذا باطلا ويمكن ان يقال الامر العظيم من مثانه ان توجه اليه المحض وطلب

Copy

ويطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب العظم القرب الكافي
ويستلزمه الامر الخفي من شأنه ان لا يلتفت الناس اليه وسعدوه عنهم فمن
هذا الوجه تكون الحقائق مناسبة للبعد الكافي مستلزمه له **قوله** وكثيرا
ما يذكر كما يقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا يعلن كذا **قوله** ظهر فتاد
ما ذكر قيل وذلك لانه لا ذكر لاسم الاشارة في كلام الملم **قوله** وهو الذين يؤمنون
قال في شرحه من المناسب ان يقال وهو المتقون لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف
كما مر به في قوله من الايمان بالغيب انتهى **قوله** واجيب بان المراد ذات الموضوع
من غير ملاحظة مضمون الصلة بقرينة عدم اللذان من جملة الاوصاف التي عقب
بها المشار اليه وانما لم يعبر عن ذلك الذات بغير الموصول لفتح ذكره بدون
الصلة واما عدم حقله المشار اليه هو المتقين فينا على ان الذين يؤمنون يمكن
ان يحقل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستقناف من قولنا لا يتبادر بحرا عنه
باولئك على هذا وان يكون جارياً عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني
ان يحقل الاشارة الى احدى اقسام الاشارة الى اخر من غير كلف لان الصفة والموصوف
في حكم شيء واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك الحسن لان المراد بالمشارة اليه
هو المعنى الذي يترتب باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقيباً المشار
اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى للمؤمنين وان اعتدنا
في الواقع ذاك **قوله** وغير ذلك هو الاتفاق مما مر **قوله** ليسها الى قال
قد مر منه وجه التعلية ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لعدم الذكر وقد
عُدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد مر بذكر الاوصاف في
تمامه فصار كأنه شاهد في اسم الاشارة اشتغال بالموصوف من حيث هو
موصوف كأنه قيل اولئك الموصوفون تلك الصفات على هذا فيكون من قبيل
ترتيب الحكم على الوصف المناسب البدل على الغلبة لحلا والضمير فانه يدل
على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان مستقفاً بها والفرق
بين الاضمار في الاشارة في العبارة ما لا يخفى **قوله** اي الى
حصة ظاهر هذا انه لا يجمع العهد والاسعراق فان الحصة من الحصة
لا يصدق على جميع افرادها كما قاله المحقق الشريف في شرح المفتاح واما
الشراح فقد اشار الى انها يصدق على جميع افرادها كما في شرح المفتاح في
معريف المشد ولطابق **قوله** اذا قلنا مثلاً كل عبد او مريد امان وج
او مريد فالاعتداد غير خارجة عنهما كان العهد والاسعراق محتمل في لفظ

الاعتداد

الاعتداد **قوله** احباب المحقق الشريف بانه اذا قصد بالاسعراق الاعتداد
استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى تكون المعنوية فمن
اين لك اجتماعهما يعني اذا قصد الافراد باسرها فلا حاجة الى كونها معنوية معلومة
والاشارة اليها بهذا الاعتبار وانما احتج اليها الى ذلك اذا قصد بعض الافراد
ومجرد كون الشيء مذكوراً لا الوجوب ان يعبر في العبارة كونه مذكوراً او مطلقاً
فمن اين حقق اجتماع الاستغراق والعهد واما الشراح فقد صرح في شرح المفتاح
بحوار اجتماعهما وحقل منه قوله تعالى جمع السحرة بعد قوله لكل سحار علم واجابه
المحقق بان اللام في السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل سحرة سحرار عليهم
ولاشك ان السحرة جمع السحرة وان السحرة يتناول السحرة العظمى وغيرها
فجميع افراد السحرة العظمى بعض افراد السحرة فلم يجمع في السحرة الاسعراق
والعهد ولا يحل انما ذكره السيد لا بدق ما ذكره الشر من حوار اجتماعهما كما في
النسب المذكور اعني قولنا كل عبد والاعتداد على غير قصد الاسعراق فانه كما لا
يوجب لفظها اشارة الى المعلوم لا يظهر من كلامه لا مانع منه **قوله** انما احتج الى
الى ذلك **قوله** مستلزم لكنه لا يقع الجواز والحق انه ان ارد الجواز اجتماعهما
ان اللام تسمى بامر العهد والاسعراق في لفظ واحد وحالة واحدة والحق
ما ذكره قد مر لان القصد في لام العهد الى الافراد وفي لام الاستغراق الى
الجنس ولا شك في تباين العبد والاسعراق وان ارد الجواز اجتماعهما انه يجوز ان يكون
المعنوي جميع الافراد ويكون الاشارة باللام الى تعيينها لانه ليكون الحكم
على جميع الافراد كما ان الحكم في الاستغراق على جميع الافراد فالحق ما ذكره الشر
ثم المراد بالحقيقة ما يشتمل على كثرة الاما هو المراد في النوع **قوله** واحداً كان او
اسيراً وجاعته الطائفة اذ فرداً واحداً او فردين او افراداً كما يدل عليه قوله
في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فرداً او فردين او اكثر
قوله فيه مشاحة اذ الطائفة هو المركب من الطبيعة الكلية
وما شتم **قوله** انها من النحوص نفس الحقيقة ولم يكن ان يقال انه اطلق
الحصة فيما سبق على المجموع المركب معاً من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل
اذ قد مر ان المعنوي في العهد الخارج في كل الحصة مع القوارض في
الاستماع في قوله واحد كان **قوله** في كون المراد بالقرينة هو ما هو

Copyrighted material

من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التخصيص بطول جوان ان يكون المراد به
 المتركب من الماهية ومن اعتبار وجودها قال في شرح الفتح في بحث تعريف المتركب
فان قلت ان الحقيقة باعتبار الوجود يكون حصه متصله معهود او اما
 الحصة من حيث هي فلا يصلح ذلك فيها **قلت** لانه لا يشترط في المعهود ان يكون
 من الحصة بل من حيث بعض افرادها او جعل الحصة مع قيد الحضور حصه من
 الحصة من حيث هي فيكون له من له بعض افرادها **قلت** ويظهر من هذا المنقول
 انه يجوز ان يكون المراد من افعال الماهية باعتبار اعتبار انضمام الوجود اليها
 ويظهر منه ان جميع افراد هذه الاعيان يتصدق عليها انها حصه من الحصة
 من حيث هي فتأمل ثم ان في قوله واحد اكان الخ اشاره الى ان المراد من الحصة
 ما يكون بعضا من الحصة واحدا كان او اسما او جماعة لا محذور ما يكون
 اخضر منها ولو باعتبار وصف اعتباري كان سؤل ان الحصة مع قيد الحضور
 حصه من الحقيقة فيكون معهودا فلا حصل الاهتياك **قلت** لعدم ذكره
 يخفى انه لا يكتفي بقدم الذكر مطلقا بل بشرط ان يكون المقدم ذكره مراد به الاخر
 لا الحصة الا انرا انك لو قلت لرجل خير من المرأة والرجل خير من الفرس مثلا
 لم يكن من العقيد في شيء ومن ثمة استظهر منهم ان المعرفة اذا اعتبرت باللفظ
 المقدم فالمقدمات غير مقصود بالاولى ثم ان تقدم الذكر قد يكون في كلام
 هذا المتكلم وقد يكون في كلام غيره كما اذا قال لك قابل جاني رجل من قسلة
 كذا فقلت الرجل اقرنة وانما قد يكون باعادة اسم الاول كهذا المثال وقد
 يكون بعد ذلك نحو اطلق رجل والمطلوب كذا **قلت** او كناية هذه من اقسام الكثرة
 المصطلحة وهي الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهي ان سعين في صفة
 من الصفات احصاها لوصف معين فذكر تلك الصفة لسوصلها الى الوصف
 فان الحر من الصفات المحققة بالذكر كما اشارت اليه بقوله لكن الحر لما كان
 للذكور يعني ان الحر لما كان مختصا بالذكور علم ان مطلقها هو الذكور وليس
 المطلوب لذكره صريحا بل ذكره ملزوما وهو الحر **قلت** اني طلبت اشاره
 الى انها طلبت ان يكون ما في بطنها على ذكر اقل ما هو قاعده اشارته الى ان
 سبق الكلام لذكر الحر وفهم منه ضمنا طلب ان يكون ذكر البتات في خبره
 فكانها كانت طلبت ذكره او نذرت بغيره وهذا معناه كون الذكر مذكورا كناية
 عن كون الحر مختصا بالذكر كخصص عموم كلمة ما كما لوهم **قلت** في قوله

رب اني وضعتها اني ثابت الصبر في قوله فلما وضعتها مع رجوعه الى ما
 قوله حكاه رب اني نذرت لك ما في بطني محررا الان المتكلم علم ان مبدلوا ما
 في قوله ثابت الصبر واما ثابت الصبر في قوله حكاه رب اني وضعتها
 اني فليس باعتبار العلم بكونه موقفا حتى لا يكون القاع اني خلاصته لعوا
 بل باعتبار ان الصبر الواقع بين مذكر ومثبت هما اعتباران عن مبدلوا واخذ
 بجواز تدكيره وتانيته فلفظة اني هاهنا خال وفي مبدلوا الخبر فالتصريح
 القابض الى ما نظر الى الخال من غير ان يغير فيه معنى الاثنية فانه قيل وضعت
 ما في البطن اني **قلت** وقد يستغنى عن ذكره عطف من حيث المعنى على قوله كانه
 قال وذلك لتقديم ذكره او سبق العلم به لان يكون معلوما بعلم جديد عن سبق
 العلم بالوضع والافعال كان اللازم المشارة الى الحقيقة من هذا القبيل يضم
 والسن يقول به **قلت** او الاشارة الى نفس الحقيقة اي مع اعتبار حضورها
 في الذهن كما سيجي في كلام السراي سادس **قلت** له ومفهوم المسمى الاضافه
 للبيان وفيه اشاره الى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وذلك
 انه قيل بهذا وقيل انه موضوع للماهية من حيث هي مع وجودها لا اعتبار
 وسمى في المقتضى وسد ثلث اليه السراي **قلت** من غير اعتبار لما صدر عنه
 من الافراد لئلا اخذ هذا القيد في تفسير كلام المم بوجوب الاستخدام في
 صبره باقي وقد يعبد على ما اختاره من رجوعه الى المعرف بلام الحقيقة لظهور
 اعتبار الافراد في التعميم الاخرين **قلت** لانا نقول ليس المراد فيها الاشارة الى الافراد
 بل اراد باللام الاشارة الى الحقيقة من حيث هي وانما جعل على احدثها بعونه
 المقام والقرينة كما سياتي في هذا هو الموافق للامه في الشرح لان قوله فيما سياتي
 عند قيام قرينه جالة على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي الخ
 عن هذه التوجيه فتأمل **قلت** لو اخذ من الافراد اي لو اخذ من افراد مبدلوا
 فان كان مفردا فلو اخذ من الخاد وان كان جمعا فلو اخذ من الجماعات وان كان
 متع فلو اخذ من المشيات **قلت** وحرها من حركات تلك الحقيقة عطفها
 لقوله معهود فانه انما كان معهودا باعتبار كونه حرها **قلت** حيث لا عهد
 في الخارج واما في الذهن فليس مراد ان يكون معهودا معلقا لما ذكره في الجملة
 سمعنا عن غيره من مقرر اني ذهبا والام يصح الخطاب بالرجوع فيه

لقد ذكره في
 مقدمه

لقد ذكره في

[illegible]

والمعارف
والعرف
والعرف

معلوم فتأمل **على** ما ذكره الكرامة الأصول **فارقيل** ان المصنف
يقولون انه مطلق الجمعية وسعى الجنس ويتعلق الحكم به قل او كثر حتى اذا
لا تزوج الفتا حث تزوج واجبة وعليه قوله تعالى لا حل لك النساء من بعد
وقول الشارح في تعريف فضاخلة الكلام بسبب ايراد اللوام السعدية كما عرفت
قلنا ذكر الشرح في شرح الكشاف ان الحق ان جعل الجميع العرف باللام يعنى
الجنس عند المصنفين على سبيل المجاز عند القرينة المانعة عن اعادة
جميع الايراد كما في المثال المذكور فان تزوج جميع النساء الدنيا معدن كمال الحق
واعلم ان بعضهم ذكر فيما ذكر من كون الاستعراق المفرد اشتمل من استعراق
الجميع بجمع بعضا فعلا ان كان الحكم من الامحكام التي يكون ثبوتها لكل جماعة
مستقلة ما نشأها الكل فزاد وبالعكس وكان حكم الكلام بغير او كان من الامحكام التي
لا يكون ثبوتها لكل جماعة مستقلة ما نشأها الكل فزاد وبالعكس وكان حكم الكلام
الحجاب او كان من الامحكام التي يسلم ثبوتها لكل جماعة لثبوتها لكل فزاد وبالعكس
وكان حكم الكلام مستلبا كان استعراق المفرد اشتمل مثال الاول في الحق ومثال
الثاني كل رجل يطبق حمل هذا الحجر ومثال الثالث كل رجل شيعه هذا الزعيم
ولما زال شيعتهم هذا الزعيم وان كان الحكم من الامحكام التي يكون ثبوتها لكل
فزاد مستقلة ما نشأها لكل جماعة وبالعكس وكان حكم الكلام الحجاب حتى كل رجل حالي
وكل رجل جاني فالجمع كالمفرد وان كان من الامحكام التي يكون ثبوتها لكل جماعة
مستقلة ما نشأها لكل فزاد وبالعكس وكان الحكم في الكلام بغيرا حتى كل رجل
يطبق حمل هذا الحجر واما حال يطبق حمل هذا الحجر فالجمع اشتمل من المفرد وكذا
اذا كان من الامحكام التي يكون ثبوتها لكل جماعة مستقلة ما نشأها لكل فزاد وب
العكس وكان الحكم في الكلام الحجاب حتى كل رجل شيعه هذا الزعيم في كل حال
يسعهم هذا الزعيم يكون استعراق الجمع اشتمل من استعراق المفرد انتهى
وبين لم منه ان الوجه عدم تسليم استعراق المفرد اشتمل من استعراق الجمع في
الكله المسقية ايضا وقد اشار اليها الى هذا المنع في الشرح قلت ولما اشار
بقول لو سلم كون استعراق المفرد اشتمل في الكل من المسقية **وما كانا**
وهو ان المفرد من كلام الشرح الرضي ان لا يلقى الجنس بقى في استعراق
بقى ان الحكم من جميع الجنس مع قطع النظر عن قيد الوجه واما اشار اليها ايضا

مجلس علمائے ہندوستان
مجلس علماء ہندوستان

المحقق الشرف حيث قال ان رجال في امر حال بدل على الجنس والجمعية فهما
 بعضه سفيه في الجنس مطلقا كان الجمعية وقد بطلت على قياس المعرف باللام فلا
 يكون ح فرقه منه ومن لا رجل وهو في موضع اخر واحالا من اجل ان هو في الاستغراق
 اللازم من على الجنس وح في صحة في لئلا لا رجل يطبق هذا المحرل بل لان او
 رجال الاشكال **قوله** مظنه اعراض الخ لا يخفى ان هذا الاعراض المناقضة
 طاهر اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر واما اذا قيل بوصف الماهية
 من حيث هي فلا يزداد الا مكلف ان يقال ان اسما الاجناس لما سيجعل في التركيب
 لبيان النسب والحكام وانما كان اكثر الاحكام المسعلة في العرف واللغة جازيا
 على الماهية من حيث انها في ضمن فرد منها لا علمها من حيث هي فم تفرقه بل
 احكام مع اسما الاجناس في تلك التركيبات الوحدة وصارت اسم الجنس اذا
 اطلق وحده تبادر منه الفرد الى الذهن لان المفرد منها الفرد لالف الفرس مثلا
 مع ذلك اسم كانه دل على معنى الوحدة فاذا دخل حرف الاستغراق جز عن هذا
 العارض الذي هو منشأ الاعتراض افاذ معناه المحقق الشرف ويكر ان يقال
 بل يتوجه طاهر على القول بالاسم فما يكون مدحول اللام مع تا الوحدة
 مثلا **قوله** محض دأ عن الدلالة على معنى الوحدة اي عن اعتبار الدلالة فلا يرد انه
 اي عن اعتبار الدلالة فلا يرد انه اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر وانما
 الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فاما معنى فرد
 المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة ولا يخفى انه على هذا التقدير يلزم الجمع
 بين المتنافيين الا انه بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة
 على عين المراد **قوله** للمخاطفة على التشاكل اللفظي وجب المخاطفة عليه
 لعدم دلالة الضيغة على معنى الجمع بخلاف نحو التور والرهط **قوله** ولانه
 معنى كل فرد يزداد بالاستغراق المناق في افراد الاسم هو شمول المجموع من
 حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحده وفردية اصطلاحا فلو
 كل فرد فانه لا ينافيه لان افراد الاسم بسفي اعتبار الفردية مع الجنس
 فاذا لم يكن هناك امر اخر اقصر على ما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة
 وان وجد ما هو ازيد كاداة الاستغراق علم مقتضاه ولم يكن صانعا لمقتضى
 افراد لانه نفس اعتبار الفردية والجمع من اعتبار فردية مع اخرى

قوله

قوله ولهذا المتعوض وصفه سعت الجمع قيل الظان هذا الاستغراق بالنظر
 الى ظاهره استفاد من اللفظ واما النظر الى محل فرد فمن كل فرد الدلالة على
 الافراد والقياس جواز وصفه سعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاجناس مثل قوله
 تعا كل في ذلك سجن **الاسم** الا ان يصدق من الخبر والصفة فتأمل **قوله** هو
 البسار الصغر **قال المحقق** لم يزد كل فرد ليكون المانع معنويا بل اراد
 الجنس وحده الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة والمانع لفظي وهو المخاطفة
 على التشاكل اللفظي فالاولى ان يذكر هناك **قوله** الى احصائه صفة لفظي اي طريق
 موصل الى احصائه وجوز جعله طرفا لغوا معطافا بالمعنى المستفاد من قوله
 طريق وهو الاتصال على طريقه قوله هو على استدي حري **قوله** وهذا احصر
 من الذي هو **قوله** كان احصر من اسمه انما **قوله** ان يقال مقتضى التشا
 اظهار الجنس لا يشك ان السجدة عنه عايدل على انه محبوبه ادخل في هذا
 المقصود والاضافة احصر الطريق الدلالة على ان محبوبه فالمراد احضر
 الطريق المفيدة للمعنى **قوله** مع التركيب اسم جمع الراكب واليهانين جمع مان يعني
 به مني خذ في احدي اليان وغرض منها الالف المتوسطة على خلاف القياس
 ثم اعلا انزال قاض **قوله** ذاهب عطف معددا هب تنبيه على انه لازم لا متعبد
 هذا ولعل احسن ان يزداد بالهوى محله الذي هو القلب اي قلبي مع التركيب
 مسعد وجسمي موقوفه والدوق شاهد صدق على ان مقابلة الوجود بالجماع
 يؤيد هذا المعنى جدا **قوله** لسان المضاف اليه قدم المضاف اليه لكونه الشاق
 في الاعتبار وان كان المناخر في الذكر **قوله** للفقد الى فرد مما وقع عليه اسم الجنس
 فيه انما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي كما هو المذهب المشهور
 اذ الظان من تعينه لا ينافيه وعلى هذا ما يستفاد من افراد من القران
 اي نوع من الاعطية هذا اختيار صاحب الكشاف وهو ان يلقوه عند اعظم
 لن حركه على السوء اظهر لاستفادة العظيم من صريح وصحة الدال عليه
 حوزة وصحة مع سكره اي وان هو بدل على شدة عتادهم ومكابرتهم
 بحودهم الايات الطاهرة التي تراها كل احد ان كان المختوش كما سير اليه لفظ
 النقي لا قيل ولعل ما ذكره التكاكي هو المانع لفتوته في صدر الاسم
 الله على فلوهم فتأمل **قوله** وفي المفتاح انها للعظيم **قوله** شرح المفتاح

بعضه سفيه
 بالاضافة

تكملة
 التكملة

وذكر في المفتاح
 الشرح في
 التكملة

الفرق بين الفضل الى النوعية والى العظم او الصغير وان اخذت ما مقابل
 للاخر ظاهرا لاستزاده وان كان كل من العظم والحجر نوعا ولكم من قولك على
 انصارهم نوع من الاعطية وعطا عظيم او صغير وان كان نوعيته باعتبار عظمتها
قوله عن طالب العرف **قوله** انما يعنى على معناه الطواف المضاف بخذوف اى عن اعطاء
 طالب العرف اذ لا معنى لكونه مانع عن ذات الطالب ومكس ان يحفل المعنى في اى
 شان طالب العرف ثم وجه حمل السكر في الثاني على الحقيقة سلوكه طريقه البرهان
 في اداء المقصود مع مقابلة سوين العظم بسوين الحجر فلا وجه لما قيل من ان
 الوجه حمله على ظاهرة حتى يكون مطبوقه الصريح اسما للحاح مطلقا عليها او حقا
 لوقوع سياق التكرار في سياق النفي على ان السقلا في شرح المفتاح وما حيل اليه
 له ان يعلم انما هو في امثال هذه المقامات من الايات والاساب امسلة لا شوا
 حتى يتوهم باجمال العمود انه لا يمنع في جمع مسائل واخذ من كبر من اللطيف
 والاعراض فانه مبني تلك الاضغاث وكون التركس لما ذكر من الاعراض على مجرّد
 المناشآت والافان ان ينشر ان مقتضى المكلم مانسب اليه من الاعتبارات
 فليحفظ على هذه النكتة فلها مواضع تقع انتهى وفيه انه ان ارد بقوله
 امثال هذه المقامات جميع ما ذكر في المعصيات فتقولا للم في الخطبة وتشمل
 على ما يحتاج اليه من امثله والشواهد وقوله في الرضا ان قوله صا لذي اليرين
 كل ذلك ان يكن حجة كآباه وان ارد البعض فهو مهم لا يظن له ضابط في خبر **قوله**
 ورضوان من الله الكبر قيل الاولى ان السوين في رضوان للعظيم وهو
 معتدلا والآخر نعت له والخبر بخذوف اى لهم رضوان آخ والجملة عطف على جملة
 وعد الله المومنين المومنين آخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم
 صرحا بخلاف ما ذهبوا اليه وان المقام مقام عباد النعم وبيان عظم نعم
 الجنة وجوده اما كما قوله ودوات عظام ليس المعنى ان السكر دوات
 عظم لانات بل دال على عظم مدخوله الذي هو الرسل وانما ذكر عظم الايات
 اشارته الى وجه عظمتهم عليهم السلام **قوله** كل فرد من افراد البدواب
 الخ **قوله** ادم وحوى وعسى عليهم السلام وكذا الغراب والفار والتمش
 والعنبر على ما صرخوا به في حكم المشتكى لكنه شكت عن الاستسما لشهر اعزها
 وما ينبغي ان يتبين له ان معنى اعتبار الافراد النوعية في الطير من هو الملائكة

قوله على ما صرخوا به في حكم المشتكى لكنه شكت عن الاستسما لشهر اعزها
 وما ينبغي ان يتبين له ان معنى اعتبار الافراد النوعية في الطير من هو الملائكة

لهم

لهم والافراد اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعه في جانب المانع ان
 كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من انواع الماء وهو القطعة اما اعتبار
 الافراد في جانب الماء النوعه في جانب الدابة **قوله** ان الشرذ كثر في
 شرح المفتاح ان الافراد الخفي بالاسم المصميم بقوله فمنهم من شئ على بطنه
 الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية **قوله** والمفرد المطلق هاهنا
 للنوعية الخ الخفي ان جملة على النوعية سواء عنه قوله تعاقبيه وما نحن متيقنين
 حيث لم نقل ما نحن بطائس طنا عظميا او نحو ذلك فتأمل **قوله** وهوانسب هاهنا
 وادفق عطف يسرى وبيان لوجه الانشبية كما يشعر به قوله في الشرح وهو
 انسب ههنا ليوافق قوله واما بياننا وحفظ ان يكون الانشبية لاجل ما تقدم
 من الاحوال كالذكر والحذف والعرف حيث ذكر لفظ المصدر فلا يكون
 العطف يسرى ياتم ان لفظ المبدال ظاهر في ارادة المعنى المصدرى منه واما
 لفظ البيان ففيل ان الظن من هذه العبارات فتعنى المعنى المصدرى
 واما المانع المحصور فالشاع فيه عطف البيان لا غير **قوله** والآخر ان يكون
 بعنى النعت لانه المبين الكاشف او لا وبالذات والمعنى المصدرى اما يصف
 بهما قانيا وبالعرض **قوله** على ان يبراد باللفظ احدى معنييه ويحتمل ان يكون
 باعتبار الوصف بعنى ذكر النعت بدل على النعت كما في اعدوا هو اقرب للنقوى
 فان كان المرجع في اية مدلوله نصيا وفيما خرج فيه التزاميا **قوله** فان هذه
 الاوصاف اى مجموعها وهى وان كانت اوصافا كثيرة من حيث اللفظ فهى واحدة
 في المعنى كانه قيل الجسم المستند في الجهات كما ان قلم قد لا يخلو فامض حروا
 معنى كانه قيل من مع بعدد اللفظ والاعراب والتم الوصف في الاصل مصدر نحو
 ان يطلق على المعبد نظر الماصلة على ان الوصف المذكور في المتن نعت ذكر
 النعت وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا **قوله** ونعم نعت
قوله قال الحق **قوله** هذا الوصف حد للجسم اى يعرفه على اى
 المعزلة والحق كفاي هذا انما يتم اذا جاز العرف بالاغتم ويراد
 بالظهور وما بعده هو ان الوصف المذكور نعم لاجل ما العلم به
 وحصول الخبر بدل على ان الموصوف هو الجسم الطبعي لا لا يمكن العلم
 بعد من ينسب **قوله** فذكر ان حال من صير يظن اى يستنبط بالمرتب



وصف
 المشتبه

والشامع ويحتمل ان يكون المظن حالاً من الظن بمعنى المظنون اي شيئاً بالمرئ في
 والمتنوع اولى **قوله** او مستوجب وجريان قوله بعد هذه ابيان **قوله** او اولى فلا يقع **قوله** او اولى
 المشاحة من امر من قد حاول البعد **قوله** عن تعليل الاشتراك الخ اذا قلت جاني
 لاجل كان الرجل محتملاً على تبديل البديله لكل رجل فاذ اقلت تاجز قل ذلك الاحتمال
 حيث علم ان ليس المراد الا التاجز وفي الاحتمال بالنسبة الى افراد التاجز واما ان يد
 في جاني زيد التاجز عند اشتراكه بين التاجز وغيره فانه كان محتملاً له ويدرك
 الوصف الرابع ذلك الاحتمال بالكلية لا يقال قد يقع الاحتمال في التكرار كما اذا لم
 يكن الموصوف الا واحداً وقد لا يقع في المعارف كما اذا كان الموصوف بالتجانس من
 المسمين زيد سعيد الاثني معنوم المصنفه التكرار الموصوفه غير مانع
 من الاشتراك وان كان محضاً في فرد حسب الواقع فلم يقع الاحتمال بالكلية
 نظر الى المعنوم على ان مثل هذا ينسب في التكم الموصوفه في فرد نحو شمس وقمر
 فلم يرد ان لا يكون فيها اشتراك وهو باطل وعنده كون الموصوف بالتجانس
 من المسمين يرد بعدد احب ذكر الصفة الراجعة للاختلاف لانه انما اشتغل
 في واحد منهم بعينه وذكر الوصف ليرفع سراحه العبر لسبعين المراد لخلاف
 التكرار فانها انما سبعت معنومها الكلي الذي هو الماهية والافراد المشتري
 ولذا يكون حقيقة وان وصفت بوصف لا يوجد الا في واحد والجمعة في فرد
قوله كون الوصف افقلاً للاختلاف في مشار المعارف محل ترد **قوله**
 لعل المراد برفع الاحتمال هو رفع الاحتمال بالنظر الى قصد المتكلم بمعنى ان
 المتكلم يقصد شرح الوصف المعرفه رفع الاحتمال بوصف التكم بتعليل الاشتراك
 والمكتم حق ما قصد افادته **قوله** المحقق **قوله** في شرح المفتاح في
 احوال الاستاذ حين ذكر الفا الكلام الى الخالي لا يقال قد يكونان اي الطرفين
 خاص من عبده حال الفا الجمله اليه فلا يصور حصولها بالافعال لا يقال
 لا يحدون في عدم ترتيب العرض او بعينه على ما قصد به ولا يشك ان ذلك
 خلاف جميع المعارف المحققه فانه انما يؤتى بالصفة للعرفه لمطابقة اشتباه
 على السامع فيها نسب اشتراك كسرين كنهان فصره ان الاله ذلك الاشتباه
 سببه نعم المعرفه النظرية التي هي نحو الشوق في ادخل الشوق لا يرفع
 بوصفها الاحتمال ولا ضرر فانها تكرر من حيث المعنى كما شلف هذا

او اولى
 وان شاحه
 وقد حاول
 اي سائر الامور
 المعطية

بما قصد به
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى
 كذا المعنى

معنى
 معنى
 معنى
 معنى
 معنى
 معنى
 معنى
 معنى
 معنى

ثم الظاهر ان المحقق المهم ان ادو بالاستشراك الذي تعلله الصفة هو الاشتراك
 المعنوي لعل التعليل انما يصور فيه بلا يتخلل كما في رجل عالم ونظائره فلا يكون
 جاريه في قولنا عشرين جاريه صفة محضه لانها فلكل الاشتراك فان ترقت
 مع مفعلي الاشتراك اللفظي وعينت معنى واخذ اقل بق في حين جاريه الاشتراك
 المعنوي من فزيد ذلك **قوله** والا لكان الوصف محضاً معنواً لو لم يكن الموصوف
 من بقاء احتمال من قبل ذلك الوصف وجب ان يكون المقصود بالوصف رفع
 الاحتمال بين الاشتغال بتعيين الممدوح اهم من الاشتغال بدرجة كماله **قوله**
 دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد بغيره ان الفرد ليس محتملاً لنا اصلاً لئلا تكرر
 المعنى مع من يصح الاشتغال بل ان اد مطلق العبد الذي يقال في الاستغراق
 العرفي **قوله** وهذا الاعتبار افاد هذا الوصف **قوله** المحقق **قوله**
 في الكشف **قوله** فان قلت **قوله** هلا قيل وما من دابة ولا طائر الا هم امثالكم
 وما معنى زيادة في الارض وبطريق حناجيه قلت معنى ذلك زيادة العميم
 والمخاطبة كانه قيل وما دابة فقط في جميع الارضين السبع وما من طائر فقط
 في جميع جوائها من جميع ما بطائر حناجيه الا هم امثالكم محفوظه احوالها
 غير مهملة امر **قوله** **قوله** ذلك ان التكرار في سياق اللفظ بعيد الغور لكن
 يجوز ان يراد بهما ذوات الارض حناجيه وطبيرة جو واحد فكون استغراقاً غير
 فذكر وصف يسميه الى جميع ذوات الارض كانت وطبيرة اي جو كان على السواء
 فاتفق ان الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من ذوات الارضين السبع وكل
 طائر من طبيرة الارض والافقان المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة العميم
 والمخاطبة **قوله** المفتاح ذكر في الارض مع دابة وبطريق حناجيه مع طائر
 لبيان ان المقصود من لفظ دابة لفظ طائر انما هو الى الحسن ونحو برهما
 ولا يصور زيادة العميم والمخاطبة بسبب الوصف لان الجنس مفهوم واحد
 والشارح توهم الحاد كلامي التحصين فاضاى التعليل لافادة الوصف زيادة
 العميم والمخاطبة الى كلام المفتاح **قوله** **قوله**
 واحداً انما في زيادة العميم والمخاطبة اذ انما من حيث هو لا
 ان المراد بها انها هو الجنس من حيث الوجود في جميع الافراد كغيره ولو كان
 المراد الجنس من حيث هو لم يحسن ان لم يصح الحكم بكونه اما في اصل كلام

اشارة
 بام
 بام
 بام
 بام
 بام
 بام
 بام
 بام
 بام

Copyright © King's City

المفتاح انه لو لم يكن الوصف لربما تزعم ان المراد دوات الارض واحدة وطيور اخرى واحدة فلا يفهم الاستغراق دوات الارض واحدة وطيور اخرى واحدة لا المستغرق الحقيقي وعند ذكر وصفين تشبههما الى جميع افراد الجنس على التثنية **والله اعلم** المراد الجنس ففهم الاستغراق الحقيقي اذا استغراق افراده يكون حصفا قطعيا ولا شك ان هذا غير كلام الكشاف **ومثل** فانه لو اخذ كلام الشخصين لم يحج صاحب الكثاف الى دفع اشكال الشكنا باسم من افطد ابه وطيور وطائر فانه لما احتاج الى ذلك اذا كانا قايين على معنائهما الا فرادى كما سعيه قوله في التوال مع افراد الدابة والطيور **نعم** قول المحقق لما صور زيادة العميم والمحاظ سبب الوصف لان الجنس مهور واحد فيه ما ذكره المفترض فتأمل **قوله** اي تحقيق مقهور ومبدول لم يقنع ان التقرير انما يعبر في ذات المستند اليه لاقى اللفظ **قوله** اذا طن المتكلم الخ اذا كان المراد من قول المصنف للتقرير قصد محذور التقرير كما ذكر في الشرح فالظ ان سبب قصد محذور التقرير محض في ظن المتكلم عقله السامع عن سماع لفظ المستند اليه واما جعلته عن جملة على معناه فلا بد ان ينضم الى التقرير فيه قصد غيره من دفع توهم التجوز او الشبهة والذى يظهر في ان هذا التعديل للتقرير اعني قوله اي جملة شتم الخ انما تصاح للتقرير الذي ينظم الاقحام السببه بترشدك الى ذلك قول **الشرعي** لم اكن التاكيد بغير ذلك الامر والمقنع ان جملة شتم محققا لاحتباطن به غيره فرب اللفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم جملة على مبدوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض لذوى وضع له التاكيد اخذ بطلته اشياء اخذ بها ان يدفع المتكلم من عقله السامع طوائفها انه يدفع ظنه بالمتكلم الغلط الى ان قال والعرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع لجورا فظهر كذا لما ذكره الشرح هنا وجعله سببا للتقرير هو ما جعله الرضي بغير التقرير الشامل للثلاثة لا مجرد التقرير المقابل للاخرين فتأمل **ومثل** توجيه عبارة الشرح بكلف اعني قوله اذا طن المتكلم الخ ان نقول مقني عقليته عن جملة على معناه عقليته عن فهم معناه على مقني انه لم يفهم معنى اللفظ لانه حمل على معنى آخر **قوله** او دفع

قوله المستند اليه
التي تدل على كونه
اسمي يدل على كونه
ملاصحا او حاصلا
مولا الامم وانه
نوع الاعراض وان
نوع الاعراض نوع
سلك الكلام نوع
كل نوع امر دال على
ان الكلام حاصلا
على المحقق في كونه
هو نوع كونه
السؤال والحوار
اساسا في كونه
بأنه قد سلك
مسلما في كونه
افرادا والحق
انما كان قد لم
ملك كونه دال على
واما من دال على
دال على معناه
ومعنا عن ان يقال
وما من دوات على
كل جملة الامم على
سبب من سلك
باللفظ

توهم التجوز الخ **قوله** قد جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا يعبر في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع لتقرير من المتبوع في التثنية او التثنية **اجيب** بان التعرير وان كان لازما في التاكيد الا ان الغرض الى مجرد التعرير مقارن للفتنة الى المهور المذكورة والمهور بقوله فالتقرير فلفظ قد الى مجرد التعرير كما ذكره الشرح في الشرح **قوله** او السهل ان ابداله بالغلط لان الغلط اعظم فان التثنية اخذ استنباه وقد يكون سببه انسان فان بينهما فرقا كما ذكره المحقق الشريف في شرح المفتاح او الاعتقاد شي ولا يحقق له وكأنه لذلك ذكره الشرح الرضي ولم يذكر السهول وذكر المصنف في بحث الفضل والوضوح ولم يذكر السهول **قوله** الحق وطبع اللغز هذا مثال دفع توهم التجوز العقلي ومثال دفع توهم التجوز اللغوي من الاستدلال مستد في موضع مغرب وجوده فيه **قوله** لئلا يتوهم ان القاطع الخ **قوله** ان هذا المانع في التاكيد المعنوي واما التاكيد فهو يدل على حقيقة مقنونة عند السامع لا على ان الاستناد اليه محقق وغير محاري **نعم** يدل على انه ليس محار لغوي **قوله** لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحج الخ اعني اطلعت القوم وان بدت من عدى ذلك البعض كانهم هم القوم والتاكيد يدفع عديم توهم عديم التثنية في لفظ القوم **قوله** او انك جعلت الفعل الخ وذلك لتجاوزهم وانتيك مضاف لهم واشتراك مصارفهم ورضا كلهم ما فعله بعضهم **قال المحقق** ما خلاصه انك اذا قلت حالي القوم مثلا حدث لم تجزك بعضهم فلك هناك اعتبارات اربعة اخذها ان تزيد بالقوم من عدى من لم يحج وهو الوجه الاول من الوجهين الذين اشار اليهما الشرح **قوله** يكون في الكلام محار لغوي في التاكيد لكل بدفعه وثانيها ان تزيد بالقوم جميعهم لتتوكلهم منزلة شخص واحد لا سببا لمصالحهم واشتراك مصارفهم بعضهم ما فعله بعض والظ ان في الكلام محار استنادا وكون التاكيد لكل بدفع توهم هذا المجاز غير مقطوع به فانك اذا قلت حالي القوم كلهم منهم من الاحاطة والتثنية في اخاد القوم قطعيا ولا يلزم من ذلك احاطة القسمه وتثنيها لتلك الاحاد الا انرا ان قول لكل القوم فقلوا كذا بعد تمول الاحاطة ومع ذلك عظم ان يكون الفعل المشروب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم **قلت** كون هذا الاستناد المجاز استنادا تاما فان الاستناد في المجاز العقلي هو الاستناد

والغرض ان التثنية
صاحبه ما دل عليه
قوله وان السهول
مواضع الخاطئة
والغرض ان التثنية
صاحبه ما دل عليه
قوله وان السهول
مواضع الخاطئة

الى احد الملاشات المتألفة وليس مجموع القوم **سابع**
ان يقال انه من الاستغارة بالكناية وذلك انه شبه القوم جميعهم من وقع
منه الفعل لجامع اشياءك متماثلهم واستراكت مضارهم ورضا بعضهم
لما فعله بعض ودل على هذا التشبيه باستناد الفعل المختص بالمشبه به اعني
العض الى المجموع فاستند اليهم ما حققه ان يستدل الي بعضهم وثالثها ان يراد
بالقوم جميعهم ويراد بسمة الفعل اليهم وقوله فيما بينهم ويراد تحاملا
استناده الى القوم جميعه كما ينظر على المحي ورج يكون الحجاب لغوي في المفرد
وراعها ان يراد بالقوم جميعهم ويكون المجاز في الهيئه التركيبية ورج يكون
يكون الحجاب لغويا ويراد به توهم الخوف على التعرير من المحرر من نكل الهم
قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة
بين عشرين واسمه من ثلاثين معارفين اولئك فاذا اضع الاسم الكنية عطف
سان لما فاجاد ايضا حبان كانت الكنية اوضح من الاسم حالها هو **قوله**
والمومن العائدات **قوله** وقامه **قوله** وكان مكة من الغيرة السند في العود
الاتحاد الطير مضروب ان كان العائدات مضروبة ومحرور ان كانت محرورة
على انها عطف سان كما ذكره وحمل على الوجه ان يكون بدلا لاسم والغير والسند
موضعا **قوله** وقد حكي عطف البيان ان ليس المقدم هذا المعترض على المقدم فانه قد
وقع مثل هذا ما ذكره في شرح المفتاح كما قلناه عنه سابقا **قوله** وهي لما في
لا تخاف ان المتبادر من مثل هذه العبارة اعني قول المصنوع واما ما ابداه من
فله زيادة التعرير ان زيادة التعرير هي العرض الاصل لان الاصل غير ها وانها
الما عصب بالتبعية والا كان حق العبارة ان يقال واما الابدال منه فكون
البدال هو المقصود مع زياده المقرر والظاهر ان مراد فائدة ذكر المبدال منه هي
زيادة التعرير وفائدة ذكر المبدال منه هي كونه مقصودا بالتبعية فلو قال المصنوع
واما جعله بدلا لظاهر فله زيادة التعرير لكان واجبا في المقدم على ان يكون التعرير في
جعله واجبا الى المستند اليه حقيقة لاما هو حسب الظاهر كما رجح اليه ضمير منه في
عبارة المصنوع **قوله** تاويل المصنوع اعني الابدال منه في عبارة المصنوع بالمفعول
اي بالمبدال منه كما قال واما ذكر المبدال منه فله زيادة التعرير اي زيادة التعرير
المستند اليه حقيقة الذي هو البديل الملائم لا توافق ما قبله وما بعده فانها

عطف البيان

في تعريف العطف

الابدان

قوله

توافق ولا يوافق ما سلف من الشارح من الا ان الابدال بالمعنى المصنوع **قوله**
قوله فاعلم ما ذكرت من الكنية في زيادة لفظ زيادة **قوله** فاعلم
ان يقال ان في البديل تعريرا مستديرا به وهو البديل وهو من الحكم ان يكون
في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فبعبارة تعريرا مستديرا به لا غير او يقال ان المستند
مفرد ثابت لا يظن به غيره فكذلك يرد تعريرا بالكرير وهذا في غاية الوضوح
لا سيما في بديل الاشتغال والبعض فانك لو قلنا نحسب علم زيد او سلب يوب زيد لكان
بلا شك ثابتا متقدرا **قوله** الا ان بالبدال منه بعد زيادة تعريرا **قوله**
قوله وحصل التعرير بالكرير جعل الكير من خواص بديل الكل واما البديل
الاخير ان ففيلما شبه الكير من كماله عن قوله حتى كانه مذكور واما المحقق
فقد جعل الكير من وجودا في الكل لكنه في الاول ظاهر وفي الاخير **قوله**
المفتاح في بيان افادة الابدال زيادة التعرير كون المستند اليه مذكورا
بعد توطئة نصفي كره مرين ثم قلا وكونه مذكورا من غير ظاهر في بديل
الكل في بديل البعض **قوله** في الحاشية لان البعض مذكور في ضمن
الكل قطعاً واما في بديل الاشتغال فلان قوله سلب زيد ثوبه يعني سلبه زيد
ثوبه **قوله** اجمالا فلو اسعربه نصيبا لخصي اجمالا وكونه مذكورا المبداه كان بدلا
فانه لا اجمالية اذ فهم منه عرفان الثاني وكلاوه ومكذا حال نظائره **قوله**
حيث يطلق ويراد به التابع لم يرد ذلك ان زيد في المثال المذكور قد اطلق على
علمه بحال كما توهمه العبارة بل اراد ان الاعجاب فيه سبب الى زيد في الظاهر
وبفهم منه ان المقدم سببه الى بعض صفاته كانه قال اعني شي من زيد ثم من
ذلك يعلم في التعرير سبب الكير اجمالا ثم نصيبا كذا قال المحقق **قوله** بديل
الكل **قوله** اشار الى ان الاضاح في بديل البعض والاشتمال اظهر منه في بديل
الكل ذلك لاشتمالها على اجمال والتفصيل وليس كذلك واجبا في بديل الكل واما بديل
الكل فانما يفيد الاضاح لانه يحصل بالاجتماع فربما الاضاح لا محالة توسر هذا
ما اختاره **الشيخ الرضي** من ايجاد عطف البيان وبديل الكل مع ان عطف
البيان لا بد فيه من الاضاح ثم الظاهر ان المقصود بهذا الكلام الا ان
ان المقصود بزيادة التعرير والاضاح كما في المفتاح لكان اختصارا كما صرح به
في الشرح وفيه انه لو قال ذلك لتبادر منه ان البديل ايضا يعصب فيه الاضاح
بالاصالة لكن المحقق الشريف قد ذكر في كلامه الشيخ الرضي ان المقصود

تفسير

Copy

ان الايضاح مقتود بالاصالة في عطف البيان دون البدل اللهم الا ان يفتقر
 ما ذكره بدل الكل من الكل **قوله** على المستند اليه هذه الصفة لظاهر
 ذكره الشرح في قول المصنف واما الابدال منه لكنه انما هو في المقام
 المستند اليه فانه صريح في ان المستند اليه هو مجموع المقطوف والمقطوف عليه الذي
 هو المستند اليه حقيقة **قوله** يناسب ما سبق من التواضع **قوله** فليصل اليه
 المستند اليه اي ذكره متعديا منفصلا عن بعضه عن بعض في العبارة **قوله**
 بان المحل كانا معا الخ تسر الى ان معنى بعض المستند هو بعدد و امتياز
 الواقع في الارزاق وسرعة كثر المعية بانها لو وجدت دالة عليها لكان من بعض
 المعية العطف واصرفها شيئا على السمن الاخر من حيث قال عند قول المصنف
 او فصل المستند بانه قد حصل من اجده المذكور من الخ والطا ان الطواب عظم
 عند المعية من مفيدات التفصيل فانك اذا قلت جاني زيد وعمر معه مثلا لم يكن
 في الكلام اشارته الى تفصيل المعية بوجه وانما ذكرها استطراد فقطر الحاجة الى ما
 قيل في التوفيق بين الكلامين من ان الاضمار في وجه من بالنظر الى الواقع ساع
 ان لسرنا جرف عطف يدل حسب لوضع على المعية في الزمان المستلزم لعدد
 المستند وما عرفت من معنى بعض المستند لاجابة الى ما ذكره سيد المحققين في
 بعض المستند اليه بل لا يخلو كلامه عن شيء حدث قال واما ان المعية القائمة باحدها
 غير القائمة بالآخر فالما استفاد من دلالة العطف دون التركيب لمن قوله نسبة
 مطلق المعية اليها ثم العقل يشهد بان ذلك المطلق ثبت لاحدهما في ضمن فرد والآخر
 في ضمن فرد اخر فانه يشترط بانه لو وجد بعد المستند بعد دلالة العقل لكان
 من بعض المستند وليس كذلك فانه لا اعتبار فيه الا بعدده حسب الوقوع في
 الارزاق الحسب ذاته حتى انك لو قلت جاني زيد وقام عمر لم يكن من بعض
 المستند المعية هاهنا وايضا كلامه يشعر بان بعد المستند عند العطف بالواو وانما
 نعم بالعقل لان دلالة العبارة بخلاف العطف بالفاء فيه نظر لان العطف لما
 بعيد استرا ان المعطوفين في مضمون العام المستند اليه ولا شك ان المستند انما هو
 المطلق لا الخاص والفايد ان على ان صلاسته بالثاني عقيب صلاسته الاول
 واما بعضه وتعدده فلا نعم الاسن دليل العقل وهو استنتاج قيام العرض الوا
 الحاصل واستنتاج حده وثمة في زمانين فالقول بان التعدد في العطف بالواو فله
 عقلا في العطف بالفا من اللفظ على اشكال **قوله** ثم التعدد عقلا

العطف

في العطف بالفا أسرع لاجتماع دليلين عليه خلاف العطف بالواو ثم انه على ما ذكرنا
 من مسرعة التفضيل في الموضوعين يلزم اختلاف معني المضافين والمستند اليه والمضاف
 الى المستند هل قبل جوف حذف الثاني في مثله تامل فيه **قوله** بانه قد حصل ما جده
 المذكور من اوله لو كانت الاولى والاحزمية بالاعتبار كما في حتى **قوله** على ان اجزائها
 قبل العطف للاجزاء بطرق التمثيل بالحضر او المعبر في حتى كما صرح به في معنى البسب
 وعبره ان يكون مقطوعا بعضا من جميع ما قبلها خوفا من الحجاج حتى المشاء او جرا من
 كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كان كالجوز فغوا غيبتي الجارية حتى خدتها وبالجملة
 محبان يكون متبوعا اذا تعدد في الجملة حتى يحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية
 لا يتجوز الى اوابيل ما متلوابة عند اصن قولهم مات كل اب لي حتى ادم فان المراد ما
 اباي حتى ادم **قوله** واسترطافها الترتيب الخارج عن العطف حتى هو البديع وقد لكان
 يكون ما قبلها اذا اجزا ما بعد ما او نحوها سعلق بها المستند شيئا حتى يبلغ الحد
 منها الى الاخر او لا في المذكور بعد حتى والترتيب على هذه الوجه معتبر حسب الدهن
 دور الخارج وذلك بان يكون تعلقه بما قبل حتى اقرب واو في عند الدهن من تعلقه
 بما قبله بعدد لكونه اقوى اجزا المتبوع او نحوها او اضغفها كما ان تعلق الموت بعد
 المنبأ اولى من تعلقه بهم سواء كان في الخارج متقدما نحو مات كل اب لي حتى قوتي
 او محذوبا نحو مات الناس حتى انا فبما انما محتملين نحو جاني القوم حتى خالدي
 او اذا جازي معا يكون خالدا اضغفهم او اقواهم **قوله** لان الكلام اذا اشتمل
 الخ قد سبق عند الكلام في قول المصنف في الخطبة عربيا ان توجه النفي الى القييد
 خاصة ليس بكافي في مثله الاثبات فكانه بنى الامر على اكثر **قوله** لمن اعتقد ان عمر
 دون زيد فيكون قريبا او انما جازي معا فيكون قصر اقربا فيل سكت عن قصر
 العين لان المحل في فيه مشاك فلا يحكم حتى يزعم الخطا فيه الى الصواب كذا قيل
 وفيه غش فان المحقق اشراف قال في حاشية شرح المفاتيح المناد بالاعتقاد ما يتناول
 النظر الضعيف الذي هو التوهم القاسد لا ما يكون جازيا مانع لا سعين قوله
 لمن اعتقد ان عمر جازي دون زيد لعصر القلب لاحتماله قصر العين اي كما لا يخ
 واما الحكم فيمكن حمله على النسبة الحكيمة فتأمل **قوله** ولكن انما الذي دلل الى الصواب
 ولهذا لم يذكره المصنف لكونه متعلقا في ذلك الا ان النفي الحكم عن التابع بعد احواله
 المتبوع ولكن لا حاجة للتابع بعد فيه عن المتبوع **قوله** ما يشترط في الشرح

مع احضار مدعيها
 ان احضر هو الذي
 لا احضر هو الذي
 لا احضر هو الذي

وكان انما الموت
 ادم الذي هو اصل
 اكل اولي من خلقه
 على انما هو الذي

والمذكور في كلام النجاشي ان لكن في ما جازي زيد لكن غيره يدفع وهم المخاطبان غير
 لم يزد في كلامه ملازمة بينهما وسلامه لانه لا يستند براك وهو يرفع لوهم سويل
 من الكلام المعتمد في فاعلها بالاشتراك في هذا اصرح في انه اما يقال اما جازي
 زيد لكن غيره ولم ينعقد ان المحي منتفعا عنها حقيقا لا امرين يعتقد ان زيدا جازي دون
 غيره **قوله** خلافا لعظمهم ذكر في الشرح انه اسن الحاحب واغترضه المحقق بانه
 ليس في كسبه المشهور ما يقتضيه ذلك وقيل انه ذكره في الامالي والله اعلم
قوله او تحقق الحكم له تعني كما يقتضيه قول من ماله وقال به من الحاحب **قوله**
الحي وقال به المالكي بل بعد النفي والنهي فليكن بعد ما وهذا الاطلاق منه يعني
 ان عزم المحي زيد في قولك ما جازي زيد بل غيره محقق بعد محي بل ايضا كما كان ذلك
 فما جازي زيد لكن غيره وبالاتفاق وبه قال المصنف اسن الحاحب لانه قال فيما جازي زيد
 بل غيره وحتم اثبات المحي لعزمه مع تحقق نفيه عن زيد **قوله** فقيه اشكالا وذلك
 وذلك الحكم المذكور في الكلام هو النفي لم يصرف الى التامع على مذهبهم **قوله**
الحق ولكن ان يتكلم ويقال الحكم هو المحي من حيث بعد سنده اعتم من
 ان يكون اثباتا او نفي فقهنا سب المحي الاول نفي لم يصرف عنه الى الثاني اثباتا
 وجازي الاول في حكم المسكوت عنه وفيه انه يقتضي ان لا يكون من لا ويل ولكن
 فرق لوجود الصرف في هذا التأويل في جميعها وكأنه اشار الى ضعفه بقوله وكيف
قوله او اشكال حاملا بعدد والتشكيك غايه متاخرا وهو لها تحت اللام المستعملة
 في معنى العلم مطلقا فلو صنع او لا احد الامرين والاحيان يثبت الحكم لاحد
 الامرين او يثبت احدهما في الامر في عطف المفرد والحصول معنوي احدهما الجملتين
 في عطف الجملة فليكون اشكال المتكلم وقد يكون لتشكيك السامع وقد يكون للمجرد
 ايهام في اظهار نفسه مثل اننا او اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين وبالجملة
 الاحيان يابهم لا يخ عن عرض الا ان المتبادر الى الفهم هو التشكيك كان مراد
 من قال انها في الخبر للتشكيك قوله **قوله** اسن الحاحب المراد من الايهام ترك العناد
 لبدع بدعوا اليه وهو في الايه ان لا يصرح بسنده الضلال الى المخاطبين لئلا
 يزد غضبهم وليس المراد فيه ايضاح السامع في الشك في اصل الحكم الا ان ما ذكره
 الشك في معنى الايه مناسب الاخير وهو انها من قبيل اسماع المخاطبين الحق على
 لاسر بدعوتهم وهو ترك خصص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال
 ليتفكر في اعتقادهم فيودهم النظر الصحيح الى ان بعد قولهم الى انهم هم المخاطبون

في ضلال

في ضلال مبين وذلك لان الموصوف بالجمل المركب لا يتأني منه النظر كما موصوف
 بالعلم القيني كما في الواقع وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما زاد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجأهم من رتبة الجمل المركب هداهم الى طريق
 الشك ليتأني منهم النظر الصحيح الموصول الى الحق هذا **قوله** ان الفاضل
 الرضوي قصر على ايهام والتكالي على التشكيك كما فعل المصنف والطاعينم الفرق بينهما
 فتأمل **قوله** اياكم الابه الطاعينم الفرق بينهما وان الشاهد في كل من الاثنين
 وان كان من مثام فخره في المعنى على الاول قال في المعنى ما معناه التي للمخبر هي الواقعة
 بعد الطلب فيسكن ما يستغ فيه الجمع فيكون زوج هذا واخيهما والتي للاباحه هي الواقعة
 بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد **قوله** والفرق
 بينهما لا يقال قد مثل العلم للتخيير يأتي الغلبة والكنية مع جواز الجمع من الظاهر
 لانا نقول لسر جواز الجمع بينهما من جهة التي وقع فيها التخيير بل هو من جهة الاباحه
 الاصلية فان الكفارة والغلبة ليست الاوحدانها ويرجع الباقي الى اصل الاباحه
قوله اي تعقيب المستداليه محتمل ان يكون الفضل بحال الغويان فان الفضل لغة
 الفرق وتعقيب المستداليه بضم الفاضل بوجوب فضل الخير عن النعت فيكون اطلاقه
 عليه اطلاقا لا نسب على المنصب ومحتمل ان يكون مجازا غير اطلاقا لاسم المذكور
 على ذكره ومحتمل ان يكون القيد بذكر الفضل فلما حذف المضاف اقيم المضاف اليه
 مقامه ورفق وتكون كلام السريانا الحاصل المعنى ومحتمل ان يكون الفضل جمع
 عريته في ذكر هذا الصريح **قوله** في قوله فالتأني في قوله الخ يعني انها داخله على المقصود
 قال في شرح المعاد الكشاف والمفتاح ادخال الباقي المقصود عليه هو استعمال العوي
 العام وادخاله في المقصود هو استعمال الشارع العربي وذكر المحقق الشرح في
 لها الاصل في لفظ المحقق والاحصاء والخصوص ان استعماله ادخال الباقي
 المقصود عليه فقال احصل الخبر بزيد اي صان مقصودا عليه الا ان الأكثر في
 الاستعمال ادخال الباقي المقصود بغيره بالمال بناء على معنى المصدر
 والافراد انتهى وتضمن معنى المصدر بان يلاحظ الغنيان معا ويكون البا المذكور
 صله للضمير في قوله فقال في محصل العباده مثلا ليرى بها محصضا اياها لذكر
 وقد ذكر في جاشيه المطول دجها اخر وهو ان جعل التخصيص مجازا مشهورا عن

حاشية
صحة النقل

لم يلاحظ

في ضلال مبين

السمع في العرف حتى كانه حقيقه فيه **قوله** محصنا بان ثبت له المستند الاظهر
 في افادة ما يقتضيه ابدال محصنا لمقتضى **قوله** ولا بد من حقيقه الخ اي لا بد من
 تحقق المحكوم عليه وهذا قبل المحكوم به يعني انه الاولى الواجب الواجب في استحباب
 البلفا للون المحكوم عليه من الذات والمحكوم به هو الوصف فالذات الاولى بالملا
 اولوا والا فلا يحق عقلا لعدم عمله على عقل المحكوم به واما حقيقه في الخارج
 فهو وان وجب قبل تحقق المحكوم به في الموجودات الخارجية الا ان الاستب
 السبيل ان يعتبر تحقق في الذهن لان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني حسب
 ترتيب تلك المعاني في العقل لا في الخارج **قوله** لان في المبتدأ شيئا اليه اي
 في المبتدأ الذي قصد به تقديمه لا في كل مسد الظهور ان الشواهد الى الخبر
 اما يظهر اذا كان في المبتدأ طول **قوله** يعني تحيرت الخلاق **قوله** البغض
 قابل للمحض بالبعث والبعض متكرره وكل من الفرقين جازم في من هذه
 فكيف الخيرة اجيب بان الاخلاق الصادرة من المجموع من حيث هو مجموع
 ان خيرته **قوله** يدل لما قبله بان الخ **قوله** الاستسلام انت خير بان
 مجزء هذا البيت لاسيما في قوله ان يراى بالخيار ان تعيان من شي فانه معجزة بعتر
 بها بعض الناس فيدعوا الى الحق وبعضهم على خلاف ذلك **قوله** نعم هذا البيت
 مع غيره من الابيات والسياق يدل على المقصود **قوله** لتجمل المشرة الخ التقا ول
 قد يكون باللفظ المستوع في شتها الكلام كلفه شتعد او سعيد وهذا هو الذي
 حصل من عدم المستند اليه وسفرع عليه بحيل المشرة وقد يكون لمضمون الكلام
 في قوله سعيد في دار كن فانه قد يقال يكون سعيد في داره وهذا التقا ول
 حاصل قدم المستند اليه واخر وسفرع عليه بغير المشرة لا بحيلها فالمراد اشأ
 لزيادة التحيل الى ان مراده الفقا ل باللفظ المستوع في اول الكلام فانه المورث
 لتجمل المشرة والمرتب عليه تقديم المستند اليه وفتر عليه النظر **قوله**
 مثل اظهار عظيمه انما التقديم في الذكر على العظميم والعديم في الشرف على
 المتأخر متعارف الان المتأخر هنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ لا ينفك عن شرف
 الا ان ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على شئ تلك الطر يقفه المعنا
 انما عن شرفه وعظيمه في الجملة **قوله** لعدم حصصه بالخبر العقل **اعلم**
 ان هنا صورة تبين احدهما ان لعدم حرف النفي على المستند اليه نحو ما ان قلتم

نقول
 الثانية

وبتقدير
 استعمل
 السامع

هنا

هذا وهي المقصودة بالذكر هنا والثانية عكسها نحو ما تناقلت هذا او من الصور
 فرق على ما يفهم من كلام الشيخ الذي نقله عنه في الشرح وذلك ان الاولى انما يقال
 لرد الخطا في فاعل الفعل المثبت اي القول مع القطع بثبوت القول ومقتضود الحكم
 وقدره على غيره ويلزمه احصا من ثبوت القول به شهادة القطر السليم والثانية
 ان ما يقال لرد الخطا في فاعل الفعل المنفي اي عدم القول ومقتضود الحكم فقم
 عليه ويلزمه احصا من ثبوت القول لغيره شهادة القطر السليم وعرف ان الم
 المقم بالا فادة في الصورة الاولى هو خصص عن المستند اليه بالخبر العقلي وفي
 الثانية خصصه عن الخبر العقلي وظاهر قول المم خصصه بالخبر العقلي لا يشمل
 شيئا من الصور من المذكورين فان خصص شي بالفعل يعني ان يكون ذلك
 العقل مبتدأه معصوم اعليه فان وجه حذف مضاف اي تحصيله عن الخبر العقلي
 مثل الصورة الثانية وهي غير مقصودة هنا **قوله** لو لم يفرق السج من
 المحصن في الصورة تبين لضع هذا التوجيه لكنه خفي كما صرح به في الشرح
 ولا بعد ان توجه يرجع صمد خصصه الى التقديم اي لتقدم عدم خصصه
 اي المحصن الحاصل به على ان المفعول محذوف وذلك بصرح وان كان المحصن
 غير المستند اليه فيتناول الصورة الاولى فقط وهي المقصودة **قوله** اسر الكرمه
 المراد كن به دونه فيكون على الاول قصدا فزاد وعلى الثاني فضر قلب ولم يضر
 لقصر العين وسياق مثله انض في كلام المصم ووجه انما لما سبق في بحث العطف
 من ان المخاطب في قصر العين شاك فلاحكم حتى يزد عن الخطا عنه الى الضواب
قلت من الموضعين فرق فانه لم يذكر الحكم هناك واما ذكر الرعم فتأمل **قوله**
 وقد يركلف فقال المراد بالاشراك اعم من الاسرار المعية والبدلية فمثل
 قصر العين او يقال يادراج قصر العين في الثاني **قوله** او المراد كن به دونه
 الا ان بصرح الشر فيما سأل في بصر كلام المصم بآياه **قوله** على وجه العموم فيه
 ان عموم المفعول في الاثبات سأل في عموم المفعول باللفي فان المخاطب اذا
 انكرت كل احد من الناس وانت نعت ان تكون فاعلا لذلك الرويه العامه
 الشاملة لكل احد لم يفهم عنه عموم على الرويه لان رفع الاحجاب الكلي
 سلك جزئي بل انما يفهم اذا عطف المخاطب انكرت واحد من الناس
 ونعت ان تكون فاعلا لرويه احد لان رفع الاحجاب الجزئي يرفع سلب كلي

هنا كما ذكره

CopyRighted by University

قوله لمحقق **مخصص** المصطلح **قوله** يتضح هذا ما مراد كلام ذكره في شرح الفتح
 قال فيه فان قيل المقي هو الروية الواقعة على احد من الناس وانما علم لوقوعه
 في سياق المعنى فلا عتوم في جانب الامارات فلا يلزم الوجود مع هذا انك لا تبت احدا
 من الناس والا لا بد له على ان يغيرك لا احد من الناس لا استحالة في ذلك **قلت**
 لما كان التقديم لزج حط السامع في الفاعل مع استاتته في الفعل كان الفعل مثبتا
 للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور من العموم والخصوص وسائر القيود سواء
 الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ما ساله عنه كذا **قوله** يعتقد
 السامع بثبوته كذا **قوله** فلزم ان تكون مخاطب قد اعتقد انا اسانا قد اى كل احد
 واصاب وان ذلك الانسان انت واحط وانت تعت ان يكون ذلك الانسان وفهم
 الرؤية على وجه العموم في المفعول لغيرك **قوله** نحو لا غري فهذا انما هو
 لا يتناول مفعولا غري قيل فينبغي ان يرد جرد عن مغالطة لا غري مراد مطلق
 التركيب لئلا مطاوعة على نفي صفة ولا الفعل عن الغير ويتناول لا غري ومثله
 وقس على ذلك **قوله** او يكون حرف النفي متاخرا عن المستند اليه المناسب
 الاقتصار على الاول ليكون قول المصنف ما بعد وهكذا اذا كان الفعل منفيا
 مفندا **قوله** اها هنا احتمال اخر وهو ان يكون المستند اليه بعد المعنى مع فصل
 فان لم يكن الحكم فيه لما ذكر لم يكن قوله والا فبعد نافي الخ على اطلاقه صحاحا
 وان كان الحكم فيه انتم كان ينبغي ان يعرض له الشر الهم الا ان يقال له لم يعرض
 له لعدم وقوعه في كلام البلغاء وقلته اقول لظا انه لم يتعرض له لانه ح سوجه
 الافادة الى ذلك الفصل مثلا لو قلنا ما اليوم انا قلت هذا فالظ ان المفاد قطن
 القول على غير اليوم وبقية بقية اليوم وفتش عليه غيره وسيتا في تقديم
 المستند لعلا عن المحقق الشريف ما يدل على ذلك **قوله** الشهور والنجوز والنسيان
قيل لظ ان الشهور ان يعرف معنى القطن لكنه استعمله في غير معناه
 غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة **قوله** ان نفي الفعل على معرف اشارته
 الى بعض المعطوف عليه لقوله وان نفي على منكر وفي لفظ النسيان اشارته الى تقديم
 المستند اليه لان النفي يضمن تقديم المستند اليه **قوله** مخصص الجنس المراد ما شمل
 الكبر على ما هو معنى الكل الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او رعا
قوله او الواحد **قوله** احسن ان يقال او العبد فاذكرا قلت مثلا لا رجلان في
 احمل ان يكون المعنى الامر نان ولا رجل واحد او لا حال وفي قول الشرح

من لا غري هدى
 من ظاهره لا تناول
 نفس لا غري هل يصح
 ان يرد عن مغالطة
 لا غري فيما دلت
 التركيب الدال على طاقه
 على صدور له على غير
 وبقا ولا غري ومثله
 وفس على ذلك

فاضل النكره المفعول **قوله** اشارته الى ذلك **قوله** فالذي شره كلام الشرح الذي فهمته
 من دلائل الامعان هو ما ذكره المصنف **قوله** اي على ان التقديم بعد المخصص
 الاخير ان يقال اي على ان التقديم بعيد المخصص والثقوى تامل **قوله** هو
 للمخصص للمخصص قطعا لم يفضل من المعرفة والنكره بناء على ما ذكره مما شره كلام الشرح
 مصر كان الاسم الخ سعلوا بالقسم الاول الاحتراف على ما يكون للتخصيص
 والثقوى لما كان قوله مثبتا كان الفعل او سفيها **قوله** على القول بالابدال من الضمير
 قال ذلك لانه قد قل ان الذين ظلموا مبتد اقدم عليه خبره وفصل نص على الذي
 اورد عليه وفصل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في كلوني البراعت
قوله لان المهر لا يكون الا شرا طاعة ان الامتناع مبني على ان الاهدار في مضمون
 بالشرا لا يجوز الى غيره واعتراض عليه بان السكاك اشار في مباحث القصر الى انه نحو
 جماعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في بعضها سالل الخصائص
 بالموصوف ففهم منه ان الاحصاء من المنع العطف فكيف مع هذا ان مراد المهر شرا
 لا خير بناء على احصاء من المذكور وقد حجاب بان الامتناع ليس مبتديا على محرد
 بل على ان الاحصاء من معلوم الحذف كالمعنى اليه كلام المحقق الشريف فمما سياتي
 ان شانه عن قريب **قوله** واذا قد صرح سعلوا بحذف اي لزم طلب وجه له والفا
 في فالوجه لهرج عليه **قوله** انما يجوز كون الفاحوا بالاذن شيئا لما كان في
 الحركة والكون وعقد الحروف على ما صرح به بعض النحاه **قوله** بل امتناع تقديم
 التابع او لا لان الامتناع فيه من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني
 لزوم تقديمه على ما يمنع تقديمه عليه وهو الفعل واما الفاعل فامتناع
 تقديمه انما هو من جهة واحدة **قوله** الامتناع تقديم التابع انتم وجه ثالث
 وهو اجتماع النحاه عليه كما صرح به واما تقديم الفاعل فقد اجازته جماعة من النحاه
 وله في الشرح ان تقديم الفاعل محتج بالانفاق فليس بصحيح فان الرواية عن بعض
 النحاه يجوز تقديم الفاعل وقد ذكر هنا كثير من النحاه كالفاضل الحسني وغيره
 الا في العطف الخ وقوله محققا قل ذلك الشهر لا يرد على القول بامتناع تقديم النكره
 بناء على ان كلمة تأكيد ذلك الشهر لان البيت للتقاضي وهو محتمل لا يستشهد به
 وبعد المراد حمل ان يكون تأكيد للشهر المستكن وكان لا بد له لداله قوله في
 الست الاول قبل الحاق على الشهر وقوله ذلك الشهر يدل منه ونفسه له ولو سلم

فصل

فيكون متبادرا لو علم فعليه تقديم على المتبوع والمطلوب جوان بعده على العامل
قول ثم لا سلم امتناع ان يراد ان المهر بشر آخر **والحق** اذ قيل شر
 اهر د انا ب بتاد منه كونه شرابا لقياس اليه فلو قيل لا خير بتاد منه كونه حرا
 بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مهرانا لان المهر برصوت الكلب عن تاديه وخبره
 غايه في قوله **الصحيح** هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه
 اي في عدم كون الخبر مهن فضلا عن ان يحزم بعبثه وح نقض وهو المعنى بامتناعه
 في علم البلاغة **قوله** لو اراد بد كونه شرابا حرا في الجملة لكان ذلك لاحصاء ما احب
 المضافه **قوله** ثم قال وعرب ان قل حدس العرب في كلام الشكاكي مقدم على حدس
 الاحصاء فلا وجه لكلمه ثم احب بان كلمه ثم اذا دخلت على الجملة قد غي للترتيب
 في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعلمنا خبرا من كلام الشكاكي **والقديم** بغير
 احصاء في خبر عن قوله وعرب من هو قوام **قوله** لشبهه بالخالي عن الصبر
قال في شرح المفتاح لتساويه بين جملة على خبر وشبهه بالخالي عن الصبر من غير ان
 يبين مخرجه عن حدس الكلام خارج عن القانون والحقيق ان امتناع اسم الفاعل
 ونحوه الى الفاعل الشرعي واستناد معتبر في حكم نفس الكلام لا تنافي بين التكرار
 وتحقق احتياج الى الصبر وانما هو استنادا لقياسه على ما هو المعبر في سائر الفاظ
قوله ولا يعامل معاملة في لسانه على ان الجملة مسندة والحق ما ذكره المصنف من انها
 من حيث هي جملة لا يحق اعرابا ولا بنا لوقا ولا يعامل معاملة في عدم اعراب الصبر
 على كل قول **واعلم** انه او يراد عليه الشرح في شرح المفتاح بانه ان اراد بالذي
 لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملة في البناء مع الصبر والاعراب في مثل رجل
 قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب الما هو
 لقائم الذي هو اسم الالمركب الذي هو قائم مع الصبر وسمع كد عانة الموضوع في قوله
 رجل قائم ابوه فان المرحوم بالوصفيه هو قائم فقط وان اراد بحرفه قائم بدون الصبر
 فهو مستر له حيز الجملة فلا وجه لسانه واجاب **الحق** الشرح
 في شرح المفتاح بان يعلم قطعا ان الخبر في مثل من بد قائم هو قائم مع صبره كما ان
 الخبر في من بد قائم هو قائم مع صبره ويعلم ايضا ان اعراب اعراب الجازي على قائم
 هو الذي يحقه المجموع سبب كونه حرا لكن لا امتناع اخر او على الجزء الثاني احرى
 على الاول ولا شك انما اجري على اعرابه الذي يحقه لا يكون مبتدئا وليس لقائم

استحقاق

استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الحرف الاول ان يكون
 المجموع معربا كما في صرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله حرا
 المبتدئا كان للمجموع اعراب اخر على مختلف حسب دورا حل المبتدئا وحسب اعراب الموصوف
 فدل على اعراب الذي يحقه المجموع كونه حرا او صفة **قوله** من عرارة اداة تعرض الخ
 موكد للاستعمال على تبديل الكناية اعني كونها معني انت لا تحل وانت حق وبيان ذلك ان
 لفظا مثلك يستعمل على الله وجوه الاول ان يطلق على معنى اشهر مما له ثله المخاطب فقال
 مثلك لا تحل او لا تحل مثلك معني فلان لا تحل فيلزم في الكلام كناية في الحقيقة الحكم لانه
 مخرج به بل في المحكوم عليه وليس فيه انما تعرض لذلك الاستدلال لان الكلام موجه نحو
 بظرف الاستقامة دون الامالة الى عرض اي جانب وان قصد به وصف المخاطب
 بالتحل كان ذلك عرضا بالمخاطب لاناسا غير المخاطب مماثلة له انما بد بلفظ المشو والتا
 ان يطلق ويراد مما له مطلقا وتحل نسبة المحكوم به اليه كناية عن صفة تشبته الى ما
 اصنف اليه وح يكون مستعلا على تبديل الكناية في الحكم ويكون تقديمه على المشدك لان
 وقد كشف الشرح عن هذا المعنى عطاء وليس في هذا الكلام تح تعرض اصلا لا بالمخاطب
 ولا بعينه وهذا المعنى هو لكثير الشائع والثالث ان يطلق ويراد مما له مطلقا لكن
 من غير كناية في النسبة في ليس فيه تعرض بانسان غير معني انما بد بلفظ مثل كما من
 ولا بالمخاطب اعلى قياس ما ذكر في المعنى وفيه بعد حدث لم يكن المطلق مقابلا للمعنى
 وقس على ما ذكر من الاستعمال على الوجوه الثلاثة لفظا غير فظهر ان التعريض بغير
 المخاطب غير موجود في جميع الاستعمالات **قوله** حمل التعريض على غير المصطلح
 اعني ان يكون في الكلام خبر خفا كان موجودا في الاستعمال على الوجه الاول اعني صورة
 المعنى دون الاطلاق لكنه غير الاستعمال على الوجه الذي قصدده **قوله** اي المشدك اليه
 المشدك لكل احتمال ان يرجع الصبر المسند في بعضه لعدم الاستدلال اليه مطلقا وهو الظاهر
 وح فكله قد للتعليل وتحل جوعته الى المقيد كما ذكره الشرح تقريبه سياق الكلام وقد
 للمحقق كذا قاله المحقق وقد يقال قد يكون استم للتعليل على الوجه الثاني فانه قد لا يكون
 كما اذا كان المراد بغير العموم **قوله** لانه دال على العموم كان في الكلام شئ شيئا مقيدرا
 وهو قد يقدم اذا قصد العموم لانه انما يقدم الخ فان محذوكون التعريض بغير العموم
 ليس ما تقدم المشدك اليه على الاطلاق الا انما انه يصدق في تمام نعم كل انسان ان يعلم
 كل بعد العموم مع انه لا يجب تقديم المسند اليه بل ما بد من قصد العموم في التقديم

هذا المشدك
 في كذا
 المحققين والظاهر
 انه قد لا يكون
 على ما في بعض
 النسخ كما هو
 الظاهر

والصبر
 والصبر
 والصبر
 والصبر

فإنه خلاف ما لو اخرج قيل ما ان اده ولو مصدرية **قوله** والتاخر لا بعد المسلب
 العموم يعني رفع الحجاب الكلي على اغلب والافعال بعد عموم السلب نحو والله لا يحب
 كل محال نحو كما يحل ان سألته **قوله** وقال في الشرح كذا القابل مسكرا في اصل
 الدعوى بالاسم على ان يكون هذا الكلام لسان السبب والمناسبة والافعال السالبة
 بالاسم لا **قوله** كان تكفيه ان تقول لو لم يكن الكلام المشتمل على المالك
 مفيد لخلاف ما بعده الخالي عنها لم يكن اتيانها صافيه **قوله** لو قال ذلك
 لشيء مطلوبه في الصورة الثانية دون الاولى لحوار ان يقال فاندتها فيها الدلالة على رفع
 الحجاب الكلي بالمطابقة او كون دلالتها عليها اوضح كما سيأتي ان سألته **قوله**
 وقع حرام من المحمول فانه لا يفصل عنه ولا يمكن بعدد الرباطه بعده **قوله** على القيام
 عن جملة الافراد ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المسب
 حيث قال المستلزمة لفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله** عن جملة الافراد
 يعني رفع الحجاب الكلي كما يشير اليه بمر الشئ فما سيأتي في سياق قوله وما قال
 ان دلالة لم نعم انسان الخ لا يعني في الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا يعض
 بعدم صدق مثل الخلل هذا الخشب الخ مع صدق ليس جملة **قوله** في معنى القيام بانقضاء
 على ان يكون مصدرا من المبني للفقول او تقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم
 من حيث هو عام للشيء والاثبات فليس مدخول الباطن كما به **قوله** المستلزمة
 اما قال في الاولى **قوله** وهذا المستلزمة لمن مفهوم السالبة الحسية صرحا في الحكم
 عن بعض الافراد ومغايرة لفي الحكم عن جملة الافراد لكنه مستلزمة لانه حكم في الحكم
 عن كل فرد وفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل بعد تسليم نفى الحكم عن جملة
 الافراد فاشان الى هذا اللفظ الاسلام خلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صرحا
 على الحكم عن كل فرد **قوله** لكره في سياق النفي كون النكره في سياق النفي تقدير العموم
 مطلقا بنا على اغلب وقد لا يفيها ومن ثم فترقوا بين من حل ولا حل وكان في
 قول المص في اخر الحث ولان النكره المعنيه اذا عمت الخ اشارة الى ذلك **قوله** غير
 مصدرية بلفظ كل لان ما يقبده العموم في النفي انما هو النكره التي يقبده الواحد
 في الاثبات واما التي يقبده العموم في الاثبات كالمصدر بلفظ كل بعد ذلك
 في سياق النفي بعد في اغلب لان في العموم لا عموم النفي لان رفع الحجاب الكلي
 سلب حرجي **قوله** اما لو ارد بذلك الخ كما بنا عليه الشئ فما سبق بل لا يلزم ترجيح

واما انما هنا
 فاداه الحصر
 نعم اسلام
 سلب العموم
 عموم السلب
 اعني عموم السلب
 الذي يقبده النفي
 فانه سلب سلب
 العموم وكذا
 بناء

فانما هو
 تقدير انما
 صرحا
 من الحكم
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة

فانما هو
 تقدير انما
 صرحا
 من الحكم
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة

التاكيد على التاكيد **قوله** لان دلالة انسان لم يقم الخ فان مفهومه الصريح ان واخرا
 من الانا يني او حش لا يقيم كما تقدم من كلام الشئ في شرح قول المص وان بني العقل على سبيل
قوله لا نقول ان دلالة قولنا كل انسان لم يقم على عدم كونه نفي الحكم عن جملة الافراد
 ذلك بطريق المطابقة ليلعلمهم اختلاف البدل الذي بل بطريق الالتزام الا ان مفهومه
 ح موت لم يقم جملة الافراد ويلزمه النفي عن الجملة عاقل الامر ان دلالة كل انسان
 لم يقم جملة الافراد ويلزمه النفي عن الجملة اوضح من دلالة انسان لم يقم عليه لان
 النفي عن الجملة لا يلزم المفهوم الصريح لقولنا كل انسان لم يقم ولا يلزم ان مفهوم
 الصريح لقولنا لم يقم انسان **قوله** ولا يحال ان ههنا شئ وذلك الشئ هو هذه القضية
 وكون الموضوع بكنهه منفيه وادخال النفي عليه قول المص للفعل المنفي ولو حذف
 الفعل كان اولى ليشمل نحو ما اناضرب كل اليوم **قوله** اللهم الا ان يحصل الخ
قوله الكلام ههنا ان الدخول في خبر النفي يحصل بان سعدم على كل شئ وانما
 معنوا النفي والا او بان سعدم كل عليه وهو معنوا النفي والتاخير
 يحصل انما بان يتك فانه اعتم من التاخر لفظا ورتبه وحيث يكون عطف معنوا على
 ايماءا بان من حقل الخاض فتما للقيام وهو قبيح وحيث فلا بد من تصرف ايماءا في التاخير
 بان خص ما اذ لم يدخل الاداه على فعل عامل في كل كما فعله الشارح اوفيه وفي
 المعنوا بان خص باللفظ والمعمول بالمفهوم وفيه لزوم تعيين على خلاف الظاهر
 مع ان امثله المعنوا لا تتأخر عنه وهو على الوجهين عطف على خبره اوفيه وفي
 الدخول بان مراد حل منها التاخر عن اداة النفي التي لم تدخل على العقل العامل
 في كلمة كل وهو على هذا عطف على داخله وحتملا اجزا لا مر جوا ان يكون عطف على اخر
 الشئ وهذا الاحد اقرب لفظا ومعنى وكان الشارح انما عدل عنه فمما للتطبيق
 كلام المصنف على كلام الشيخ فانه قال اذا دخلت كلا في خبر النفي بان سعدم النفي
 عليه لفظا او تقدير النفي والتقدير المقدم على العقل النفي العامل
 فيه فانه مخرج بعد الان من رتبة المعنوا التاخر عن المعنوا اما التحقيق
 في التاخر جملة على اللفظ وانما المعنوا على عمومها فمصحح ان لا يلزم فيه حقل
 اعتم من وجه قيمها وهو مستلزم **قوله** او غار ذلك كان يقع مجزوا نحو ما عرفت
 كل القوم او طر ما نحو ما شرت كل الايام **قوله** ثبوت العقل او الوصف لو قال ثبوت
 المستلزم لشمك ما كان جامدا نحو ما كل سودا فمره لان احسن **قوله** والحق ان هذا

اما انما هو
 تقدير انما
 صرحا
 من الحكم
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة
 المستلزمة

COPYRIGHT

420

22

...

هذا يكون من باب مطابقة الواقع في
الشيء المستدل به وان لم يطابق الواقع في
الشيء المستدل به كان الاستدلال باطلا
صحة قوله عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصكوة فلم يثبت فيها واجيب
الاول بان المراد لكل ذلك لم يكن في طي ولا كذب فيه وعن الثاني انه كان قبل شرح الكلام
في الصكوة توقعا من البداهة وفيه ان نصح الكلام فيها كان مكة ويا اولى احدث الوهر
وهو مشاخر الاسلام وقدره واه عمر ان من الحصان بطريق اخر وهو من مشاخره
بل ذكره النووي في الهندب انه اسلم عام اسلم الوهرية **واعلم ان النهيلي**
ذكر ان الابدن هو الخياط السلمي واما غيره من عبدة وهذا الذي ذكره هذا
القابل فلم اقف فيه على كونه ذا الابدن فليست عنه وقد اضرحت الروايات في هذا
الحديث والكلام في ذلك محل اخر **قوله** علي كرم الله وجهه الذنوب اشار به على ان المراد من الذنوب
في قوله على بنا هو الذنوب لهرينه المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسلم حبس مع على القليل
والكثر كذا على السير في **قوله** ولا اعادة الرفع هذا المعنى اي دون النصب فلو صرح به
لكان اوضح في المعقود **قوله** هذا الذي ذكر فيه اشارة الى ان المعقود هذا امثالا
به الى الحالات المعقضية متاويل ما ذكر **قوله** هذا كله مقضى لظاهر هذا كله معنى
على الغلب والافتراك الخطاب لمعين الى غيره وايراد المسند اليه اسما لالتنبية
عند عقبة المشان اليه باوصاف على به جدر من ما يرد بعده من اجلها بما ذكر
المص مع انها ليست مقضى لظاهر كذا قيل وفيه ان هذا الغلب ما ياباه التاكيد لفظا
كل في قول المص **قوله** والزام يستتبعه بنية في قوله قد خذف هذه التكررة وعليه حمل
ما ولا في الحديث نحو نعم انت وحو من كوفي يوم الجمعة فيها وبعث اي قبل رخصته
اخذ وبعث رخصته **قوله** اي قول من جعل المخصوص مخرج هذا القول باشتمال
الكلام عليه على بعد من السؤال واما الجملة المتقدمة المبتدى عليه ونسج لفظ البناء على
السؤال في باب الفضل والوصل ان شالته لا اشتماله على ترك المبتدأ او اخفى حسن
موقعه مع الاختصاص بترك المبتدأ لما فيه من الاحتراز عن العتب بناء على الظاهر
الاستعمال الوارد على تركه نظائره ولا يوجد شيء من هذه التكت على القول
لاخر مع ما فيه من جهات المرجوحية مثل كون خبر المبتدأ جملة امثالية فانه وان جاز
لشع كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل عند التقص ومثل ذلك في اعتبار
اعادة الى المبتدأ في جعل الخبر منزلة الغائب عنه كون الفاعل مفعولا باللام او مفعولا
بالد الى المفعول وفي وجه عدم المطابقة وصحة التفسير بالتكرار عند كون الفاعل مفعولا
بالد الى المبتدأ في اعتبار الاهام والتفسير بخلاف الالزام لعدم الخبر في الغالب

انما ما ذكره المبتدع من هذا وقد سطر المحقق الرضى الكلام في شرح القول المختار
 في شرح الخافية فليرجع اليه **قوله** فمحتمل عندنا ان يقال محتمل ان الصبر عند صاحب هذا
 القول ان محتمل ان يكون عائد الى متعلق معتود فيكون مما نحن فيه **قوله** ويكون التزام
 الخ اشارة الى دفع ما يقال على هذا القول لو كان الصبر عائد الى الموضوع وهو مقدم
 بعد ان لوجب مطابقة الصبر له مع انه التزام اقتراده **قوله** لكونه من الافعال الحاصلة
 اذ لا تصرف الى مستقبل والبر لا يجرى بل هو ممتنع للاشياء لانه سلب عنه معنى الزمان
 والحدوث فضا لا معنى لعدم جبره كذا ذكره الرضى **قوله** لم يثبت عارضة كقوله تعالى
 فانما لا نعلم الايمان ولكن نعلم القلوب وبالله وجه المطابق لانه لا يرجع الى المورث
قوله فاضل يمكن اي تكافؤا فضلا ولو الى مكانه بلفظ الشان او الفضل مثلا لم يكن فيه
 من التمكن ما في الايمان بالصبر لان الابهام فيه اشبه واكثر كمالا فيكون التمكن المحال
 بعده اتم واكثر **قوله** ولا يخفى ان يقال يكون قوله ليتمكن الخ تعليلا لقوله هو او هي
 زبد عالم مطروح سدفع الاعتراض اننا نقول الوجه صرف التعليل الى القاعدة اية
 وهذا الحكم شامل لكل صفة صفة بظن من غير اختصاص بصفة الشان كقوله تعالى
 ففضلهم سبع سموات في يومين لا محذور من الاستدلال به **قوله** فان قيل في مقتضى
 للاتقان بالصبر في باب نعم قلنا هو تكثر المفسر من حيث حصوله بعد الاستطاعة
 بل من حيث انه ذكره مرتين اجمالا ثم تفصيلا هذا اذ كان المراد من المفسر في التفسير
 وقد صرح في الشرح انه لا يبيح **قوله** لان السامع اذا لم يسمع المفسر الخ **قوله** عليه
 لحوار ان تعلمه بقرينة اخرى والجواب ان الكلام الما هو فاما لم يسوق ذكره لفظا ولم يدل
 عليه قرينة كما اشار اليه الشرح بقوله سابقا لعدم عدم ذكر الاستدلال به وعدم
 قرينه يدل عليه وقد صرح به في المفتاح حيث قال كقولهم ابتداء من غير حرج ذكر
 لفظا وقرينه خال محو لا به رجلا ونعم **قوله** اي كافر باقيا للمضامع
 نقول لو كان هناك صنائع حكيم لكان الامر بالعكس وقد روي عن الرازي وبدي
 من قال **قوله** من ادب ففهم قلبه **قوله** مستكمل التزاي مقلد عدم **قوله**
 من قال **قوله** ومن جعلوا كبرياءه **قوله** ذلك قدس العرش العليم **قوله**
 ومن قال **قوله** نكح الاقرب وطع على الجاهل **قوله** قد اشرقت الى حكم عادل **قوله**
 رأت في بعض الحواشي ان هذا الاحمر للمحقق الشريف وكون ان يكون معنى قوله
 قائلا بالهاتين حائق الشئ وخالق الخبير وهو مذهب الجوس فيلزم التردد في معناه

الزبدى

الزبدى ويزيد كتاب لم يذكر الذي ظهر في زمان قباذ قباذ الفروع فقتله انوشروان
 والمعتبر عنه باسم الاشارة الى الذي استلزم اليه المعتبر عنه بكم وهو كون
 العاقل محروما والجاهل مرن وقا كما توهم وقد بين ضعفه في الشرح وادخله المحقق
 فارجع الى كلامهما **قوله** عطف على كمال العناية لم يجعله عطف على اختصاصه ليرتد
 التهمك بالسامع والبدل على كمال بلائته او قطانته وادعا الظهور بما مضى شي منها
 كمال العناية بالتميز فلا يكون من اسبابه بل معنى اسم الاشارة وشواوصدبه كمال
 العناية بالتميز ام لا **قوله** او لا يكون ثم اشار اليه اصلا منسوب على المصدرية
 اي اسفا لشار اليه انتفا بالكلية ووجه المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان
 الحل وكذا حكمه راسا مباغته في انتفا الشان اليه حسب الحسن حتى يكون المصير هناك
 دائرا فاقد المصير في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة الحسنة فينتعن قصد
 التهمك بالاشارة ويدفع ما سوه من ان قوله اصلا يستغنى عنه **قوله** كما اذا كان
 فاقد المصير محتمل ان يكون ما كانه والخاص لنفسه معونة الجملة بالجملة كما اذا كانت لشئبية
 المفرد بالفرز وعنده كون ما غير كانه وختم كون ما غير كانه بعد لا اذا غامل اي كما
 قصد التهمك وقت كونه فاقد المصير وان تكون موصولة عبارة عن قصد
 التهمك والعامل في اذا مقبلا اي حصل اذا كان وان يكون زائدة واذا المجرى الوقت
 اي كوقت كونه فاقد المصير يعني فانه محل لقصد التهمك ولعل هذا الظاهر **قوله** وما يد
 غلة الواو خالية وترديد استئناف او بدل فل او حال وانما ضعف الخالية
 بالنسبة الى المعنيين الآخرين وقد طهر استئناف **قوله** فلن يادة التمكن اي يمكن
 بعينه اي المعنى الذي يرد به بخلاف ما سبق في وضع المصير موضع المظهر فانه
 يمكن ما عطفه كما من **قوله** الله الصمد لم يورد القاطن من الخليلين كمال المردود
 بينهما فان الثانية كالسنة الاولى ويعرف الفصل مع تنكير اخذ لعلمهم بعد بيته
 خلاف الله احدا من كذا قيل **قوله** حيث لم يقله وكون المثال من هذا القبيل
 اذا فسر الحق الثاني فاسره الامور كما يدل عليه قاعده اعادة المعرف معقرا واما
 اذا فسر بالاولى والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلامنا الحفظ له في
 معنى على حدة **قوله** فان قيل ما القاعده في زيادة قوله وبالخلق تزييع قوله شفا
 وبالخلق الشرا اجد **قوله** وهذا كما تكيد كذا خالف في قوله قال
 في شرح المفتاح المباشرة من ادبها عرفا الجاهل الذي يكون في قلوب السامعين الى الملوك

في قوله تعالى
 فانما لا نعلم الايمان
 ولكن نعلم القلوب
 وبالله وجه المطابق
 لانه لا يرجع الى المورث
 قوله فان قيل في مقتضى
 للاتقان بالصبر في باب نعم
 قلنا هو تكثر المفسر من حيث
 حصوله بعد الاستطاعة
 بل من حيث انه ذكره مرتين
 اجمالا ثم تفصيلا هذا اذ كان
 المراد من المفسر في التفسير
 وقد صرح في الشرح انه لا يبيح
 قوله لان السامع اذا لم يسمع
 المفسر الخ قوله عليه
 لحوار ان تعلمه بقرينة اخرى
 والجواب ان الكلام الما هو فاما
 لم يسوق ذكره لفظا ولم يدل
 عليه قرينة كما اشار اليه الشرح
 بقوله سابقا لعدم عدم ذكر
 الاستدلال به وعدم قرينه يدل
 عليه وقد صرح به في المفتاح
 حيث قال كقولهم ابتداء من غير
 حرج ذكر لفظا وقرينه خال محو
 لا به رجلا ونعم قوله اي كافر
 باقيا للمضامع نقول لو كان هناك
 صنائع حكيم لكان الامر بالعكس
 وقد روي عن الرازي وبدي من قال
 قوله من ادب ففهم قلبه قوله
 مستكمل التزاي مقلد عدم قوله
 من قال ومن جعلوا كبرياءه ذلك
 قدس العرش العليم قوله ومن قال
 نكح الاقرب وطع على الجاهل قوله
 قد اشرقت الى حكم عادل قوله
 رأت في بعض الحواشي ان هذا الاحمر
 للمحقق الشريف وكون ان يكون معنى
 قوله قائلا بالهاتين حائق الشئ وخالق
 الخبير وهو مذهب الجوس فيلزم التردد
 في معناه



كون اليه ما اشار
 اليه انوشروان حيث
 قال اي ما انزل القرآن
 الا انما يظن ان المصير
 اما انما انزلناه من
 السما لا محذور من
 على انفسهم وما انزلناه
 خلقا من انفسهم وما انزلناه
 من انفسهم وما انزلناه
 من انفسهم وما انزلناه

والسلاطين ولذا قال تزييه اي تقوية وازدبا بخلاف الزوع فانه امر حصل من
مخاطبتهم وعلى هذا يكون قول الخلفاء مثالا لها معنيين ويظهر التقاوت بينهما كل الظهور
قوله المحقق الشرف في شرح المفتاح اذ خال الزوع اذ لم يكن له خوف وان بد
احداته ورسنة المهابة اذ كان له خوف وان بد من باده وعلى هذا لا يكون قول
الخلفاء مثالا لها معنيين بل يحتمل ان يكون لادخال الزوع وان يكون لترسية المهابة وهذا
معنى كونه مثالا لها وسنذكرها ايضا على هذا التقاوت لكن دون الاول وعلى كل تقدير ظهر وجه
عقبة ترسية بالواو دون او **قوله** لانه على ذات الحق فيه ان الدلالة على الذات موجبة
في المضمر **قوله** لم نقل بالاحتمال ان يريد انه لم نقل ان العاقل على ان يكون العاقل بد
على مذهب من يجوز كاصحح به في الشرح فاحتمل انه يريد انه لم نقل انا اتكلم وقد ذكر
الوجهين في شرحه للمفتاح قوله هذا الظاهر ما سبق من كلام المصنف ان يكون اشارته
الى وضع المظهر موضع المضمر وتكون اشارته بقوله بهذا القول الى ما يكون اسما ظاهرا
وضع موضع ضمير الغائب وضمير المتكلم فانه لم يتبق غيرها وحيث فلو جرى الكلام
على ظاهره لم يكن في عبارة المصنف من السامع اذ يصير المعنى ان وضع المظهر موضع
المضمر عن محض الاستدلال به ولا وضع المظهر موضع المضمر محضا بان يكون المنقول
هو اسم الظاهر والمنقول عنه هو ضمير الغائب المتكلم بل كل آية الا انه لما كان هذا
المصنف موجودا بعينه في كلام السكاكي كان الوجه هو الحمل عليه ولذا لم يحمل السكاكي
عليه لان قال لم سبق الى وضع المظهر موضع المضمر والنقل فيه غير واجب اذ معني
وضع المظهر موضع المضمر اتيان به في موضع يحققه المضمر وذكر الاستدلال
ان يكون المضمر قد ثبت لم نقل فكيف يصح سمة المشارة اليه به لانا نقول بالصحة تسمية
الوضع المذكور فعلا ولذا ذكرنا في المصنف بعد هذا النقل وذكرنا كثيرا ما نزل الشئ
الذي يمكن وقوعه منزله الواقع المحقق كما يقال صديق فم الركبة مع انه لم يكن هناك
شعه **قوله** ولا تخلو العبارة عن مستلح لان معناه ان النقل عن الحكاية الى
العبارة لا يحضر هذا القدر اي بالنقل عن الحكاية الى العبارة وفتاده ظاهرة
قوله وسوا كان كل منهما يمكن ان يقال المناسب هو المقصود على الاول فان المتبادر
من الاثر ان ينزل هنا هو ان يذكر بعدها ما يعبر عن الشئ الذي نفي عنه الاحتياط
وكان احتصاص متبعا عن الاستدلال به وعن كونه من الحكاية الى العبارة فقط
فاشار الى المعنى في الاثر في قوله بل كل من المتكلم الحق والى المعجم في كمال
بقوله مطلقا **قوله** لا يكون في الكلام دلالة على مخالفة السكاكي
للجمهور مع ان مفسود المصنف التنبيه على ذلك كما يشعر به قوله والمشرقة

نفسه
الاولى
التي
التي
التي

قوله في افادة ذلك قوله وسمي هذا النقل فان اشارته فيه الى النقل الذي سبق
وهو وضع كل من المتكلم والخطاب والغيبه موضع الاثر فالمعنى ان يحجر هذا النقل
بسمي عند السكاكي التفاتا لخلاف ما عليه الجمهور فانهم لا يكتفون بحجر هذا النقل **قوله**
من بينه الى شماله وقيل ما خوذ من لسانه لانه من لسانه الى شرفه وهو لا ينسب
والفرق ظاهر **قوله** خطا بالنفسه التفاتا فقله لملك تحيد فلا يكون التفاتا
واجب بانه لا من فاه بينهما كما اشار اليه الشرح في شرح الكتاب وروى ان مني
التحيد على مغارة المدرع المدرع منه لما ثبت عليه ما قصد من المبالغة في الوصف
ومذا ان الالتفات على الحاد المعنى ليعمل ما اريد من الاشارة المعنى في صورة اخرى
غير ما يتحقق بغيره ليدل على ما ذكره الفاضل البهي من ان ابا علي وابن جني
وابن الاثر حكوا بان ليك كجريد وليس بالتفات والصواب ان ليك ان قيل على
الالتفات لم يكن خبرا وان عدل جريد لم يكن التفاتا كذا ذكره المحقق الشرف في خواص
الكتاب **قوله** قال الفاضل حسن وفي التأييد المذكور حيث لا احتمال ان يكون معهم للتفات
لاشترائهم فيه سبق العبر بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا
الاحتمال لحق السامع ممنوع كما لا يخفى على المصنف **قوله** بشرط ان يكون السامع الخ لم يعر
لهذا الشرط على مذهب السكاكي عند قوله وسمي هذا النقل التفاتا كما حكاه المصنف
لان لفظ النقل مغن عنه اولان المصنف اعلم ان السكاكي لا يشرط في الالتفات مخالفة مقتضى
الظن كما ذكره في الشرح وعذرا للمصنف في ترك هذا الشرط كونه مشعرا به في سياق الكلام
لان الكلام المأهول في خلاف مقتضى الظن **قوله** مثل قولنا اننا نريد وانت غير وفهنا
المأهول على مذهب من يجوز الحمل الحرفي الحقيقي واما من يجوز ان يفسر لفظنا واننا
عبارة عن غيرنا وغيرنا عبارة عنه لاننا نريد عبارة عن المتسمين به وكذا غير
قوله بحر الذنون صحوا الصباخا تمامه في قوم الخيل غارة ملجأ خاها اعلاب
الذنون بالواو في لغة هذا يدل بقولون نص الذنون امنوا على الذنون كفر وا
والصباخا صريح جزم معنى صحوا تاكيدا من صحه اذا اتاه صباخا وخون ان لم يرد
الاثبات المطلق لغيره الصباخ فمصنعه على الوجهين على الظرفية واحتمل ان يكون الصباخا
مفعولا مطلقا لصحوا من قبيل انبت نباتا ونبتل اليه بتبتيلا ومفعولا صحوا محذوف
اي صحواهم وغاراه نصب على الحال اي غير من او على التعليل اي اجل الاغارة
ومعنى البيت لمن الذنون اغاروا واصباخا في ذلك اليوم على العباد والمخارج صيغة
مبالغة من الاخراج كالمخارج على الترادف والتداخل وقبيل انه الماسم
اذا كان غاراه حال او اما على الاحتمال الثاني فيحتاج حاهو الخال فقط **قوله** فقد

فان بعضا انما
يكون غير ما يوجه
الانسان وخلافه
يكون لمصلحة الانسان
الى اليمن واليسار
حاشى على
المطهر

قالوا في قوله
اننا نريد
عنه انما هو
ما لا يفسد
بالاخصار
والاخصار
وهو انما هو
في السامع
في المطهر
والاخصار
وهو انما هو
في السامع
في المطهر

سرى ان حق الصبر العائد الى الموصوف ان يكون غايته لان الاستقامه الظاهر غيب
ومثله العائد الى الموصوف **قال المحقق** في شرح المفاتيح بل لا بعد ان جعل
مثل ان الذي يمتنى اى حيدته وانت الذي خلقتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم مخجلون
من باب الالتفات من الغيبه الى التكلم والخطاب **قوله** والتحقيق جواب عن سؤال
مقدم نقد بانه انه ليس المراد بقوله ما لي يا عبد الذي فطرني مفهومه الظاهر المراد
ومالك لا يعبدون لان التكلم بهذا الكلام هو جيب بن اسرائيل النجار وكان من
اهل الصلاح لكنه ابرز الكلام في معرض النصح لنفسه وهو يريد ان يفتحهم على سبيل
السعي ليلطف لهم وايدانهم **قوله** فقوله واليه ترجعون والاد على معنى الظاهر
فاجاب بانه لما عبر عنه **قوله** العائده المخصوصه لموقع هذه الالتفات المع
والاعلام بان المراد من الاول الامر بالمحاسبين **قوله** ومقصي الظاهر فايده
الالتفات في ابيه ان في لفظ الرجوع على فعل المأمور به لانه لا يترك سخط العا
وقبه ان الله الاحتمال ان لا قوله انما اعطينا الكثر ليس من خافي اعادة الاعط
من الله تعالى وايضا كلمة انا الخجل الجمع كما تحفل الواحد المعظم فلما الفت بقوله فضل
لتركه زال هذا الاحتمال **قوله** ومعنى طوب في الحثان مشر الى النجار والمجرون
ومتعلق بطوب وصحطو بعلقه بطا انهم محفل بل انهم المستب والاضح لمقصود
الشاعر ان غرضه ان قلبه تاربه في طلب الحثان والمعدله المسمى صرعا هو تعلقه
بطا واما بعلقه بطوب فلا يفيد الا ان قلبه المطوب في طلب الحثان ذهب به
فتأمل والى طوب خفه تغري الحثان فشدته شروا او خزن **قوله** وبناط
في مرادها لا بعد ان يقال الاولى ان بقدر المحذوف لفظ حب وخفه فانه
ابلى في المقصد من معنى المراد لانه لا سيما مع ما اشتهر عن العرب من ان العاشق
عندهم كان خاليا عن ذلك قوله اى حين والى الشن وكاد ينصرف **قوله** اشار
بما ذكره بعد بعد وجان الى انه لا منافاه بين كون تعبد الشهاب وكون
عمر خان مثيب طرفه شيئا واحدا **قوله** انه اذا بالشهاب اكثره مجازا ان قيل
بان لا واسطه بين الشهاب والشيب على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة واما على
نقد من جعل الكهوله واسطه فالمناصب تغير بغيره الشهاب من زمان الكهوله
قوله فيكون التفاتا اخر في اعتبار الالتفات في تكلفي بالنظر الى طابك
لا جامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة احرازه على
الظاهر وهو مفقود كما هنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفي بالنظر الى طابك الكلام
على استلوا طابك اذ يكون المعبد من تكلفه على ان يكون الخطاب في طابك كلف

الاشارة
عنه

الاشارة
عنه

القلب والكاف للتفسير وهو محتج واجيب بان الشرط صحة احرازه على اصله في
الجملة وهاهنا يمكن ذلك على بعد رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يكن بدونه وفيه
ان هذا الجواب مستبعد ان يقال ان مثل قوله تعالى اياك تستعين التفات لانه على تقدير
رجوع الالتفات في اياك بعد الى اصله ممكن وان لم يكن بدونه وقد عرفت نصح الش
بانه لا التفات فيه **قوله** وعولوا عطف متعدي **قوله** وحرر لهم فائدة الالتفات
فيه المباعدة كان الله تعالى يري حالهم غيرهم ويحيهم منها ويطلب له ان كان عليهم كذا
فيلوا احسن منه انها للتنبية على كل شرعة اخرى بحيث يحقق على الفور مغيبهم
قوله فتقناه قيا فائدة الالتفات فيه العظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو
الباهر بناء على انه لم يستعمل في كلام البلا صيغة الجمع في الغالب للعظيم واما فالتفات
من غير الالتفات لوقال فشا فقه واقل الاحسن ان يقال انه لو قيل فتشاهوه لنتوهم حوق
غير الفاعل فيه الى الترابح بنا وبل المرسل فيكون المعنى فتشاهوه لنتوهم حوق
غير مقصود ولا جوع صير الفاعل الى الشهاب وصير المفعول الى شئ معلوم مثل اننا انما
فسبق السامع تخيرا **قوله** ووجهه ان الكلام اذا نقل جعل الكلام منقول باعتبار نقل
شئ مما اشتمل عليه والافاقول حقيقه ليس هو الكلام الا ان يكون بالمعنى اللغوي غنى
ما تكلم به مطلقا **قال المحقق** هذه الفائدة في النقل الحقيق في غايه الظهور وكن
في النقل السعدي توجده هذه الفاعل الفائدة فانه اذا استمع خلاف ما يدرك من الش
كان له من يادة نشاط ووفوت عتبه في الاصفا الى الكلام **قوله** هذه الفائدة بالنظر
على مادة يكون السامع فيها هو الله تعالى لعاليه عن النشاط والاضغافلو ذكرنا
ما يصح في حقه تعالى كان انجب واجيب بان المراد ان الكلام الالتفات اينا وقع
صالح لان قصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية
ثم ان هذه الفائدة بالنظر الى السامع وفيه انم بالنظر الى المتكلم فائدة هي قصدا للنقل
في الكلام والتصرف فيه لوجوه مختلفة من غير اعتبار جانب السامع **قوله** اجتناب نظرية
لفظ احسن يعني على ان النظر به خاصه بدون الالتفات لكنها به اجتناب وهو كذا فان
بعد بد النشاط حصل بالمعنى الجديد الذي ينسب الى ذلك المنقول والنشاط حركة العروق
وهو متعلق بالنظر واللام فيه لنقول العقل وحمل ان يكون لغرض السامع قوله
اكثر انقاظا للاضغافان الموقظ هو السامع لا اضغافه ثم السامع اعظم من ان يكون
المعنى اليه الخطاب او لا فلا بد ان هذا المانع اذا شرط في الالتفات وحده الخطاب
بالمنقول اليه كما هو مذهب صدر الافاضل كما ذكره في الشرح **قوله** اى لحد بد الخطاب
واحدانا منافا لما ذكره في شرح المفاتيح النظر به بالهمز طرا اذا ولا دفعي احسن ادا

الاشارة
عنه

القلب

او بين ادا او احداثا وباليمن طربث الثوب اذا علمت به ما صان به كانه جلد ربي
قوله وقد تضمنت بحوز ان يكون مبنيا للمفعول او الفاعل الا ان يكون الرواية
 فيصير على المبنى للمفعول كما ذكر المحقق الشريف في خواشي شرح المفتاح انه الرواية عن صاحب
 المفتاح وقد للفقيل وهو ط والباد اخذه على ما هو مقتضى وخاصة كقول ابن الحاجب
 واحضرتوا وهو المعانف في الاستعمال وان كان امثلا دخول الباع على المقصود عليه
 اعني ماله الخاصة وقد سبق **قوله** عن قلب خاطر لطاهر ان اسناد الحضور الى القلب محال
 فان الحاضر ما يكون القلب محلا له لانفسه **قوله** لانه اصنف ما لى الى يوم الدين على طبق
 الاستماع والمعنى على الطرفين كذا في الكشاف مرده انه جعل للمفعول فيه منزلة المفعول له
 وهو محال حكى حيث جعل يوم الدين مملوكا وقوله والمعنى على الطرفين فيه اشارة الى ان
 الطرف ان حركي المفعول فهو طرف في المعنى والمفعول محذوف في عام يشهد بعمومه
 الحذف ولا قرينه خصوص كذا ذكره الشرح في شرح الكشاف **وقد المحقق الشريف**
 الاستماع في الطرف بان لا يقدر معه في فينصب نصب للمفعول او يضاف اليه اضافة
 بمعنى اللام وقوله والمعنى على الطرفين ان يرد به ان الطرف وان قطع في الصورة عن بعده
 في ويصير و اوقع موقع المفعول له الا ان المعنى المقطع الذي سبق الكلام لاجله على
 الطرفين لان كون ما لى يوم الدين كناية عن كونه ما لى فيه للامر كله فان ملك الامران
 كتملك المكان يستلزم جميع ما فيه ومن قال اضافة في ما لى يوم الدين محال حكى ثم
 انعم ان المفعول له محذوف في عام يشهد بعمومه الحذف ولا قرينه خصوص و ارد عليه
 ان مثل هذا الحذف ومقدرة في حكم المفعول فلا محال حكى **قوله** دلالة على العموم فيه
 انه لو قيل ما لى كذا من الافادة للعموم فالاولى ان يقال لا فائدة الاحتقان **قوله**
 اضافة المصدر الى المفعول لم يجعله من اضافته الى الفاعل اي تلقى مخاطب المتكلم
 لكان التماثل في ترقب وكلامه ومراة فانها لا ترجع الى غير مذكور ولنا سبب ما عطف
 عليه لغنى قوله فيما سياتى او التماثل فانه مفعول قطعا **قوله** وانما حمل كلامه على خلاف
 مراده بسببها مشعر بان تنبيهها على الحمل وحقل ان يكون غله للتبليغ بل هو الاستنباط
 فانه علة له بعد واسطة بخلاف كونه علة للحمل فانه لو واسطة التبليغ **قوله** اي ذلك الغير
 ظاهر انه اشارة الى الغير المذكور في صرحا اعني غير ما ترقب وليس بصواب
 بل لصواب رجوعه الى خلاف مراده وذلك لان عام ما ترقب هو الكلام الذي القاه
 المتكلم وما معنى كونه الاولى بالقصد مثلا فقول القعاري في جواب الحاج مثلا
 حمل الح هو غير ما ترقب فيه الحاج منه وما وجه لكون القعاري منبها لذلك على انه
 الاولى ان يعصده الحاج بل يسه به على ان اشارة الحاج بالحمل على ادهم الذي هو القيد

قوله
 على ان يكون
 و ان كان
 كما ان كان
 من غير ان
 لا على ان
 بل على ان
 ما كان على
 ان كان على

خلاف هذا المراد الذي هو الحمل على الفرض اولى من ان اده الحمل على القيد كما يشهد
 اليه قول الحق الاولى بالقصد اي هو الاولى مما قصد اولا وقول الشرح بعده فنبه على
 ان الحمل على الفرض هو الاولى في هذا المعنى والمراد من الحمل هو المفهوم من الجملة
 لاما هو مبدول حمل في قوله بان حمل ادهم على الفرض هذا وقد يتكلف في توجيه قول
 الشرح لكونه غير بانه ان اده خلاف المراد وغيره عنه مثلا الى جانب المعنى
 اذ يصدق على خلاف مراده انه غير ما اده **قوله** كقول القعاري اصل القضية
 ان القعاري الشاع كان جالسا في بيتان مع جماعة من اده باو كان الاوان او ان
 الحضر فذكر الحاج فقال القعاري اللهم ستود وجهه واقطع غفقه واستغنى من
 دمه فاحضر الحاج بذلك فاحضر القعاري وهدده فقال القعاري ان ذلك
 الحضر ثم قال له الحاج لا حملك على ادهم الى اخر لقضه فاحسن اليه الحاج على ما حكى
 وان قيل كان المناسب لغرض الحاج لا حمل ادهم عليه بان القيد يوضع على الرجل
 لا بالعكس احسن بان هذا الاستعمال والعبدية امر وضعي يقال حمل على ادهم
 اي قيده وهو مقبل القلب كما تعرفه ان ساسبق **قوله** اي غير ذلك **والحق**
 شياق كلامه قياسا على ما سبق فنبه ان اده بقوله ذلك الغير غير ما سطلب فانه
 هناك منزلة غير ما ترقب هناك ولو يده اشارة بلفظ العبد والصواب ان الصبر
 في انه راجع الى الغير المذكور اخيرا فانه هناك منزلة خلاف المراد هناك وقد صرح
 بذلك المعنى حيث قال على ان الاولى والالتفات لهما ان يتالوا عن الغرض عن السبب
 ولكن محفل قوله ذلك الغير اشارة الى الاخير يتال ما من من ان المقضي في حكم القيد
 وان نقول حمله على الاول صحيح حسب المعنى اي فان بيان الغرض اولى بخلافه من بيان
 السبب **قوله** الاولى الى الحالة ان ذلك لعدم اهلية جواب ما سئل عنه لظهور المغارة
 عنه ومن قوله او المهم له **قوله** يتالوا عن السبب الى في الكشاف وغيره ان السائل
 اشارة معاذ بن جبل وتعليقه من غم الانصار في الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند
 جماعة منهم الزمخشري رحمه الله تعالى فلذا قال فيه ان لفظ الجمع كذا قيل وفيه ان لفظ
 الجمع موجود في الآية الكريمة وهي قوله تعالى ليتالونك فوجه الجمع فيها هو وجه الجمع في
 متالوا من غير احتضاض لذهب ثم ان صاحب الكشاف لم يجعله سوا لاعتن السبب بل
 عن الحكمة والمصلحة فليس هذه الية عنده من تلقى السائل بغير ما سطلب **قوله**
 بيان الغرض من كونه معللا افعاله تعالى بالاعراض جعل اطلاق الغرض على كونه
 تعالى على سبيل التشبيه والمجان **قوله** للتبليغ اذ قاله الكشاف ان المقام وما
 احسن ما قال بحقه ان سؤال الاسرار شاذ لا يعضى مطابقة الجواب بل يسعى

كل من

قوله
 في الاستعمال
 في الاستعمال
 في الاستعمال
 في الاستعمال

قوله
 في الاستعمال
 في الاستعمال
 في الاستعمال

ان يكون الجواب مطابقا للمشترط فان المحيى منزلة الطبيب لاسي المعالجة على ما
 حكمه المريض بل على ما تقتضيه المرض واما استواء المجادل فيدعى ان نزاع فيه
 المطابقة من غير بادة وانقضاء قوله وعبر ذلك لفظهم وعدة نساخهم واما
 خيضة ومدة حملهم قوله واحسوا بسان المصنف **قال المحقق** في شرح
 المفتاح على انه قد اورد في الجواب بيان المتفق حيث قال من حار اي هو الذي
 يكون فيه خير ومنفعة واثار الى مثله في الشرح **قوله** معنى فيصق بنا على ما وقع في
 نسخ المتن ولوم يقع في الصور فصق كمن تضم السبل كما هنا ففرع وفي موضع اخر
 وقع في الصور فصق وقد يقال مراده مجاز التمثيل على انه من الفزان ولم لم ولذا
 لم يعمل في قوله **قوله** فكيف يقع اللام فيه عند الصبر لمجرد التاكيد وعند الكوفي
 لمجازه الخال فلا تبيان ما سأل عنه هو الصبر كما في قوله وان ترك الحكم بينهم
 فانه ظاهر في مذهب الصبر قوله حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وذكره الخ
 والماضي عند اكثر من وكان معنى قولهم حقيقة انه يتبادر حال المطلق كالحقيقة لا
 كذلك في اصل الوضع فلا يبره انتفاصه في اسم والفعل طرزا او عكسا **قوله** مجازا
 كلامه يعني ان كونه المستقبل مجازا يستلزم ان يكون من خلاف معنى الظا ويلزم
 ان يكون كل مجاز خلاف للمعنى الظاهر فاما فيه **قوله** وهو ان جعل احدا جزاء
 الكلام الى اخره كانه اذا ان اخرى حكم احدا الجزاء على اخر سوا كانه في محليهما او لا
 والواجب ان يكون بعد المفعول على الفاعل مثلا من القلب وان لا يكون نحو وما يك
 موقع منك الودع من القلب وليس كذلك **قوله** مكان عرضت الحوض على النافذة لان
 المعروض عليه يجب ان يكون ادراا كالميل به الى المعروض او برغب عنه والاعتناء
 اللطيف في هذا القلب هو انه لما كان المناسب ان يولي بالمعروض عند المعروض
 عليه وهذا الامر بالعكس قلبوا الكلام لا غاية لهذا الاعتبار **قوله** عبر الملاحاة التي
 اوردتها نفس القلب فخلل نه حكم لوجود الملاحاة بعرض القلب بنا على ما زعمه الكافي
 ونواقفه ما في الشرح من قوله غير نفس لقلب الذي جعله الشكاكي من اللطاف
 وختم ان فيه ملاحاة لما فيه من الايقاظ لكونه غير المتروك كما في الالتفات لكن
 تلك الملاحاة لا يعتد بها ما لم يتضم اليها عتدها ويورده قوله بتعديده لانه عتدها عن
 الظمن غير كنهه بعتد بها **قوله** كما طبقت في الصحاح بطلت على بدل طبت وعلى هذه
 الدوايه ليس من القلب لاس القصر بطا لينة الساعا لا العكس فقابل ان تقول اشكر
 ان هذه المبالغة بانه دة قبل اذ لم يزل لهم من لطفين السكتان فانه بالكبر يكون
 مستقيما لا لمليش وترفع الحشونات فالتيت محمول على بعض معنى التظيين

قوله لان المعقود
 لها ملان كما في
 في الصدقات المعقود
 على من المصروف
 او محل الصدقة
 من الاخر اذ لا
 كلامه الا في الشرح
 وكذا ان كانت في
 الطبع لان اصل
 الاتفاق والخبر
 يتصل بالصدق
 في قوله ان
 واما ان كان
 الا ان لم يثبت
 في معنى اصل

معنى المطمح معنى المصنف والمصنف كما ان المعقود شيئا فان المعقود على طريق المطمح فلا
 قلب اصلا **قوله** ومن يكرا متي من شرطية وجوابها محذوف اي فهدا او كونه **قوله**
 فالمشترط الى قيان محذوف ولا يجوز ان يكون المحذوف هو المشترط الى اسم ان لان الامر
 لا يدخل في خبر المبتدأ لان اذ ان ابناء بل عند الحاجة والحاجة هنا **قوله** بسبب الوجع
 كون مقام الوجع والمحتصر صيفا معنى الاحتصار حتى انزل الى اسم قالوا في المبتدوب
 ان المطلوب فيه التطويل مع انه مقام الحصر فاما **قوله** لا متناع العطف هذا عند
 البقرس كما هو مفروق لان قال كلف يصح وقوع عر ب حرا فانه مع انه مفروق فافتراده
 ايقام مانع فلم يعرض له لانا نقول فعل صالح للمعقود **قوله** على محل اسم ان هذه عبارة
 بعض النحاة وعمل كلام الرضي المرحوم وعبارته بعضهم على محل ان واسمها وبسط
 الكلام في شرح الرضي فليرجع اليه **قوله** معون ان يكون هو عطف على محل اسم ان هذا في
 من الثاني لما فيه من لزوم بعدم بعض اجزاء المعطوف على بعض اجزاء والمعطوف عليه
 قطعا واما على هذا اقاما يلزم اذا قدر المشترط الى في المقعد ما على المشترط الى ضمير
 المتكلم فينبغي ان يقدر متاخرا خذرا عن ذكر وهو على هذا من عطف مفزدي جملة على
 مفزدي جملة اخرى وتنق على حقيقة ان شاعري وسعني ان يكون حارة معطوفا على
 محل خبر ان لا على لفظه والامر نوارد العالمين على محمول واحد لان كونه خبرا
 للمبتدأ يعني ان يكون عاملة عامل خبر المبتدأ وكونه معطوفا على خبر ان يعني ان
 في جهة الاعراب فيكون مفزعا **قوله** لما ذكرنا من الوجوه الثلاثة الا ان سيب
 المقام هنا ليس المتخافاة الوزن فقط **قوله** فالمحذوف ها هنا خبرا وهذا هو الظاهر
 ولكن بقدر الموصوف اي قوم راض كما ذكر السيد في شرح المفتاح في قوله وقيل ما
 لكنه لا تكفي مخالفة الطمن عرض ورة وعرب ما قيل ان قوله راض خبر لقوله نحن
 على انه الواحد المعظم نفسه وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل عن قائم بل يجب في الخبر المطابقة
 نحو وانما نحن حي وميت ونحن الوارثون واما قول **الشاعر**

والمستحبدان ويئت نحن غامض لنا ومن مزم والاركان والسرور محمول على الخوف
 والاصل علمه ووه تحذف الواو اجترأ بالضم كقوله فماذا ما شاعر وامر وامر واما قوله
قوله فخذ وخبره ان جعل من عطف الجملة على ما ياتر على ما قد حذف فيه المشترط
 من الجملة الثانية لانه المشترط الاول عليه وان قد حذفه عطف على هذا وعطف
 منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المشترط ايما وان قد حذف في ذلك

احوال المستبد

وهو من المصنف
 وهو من المصنف
 وهو من المصنف

وهو من المصنف
 وهو من المصنف
 وهو من المصنف

كون المحذوف معطوفا على مستند آخر اذ المقطع حذف المستند سواء كان معطوفا
 على مستند آخر او لا الا ان المحذوف لا يسبق على مذهب من ان الحذف من فروع بالمبتدى
 اذ يلزم ان ارتفاع حيز عاملين **ثم ان** ان في عطف مقرر ذي جملة على جملة اخرى كما
 لو قلنا بد قائم وعظم منطلق مثلا **وقد** فان في هذا المعطوف اشتباها لن عطف
 غيره على زيد لوهم كونه مستندا اليه لقيام وعطف مطلق على قائم لوهم كونه مستندا
 الى زيد وتلك البدقة هي ان يعترض في عطف غير مقرر بكونه مشارا كالزبد في كونه مبشرا
 وفي عطف منطلق بكونه مشارا كالقائم في كونه خبرا وليس عطف احدها وحده مستقرا
 مقصودا بل ما خوذ مع عطف صاحبه ليرتبطا **ثم** بالآخر المتبنا الذي من المعطوف
 عليهما ذكر معناه المحقق الشريف في شرح المفتاح **قوله** لان اذا المناجاة تعليل لقوله لما
 لما قرأ فان معناه المحذوف عن الغيب ومن ذكر بقوله الا ان اذ الخ **قوله** وان في التفرغ
 اسم جمع متاخر كركب في ركاب قوله اذ امضوا ان جعلت اذا استماعا عن طرف لمعنى الوقت
 جعلته بدلا من التفرغ اي في السفر في زمان مضى وان جعلته طرفا بدله من قوله
 في السفر والمعنى واحد والبدل في الحالتين بدل اشتمال **قوله** مهلا اي بعد ما طويلا
 لا رجوع اليه **قوله** عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينه المقام ولو قيل انه لم يقصد
 به انه مدلول عليه في البيت وكذا قوله لعدده وحس على انهم عن قريب والمنا قضد
 ان ذلك معلوم من حال الانسان الذي يموت انه لا رجوع له والذي لم ينت انه عن قريب
 لا حق له بعد وفاته **قوله** قطعا اي خلاف ما قبله فانه محتمل ان يعبر من وجودا
 وخاطر او واقفا او خوها فلا يكون طرفا وختم ان يعبر بالذات او خوها فيكون طرفا
قوله العبدول الى قوى الدليلين بانظر لمحض الشبهة العبدول في هذا
 المقام وجه بل هي ممكنة في جميع ما سبق **قوله** لان لو انما ندخل هو مذهب الجاهل
 والمخالف فيه المخفش حيث اجاز دلاها على المبتدى **قوله** لو لم يكن بل يكون الاولى
 حذف اخذها لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض منه **قوله** وفما سبق اسم المخف
 انه اسم فاء غل مع صمارة وهو ليس باسم حقيقة لكونه من كيا فاما ان يكون جعله
 استمالة بالخالي عن الصبر كما هو واما ان يتردد بالاسم ما ليس بعقل وما جعله
 بقرينه المقابلة **قوله** لان هذا الكلام عند تحقق **قوله** **والحق** فيه اشعار بان
 السؤال في نظم اليه ليس محققا ولما نصر بحققا اذ وقع ذلك المقدر بان سألهم فحسوا
 ولما كان في اليه من حقه ما لا يوقع ذكرها على طرفيها اذ احققا وانت تعلم ان الحق
 هي ان السؤال وهي حقيقة في اليه وهذا هو المراد بقوله لسؤال محقق ما كثر
 سوى الاول المفروض المقدر فيهما فلا فرق بين بطلها وبين ما اذا استدلتها فاجابا

مورد

اي هو الشرح
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير

في كون

في كون السؤال الذي هو القرينة محققا والمنا الفرق بين انصاف السؤال والحواب
 بالسؤالية والحوابية مفروض في اليه ومحقق هناك **قوله** لان هذا التوجيه
 لا يلزم كلام المصنف انه جعل لقرينه وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر انصاف
 الجواب بالحوابية ويلزمه اعتبار انصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقيق السؤال
 تحقيق سؤاليته انصافا لتوجيه ما ذكره الشرح ولا يبعد ان يقال ان القرينة في
 الحقيقة المناهية السؤال واما وقوع الكلام جوابا للسؤال فالمراد بكون قرينة باعتبار
 السؤال ووجهه على المحذوف وقول المصنف وقوع الكلام معناه كونه وقوع الكلام
 واما اضافته لادنى سلامته والمعنى كانه لقرينه الحاصلة عند وقوع الكلام جوابا لسؤال
 وتلك القرينة هي السؤال واما قوله ان المصنف اعتبر انصاف الجواب بالحوابية فلا يظن عرف
 بينه وبين السؤال فاذا سلم ان السؤال يجوز ان يراد به ذاته فكذلك الجواب والمنا
 الفرق وانصاف الكلام في نظم اليه في الكلام الذي فرض حقيقته على بعد من حقيقته فالوجه
 ما ذكره المحقق **قوله** والدليل على ان المرفوع فاعل اي لا مبتدى كما قد يراه بعضهم وقال انه
 اولى بحصول التقابل بين السؤال والجواب لكون السؤال جملة اسمية نحو الجواب ان يكون
 مثله واجاب المحقق بان الظاهر حاصل حال تعدد الجملة بعليه لان قوله كمن قام مثلا اظهر
 اقام زيد ام قام عمر ام جابدا الى غير ذلك لان بد قام ام عمر ام خالد وذلك لان
 بالفعل اولى بكونه متغيرا وقع فيه الماهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من داله
 اجمالا على الذات المفصلة هناك ومن ضمنه معنى استنقاهم ولهذا التعمين وجب
 تقديرها على الفعل فصار الجملة اسمية في الصورة لغرض عدم ما يدل على الذات وفي
 الحقيقة هي فعلية فنتبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة
 خاضعة في الحقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الاذامع منه مانع كما في قوله تعالى قل من يحكم
 من ظلمات البر والخر قل الله يحكم فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقديم المستدالية
 واما قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي قاله تعالى من خلق السموات
 والارض ليقولن خلقن من العظم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما والفرق بينهما
 ومن الاول ان القصر في الاول مقصود لاحتمال ان يعتقدوا ان الحيا حركة الاصنام وليس مقصودا
 في قوله تعالى يحييها الذي لا يتم منكره وان اصل الحيا فلا سند منه الى الاصنام وكذا
 خلق السموات والارض مما لا خلاف للشرك فيه ولا يرد انهم وفيه انهم قد اتفقوا على ان
 جواب ما اذا صنعت ان تدين جملة اسمية والرفع على انه خبر المبتدى ولو كان فعلية في
 التحقيق لكان الجواب بالانصب ثم ما ذكره في افادة التقديم هذا القصر هو على المذهب
 المختار اعني مذهب الشيخ عبد القاهر واما على مذهب الشكا في رد اليه المذكور

University

لديلا لشارح **قوله** ضرار من نهي في شرح الرضي انه لما ثبت من نهيك وفي شرح
 المفتاح انه لما ثبت من نهيك والدار علم **قوله** اي يتكلم في الثاني اليق
 بالمعنى الاول والسبب بالسؤال المقدر قوله لاجل اذهاب المنايا قد سبق ان الجمع المتعلق
 باللام قد يراد به الجنس مجازا عند المستولين فصح اطلاق المنايا على الواحدة ولا حاجة
 الى الاعتناء بان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم السبب على السبب وهي كثيرة
قوله تنكر من الخ قد عارض هذه الوجوه المرححة للبناء المقول بوجه اخر من جهة البناء
 للفاعل في الشرح فليرجع اليه **قوله** فعلم في بعض السج بالفا فينبغي ان يكون جواب لما عارض
 اي جعل الاجمال فعلم لان الفا لا تدخل في جواب لما عارض من ما ذكره حيث تكون الخ
 جملة اسمية **قوله** مثل خلق من الغرض العليم في التمثيل به بحث فان القرينة هي السؤال
 ولا فرق بينهما فيه وبينها في اسم التي حذف فيها المستند اعني ولين سالتهم الى قول المقول
 في جعل الذكر في اخذها الضعف التقويل على القرينة والحذف في الاخرى للتقويل عليها مع
 اتحادها واتحاد المخاطب مما لا يظن له وجه فالصواب ان الذكرها هنا لزيادة تقرير المقيد
 وقد تكلف في الجواب عنه بان يمتنع للمخاطب بحلف باختلاف العوارض والاحوال فالتأنيب
 بعضها التقويل على القرينة والحذف وبعضها عدم التقويل والذكر **قوله** فخرج
 ما يفيد التقوى الخ لم يرده بوجه عن صابط الافتراض اذ المقدم ادخاله بل خرج
 عن الفيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى
 بل في تلك الضابطه ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوى كان اظهر في المعنى وا
 شياق كلامه لكنه لم ينعرض لوجه من الافادة دفعا لما متوهم من انه بواسطة
 افادته تقوى الحكم بالنكر من سدرج في افادة التقوى فخرج عن عدمها بل عن الظاهر
 انهم كذا بينه المحقق الشرف **قوله** سلمنا ان ليس القصد الخ كان هذا من ان ليس
 القصد فيها بالاحصص او لا وبالذات والمقصد سعالا بد منه اذ لا بد من اعتبار
 القصد في الخواص المزاي او لا كذلك لا يتصور لتراكيب غير البقا خواص ثم ان هذا
 الجواب وان دفع الاعتراض بتلك الجملة لا يدفع الاعتراض بالجملة التي هي خبر صدر
 الشأن نحو قول هو الله اخذ فانه لا يقوى فيه امتلا ولا المستند سببي **قوله**
 ولو سلم الخ بدوغة ولكن دفعه بوجه اخر وهو انه في الحقيقة مقدر لكونه عبادة
 عن المبتدئ ولهذا الاحتجاج الى الصير وان كان جملة صوره **قوله** وهذا التقى المسم
 بالمثل اعني لم يفسر **قوله** انما اراد لم يفسر المسار المتعارف وهو ذكره
 بفسر ذي ال علم ما فيه المعرف والمقيد يعرف في المعقول الخ قوله نحو ان بدو
 منطلق يعرف بالمثاله في الحقيقة **قوله** ولكن ان يفسر جملة الحق المحقق
 تحت هذا المسار انهم جعلوا كون المستند سببيا اخذ صابطا معر فكون المستند

هذا القصد بالعلم
 وهو المستند
 يعني المستند

فالمعنى

هذا المستند
 وهو المستند

حاشا **قوله** هذا المستند الذي هو المحل على القرين اولى من اعادة الخلق القيد كما ستر اليه **قوله**
 المصداق اولى بالقصد اي هو الاول مما قصد اوله وقولنا انس بعده فبانه على ان الخلق
 على القرين هو الاول في شرح في هذا المعنى والمراد من الخلق هو المفسر من من الخلق
 لما هو مدلول الخلق في قوله بان جعلهم في كلامه على القرين هذا وقد تكلف
 في توجيه قوله الشرح ذلك الغير بانه امر اذ به خلاف المراد وعبر به عنه مثلا الى الجا
 المعنى ان يصدق على خلق من اذ به غير ما مراده **قوله** كقول القصد في اقل القصد
 ان القصد في الشاعر كان خالفا في سنان مع جماعه من الادباء وكان الاوان او ان
 الحصرم فذكر الحاج فقال القصد في اللهم سواد وجهه واقطع عنه واستف
 من دمه فاحتر الحاج ذلك فاحضر القصد في وهذه فقال القصد في الاذبت ذلك
 الحصرم ثم قال له الحاج لا حولك على اذهم الى اخر القصة فاحسن اليه الحاج
 على ما حكى وان قل كان المناسب لعرض الخ **قوله** ان الادهم عليك لان
 القيد يوضع على الرجل بالاعكس اجيب **قوله** ان شئت كما **قوله**
 وضعي يقال جعل على اذهم اي قد اوهون من قبيل **قوله** ان شئت كما **قوله**
 اي غير ذلك الغير **قوله** الحقيق **قوله** حاشا كلامه على استحقاقه انه اذ بقوله لذكر
 الغير غير ما سئل فانه هنا من له غير ما ترقب هناك وبورده هنا لا يلفظ
 البعد والصواب ان الظاهر انه راجع الى الغير المذكور اخرا فانه هنا لما ذكره
 المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على ان الاولى والالبق بحالهم ان
 يشالوا عن الغرض عن السبب وكان محقق قوله ذلك الغير اشارته الى المخبر بنا
 على ما مر من ان المقصود في حكم القيد وان يقول جملة على الاول صحح حسب المعنى انهم
 فان بيان الغرض اولى بحالهم من بيان السبب **قوله** الاولى لحاله الظاهر ان ذلك لعدم
 اهليته لجواب ما اشارت عليه لظهور المغايرة بينه وبين قوله او المهم له **قوله** سألوا
 عن السبب الخ في الكشاف وعنده ان السائل اذ من جعل ويعلمه بعم القصد
 المتضادى ولما كان ثانيا اقل ما يطلق عليه **قوله** منهم الزم بحشر **قوله**
 فلذا قال سألوا بلفظ الجمع كن اقبل وفيه ان لا **قوله** في اية الكريمة وهي
 له تعالى لو لم توجعهم لجمعهم فما هو وجه الجمع في سألوا من غير اختصاص بذهب
 ثم ان صاحب الكشاف لم يجعله سؤالا عن السبب بل عن الحكمة والمصلحة فليس
 له عدة من يلقى السائل غير ما سئل **قوله** سنان العرش من لا يجوز تعليل الاعمال
 بغير الاعراض جعل اطلاق الغرض على حكمه حكيم بما على سبيل المشبهة والحاشا
 للتقنية الخ قالوا في هذا المقام وما احسن ما قال في حقيقته ان سؤالا

والله اعلم

حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوى او لكونه سببيا الخ حتى يوصل به الى معرفة
 كون المستند في الكلام جملة واما ذكره في بعضه بعضا ان يعرف او لا كونه جملة حتى
 يعرف كونه سببيا انتهى وسعي ان هذا التعريف ليس مأخوذا من تتبع كلام الشكاكي كما
 توهمه اخبر العبدان قال في شرح المفتاح ثم ان كلامه متردد في ان المستند السببي في مثل
 ابوه كرم ومن يدقاه ابوه وهو كرم وقام او الجملة الواقعة خبرا للمبتدئ والظاهر
 يستلزم هو الاول ثم قال فيه ايضا وسعي ان يعلم ان المستند قد يكون جملة للتقوى
 ولا لكونه سببيا وقد كثر في صور منها مثل انما عرفت الى ان قال ومنها خبر المبتدئ اذا كان
 جملة اسمية مستند هاليت بعقل واستحق مثل زيدا اخوه عمره وعلاما لله والله هو المستند
 والله يشو له بشر ولذا لم يخل المباحرة فقل او مستحق وان ادعى انه سببي فتعقيب
 ذلك الجواب بالمبتدئ الاول تعليق اثبات مشكل ومنها مثل زيدا بد صرته او صرته
 علامة وزيدا قام وعمره وفي دارة وخود كذا مستند العقل الى ما بعده وليس بعده
 سبب مما قبله انتهى فقلت من هذا المنقول ان هذا التعريف ليس مقتضى تتبع كلام الشكاكي
 واما ذكره السران مقابلته بالتقوى فتعريف اراج المستند الذي هو جملة وليس فيه
 تقوية بقدر المكان وقد اشار الى ذلك فيما ساقى في بحث ايراد المستند جملة هذا
 واسعد في هذا المقام ان نق ان قوله سببي مستند في الحقيقة الى مضاف ومخذوف
 بقدره غير سببي جزوه مخذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامة فاستلزم الصبر في قوله
 سببي كونه كاشف كما عرفت في موضعه وذلك غير عر بركا ذكر الشيخ الرضى في قول
 من الحاجب المقدر فما بعد ذلك وكذا ذكر المحقق الشافعي في قول من قال ان مقتضى الحال
 والكلام كان المذكور حقيقة هو الكلام لا المخذوف والسبب فيه **في** لان المذكور
 حقيقة هو الكلام الخفي المستوعب دون الكلام الكلي المعقول الذي جعلته مقتضى الحال
 فاذا قيل للكلي انه مذكور محتاج الى تاويل اي مذكور جزئياته وذلك كما قيل في
 السببه انه حسي اي اقتراده وح يكون المعنى ان مقتضى اقتراده المستند هو كونه غير
 مفيد للتقوى وكون جزئه غير سببي اذ لو كان مفيد للتقوى فهو جملة قطعا ولو كان
 جزؤه سببيا فقد يكون مفردا وقد يكون جملة وما خلل في قول المصنف واما اقتراده فلكونه
 غير سببي الخ اذ قد عرفت مما نقلناه عنه من شرح المفتاح انه ليس لازم ان لا يحصل
 هذا العرض لهذه الخصوصية ومن يتبع كلام الشكاكي عرفت انه لم يرد بالسبب المستند
 بالجملة وح مقتضى السببي هو الواقع بعد المبتدئ مستندا الى شي من متعلقات ذلك
 المبتدئ فلا يدخل فيه المخبر بـ ابوه منطلق ومن يد اطلق ابوه ومن يد مطلق ابوه
 ولا يضر دخول الخبر في السببي وان كان مفردا الماعرف فمهدا بتدفع شناعة قولنا واما

حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوى او لكونه سببيا الخ حتى يوصل به الى معرفة
 كون المستند في الكلام جملة واما ذكره في بعضه بعضا ان يعرف او لا كونه جملة حتى
 يعرف كونه سببيا انتهى وسعي ان هذا التعريف ليس مأخوذا من تتبع كلام الشكاكي كما
 توهمه اخبر العبدان قال في شرح المفتاح ثم ان كلامه متردد في ان المستند السببي في مثل
 ابوه كرم ومن يدقاه ابوه وهو كرم وقام او الجملة الواقعة خبرا للمبتدئ والظاهر
 يستلزم هو الاول ثم قال فيه ايضا وسعي ان يعلم ان المستند قد يكون جملة للتقوى
 ولا لكونه سببيا وقد كثر في صور منها مثل انما عرفت الى ان قال ومنها خبر المبتدئ اذا كان
 جملة اسمية مستند هاليت بعقل واستحق مثل زيدا اخوه عمره وعلاما لله والله هو المستند
 والله يشو له بشر ولذا لم يخل المباحرة فقل او مستحق وان ادعى انه سببي فتعقيب
 ذلك الجواب بالمبتدئ الاول تعليق اثبات مشكل ومنها مثل زيدا بد صرته او صرته
 علامة وزيدا قام وعمره وفي دارة وخود كذا مستند العقل الى ما بعده وليس بعده
 سبب مما قبله انتهى فقلت من هذا المنقول ان هذا التعريف ليس مقتضى تتبع كلام الشكاكي
 واما ذكره السران مقابلته بالتقوى فتعريف اراج المستند الذي هو جملة وليس فيه
 تقوية بقدر المكان وقد اشار الى ذلك فيما ساقى في بحث ايراد المستند جملة هذا
 واسعد في هذا المقام ان نق ان قوله سببي مستند في الحقيقة الى مضاف ومخذوف
 بقدره غير سببي جزوه مخذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامة فاستلزم الصبر في قوله
 سببي كونه كاشف كما عرفت في موضعه وذلك غير عر بركا ذكر الشيخ الرضى في قول
 من الحاجب المقدر فما بعد ذلك وكذا ذكر المحقق الشافعي في قول من قال ان مقتضى الحال
 والكلام كان المذكور حقيقة هو الكلام لا المخذوف والسبب فيه **في** لان المذكور
 حقيقة هو الكلام الخفي المستوعب دون الكلام الكلي المعقول الذي جعلته مقتضى الحال
 فاذا قيل للكلي انه مذكور محتاج الى تاويل اي مذكور جزئياته وذلك كما قيل في
 السببه انه حسي اي اقتراده وح يكون المعنى ان مقتضى اقتراده المستند هو كونه غير
 مفيد للتقوى وكون جزئه غير سببي اذ لو كان مفيد للتقوى فهو جملة قطعا ولو كان
 جزؤه سببيا فقد يكون مفردا وقد يكون جملة وما خلل في قول المصنف واما اقتراده فلكونه
 غير سببي الخ اذ قد عرفت مما نقلناه عنه من شرح المفتاح انه ليس لازم ان لا يحصل
 هذا العرض لهذه الخصوصية ومن يتبع كلام الشكاكي عرفت انه لم يرد بالسبب المستند
 بالجملة وح مقتضى السببي هو الواقع بعد المبتدئ مستندا الى شي من متعلقات ذلك
 المبتدئ فلا يدخل فيه المخبر بـ ابوه منطلق ومن يد اطلق ابوه ومن يد مطلق ابوه
 ولا يضر دخول الخبر في السببي وان كان مفردا الماعرف فمهدا بتدفع شناعة قولنا واما

واما اقتراده فلكونه غير جملة كما هو اللازم من مقتضى الشان وكذا في ما ساقى في قوله
 واما كونه جملة فللتقوى او لكونه سببيا اذ يصير المعنى واما كونه جملة فللتقوى او لكونه
 جملة الا ان قول الشكاكي سببيا صلا بالفعل الخ يقتضي اخراج الاخبار من مقتضى السببي
 ويمكن ان يحذف ونقال مقتضوده انه ليس جملة وان كان سببيا فتأمل **قوله** ولا يفيد التقوى
 سببيا لك عدم افادة هذه الصقوى للتقوى عند الشكاكي في بيان كون المستند جملة لان
قوله اي بقييد المستند اي المستند حقيقة الذي هو الحديث لان الزمان جزء من مفهوم العقل
 لا قد فيه فقل ما في بعض النسخ واما في بيده يكون فيه استخدام لان الشان هو المستند
 صورة والمراد هو المستند حقيقة **قوله** وهو الزمان الذي قبل زمانا قد ناقش فيه بان قبل
 ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه وان يكون الزمان زمانا وكذا قوله في تعريف
 المستند وجوده بعد هذا الزمان يلزم فيه اخذ المخذوفين وفيه ايضا سبب اخذ وهو ان
 لفظ ترقب ان جعل يعنى الاستقبال فان معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب المستقبل في الماضي
 وانما اخذ الاستقبال في تعريف المستقبل وان جعل يعنى الحال كان كل من الحال والمستقبال
 مأخوذا في تعريف الخبر وكذا ناقش في امثال قولنا مقدم الزمان الماضي وسبق في الزمان
 المستقبل **قال المحقق** والحق انها مناقشات واهية بان هذه المعارف تنبذها
 نفهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المعنى بها وما يحظر بالعلم شي مما ذكرناه
 واما التدقيق بها فبمساعدة من علوم اخرى للاحظ فيها جانب المعنى دون الفوارق اللفظية
 المبنية على الظواهر وقد بين في تلك العلوم ان عدم احراز الزمان بعضها على بعض يرد
 بانار منه اخبر الخلاف الزمانيات على انه قد يقال الغابر الاحتمالات في صحة صحة الظرف
 في الجملة ثم ان زيادة قوله بترقب في تعريف المستقبل وان كان باقي التعريف معينا
 عنه استعان لفظ المستقبل بالترقب اذ معناه الذي يطلب قبله **قوله** وهي احراز
 قال في شرح المفتاح الظاهر ان المراد احراز التعريف يسمى انما كانت على ما اراه المحققون من
 تركب الزمان من امانات كالجسم من الجواهر المقترده انتهى واما على مذهب الحكماء
 القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو لان عرض حال الزمان
 جزء منه فالان حجب مقالا ثم عرض موجود حال في زمان موجود **قوله** ما
 يترشح في تعريف الحال اسبق في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى ما هو
 الاية الا ان يقال الوقوع في الاحراز المذكور ولو في واحد منها وقع في الحال **قوله**
 وهذا امر عجز في معنى ان يعين مقالا في الحال مفوض الى تعريف الحجب في القول فلا سعين
 له مقدر في محضوض فانه يقال باكل وشي ويح وتكتب القرآن وخاهد الكفا وبعد كل
 ذلك حال لا يشك في اختلاف مقادير ان منتهى **قوله** اما خلاف اسم هذا الحال فما شلف
 في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة فيما حقق فيه

كور
المستند

عبارة الكتاب
 واما كونه مقولا
 فلتقسيمه
 الى كونه
 مقولا
 او كونه
 مقولا
 او كونه
 مقولا

في التعريف
 لفظ الماضي

وفروع الوصف كالحال الماضي على ما ذكره في ذلك الموضع في الشرح وادعوى الفرق بين
 مذهب اهل القريبه والاصول مستبعد فتأمل **قوله** ولما كان الحد يعني ان الفعل مفيد
 للتجدد من اجزائه وهو الزمان متجدد فحين يكون الفعل الذي هو الكل موضوعا
 لوصف حربه الذي هو الزمان **قال المحقق** وليس يعنى والمالم يقم حد المستند الذي
 هو الحد وما ذكره لا يدل عليه فان تجد الزمان لا يتلزم تجد ما يقارنه بل المقارن
 للزمان الماضي مثلا فان كان يكون متجدد اخذنا كضرب زيد وان يكون متمم كقول الله
 والصواب ان دخول الزمان الذي من شأنه التغيير في مفهوم الفعل مؤذن باعتبار التجدد
 في الحد وذلك لان المناسبه بينهما اكثر واعتمادا لافتران على هذا الوجه اولى وان
 ثم الدليل على اعتبار الحد في المعاني التي يدل الافعال على افرانها بار منه مخصوصه
 هو ان اللغة تفهمون منها ذلك ويظهر منها به وما ذكر من الامدادان من مناسبه وابدأ
 ما يدل مستعمل على المظنه **قوله** اذ استعملت الافعال في الامور المستتم كقول الله تعالى
 الله كان محاروات من هذه الحقيقه هذا ان المراد من التجدد هو الحصول بعد ان لم
 يكن كما صرح به السرخسي في شرح المفتاح واما التجدد والمقتضى سافشا والصواب انه ليس
 داخل في مفهوم الفعل بل ان جعل ذلك معتمدا في مفهوم الفعل وضعنا مستبعدا نظر الى المعنى
 والافعال التي يقع انما وتتم من انما كالادخول الخرج اما ان يدعى ان استعمال صيغة الفعل
 في تلك الافعال محال كما في غير الحادثة اما ان قول السرخسي في تفسيره بضمه بقر
 الوجوه وقام لها شافشا شعرا بان التجدد بها هذا المعنى فمكر ان يقال ليس عنده
 في البيت اما ان المراد منه ما يستغناه العام فانه لا شك في ان المضارع قد يعصب
 منه ذلك استغناه المقام واما ما نقله عن الشيخ مما بعد من قوله من غير افضاءات
 تجدد في شافشا فلا شك في انه لوى اما ظاهر الى ان التجدد عنده بمعنى
 فتأمل **قوله** او كما اذا وفي مثله عطف على تجدد بعد اهتم مقدرا بحسب المقام فان
 قدر استحضروا في فاههم فهم للمعبر وان قدر ايعر فواظهم حتى لا يكون والعامل
 في كماله الوجه من بعثوا وما ذكر من ان ما بعد الواو في مثل هذا التركيب عطف على
 تجدد وهو المشهور عند النحاة واستيفاء الكلام فيه في الحق **قوله** اي عدم البعد
 المذكور اي البعيدا المقند بكونه على اخر وجه ولذلك جمع بينه وبين التجدد لان
 التجدد لا يفسد فيه **قوله** بل لا فائدة البوام **قال المحقق** المستعمل كعاد مثلا اما يدل
 على ثبوت العلم الذي ذكره عليه وليس فيه عرض لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل
 التجدد والمقتضى او لا واما البوام فالماضي فاد من مقام المبدع والمبالغة في وجه
 اللفظ وقول الشيخ عبد القاهر ظاهر فيما ذكره **قال المحقق** وان لفظ التجدد لا فائدة
 غدهما اي عدم البعيد والتجدد بل لا فائدة الثبوت والبوام لوجهها وهو ان يقال

شافشا
 بضم شاف

سافشا

المراد

المراد ان افادة الثبوت والبوام تعضى كون المستند اسما وهذا صحيح اذا لا شك ان
 افادة الثبوت والبوام في مقام المبدع مثلا انما تحصل اذا كان المستند اسما وان لم يكن
 هو مستقلا لا فائدة ثم انه قيل في قول المصنف لا فائدة عدمها اظهر ان لا فائدة
 مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المبدول الوضعي للاسم صرخا فان
 الاسم لا يعيد عدم البعيد وعدم افادة الحد بل هو لعدم ما يدل عليها **قوله**
 قال الشيخ عبد القاهر الخ هذا اظهر في ان الاسم لا يعيد الا الثبوت لا البوام
 وقد قيل ان يقال ان اسميه تدل دالين لفظيه على تجدد الثبوت كما ذكر الشيخ
 وعقلية على البوام كما ذكره في حقه اسميه الرخي في تحت الصفة المشبهة من انما لم يدل على
 الحد بل تدل واما بمعنى العقل اذا الاصل في كل ثبات دوامة فاشح نفي البوام اللفظيه
 على البوام فلا ينافيه الدلالة العقلية عليه **قوله** من اسم الفاخر والمفعول عطف
 المفعول على الفاعل وحذف المضاف وهو لفظ اسم مع محالفته الاول لا خلوا عن شي
 كما يقول الخ اسم عبد الله واخر اسم عبد الرحمن جاني عبد الله والرحمن وقد ثبت
 على مثله ثم يفسد اسم المفعول بمفعوليه هو كون الفعل من المعتمد الى مفعولين
 وهو ظاهر **قوله** فلاترسيه الفاعله كون جميع القيود لترسيه الفاعله محال فانه
 قد يكون الفاعل مناط الفاعله فوضعه تاديسا في جواب لم يرضه وتقوم المحمدا
 في جواب متى شئت وكذا الاسمي المنقلب نحو جاني القوم المنزلة فانه لو لم يزل يرد
 لزوم التجوز او الكذب قول المصنف واما مسدده بالشروط الخ كان باعتبار انما هو
 فيه انه ان حمل الشرط كما هو الظاهر على العموم حتى يكون المعنى ان يعيد الفعل باي
 شرط كان باعتبار ان يعرف المصنف فان التقييد باي شرط ليس لهلك الاعتبار
 التي لا بد من معرفتها معرفة التفصيل بين الامور **قوله** العمل البعيد بشرط محض
 تلك الاعتبار كما لا يخفى وان حملت العبارة عليه مع المعنى لكونه بعد **قوله** فالحمل
 الشرطي اي المشقة على الشرط والخير **قوله** فقد اخرجنا الاداه عن الخبره لم تدرك
 المناسبه لانه لا يمكن كون الشرط انشا **قوله** وفي هذا الكلام اشاره الخ **قال المحقق**
 ما معناه اعتبارا لثبات في هذا المقام ما ذكره السكاكي وهو كلام ظاهر في انما
 اليه انه من جعل الشرط بغيره المستند صبطا للكلام وتعليل الانشائي
 والعصق انما ذهب اليه المبرزين الخالف كلام اهل العربية كيف وهم تصدروا
 معنومات القضايا المسعلة في العلوم والوقوف واما ان المقام ان الخار اذا قيل حكمه

في المفعول
 والمفعول

تفصيل
 المفعول

ان الاشياء
 لا يكون الامور

زمان او قد احراز كان صدقه بحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك الصدد وكذب
 بعده فيه او معده واذا لم يصدق صدقه بحققه في الجملة وكذب لمقابلة فاذا قل
 ان ضرب من بدوا وازدت الاستقبال فان تحقق ضرب بك اياه في وقت من الاوقات المستقبل
 كان صادقا والا كان كاذبا وكذا اذا كان القيد مستغنيا كقولك اضربه في زمان
 لا يكون ماضيا ولا خاليا ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفا القيد سو كان
 مستغنيا او غير مستغنى فوجب انتفا القيد من حيث هو مفيد فكذب الخبر الذي
 يدل عليه وكيف لا وقد كذا اضربه يوم الجمعة او قلنا مستقبل على وقوع الضرب منك عليه
 وعلى كون الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا للحال القيام لمثلا لم يكن الضرب المقارن
 له موجودا فتنفي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في غير حال
 القيام او لم يوجد واذا عرفت هذا فقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربته فلو
 كان معناه اضربه في وقت ضربته اي لم يكن صادقا اذا تحقق الضرب مع ذلك
 القيد فان فرض انتفا القيد اعني وقت ضربته اياك لم يكن الضرب المفيد به واقعا
 فيكون الخبر الذي على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم
 يوجد وذلك باطل قطعا لانه اذا لم يضربك ولم يضربه وكنت حينئذ ان ضربك ضربته
 عند كلامك هذا صادقا لغيره وعرفنا فظهر ان الشرط ليس كذا ان الضرب لا يقع
 حال المفيد في صدقه وكذبه وان الحكم الاحكامي متعلق بحدوثه بارتباط احد
 الطرفين بالآخر بالانتماء بين احراز الخبر وان ما ذهب اليه المراد من ان
 كلام اهل العربية وقد صرح الخوارج ان كل مجازاة تدل على سببية الاول وسببية
 الثاني وفيه اشارته الى ان المعنى هو الارتباط بين الشرط والخبر الشرطي
 المستقبل قوله في المستقبل ظرف للمعنى المنبذ في مفهوم لفظ الشرط فاعني بعليق
 حصول مضمون جملة في الخبر الحصول مضمون جملة اخرى هي الشرط وذلك المعنى الذي هو
 متعلق لظرف هو مضمون لفظ الحصول مضمون الجملة الاخرى الذي هو الشرط والاصح
 جعله ظرفا لعليق المنبذ في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال وان اوههم ظاهر
 قول المصنفين في ان يكونا لتعليق من بعده في المستقبل ولو جعل ظرفا للحصول
 مضمون الجملة الاولى التي هي الخبر لم يعلم حال حصول الجملة الاخرى من انه مفيد
 بكونه في المستقبل ام لا فان المتعلق به يجوز ان يكون في الحال والمتعلق في المستقبل
 وان كان الظان بكونه نامتقلا بين واما اذا جعل ظرفا للحصول الجملة الاخرى فظهر
 الحصول الاول لان المتعلق به اذا كان في المستقبل فبالاولى ان يكون المتعلق
 فيه ايضا **قوله** واصل اذا الخبر **قال المحقق** لم يرد بالحزم والقطع في هذا القول

ذلك ان الزمان هو الذي
 لا يتغير من حيث هو
 فلو كان متغيرا
 لكان متغيرا في
 نفسه

معناه الحقيقي بل ان بد ما نعم الاعتقاد التراجيح القائم مقام الحزم في المجاوزات
 وان كان مطمئن الوقوع موقعا لا زاد وان **قوله** وان كان مستلزما بين ان واذا
 الا ان بين عدم الحزم في ان عدم الحزم في اذ افتراقان الاول باعتبار التردد فيه
 والثاني باعتبار الحزم بانتفاء **قوله** ولذا كان النادر موقعا لان كانه ان اذ كونه
 موقعا لان منه الى كونه موقعا لا واذا افتراقا لان لا وقوعه وقد انفقوا على
 ان انما تستعمل في المعاني المشكوك فلا يكون التراجيح لا وقوعه موقعا لان ولا يستعمل فيه
 الا بتاويل **قوله** في الغالب لانه قد يكون مقطوعا به باحسان من لا يجوز عليه الكذب
 مثلا **قوله** طلب لفظ الماضي اي اتى مع اذا لفظ الماضي في الاغلب وقد لوى بالمضارع
 لقوله واذا نصيبك خصاصة **قوله** ليدل الله على الوقوع قطعا اي بخلاف المضارع فانه
 محتمل الحال فيكون كالماضي ومحتمل المستقبل فلا يكون مثله **قوله** خوفا اذا جاءك الامية الاول
 او لا دها حقيقا وتوضيحا استعمال اذا في المقطوع مع الماضي وان في النادر في مع المضارع
 وشقق على ما ن دلالة الكلام السابق على استعمال اذا في المضارع **قوله** كالحصن والرخا
 ينبغي ان يحمل على التمثيل بعض جزيات الحسنة المطلقة كانه قال كالحصن والرخا ونظائرها
 ليوافق ما في المتن من ان المراد الحسنة المطلقة ومن ان المعرف فيها يعرف الحسنة كذا
 المحقق لا يقال الكاف بعد ذلك ظاهرا ولا حاحا الى هذا البيان لانه لا يقول قد كذا استغنى
 الكاف داخله على الشيء الذي لم يشر له بطرف فما قصد من التتميم له وقد سبقت على ذلك
 سابقا فتدبر الان قول السري قوله وان نصيبهم شدة اي حذب ويلا تومي الى ان
 المقصود من الحسنة في الحصة الرخا حيث لم يات فيه بالكاف ولكن توجيهه ايضا **قوله**
 اي من محضته من الاحتياط مستفاد من تقديم لنا والظان قوله ونحن مستحقوها ليس من
 عطف العام على الخاص بل هو مفيد لاختصاصهم باستحقاقها لان تقديم نحن على مستحقوها
 يفيد الاختصاص عند صاحب الكتاب كما ذكر في قوله تعالى كلمة هو قائلها **قوله** اي الحقيقة
 اي الاستعزاء وان كان يعرف الحسنة بطلوعها فلهذا خلا النوع فانه لاكثر كثرة
 الحسنة فلذلك لم يترك الحسنة ليدل سكر على التنوع وفيه تحت تجده في الشرع وخاسية
 للمحقق لو قال خلاف النوع والفرد كان اوضح فيما قصد المقصود ويكون قوله خلا النوع
 ناظر الى قول المصنف وعرف وقوله او الفرد الى كون اللام للحسنة باللفظ كما يستقر به قوله
 لتعرف الحسنة **قوله** بلفظ المضارع ليس في كلام المصنف السابق ما يدل ظاهرا على ان
 المضارع هو الذي يكون مع ان حتى يكون هذا امر باعديه بل غاية ما سبق منه ان
 النادر موضع خلاف لان ويمكن ان يقال ان خصصه لذكر اذ اياه على ما في المصنف
 يدل على ان خلافا في ذلك لانه لما ذكرناه في الشرط في المستقبل كان

فالمراد من
 الاستقبال
 على ان
 في الحال
 في المستقبل
 في الماضي
 في الحاضر
 في الغيب
 في النفي
 في المثبت
 في التام
 في النقص
 في الكل
 في الجزء
 في العدم
 في الوجود
 في الوجود
 في العدم
 في الكل
 في الجزء
 في العدم
 في الوجود

الاصول دخولها على المضارع لكن اذا خرجت عن الاصل لما ذكر في وقت ان على H اصل
قوله **قوله** اي ان التكرار ما يدل على قليل السمة لا على قليل وقوعها الذي هو المطلق
والاول لا يستلزم الثاني فان السمة القليلة كثرة الوقوع بالنسبة الى السمة الكثيرة
وان كان كل منهما قليلا بالنسبة الى الحسنة فعلة الوقوع على جعل التكرار اكثر الظاهر والوجه
ان يقال السمة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة فضلا عن كونها وتكررت السمة ليدل
على انها على كمال فضل الله وعنايته حيث جعل السمة القليلة التي من شأنها ان تكون مقطوعة
الوقوع غير مقطوعة الوقوع **قوله** او لعدم جزم المخاطب امتدادا من ان يستعمل مقام
عدم جزم المتكلم بمعنى تزدده فاسعيا لما مع عدم جزم المخاطب يسعى ان يكون ايضا مع
تزدده كما انبأ عنه قوله **قوله** نحن اعتقاده فقولنا بكذا ينبغي ان يكون بمعنى تزدده في صدره
لا يعني انه يعتقد كذا اعتقاد اجاز ما **قوله** كقولكم لمن نودي اياه مجوزا ان يعتز في هذه
الصورة بتريل المتكلم منزلة الشكال من فعله من ايدي اياه كانه اوقع المتكلم في الشك في
هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم الذي هو الاصل **قوله** وبصورت ان المقام الخ الالف
ان عطفه على التوبيخ منزلة التبيين له فانه لا يظهر التوبيخ الا من هذا التصور فيكون
من قبل العجز بذكره فاما **قوله** اي يهلككم اشانه الى ما عطف عليه قوله بصر
قوله اي اعراضا او للاعراض او معرضا على الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني مفعول
لاجله اي اعراضا منا عنكم كذا في الكشاف وعلى الثالث حال من التميز في بصر العاقل
بصير والنفى المستفاد من المهر على المعتبرين من الاحيرين من مشص على القيد والمقيد يعني
انني اصل الصرب **قوله** فمن قرأ ان بالشر واما حين قرأ ان بالفتح فليش ما نحن فيه **قوله** هذا بطول
قوله لتزيله منزله ما لا قطع بعدمه **قال المحققون** **قوله** هذا بطول
للمسافة بلا طائل اذ يكفي ان يقال انما استعملت ان في الشرط المقطوع به منها على انه
ينبغي ان لا يكون صدوره مقطوعا به من العاقل في حاله واما حاجه الى جعله محالا اذ
ثم جعل ذلك محالا منزله ما لا قطع ولا وقوعه **قوله** في بطول المسافة فانه
جذيلة هي المبالغة التامة في التوبيخ التي يقتضيها المقام ولا يخفى انه ان ذلك يقيد
استعماله مع هذا الاعتبار الا ان قولهم ان استعماله ان للتوبيخ والتصور المذكور
انما يظهر لو كان مستعملا في فرض المخالفة اصلا فيه فيكون الايمان بها اشارة
الى ان شرطها المقطوع به نزول منزله ما حقه ان يدخل عليه ان وهو محال وضوح
بصورته وقد يقال لما كان ذلك اعتبارا ممكنا والحمد لله بلغ كان الاولى بحال البليغ
اعتباره في مقام المبالغة **قوله** كما في قوله **قوله** ان كان للرحمن الاله الى ان
ثبت بالبرهان ان له قولا ولما قانا اول من عظم ذلك الولد كما عظم ولد الملك لتعظيم

قوله غير قطع لعمرو وظاهر قوله المضاف ان يكون الاضاف مقطوعا به وعدمه كذا في
يكون معنى قوله غير قطعي لعمرو وانه مقطوع له بعدمه لكنه لما لم يكن على ذلك التقدير محذور
التعليق كما في قوله **قوله** ان لما شاق امتداد في هذا المثال الى ان حق التعليق ان يكون
المعجب غير مقطوع به بانضافه بالشرط بل متزدد فيه حتى يصح استعماله ان فيه محذور التعليق
ويمكن تطبيق قوله المظن عليه بان يريد غير المنصف غير المقطوع بانضافه بمعنى المتزدد
فيه كما ذكر في الشرح **قوله** للمخاطبين المترابطين يعني ان استعماله ان على خلاف الاصل لاخذ
الوجهين انما هو في حق المترابطين من المخاطبين **قوله** لا المحضين عناد انهم في
حقهم بغير المخالفة ولا قطع بعدمه من اول الامر للتوبيخ والتصور المذكورين
قوله والصورت لا شتما المقام على ما بين بل لا ريب في قطع اصله وهو الايات الدالة على
انه منزلة من عند الله تعالى **قوله** وليس المعنى هنا على حدوث الخ الا انه جواب عما يقال
في دفع الحق ان عدم الامتناع من الجميع على بعد من التعليق مقطوع به في الحال لكنه مشكوك
في الاستقبال وهو المعنى في استعماله لقطعه ان فلا اشكال **قال المحققون** وهذا هو
مع قطع النظر عن ان اذ اقامه ما ذكره بيزد عليه ان التعليق بصر لغو لان المنصف
بالامتناع وبعدمه في الحال مستان كان في احوال وجود الامتناع وعدمه في الاستقبال
ان لم يجز الاستقبال والافعال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال ولو جعل هذا
جوابا عن ابن ابي السؤل على اصل الكلام ليكون خاصا اصل الكلام ان الشرط هو المتراب
في المستقبل ولا جزم بوجوده ولا بعدمه فيكون استعماله ان على اصلها فلا حاجة الى التعليق
لم يزد عليه ما ذكره المحقق ويمكن حمل عتباته على ذلك فتعريفنا ممل **قوله** لقوله
دلالة على الماضي وذلك لخصه له لان الحديث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الحيز
فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي والآخرى هذا التعليق في غير كان متلا كمن ر مشلا
لان الانتقال الذي هو مدلوله انهم من حيزه حتى يتحضر للدلالة على الزمان وهما هنا
عنه وهو ان ظاهر هذا التعليق ان لا يستعمل كان شرطا لامع كونهما مع الماضي مع انه
ليس كذلك بل قد يشغل على معنى الاستقبال كما يقال ان كنت جانا عند افانتي فخرج به خم
الامه الرضوي والظاهر ان قوله تعالى وان كان بكم اذ من مطر وكذا وان كنتم على سقر هو الاستقبال
قوله فجزء التعليق الخ يعني اذ حمل قول المص او تعليق غير المنصف به على المنصف على ظاهره
واما اذ حمل على ان معنى غير المنصف غير المقطوع بانضافه حتى يكون المعجب هنا غير المقطوع
بان تباينهم ولا بعدمه فكيف فيه بجزء التعليق **قوله** فان امتوا مثل اسمهم به الاله وكان
من باب التبعيت لا من الحق واخذ لا يوجد مثل في كلمة السك على سبيل الفرض والقدس
اي ان حصلوا بينا اخر من جزمكم متاويلا بديكم في الله والسيد فقد اهتموا

كذا في الكتاب **قوله** والتعليب باب واسع التعليب اسات ما يخص بعض متقدم لجميع
 ذلك المتقدم في ترجيح ذلك البعض على البعض الآخر لجهة من جهات الترجيح فلهذا
 كلامه في شرح المنساج ثم قال فيه ذلك الجهد كثره او قوته او حقه لفظ او كونه او
 نحوه **قوله** غلب الذكر على انثى قال في شرح المنساج لحقيقة ان العاقل بعد ما كانت
 الجماعة الموصوفة بالصبوب من الذكور خاصة جعلت للجماعة الموصوفة بذلك على ما يقع
 الذكور والانات لصح عبد الله بن النعمان في هذا التعليب في يده مبالغه في وصف
 من علمها السلام بالطاعة والاعتقاد كانهما من الرجال الكاملين في فعالهم واقوالهم دون
 النساء الناقصات العقول والادب ان كذا ذكره المحقق **قال الفاضل** حرس وفي الامور
 اخزان غير التعليب اخذها ان يكون من اسداسه كما ذكر في الشرح والثاني ان يفتد من
 موصوف عام للذكور والانات مذكرا للفظ كالجمع والفرج **قوله** جانب المعنى المتراد
 بالمعنى الذات لا المفهوم فان ذات قوم هاهنا هو ما حمل عليه اعني مخاطبين **قوله** اخذ
 المتصاحفين كانوا وعمران او المشايخين كالعمر بن الخطاب هو التعليب الاخف على
 الاقل ان يكون التعليب كالعمرين **قوله** مسبقا له في الاسم الطان بقول موافقا
 له في الاسم او متفقا فاما ان يكون الانثيان باللام ذهابا الى جانب المعنى فان متفقا
 بمعنى موافقا ان جونا مثله او يكون اللام هاهنا بمعنى مع كما هو مذهب بعضهم في قولهم
 فلما تفرقنا كافي وما لك بطول اجتماع لم تبت ليلة معاه
قوله متعلق بعينه على ان يكون طرف الغوا لكونه عبارة عن حصول الشرح كما جعل
 الضمير الرجوع الى ما يقع للغير عاملا في الظروف وحتم الحالية والوصفيه **قوله** ولا
 يجوز ان يتعلق بعليق قد سلف ما يظهر به وجه عدم بعلقة بامر وانما لم يتعرض
 له وتعرض لعدم بعلقة بعليق لان الظاهر المتبادر في بادى النظر هو بعلقة بعليق
 لكونه الصريح في معنى الفعل بخلاف لفظ غيره او امر بعلقة بامر بعد للفضل
 منه وبين معمول كغيره **قوله** فمتنع ثبوته بمعنى كما يدل عليه التسمية ومضيه
 كما يدل عليه المعليه الماضوية قيل فيكون **قوله** لان بعض التسمية يدل على التجدد
 لا الثبوت وهي التي ختمه فعلية بخود يد يقوم كما صرح به في آخر هذا الباب **قوله**
 المم ولا خلاف ذلك لفظا الظاهر عام لان واذا وان كانت اذا اسم عمل غالبا في
 الماضي كما سلف وهو خلاف الاصل والنكتة العامة هو ما سبق من دلالة لفظ
 الماضي قطعا على القطع والنكت التي تذكر بعد قد جري فيها الظاهر حسب المقامات
 وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات ثم ان هذا الظاهر
 في اذ قد صار اصلا فيها في طلب للعدو ولقنه نكتة **قوله** وان جعلت كليا
 الخ الحمله التسمية لا يقع شرطا الاعلى مذهب المخفش كما هو في علم الخوارج

قالوا في شرح
 من السبعين
 الفقيه في كتابه
 من العلوم
 من الفقه
 من علمه في الاول
 هو الوجه لان
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول
 من علمه في الاول

فالاحسن في العبارة ان يقال ان جعلت اخذها التسمية او فعلية ماضوية او كليا
 فعلية ماضوية **قوله** واعيد يعني ان نقرأ بصيغة الامر على ما هو مختار الشئ من حوان
 كون الخبر اطلبيا كما ذكر في الشرح واما على ما اختاره السيد قدس سره فبصيغة المضارع
 المتكلم **قوله** قياسا مطبوعا مع كان فيه كحرف فنه والركن في منزل بدوان كثر
 ماله خيل وقوله ايا وطي ان فاسي الست ثمر بل ما بعد ان منزله ما لا يقطع بوجوده
 ولا عدمه او منزله الخال الغرض وذلك في مثل بدوان كثر ماله خيل هو التنبيه على انه
 لا يستحق كثرة المال فان الاولى خاله ان لا يكون كثرة المال له المشكوك فيها ومنزل
 الخال في مثل ان فاسي هو التنبيه على فطر كراهته لغوات الاقامة فيه ومحبتة لها
 وان ذلك لغوات مما لا يستحق ان يكون محز ومأبه لكرهه بل ينزل منزلة المشكوك او منزلة
 الخال وقس عليه ما نظرا لهما واستخرج النكتة حسب ما يناسب المقام والله اعلم **قوله**
قوله فيا وطني البيت هو المعري وبعد ذلك فان استقطع في الحشر انكر ان اوههات
 وقوله فليسعم دال على الجزاء المحذوف اي لم تنق خاليا او فقد شككتك غيري او لم تقب غيري
 او خوذ كذا واستغفقه من نعم الشئ بالضم او نعم كعلم اي صار لسا والبال القلب
قوله او كون ما هو للوقوف كالوقوف اي ما هو محل للوقوف اي الحقيقة والحزم به في
 الاستقبال كالواقع في تحقق الوقوع كقوله ان مت كان وكذا **قوله** على ما اشار
 اليه في اظهران الرغبة وذلك بقوله فان الطالب فانه لا معنى لعليل اظهران الرغبة وهو
 ظاهر وقوله ان ظهرت قيل التقاوا من التامع واظهران الرغبة من المتكلم والاو لي
 ان نقرأ بصيغة الخطاب لخصم المتناهي لها على السواء لا تفاوت فيها الخال واما ان فرك
 بصيغة المتكلم فهو في غير اظهران الرغبة اظهر **قوله** وقد شبه شئ شئ شئ وكيف لا
 وكلام الاضاح ظاهر فيما ذكره الشرح **قوله** ان قال انه لا يخاف ذلك الا نكتة مثل
 ان اذ غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاستنباط الخ او ان ما هو للوقوف كالواقع
 او للتقاوا الى اخر ما ذكر هناك **قوله** اي على ان استعمال الماضي مع ان اظهران الرغبة
 في حقه تعالى محار عن لارمه اعني اظهران الرضا وقيل اظهران كون الشئ مرغوبا في نفس
 الامر اظهران الرغبة القائمة بالمتكلم **قوله** فالخاطب هو النبي صلى الله عليه وآله
 والله اعلم لقد اوجى اليك والى اخذ من الدرس من قبلك هذا القول فصيح ان يكون
 مخاطب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والافتيقار اليه بمعنى بان يكون مخاطب هو ومن
 قبله وخلفه ان يكون المعني انه اوجى اليهم معنى هذا الكلام يعني اوجى الى من سلك
 لمن اشرك محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم يحطن عمله لما ان كل شئ مبشر به عيوانه اكرام

قوله بعد واد
 الخال العامل
 وهو في قوله الخال
 المعنى ان يرضى
 بالخال كونه
 كذا ما هو في قوله
 في قوله

المتناوذة الطرفين والمختص العادي المتناوذة التي لا تملكها المتناوذة في المعاني المشكوك
 جعل الآية فيما سبق مثالا للفتات من التكلم الى الخطاب لتعلم ان المعبر عنه بالطرفين
 الخطاب والماضي انه على تقدير التعريض لا يكون من قبيل الفتات على ما حققه المحقق في
 بحث الكناية من ان التعريض استعمال اللفظ فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من
 الشياخ السياق وعلى هذا الاعتبار على قوله اذ لو لا التعريض الخ فان معناه انه لو لم جعل للعرض
 كان قوله واليه ترجعون على خلاف الظاهر فاذا اريد ان يكون على وفق الظاهر عليه ولا يرد
 انه يجوز ان يكون من قبيل الفتات لئلا يترك ما ذكره الفس ليس بدليل قاطع بل قرينة في
 الجملة واما على ما ذكره الشراح من التعريض فيكون محالاً وقد يكون كناية فقيه
 انه على تقدير التعريض المناسب واليه ترجع قوله اي على وجه عين الخ في
 هذا الاشارة الى انه بعد في بعض على وجه لئلا الوجه الاول فترك الصريح والوجه
 المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك الصريح بنسبته اليهم فقط وقد يقال ترك الصريح
 بنسبتهم الى الباطل وكونه ادخل في محاضراته ولعله ان به مبالغة في اوضح الحق
 من عطف بعض على الآخر حتى لا يتوهم انه عطف على يزيد او على ترك ما فيه من معنى
 الفعل **قوله** فيلزم انتقال ظاهرة الى ان معنى على ان التعليق بالشرط بعض اسفا المعلق
 عند اسعائه وقد ذكر في الشرح عند الكلام على قوله تعالى ان الاذن كحشا انه بعض
 ذلك وقد يقال في التوفيق انه ليس مبنياً على ذلك بل على انما المفهوم في معنى لو عطف اللغة
 وان لم يعتبر في مطلق الشرط هذا وقد سبق عند الكلام في قوله اني عام كثرهم متى امده
 البيت مما يصح به عدم احضار لويده لك فارجع اليه **قوله** له لجواز ان يكون للشيء
 اسباب كثيرة كالاشراق الحاصل من النار والشمس **قوله** انما استيق لستبدل الخ
 كما يشعر به ما قبله اعني قوله تعالى ام اتخذوا الهة من الارض هم يشركون وبعده
 ام اتخذوا من دونه الهة قل لا تدينهم ها انكم قولوا واما لان الاول ملزوم والثاني لازم
 اشارة الى ما ذكره بحكم لادة الرضى من يصح دعوى ابن الحاجب وتنبؤ بسلبه
 اما الاول فلان الشرط ملزوم والحرام لازم وانما اللازم بوجوب انتقال الملزوم من غير
 عكس اما الثاني فلان الشرط عند هم اعم من ان يكون سبباً لكونه كذا كانت الشمس طالعاً كان
 النهار موجوداً او شرطاً لكونه لي ما لم يمتدح او غيرهما لكونه كان النهار موجوداً كانت
 الشمس طالعاً **قوله** لانه ليس معنى قولهم الخ ذلك انهم يعملون لوقي فقام يكون كلا
 الاسماء مقلوماً للتعلم والخطاب جميعاً ولا يصح هناك الاستدلال فانك اذا قلت
 لو جئني لا كثر منك لم يفقد ان تعلم الخطاب انتقالاً من انتقال الكرام كيف وكلا

قوله وجه وناسب ان يكون هو التعريض خلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل
 في الشرط وعلى هذا يكون قوله ان ذكر المضارع لا يفيد التعريض مقبلاً لثبوت الصورة
 المذكورة لما ذكره لكنه خلاف ظاهر العبارة والافقوله تعالى ان يرد في الزجر بعض من
 التعريض مع كونه مضارعاً لغيرهم من الكشاف **قوله** نوع خفا وضيق اما الضعف
 اما الضعف فانه اذا اذ انه عند المص ضعف فانه لا يظهر من كلامه في هذا الشرح
 وفي الشرح الكبير وفي شرح المفتاح لضعف الكلام السكاكي اصلاً بل كلامه فيها موجه
 لكلام السكاكي واما الخفا فيكون المراد عند المقابلة وان يكون المراد فيه خفي
 في نفس الامر ثم الضعف والخفا اما المازع الخفا الى وقد عرفت ان دفعاً واما لما قيل
 ان اللام الموطد بوجوب كون الشرط ماضياً لما يفرض في الحق والجواب ما ذكره في شرح
 المفتاح من انه قد مر ان لا يشافي بين الأغراض والمقتضيات على ان نقول ان لا يشافي
 باللام والتزام الماضي لغرض التعريض وقد يقال في توجيه الضعف والخفا ان التعريض
 انما يشا من اسناد الفعل الى فاعل يمنع منه ذلك الفعل امتناعاً عادياً بالامر صفة
 الماضي وهو من دفعه بالانفاد به كلام الخفا الى كما عرفت واجاب عنه المحقق
 في شرح المفتاح بان اسناد القرض بلفظ فيه المكان الذي فلا تعرض من جهة اسناد
 التعريض

لا يجوز ان يكون
 من الالهي ما ليس
 من الالهية ما ليس
 من الالهية ما ليس

فان قيل

الوجه

٧٧

الانتفا من معلومه بل فصلت اعلامه بان انتفا المكرام مستند الى انتفا المحي
 ولما اوضح الخ معنى ان انتفا المقدم انهم صرحوا بان استنتنا نقيض المقدم
 ما يتبع شفا فعلنا ان ليس المقدمها الاستندال بالمتناع الثاني على امتناع الاول قوله
 ولود امت الدوات كانوا كغيرهم البت من قصده مطلقا
 لقد ان ان نفي الجموع ملاحظا لهم وان ملك الضيق الا في الجموع
 ان يوقد في بالزوم ناس والمنا هم البت والبعض الرقاق شواهم
 عن صدر المفاضل قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعا عا عطف بيان للكاف **قلت** ان جوب
 كون الكاف في مثله اسميه فنعلم والافقوله رعا عا حرا حرا الحان فكم معنى البت انها
 لود امت الدوات كان جميع السلاطين رعا عا والصور ان الصبر في قوله كانوا عاد
 الى المقوم الذين حشد ممدوحه على جزمهم والمعنى انهم وان كانوا محملين في انفسهم ان دولتهم
 لا سدد هو محل باطل منها لود امت الدوات لمصاصات اليهم دولة بل كانوا رعا عا
 الاول والسياق مشعر لما ذكره تظاهر لمن تأمل ما قبل البت وما بعده **قوله** ان وقوله
 نحوها كما صرح به في الشرح **قوله** لا بد له على ان العلم الخ وقد يكون عندهم للبدله
 على ان العلم لوجود الثاني غله للعلم لوجود الاول فانه كما ان استنتنا بعض الثاني
 يترج فنيض المقدم كذا لاستنتنا عن المقدم مدح عن الثاني وانما لم نتعرض لهذا لان
 الغرض من بعض القله والمعلول في صورته الانتفا لانه المتناع فيه وانتم المكن هو
 الاول ولما احتاج فيه الى استنتنا نقيض الثاني **قوله** وان جعل هذه القاعدة
 ولكن الاستعمال على قاعده اللغة هو الشايع **قال المحقق** نفهم من ظاهرهما ان المعنى
 الثاني انما هو محب الاوضاع المصطلح لاجتهاد باب المعقول وان ابيه الكليه والادة
 على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جرد او الجوانب المعاني المعتنزه عند اهل اللغة الوادة
 في استعمالهم عرفا فانهم يعصرون الاستندال في الامور العربية كما يقال كهل يمد في
 البلد فيقول لا اذ لو كان فيه كخصر مجلسا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في
 البلد وسمى على البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول
 وقد لوجه ما ذكره الشئ بان تخصيص ذلك المعنى باب المعقول لكون اصطلاحهم
 معصون اقلية وليس المراد به انه نفى كونه معصيا لو عندهم فلا ساق ولود
 ابيه على وضع اللغة انهم **قوله** اذ الثبوت ساقى التعليق بمعنى انه لا يكون حملوا كمالا
 ولا احدهما اسميه ان اسميه تدل على الثبوت وهو مناف للعليق اي التعليق
 الذي هو معنى لواعني تعليق حصول مضمون الخبر حصول مضمون الشرط مع القطع بانتفا
 الشرط فيلزم من القطع بالانتفا عدم الثبوت كذا ذكره المحقق ويحتمل اذ المتناقض

صغار العلم
 الاول انتفا

استعار
 والى ان
 وعاء
 اسم
 شئ
 هذا
 في اللغة
 سلك
 اريد
 لو كان
 لكان
 لكان

بين والى

بين دالة الجمله على الثبوت ومن دالة لوعلى الفلغ باسفاه فان الاستميه المتبادل على
 ثبوت محردة عما يقيد النفي الانزى ان الفعل الماضي يدل على حصول الفعل وحقيقته
 فيما مضى وما ينافيه استنفادة انتفائه من لومع انه قد جازى طول جملة اسميه وان كان باذلا
 كما في قوله لا يوجب الماخلفى شرق له ولم يكن فيه منافاه ولو قيل ان الثبوت المطلق الذي
 مدلول اسميه ساقى المضى يكون عدم استعمال لوعلى اسميه وفي المضارع مستند
 الى كونها الشرط في الماضي الحان وجهها فامل على انك قد عرفت فيما مضى ان بعض الجملة اسميه
 قد يقيد التجدد وهي التي خبره فعل **قوله** استعمال ان اي معنى **قوله** فيما مضى وقتا فوق
 اشار بقوله فيما مضى الى ان لوعلى معناها وان المضارع مفيد للاستمرار فيما مضى وبقوله
 وقتا فوقت الى ان الاستمرار لا يحدى بلاحظ شاعدي وشاعة بعد شاعده كما هو شأن
 الاستمرار الذي بعده المضارع **قوله** والفعل من الاطاعة الخ اقول لا يخفى انهم
 يكون المعنى لو استمر على طاعتكم في كثير من الامور لعنت اي انتفا لعنت بسبب انتفا امر
 على اطاعتكم في كثير وبنياد من منه ان اطاعته اياكم في كثير من الامور في بعض الاوقات ليس
 شيئا للعنت وانما ان ليس معنى اية الكلمه الا ان عدم عنيتكم بسبب عدم اطاعته
 اياكم في كثير من الامور مطلقا كما اشار اليه المسر السيد قبل شىء بقوله له واما موافقته
 اياهم في بعض ما يرويه فغيرها استحلاب في قلوبهم واستمالتهم بلا معصية **نعم** لو
 لم يكن في اية الكلمه لفظ في كثير لكان امتناع الاستمرار واضحا فظهر لك ان هذا الوجه
 لا يخفى حده وانه ليس بهذا الاط كما ينبغي عنه كلامه في الشرح وكلام المحقق في الخ
 وان كان من حيث اللفظ اظهر من التقدير الثاني **قوله** ويجوز ان يكون الفعل الخ قد عرفت
 مما مر من ان افادة لفظ كثير في اية ما يندفع به ما يرد على هذا التقدير من ان امتناع
 عنهم ليس باستمرار امتناعه عليهم عن اطاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعتهم في بعض امورهم
 لو وقعوا في العنت بل لما وقع عنهم فيه اذا استمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اطاعتهم في
 كل ما يستصوبون كما هو في ارا دتم فمتنع الوقوع **بما** امتناع الاستمرار ثم ان
 سمية الجموع فعلا على هذا التقدير على تبديل التسامح لا يخفى **قوله** بسبب استمرار
 امتناعه عن اطاعتكم الخ **فان قيل** الظاهر ان استمرار الامتناع دوامه وقدم
 انقطاعه لا يحققه شاعة فتاعة كما اسعته قوله وقتا فوقت اجيب **بأن** اطاعته
 توجد وقتا فوقت لا يلاحظ انتفاوها حينا وقات الوجود لاستمرار انتفاها في جميع
 الاوقات فيكون المضارع المتع كالمشت في الاستمرار المستفاد منه محدي لا يثبوت والشر
 في افادته استمرار الانتفا انه يلاحظ دخول حرف الامتناع في الكلام او انهم صبروا
 على وجه نفي استمرار قوله لو بطلتكم كان اصله لو اطاعكم **قوله** عن الماضي المتصا

انتفا من انما انتفا

فحق في القول
 في قوله ان الامور
 على قدر قدرته
 فلا يمكن من ان
 في قوله ان الامور
 في قوله ان الامور

استنبط في مدحونه المقام وليس العود الى الافادة الاستخرا المرحوم

الوقت

وهو ان الطان مضمينات تشكر المستد اية يكون في تكبير المستد اية متلا يكون للنق
خواصل الانسان متا ولد كثير والتعليل هو الى ابل اي كثيرة او قلل على حسب اقتضا
المقام فما وجه ذكر النعم والحمد وترك البواقي **قوله** سحر د اصطلاح اي من غير
اعتبار مناسبه محضة لسمه الاول مقننات والاحز ان محصن **قوله** وفيه
يظهر لما ذكره في الشرح من انه ان اذ التنوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
فقط ان الفكر في الخلق لم يمت كذلك محبان ان يكون الوصف في خواجل عالم محصنا
وان اذ الدلالة غير باعتبار احتمال الصدق وما جمل فترد لقرص من عر دلاله على

[illegible]

من غير دلالة على المعين ففي الفعل انما يسوع ليس قولك جاني ^{ولا يحتمل ان يكون}
 على حالة الركوب وغيره وكذا اطاب ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحار
 والمبرد وجميع المعولات خصص الا ترى الى صحة قولنا ضربت صر باستبداد بالوصف
والحق قال بعضهم من معولات المستبد من اضافته ووصفه فترق
 يعنوي لان الفعل مستبد اولاً ثم ينفذ به معنونه ثانياً والاسم
 يضاف او يوصف ولا ثم مستبد فمناك تفيد مستبد وهاهنا استناد مقيد فارتد التثنية
 على الفرق سعدي الاسم واما تخصيص الحد الاستين باخذ المعنيين فباعثان ان الفعل
 حسب اصل وضعه يدل على معنى مطلق والمقيد بناسبه واما الاسم فقد يكون فيه
 ما يدل على العوم والشمول حسب اصل الوضع والتخصيص بناسبه وهذا القدر كاف
 في الترجمان واما المشتقات فهي باعتبار الغل في حكم الفعل لانها انما تغل لا تستعمل على معنى
 الفعل **قوله** في الجملة خبرية واما الانشاسه فمذهب سويه ان المستفهام نحو من
 انك ولم ما لا يتبدل مع كونه نكرة واما نحو رجل افضل منه انوه حيث قال ش ان
 اصل مستبد او ابوه خبره وقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ^{بمكة} فممكن
 جعله من باب القلب كذا ذكره سيبويه المحققين وفيه انه ان جعل المذكور من القلب
 وان وقع في الابه الكريمة لا ينفع في رجل افضل منه ابوه على مذهب س قائل **قوله**
 حال كونه المنطلق الطاعن لم خصيص قوله باعتبار الخ بالمنطلق اذ المضاف اليه يكون
 للتعديد والجنس الثاني في المضاف ايضاً بقيد القصر كالمعرف باللام الا ان في مثل الملم
 ما يفيد القصر بالمعرف باللام فقط بل بما توهم انه متعلق بالمنطلق في المنزلة اخيراً **قوله**
 وظاهر لفظ الكتاب ان يظهر من كلامه انه حمل المعلوم على معنى المعهود وهو شائع ان
 لا يجوز ان يكون المستبد اليه معرف باللام المحقق الحقيقة اذ كان المستبد معرفاً بغيرها الا ان
 يدعى ما يدعى في الاضافة من اصل وضعها هو لعرف التعدي واستعمالها في غيره
 طارئ كتر كما شعربه المنقول **عنه** **الامر الرضي** حيث قال كالمعرف باللام
 وشيئ لكن ظاهر كلامه يدل على ان استعمال اللام في معنى الحقيقة بالوضع الاصلي وان
 لمثل الملم بالمنطلق المحتمل لها كاصح بربانية واما المحقق فقد حمل المعلوم على ما هو
 اعظم من المعهود فتشمل جميع الاستعمالات المضاف والمعرف باللام شمولاً اولياً وقال
 الاضافة الى المعرفه استناد الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارته
 الى حضور ما عرف بها فيه على ما حققته من معنى العريف فكما يقصد بالمعرف باللام
 تالاه وترد مخصوص او اقتراناً بخصوصه وتالاه الجنس اما من حيث هو ومن حيث ^{هو}
 اما في ضمن جميع الاقتران او بعضها كما من كذا كذا يقصد بالمضاف الى المعرفه تالاه وترد
 مخصوص او اقتراناً بخصوصه كقولك غلام زيد او غلامه اشارته الى اخذ مقيدين

والاسم
على
الاسم
والاسم
والاسم
والاسم

او جماعه معينه فيكون المضاف معهوداً احياناً ويقتضيه تالاه الجنس اما من
 حيث هو هو كقولك ما الذي يد با نفع من الوارد واما من جميع من حيث وجوده في ضمن
 جميع اقترانها مقترن اذ كان المضاف او جماعاً كقولك صري زيد قائماً ويغليدي اخر او في
 ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذ المقترن به الى واخذ بعينه ويكون المضاف معهوداً
 ذهباً فالاقسام الاربعة اعني العهد الحارجي وتعريف الجنس والاستغراق
 والعهد الذهني جاريه في المضاف الى المعرفه على نحو جزائها في المعرف باللام والموصوف
 فظهر ان نحو غلام زيد قد يقتضيه الجنس في ضمن ترديد لا بعينه فكون في المعنى كالملم
 كالمكره في المودى وان كان معنى التعريف الجنسي اي الاشارة الى حضور الجنس
 في ذهن السامع باقياً على حاله كما في المعرف باللام الجنسيه اعني المعهود الذهني كانه
 من فرد من اقتران الجنس المعهود ولا منافاه بين ان يكون المستبد في قولك زيد اخوك
 معلوماً للخاص من بطرق من طريق التعريف وبين ان لا يعرف انه له اخا اصلاً
 لان المستبد في الحقيقة هو مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة
 وان لم يعرف ان هناك ذاتاً موصوفة به كانه قيل زيد مقتضف هذا المفهوم
 المعلوم الحاضر في ذهنك بخلاف ما اذا عرف انه ان له اخافان المستبد هو تلك الذات
 الموصوفة بالاخوة والمقيم اتحادها بزيد واما قولك اخوك زيد فلا يبر ادبه الجنس
 في ضمن ترديد لا بعينه اذ لا حاصل الحكم عليه بانه زيد فتبين لكم من كلامه ان لفظ
 الكتاب يدل على ان نحو زيد اخوك انما يقال الخ وانه موافق لكلام الاصباح لا ^{لنظير}
 الى ما ذكره الشارح **قوله** كالمعرف باللام **قوله** استغراق وضع المعرف باللام
 للمعهود وادالم يشبه الى معهود كان على خلاف وصفة وممكن ان يقال من اذنه تشبيه
 المضاف باللام بالمعرف باللام في مجرد عدم الاشارة الى معين في الكون على خلاف
 الوضع ايضاً وتؤيده ذلك قوله وهو على خلاف وضع الاضافة **قوله** لا يصح في ذلك
 الاستغراق انه يقلد كلام غير الرضي وعبارته صريحة في ان الاشارة الى غير
 معهود في المعرف باللام خلاف وصفة فلا بعد ان ذكر ان تعريف الاضافة في اصل الوضع
 للعهد وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لو اخذ معين لم يستعمل الاشارة الى معين
 كما في قوله ولقد امر على اللديم سيبويه وذلك على خلاف وصفة **قوله** من صفات
 العريف اي من الصفات التي يحصل بها تعريفه وتعيينه مثلاً كونه سمي بزيد وكونه
 اخاك صفتان له حصل بعينه عندك برصك اذ ما بعد ذلك بالوضع **قوله** وعقل
 مستبد اي معنى في الحال او في المصل فيدخل فيه غلبت زيدا المسمى ونحوه وهو ظاهر

قوله المستبد



من جعل ما يقبده التقوى مقابلا للتبني فإنه لو اذ لك التمسيد لم يكن فرق
 بين بدعت منه ومن بدعت اباه او ضرب ابوه في افادة التقوى مع ان الآخر
 من التبني فليزم دخول التبني فيما يقبده التقوى ويلزم جعل الاخض قتيما للاعم
قوله واما على ما ذكره الشيخ **قال المحقق** هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه
 يقبذ التقوى مشترك بين احيانا المعتدي اذا اخذت عنه شيئا كانت جملا او
 او مفردة او فلا يعلق له بضابط كون الخبر جملة فالقول هناك على ما في المفتاح قيل
 لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمه نعم مثل ان يداقلم وما يداقلم ببقائه
 وكان يداقلم او امثاله فلا توقف افادة ذلك على التعرّف عن العوامل اللفظية
 ولا غرض من الشرح ليس يخصص في المجرّد عن العوامل اللفظية ويمكن ان يقال ان المراد
 بالعوامل في قوله وما يداقلم به مجزئ عن العوامل التي هي الكامل منها اعني العاملة في
 اللفظ والمعنى التي ليست للتبني المعتدي والخبر معها ملاحظه معناها الاصل بالكلية
 فالصوت المذكور في داخله في قوله معني عن العوامل دخول او يتألم ان مقضى قول
 الشيخ ان لا يكون نحو في الدار بدعتا للتقوى فيكون من مذهب اليه ومذهب
 اليه الشك في عتوم من وجه الاجتهاد في عتوم بدوام وجود التقوى عند الشيخ
 دون الشك في نحو بدوام وعند الشك في دون الشيخ في نحو البداء زيد **قوله**
 والبيان ليس للبدوام والبيان ليس كل جملة اسميه بعيد الثبات والدوام على ما
 ذكره الس ولا مطلق الصوت على ما سبق عن المحقق بل التي ليس خبرها جملة فعليه
 اما التي خبرها جملة فعليه بعيد الحد كما صرح به الشارح في الشرح ان الاوصاف
 هو ان المفهوم من قولنا بدعت في الدار ثبات او مستقر لا بدت او يستقر **قوله** لان
 الاصل في الخبر ان يكون مفرد **الحكم الصحيح** مع على هذا فليرجع الى
 بشرحه للكافية **قوله** لكان اصوب قيل يمكن جعل الخبر الصريح اعني هي ارجح
 الى الظروف المدلول عليها بقوله وظرفها ولا بد ان يقال قوله على ما صرح
 مشقّق بقوله ظرفها اي كون المستند جملة ظرفية على القول الاصح واما من بعد
 الظرف باسم الفاعل كما هو القول الذي هو غرض اصح فليس عنده مستند هو جملة
 ظرفية وكان الشارح اشار بقوله لكان اصوب الى ان قول المص اصح صواب وكان
 لقبوله التاويل ويشتر اليه ان قولهم ظاهر عبارته بقي هاهنا شي وهو ان المفهوم
 من الشرح ان المقام لو قال اذ الظروف مقدر بالفعل لكان عر صرح لانه في منزله
 قولهم الظروف مقدر جملة ومعناه انه محقق في المصدر جملة لا مفرد فيكون المعنى
 ان الظروف محقق في المصدر فعلا وهو فاستند به هو في المصدر فعلا وفاقا
 فقوله المص عبارة الى تلك العبارة التي استقصوها الشارح اما تدفع الفناد
 الذي ذكره ما ينال الفناد الاخر الذي ذكره في الشرح ويمكن ان يقال ان الذي

في قول
 ما انا عليه
 هذا في
 هو محقق
 في المتن

في الشرح من دفع بان يكون المراد بالفعل في عبارة المص هو الفاعل فاعله وقد ذكر
 الشيخ نفسه انه كبر ما يقال للفعل مع صمد المفضل فعل مني ما انا على المحقق من عدم
 ولا ود ذلك لا اعتراض **قوله** لا فيها عول في الصحاح غاله الشرح واعتاله اذ اخذه من
 حيث لم يدرك وقوله لا فيها عول اي ليس فيها غالة الصداغ لانه قال في موضع اخر
 لا يصحون عنها ولا هم يعرفون **قوله** قلت المقص حوز الشارح جعل حرف النفي جزءا
 من الموضوع او من المحمول كانه اما جعله جزءا او لم يجعله القضية بتاليه وقصد الى
 ان يكون المصريح به مرجح في التحصيل هو الامساة كما في اكثر الصور والحاجة اليه كما
 سبق ثم ان قياس ما ذكره في الشرح من الفرق بين ما ناقضت هذا واما ما قلت هذا
 بعضي ان يقال هاهنا لعدم الرأى الطرف والاولاه حرف النفي بعضي ان يكون النزاع في
 عول ثابت وقع خطا او شك في محله فاذ انفي محله حموز الاخر له ثبت محليه
 ما يقابلها اعني حموز البدني والافا الفرق بين هذا وبين ما ناقضت كذا ذكره المحقق
قوله يمكن الفرق فان الفاضل هاهنا هو الطرف المستند الذي حقه التاخير وفي ما انا
 قلت هذا هو المستند اليه الذي ليس له حقيقة في التاخير فممكن ان يجعل القول فيما
 نحن فيه كانه ولي حرف النفي لصقف الفاضل يعني حموز الحجة اذ دخل اليها في حموز الحجة
 وفي حموز البدني ومعلوم ان ليس عدم القول ينطبق لفظه في حموز الحجة والمقصود
 عليه حقيقة هو الصفه اي الكون في حموز الحجة والحاجة الى ذكر الانصاف
 لكن لما لم يكن معنى الوصفية في الطرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الانصاف تنبها
 على ان الطرف ضمن معنى متصفا به المبتدئ اعني الكون والحصول في حموز الحجة
 والمقصود دفع توهم كون المصور عليه الخبر المجزئ فيكون من قصر الصفه على الموصو
قوله كما توهم بعضهم وذلك لانه يلزم من عكسه الخروج عن القانون وهو ان جعل
 لعدم المستند لخصر المستند اليه عليه لانه يلزم بعد من العكس ان يكون المعنى
 الثالث في حموز الحجة مفقودا على عدم القول وقد كان المعنى ان عدم القول
 مفقودا على الثبوت في حموز الحجة **قوله** لا يفيده ثبوت الرب الطان افادة
 التقديم المحض مع النفي غير واجبه كما في الاثبات فلو ابدل قوله بعيد بقوله
 لوهم لكان اولي وعبارته الكثاف قريب من عبارة المص الا ان يلزم وجود
 المحض في مثله فليتنا ممل **قوله** كقوله له لا يخفى ان الغرض ممكن فيه **قوله** والمستند
 المتأخر الى اخره لا يجوز ان يكون متمسك بالصحي الح هو المستند لما عرفت من منافع
 وقوع المعرفة خبرا عن الحكم ولو قيل ان قوله ثلثة مبتدئ وقوله تشريق خبر
 وقوله متمسك بالصحي الح يدل او اخر مبتدئ محذوف اي هم ثلثة لكان مقابلا لثلاثة

وما لا يوجب
 القول ما يقال
 على ان لا يوجب

لا ينبغي ان يقال انه اقرب من الاول وفيه انتم مبالغه في المدح وذلك لافادة
سكوت المستند اليه وحمل خبره فعلا الحصى وطعامه الشكلى وعند النسخ انتم
على ما رواه المصنف والمعنى ان الله لا يعبرها هي التي تشرق الدنيا بها ومنها
الصحي والواسع والشمس كما في قول الاخرون والمشرقات النيرات تلك الشمس المستند
وحصره ولا تنوهم انه نكرة فلا يصح الاستدلال به لعدم الحصر لان الحصر موجود
فيه كما في رجل جاني وقد سلف الكلام عليه على ان اس الدهان قال اذا حطت الفايه
فاخرج عن أي نكرة شئت **والحصر الامم** وما احسن ما قال يعني ان
الدهان **قوله** لان بعضها مختص بالباب يعني لو قال جمع ما ذكر غير مختص بها فان كان
المحكوم عليه المجموع من حيث هو مجموع فهو غير مختص صحيح لان البعض مختص لهما
فالمجموع من حيث هو انتم يكون مختصا لهما وكذا ان كان كل فرد كان المحكوم عليه المجموع
لان الحكم الجاني فيكون كل فرد محكوم عليه بانه غير مختص لهما **قوله** متعلقات الفعل
موجود مع اللام وكسرها وذلك ان نظرا الى ان المعجول فزع على عامله ومعلق به فلفظ
المتعلقات بالسكوت وان نظرا الى جانب المعنى والحقيقة حيث يقال معلق الفعل بكذا فهو
الفتح **قوله** الفاعل المعجول سيد كذا في الشرح في تحت الكناية ان كنهه مع الما تدخل على
المتنوع يقال جافلان مع الامر ولا يقال جال الامر مع الوتر وقد عرفت مما مر انفا
ان الفعل كل واحد من الفعل ومتعلقه فزع على الامر من جهة فيكون ان يقال ذكر الفعل
مع المعجول كما في هذا وان يقال ذكر المعجول مع الفعل كما في قول المصنف من ذكره معه
في احد الوجهين وقوله بعدة فاذ لم يذكر معه في احد الوجهين انتم وهذا بنا على
ما ذكره الا فبعد عرفت كلية كون ما بعد مع متبوعه **قوله** وهو مقدم
كون ذلك المقدم منه مهمله طبع ما ذكره في هذا الباب غير واضح لانه ذكر فيه لئلا
خلفا لمفعول ولقد لمه ويعدم بعض المعجولات على بعض ولا دخل للمقدمه في الامر
قوله او ذكر الفعل مع كل منهما في هذا الوجه زيادة ضرب لفظي من حيث ارجاع الاول
من الضمير الى رغبه
الى شي واحد بخلاف الوجه الاول لكن الاول
الارجح مع لان الكلام في احوال متعلقات الفعل في احواله نفسه ولفظا ليوافق
قوله فاذ لم يذكر معه فان المستند اليه في ذكره هو المعجول كما صرح به الشرح وذلك
لتصريح المصنف في البصاح الذي هو كالمشرح لهذا المختصر حيث قال معقول الفعل المتعدي
اذا استند الى فاعله ولم يذكر له مفعول واما بالنظر الى مجزء عبارة المختصر فيمكن
ان يكون المستند اليه هو الفعل وتوجه اليه الى الفيد كما هو القاعدا الشاعره في
دخول النفي على كلام فيه فييد كذا **قوله** في كون عبارة المصنف دالة
على ان الضمير في ذكره يعني ان يرجع الى المعجول خفا واما نظره لوقال ولم يذكر

المتعلق
بالفعل

في الاول
اي الاول
والاول
المتعلق
بالفعل
في الاول
اي الاول
والاول
المتعلق
بالفعل

مفعول ولو قيل بان الوجه الاخير ارجح من جهة اللفظ على الإطلاق لم يبعد وذلك
لان الضمير الاول عرى على سق واحد وكذا لكان الضمير المذكور ويكون ضمير قوله فاذ لم
يذكر انتم للفعل ومن خلى الذوق وشانه اذكر ان حق ارجاع الضمير المذكور ان يكون
الى الفعل لو توقفتها في سياق قول المصنف الفعل مع المعجول **قوله** فاما مل **قوله** اي يلبس
الفعل كل منهما فيل في العبارة متابعه اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل
افاده بل يفسر الفعل كل منهما فالظاهر ان يقول اي يلبس الفعل لما ذكر معه ولكن ان
يقال ليس مراد الشارح بقوله كل منهما وقوله فيما مر اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
الكل اذ في اي كل واحد واخذ بل الكل المجموع والمعنى ان الغرض من ذكرهما
معا فافاده يلبس الفعل لهما معا وكلامه من على انها مجتمعتان ولذلك قال فيما بعد من
غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع بلفظ الواو ولا نقل او على من وقع فلا شئ
وكلامه في الشرح صريح في ان مراده ذلك حيث قال الاثر انه اذا ارتد بلبسه وقع
منه تسقط **قوله** ولا يستدل ان يقال في هذا المقام لا ضرورة من جهة الشرح الى ارجاع ضمير
ذكره في خطب الوجهين وبه الى كل من الفاعل والمفعول بل هو ارجح الى الفاعل
الفعل مع المعجول كالفعل مع الفاعل فيما هو معلوم ثبوته للفاعل وهو ان الغرض من
ذكره معه افاده تلبسه به فيكون المعجول مثله في ذلك كما في قول الشارح **قوله**
فوجه كل كائنا في صونها **قوله** وقلبي كائنا في حق هاله حيث ان جمع الضمير الى المشبه به
وقول المصنف افاده وقوعه مطلقا يؤيد هذا المعنى سيما على تفسير الشارح مطلقا والا
لقال بالافادة وقوعه مطلقا او وقوعه من فاعله فقط او الى المعجول اي في ان الغرض
من ذكر المعجول مع الفعل افاده تلبسه اي الفعل به اي بالمفعول كما هو شأن الفاعل
معه كما يقول هذه المرأة كالبطل الشجاع في مقابلتها لم يبطال وح يكون معنى قوله مطلقا
انه مطلق عن التقييد بالمفعول ويقال في بيانه اذ لو انما يذكر لفعل صحت من غير
ذكر المعجول كقوله عينا انما قال المشبه والمشي به هو الفعل المفيد بكونه مع الفاعل
او المعجول لا احدهما بالآخر فلا يصح ما ذكرنا لاننا نقول قولنا الفعل مع المعجول كالفعل
مع الفاعل بمنزلة قولنا المعجول مع الفعل كالفعل مع الفاعل بل هو المقصود بالامتنان
كما سبقنا اليه اشارة ثم انه حكم الشارح برجوع الضمير في تلبسه الى الفعل وفيه
الى كل من الفاعل والمفعول مع انه يجوز هذا رجوع الضمير الاول الى كل من الفاعل
الفاعل والمفعول مع انه يجوز هذا رجوع الضمير الاول الى وفي به الى الفعل
فيكون فيه وجهان على قياس ما سبق لان كلاما من الفعل ومعلقه ملائمة لهما
فيخرج استناد التلبس الى لهما وذلك لقول المصنف في البصاح فبعد ارجاع الفعل والمفعول

الظاهر ان المراد بالاشارة
قوله في الاول ارجح
لان الضمير الاول ارجح
من الثاني في احوال

الوجه الاول
منه

مفعول

ان عمل العقل فيها اما كان لعلم **المتأني** بها **قوله** اي غير اعتبار عموم
عدم اعتبار عموم العقل او خصوصه ذكره المصنف في البصاح **قوله** عليه المحققان
مناط التبريل منزلة اللانم عدم اعتبار بعلقه بالمفعول **قوله** اعطاء واما عدم
اعتبار عموم العقل وخصوصه فلا يدخل له اضلا في التبريل منزلة اللانم واعتباره
لا ينافي التبريل منزلة اللانم الا ترى اذا اراد عموم العقل او خصوصه ولم يعتبر
التعلق بالمفعول اضلا نزل منزلة اللانم كما اشار اليه في الشرح عند الكلام في شرح
قوله المصن والواجب المعتبر كسب لقراين ولا سعي **قوله** ان يقال ما بد من ملاحظه عدم
اعتبار عموم العقل او خصوصه لما كان نقل المصنف عن السكاكي افادة العموم فيما نزل منزلة
اللانم وافادة ما لم يجعل الفعل مطلقا كناية عنه معلقا لمفعول محض وتوضيح ان
الشرط وهو قوله ان كان اثباته لفاعله فبدر بعليه حرا وهو قوله نزل منزلة اللانم
لكن لا مطلقا بل مفيد امر حيث المعنى بان يعرض بعد العموم عند السكاكي فكانه قد نزل
منزلة اللانم وافاد ما لم يجعل الفعل فيه مطلقا كناية عنه معلقا لمفعول محض وانما
المقام خطابا للعموم عند السكاكي ولا شك ان هذا الماصح فيما اعتبر فيه العموم هو
او الحضور والاصح فيما اعتبر فيه الحضور وكان محصلا للخالص مما اعبر به العموم
صعيد اعتبار العقل وخصوصه وان لم يكن له مدخل في التبريل منزلة اللانم لكن له مدخل
في القول بافادته العموم فيما ذكر السكاكي مجموع الجزا من حيث المعنى متوقف على عدم
اعتبار العموم والحضور في العقل وان لم سوف احد اجزائه عليه فالوا اذا عطف
شي على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يسئل كل منهما بالحريه لخوان تاتي
اعطى واكثر والثاني ان لا يسئل كل بالحريه بل يكون الجزا هو مجموع الامر من حيث
المعنى نحو اذا جمع الامر استاذنته وجزحت فان خروج المصطلح المتوقف على
الاستيذان المرتب على جوع لا يبين لا على مجرد جوع الامر فلا يسئل كل بالحريه
في بعض او لا عطف جزا الامر من على الاخر ثم يعبر بعلق المجموع على الشرط وما نحن فيه
من الضرب الثاني من حيث المعنى كما عرفت ولا يخفى ان القسم الثاني ليس بالتعريف بالحقيقة
من العطف على جزا الشرط بل هو عطف جزا الجزا على الآخر فكلامهم مبنى على الظاهر
فنازل **قوله** ولم يقدّر له مفعول عطف بصري لسريل قوله ويكون كلاما مع من انت
له اعطاء غيرا لبدناين **الاحسن** كما قال المحقق ان يقال ويكون كلاما مع من انت له
اعطاء ولم يبد ما معطاه وقد دللنا **المتأني** في خطاب من انت له اعطاء غير
البدناين **قوله** وهو الفقه ولا بد لآفته عليه لانفا اذاته **قوله** لامع من يبي ان يوجد منه
اعطاء **الاحسن** ان يقال لامع ولم يعلم انه لم يوجد منه اعطاء ليشمل خالي الذهن

لان

بل ان حكم بافادته التسمية التأكيد وجب ان يقال ذلك منه بفهم من قوله لامع من
فان يكون الخطاب معه بترك المفعول وهو غير صحيح لكونه مستكرا للجمعة من
جهات التأكيد قوله لانه باعتبار كثره وقوته الخ ولانه ملاحظة فيه لوجود المفعول
بالكلية بخلاف الثاني فان فيه ملاحظة ماله والعدم استيق من الوجود ولانه لو قدم
الثاني لتوهم ان ما ذكره السكاكي من افادة العموم جاز ففهما معا الا ان سريل
الوهم وهو ساقط **قوله** لا يستدعي اليه وان كان استدعي اليه على الاول اقل
ما يحقق فيه الحقيقة وهو الواحد في المفرد والثلاثة والاشارة على الخلاف في الجمع
قوله حمل المعرف باللام ليس على اطلاقه بل عند عدم قرينه البغضيه كما في ادخل التبريل
والحقيقة كما في العرفان ذكره المحقق في شرح المفتاح **قوله** نقله ايهام اي ايقاع في اللفظ
واذا ارجح لفظ الابهام لان ساوي جميع الافراد في تحقيق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون
لبعضها ترجيح من جهات اخرى فاللانم ايهام الترجيح وفاعل ايهام محذوف وهو المحكم
وكذا مفعوله اي نقله ايهام المصطلح السامع ان القصد الي فرد الخ **قوله** ذهبا خال
من فاعل تبريل مع كونه متروكا واهام بعليد لها با قوله ايهام بالبالغة الخ على جمع
افراد الحقيقة في المقام الخطابي وانما قال ايهام لان هو قوله فلان يعطى لما يفيد ايهام
المبالغة اعلامها بعدم التيقن بانه قصد بالاشغراق لجوان ان يكون هناك قرينه
البغضيه والحقيقة من حيث هي وقد عرفت انه لا يحمل المعرف باللام على الاستغراق
الا عند عدمها وامتناع صدور جميع الاعطيات عنه عاده بصلح قرينه للبغضيه
قوله من غير اعتبار كناية ليس في كلام السكاكي ما يشعر بهذا القيد فان عموم العقل
يستلزم عموم التعلق والفساد به صحيح طوافه فهو محل تأمل وكلامه في الشرح مختل
لانما في الوجود وعدمه حيث قال وهو وان فرض ثلاثا في الوجود قيل هذا
اشارة الى عدم التلازم في الوجود لما كان يعلق جميع افراد العقل بمفعول **قوله**
وفيه نظير لاننا اذا قلنا فلان يعطى زيد امثلا وحملنا يعطى على العموم اي يفعل له كل
اعطاء فالظاهر انه لا يصح ان اعطاه غيره المفعول وض **قوله** اعطاه من المعلوم انه
لا يصح له زيد فقد خرج فرد من الاعطيات عن اندراجها في مفهوم العقل والمصدق
بالمفعول المحض بل لا يصح ذلكا باعتبار التقييد اي يفعل كل اعطاء ممكن فعله بل
لزيد فظهر ان عموم العقل يستلزم عموم المفعول **قوله** عموم المفعول لا يستلزم
عموم العقل مثلا نقول سقيت ما كل احد **قوله** افاده المصطلح لا يقال المفاد بغير
اكون الغرض ذلك لانا نقول بعبر من المبلغ السليغ ذلك الاما افترن بالقصد كما من
فاذا سمعنا العارف به استغفاد ان غرضه ذلك والمقضى افادة التركيب ذلكوا سبط
المقام فلا يرد ان ان المقام الخطابي افادة مجرد المعنى في افتراد العقل وما دخل
له في افادة الجزا الاول **والحاصل** ان التركيب بواسطة المقام يفيد مجموع الامر

الحذف لعدم الفترسة التي هي المصدر للغزابة **قوله** وقيل يحتمل ان يكون المعنى
هذا اناسد لما ذكره صاحب الصلح ولو ذكره قبل قوله نشأ الى اخره كان أولى لا يخفى
قوله متعلق بقوله لوهم كما قال المصنف لما توهم قبل ذكر ما بعده ولذا لم يصرف عليه
مع انه يحتمل ان يكون متعلقا بدفع كما يشير اليه قوله في الشرح لدفع من التامع هذا
الوهم ونصوت في نفسه من اول الامر لا تفك دفع التوهم اسدا لا يحصر في الحذف
لحصوله متأخر **قوله** ويقدم الى لعظم لا يقول قد عرفت غير مرة عدم وجوب
الاطراد والانعكاس بين المقضييات والمفصليات وكان المراد بقوله المصنف اذ لو
ذكر التوهم لما توهم الخ انه لو ذكر التوهم في موضعه الذي هو الاولى به **قوله** واما
لانه ان يذكره ثانيا **قوله** كما ان غير مدكور او لا لوقال واما لانه ان يذكره ثانيا
ثانيا كان احسن ولكن ان يكون صفة مضرة الاضافة الا انه من حيث المعنى اي
فقطد اثانيا **قوله** وفوت العرض قيل عليه يجوز ذكره والاثنيان بالثاني مظهر
وحصل العرض غايته انه خلاف مقضي الط والحذف مثله في انه خلاف مقضي الط
واجب ما استفيد من عدم التزام بين المقضييات **قوله** في كون الحذف من خلاف مقضي
الط بطر كيف وقد قال المصنف السكاكي والمصنف في باب المستند اليه هذه اكله مقضي الط
ومن جملة الحذف **قوله** قد فهمنا على ان لم اشياء قلله ذكرت فيما يفسر فيه الط
وليت منه واما الحذف فهو شئ كثير بعد من مثل السكاكي والمصنف اذ احده في
مقتضى الط وعدم التثنية له عند قوله هذه اكله مقضي الط **قوله** لمجرد الاختصاص
اشارة بلفظ مجرد الى ان الاحتضار حاصل مع كل مكانه غيره وان كانت الركعة الاخرى
هي العمرة **قوله** مع ان هذا احبالا في سائر الافتقار بمعنى انه لا فرق بين هذا وبين غيره
من الافتقار فكان ينبغي ان يقول المصنف مثالا للبيان بعد الافتقار عند قيام قوته وكذا
سائرهما **قوله** وهما هنا بحث قد ذكر الجواب عن هذا البحث في شرح المفتاح حيث قال
واجب بانه يجوز ان تبدل العرسه على ان هناك محذوف من غير دلالة على حصول
او عموم وعمل على العموم حد ابراهيم الزرحي بلا مرجح فصيح اشتاد اقضية الحذف
الى قضد التعميم والاحتضار مثلا اذا قلت في مقام المدخ فلان يعطى ومنع لمعني انه
يصدر عنه هذا العقل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم تقم قوته
على حصوله او عمومه علم من الحذف انه للعموم لا امتناع الزرحي والمعنى يعطى ما
يصلح ان يعطى ومنع ما يجب ان يمنع وعلى هذا بابي الافتقار وتوصيف هذا الجواب
ان افادة التعميم في المفعول مع حذفه على وجهين احدهما ان تبدل القرينه على بعض
مفعول مدلوله عام مثل ان تذكر في الكلام لفظ كل اخذ لم يقال قد كان متحركا
ما لو لم اي كل اخذ ولا شك ان العموم مستفاد من ذلك المقدر واذ دخل الحذف
فيه بل الحذف لمجرد الاحتضار الثاني ان تبدل القرينه على ان هناك محذوف
لكن من غير بعض ذكر المحذوف وانه خاص او عام فيتوصل بذلك في المقام
الخطا الى تقديره عاما ثانيا على ان تقديره خاص دون اخره جرح بلا مرجح

والله اعلم

والحذف على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول قيل
الفرق بينهما ان العام المقدر على الوجه الاول يتغير لفظه ومعناه وعلى الثاني سعين
معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ البدالة على ذلك المعنى **قوله** وما استنبه ذلك
كالمفقور به **قوله** وكذا في نحو من بد التزم عطف على ما فهم مما سبق اي ومثل ما هو
لترد الخطا في الاشتراك في عدم الدخول تحت قوله لرد الخطا في المعين **قوله** الحذف في
الاشارة انه لا يدخل فيه دخول ظاهر الخ كما ذكر في الشرح **قوله** فكان احسن الخ لو
افصر على قوله لرد الخطا لدخل فيه الفصح باقتسامه الثلثة على ما ذكر في الشرح في بحث
الفصح ان قصر المعين انتم لرد الخطا لكنه لا يظهر دخول الماشا فيه كالمثالين الذين
ذكرهما لان اعتبار لرد الخطا فيه لا يخلو عن تحلل وهو ان تقدير ان الخطاب اعقب
ان ردا استحق ان لا يترك **قوله** وان لم يترك ان لم يترك او ان مطلوب المصنف ان يترك
عنه وان يترك التزم ان ردا **قوله** في الشرح في اول الكلام قصر الايراد
والفصح في الماشا ولم يعرض لغير بعض المعين **قوله** وعرض له اخر او ترك العرض للاثنا
قوله فلما لم يعرض لبعض المعين فيما قبل لانه قليل بالنسبة اليها وهذا لم يعرض له
المصنف لما سبق في بحث تقدير المستند اليه والذي على المصنف كالمفقور به هو ذكر قصر
المصنف اذ تم لما كان بعضهم غير ممكن الا بالاثنيان بعبارة اخرى كان الاولى الاثنيان
ما ينبغي ان فيه قصر المعين لتمام الفائدة واما القصر في الماشا فلا ينبغي ان يعرض
له ثانيا وان قوله لا يدخل فيه الفصح شامل له لان القصر اعظم من ان يكون في
الخبر او في الماشا ولا شك ان اعتباره في الشرح في هذا الموضع اوضح فارجع
اليه هذا وقد قال المحقق فكن ان تعتد بان المقدم لا يذكر في الخطا في الاشتراك
وما يتعلق به من التاكيد لوجده اعتقاد اعلل المقاسم ما سبق واما انه لم يعرض
بينا والاشارة لانه في مباحث الخبر **قوله** وكان الشارح قد قال الاحسن ولم
يقول والصواب وهل يمكن ان يقال ان قول المصنف لرد الخطا في المعين يشمل قصر الافتقار
انتم فان من اعتقد انك عرفت ردا او عمل والحال انك الماعرفت ان ردا اعتقد
عليها عليه انه اخطا في عيبهما معا واما الصواب بعين ردا وعونه وحده ولا شك
ان اخذ المعين معان للآخر ويكون الصواب في قول المصنف لتاكيد عايد الى ما دل
عليه الكلام السابق اي لتاكيد الاحتضار الكائن في قوله لرد الخطا في المعين كما هو
ظاهر قولنا الشارح ان اعتقاد الخ لا الى رد الخطا الى غاية ما فيه انه حصل التمييز ما هو
قصر القلب تاملا فيه **قوله** مع الافتقار في اعتقاد وقوع الفعل لا يخفى ان هذا الافتقار
ظاهر من عبارة المصنف ولا بد منه ان ما ذكر بعد قوله ولذا لما سرت عليه
ان يقال ان قول المصنف لرد الخطا في المعين معناه لرد الخطا في المعين عطف اي ان
التامع لم يخطئ شي من احسن الكلام الذي هو مقتضى القول لم منه انه مقتضى
في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما **قوله** لعرضه اخر من الاحتضار كما شهد الشارح

في بيان عدم اعتبار الماشا في الخطا في المعين

من محذور الاهتمام وخوفاً **قوله** وكذا ان يدعى بغيره اي في انه لا يصح اذا كان المقدم
للمخصص ويصح اذا كان لغرض اخر **قوله** كما في سائر الالفاظ التي ذكرها في التمهيد
من بعده موحداً **قوله** يكون او كبر من قولنا ان يدعى بغيره في افادة الاحصاص كما في
الشرح وكانه لما اورد المحقق الشرح عليه في خاصيته فيكون المعنى انه او كبر في علق الفعل
بالمفعول فحتمل ان يكون مراده كما في الشرح والكتاف انه او كبر في الاحصاص اما وجهه به
السيد من ان الاحصاص عبارة عن اسات او في فاذا انكر من الالفاظ صارا او كبر
او لما ذكر الشرح في شرح الكشاف من الاسات الاخرى يمكن ان يعبر على وجه الاختصاص
نقطة بينه كونه نفساً للشافع وان لم يكن هناك شيء من ادوات الحصر **قوله** وسكن في الاحصاص
قوله لما فيه من الكثرة من حيث ان المقدر كالمعقود هناك فكرر صحتي وان لم يجرى التلطف
لها معاً لما فيه من الجمع بين العوض والمقوض **قوله** وفي كون هذا التقديم في الظاهر
كلامه هنا وفي الشرح ان التقديم المعلق بعد اما لا بعد المحصر وقيل مقصود الشرح
ان قول المصنف انه لا بعد اما لا بعد المحصر **قوله** استأفاده بعده في بعض المواضع
ولم يذكر هذا القابل له شأناً وكذا في غير افادة هذا التقديم المحصر ان التقديم
الذي بعده في المعلقات هو تقدير ما حقه التأخير كما صرح به الشافعي في المعلق
الواقع بعد اما وان كان اصله التأخير ولكن صار له حق في التقديم بسبب ما شرف
من التزام وجود فاصل بين اما وبين العامل في ذلك المعلق ومن ثمه يمكن ان يدعى
في نحو من ضربت وان حلت وكيف اصحت ان التقديم بعد المحصر وكانه لما عرض لها
من حقيقة التقديم بسبب استحقاتها صفة الكلام وان اصلها التأخير من حيث انها بعد
معلقات **قوله** لا يكون مع الجمل المعنى انه ولا بد في من الخطا من علم التامع
ناصل الفعل **قوله** **فلا بد** لان هذا ينبغي على كون العوض في كل واحد من المثالين
المذكورين مثلاً اضافياً بياناً لما خصص به كل واحد من الحاسين بالقياس الى الآخر
اذ كون القصر مقتضى حال التامع اما هو في الاضافي كما صرح جوابه في ما يكون هذا
التعليل نافيًا للتصديق اللهم الا ان يدعى انه لا بد من تقديم معلقات الفعل عليه
الاخص الاضافي كما ينبغي عنه ظاهر قول المصنف سابقاً وقد لم يفتقر له وخوفاً عليه
لنرد الخطا وان اختلف بناؤه على اكثر **قوله** كبر في الاهتمام ان ادبه الاهتمام العارض
بحسب اعتقاده المتكلم التامع كما سنده فيما بعد فلا ينافيه جعل البكر وخوفاً معطوفاً
عليه **قوله** وخوفاً كذا تقدم من واجبات التصدير والواقع بعد اما **قوله** ولا يستغنى
غيره فان قيل على تقدير افادة انما في سبعين العوض بغيره بغيره هذا غرض
المؤمن مع علمه بانه سبعين بغيره تعالى لانه حلوم مدنياً بطبع ولا شك في استغناء
كل واحد بغيره في من المخلوقات متوافقة ان متعلق الاستغناء عام او خاص **قوله**
كل واحد بغيره من غير اعتبار ادب العباد او على كل منهم غايته اليه تعالى لكونه المتخير المعين
والسبب في صلاحيته باطلان يكون عوناً **قوله** ولا الاختصاص تأخيراً افادة الاهتمام

اعتنا

لحسب اقامة الزينة فان لم يتبعه الحضيض اعل **قوله** واورد اقراباً منهم بذكر هذا السؤال
حقاً لا ليراد على الله اشياء الاول افادة التقديم المحصر والاهتمام معاً وهو الذي ذكره
الشافعي **قوله** **وخاضل** جوابه ان التقديم لغرض اخر الامر بن لما يكون اذ لم يعرض لها
او لا خدعها عارض وقد عارضها به الاسم الكريم كون القراء اهم منه لانها اول استوترة
نزلت فكان الامر بالقراءة اي لفظ اخر اهم من ذكر الله تعالى في هذا المعام لا يقال اسم الله
اهم عند المؤمن على كل حال لاننا نقول اسم الله من حيث هو اسمه بعلق به اهتمام واعتناء
وقد عارض له محسب المقامات عناية اخرى كقصد الاحصاص مثلاً فاذا اجمعت العنايات
قدم ما يحتمل كما في التسمية واذا انقضت الاول في عن الثانية فان لم يعلقها ما هو اول
بالاعتبار قدم التامع والا فلا وفي قوله تعالى اقراباً منهم بذكر قد عارضها العناية بالقراءة
وكانت اولي بالاعتبار لفضل ما هو المقصود من طلب القراءة اذ لو قدم اسم الله لا فادان
التميز المطلوب كون القراءة مفتحة باسم الله تعالى باسم المصنام كذا قاله السيد
قدس سره في حواشي الكشاف وفيه ان قوله لا فادان المطلوب ما لم يذكر ان التقديم
قد عارضه لغيره غير المحصر ولكن هذا الوقف مما يفيد غرضاً اخر اذ لو عارضه لعل الوجه
ان يقال وكافة القراء اولي بالاعتبار لما كان له وها فان اهمية اسم الله هي المفضل واهمية القراء
طارية والطاري ان لم ينزل حكم المظهر المطر واعليه فلا اقل من ان لا يزال حكمه بالطور
عليه الثاني ان لو كان على افاده التقديم الاهتمام المستفاد من قول المصنف وبعد في الجمع
المع بين السؤال والجواب كالأول فلا فرق الا في اوصاف في السؤال على افادة التقديم
الاهتمام الثالث **قوله** **ما يفهم** ان لو كان على ما يفهم من قوله ولذا ذكر في الفعل باسم
الله موحداً اي ينبغي ان لا يقرأ او يحب ان يقرأ **قوله** **وليس** السؤال انه اذا كان يسأل
تقديم الفعل باسم الله موحداً المحصر المحصر والاهتمام فلا شيء احس
باسم بذكر وقدم الفعل حين ذكر الفعل وجوابه ما مر وقد مر السؤال على هذا الوجه
الصق كلام المصنف كما لا يخفى وهو الموافق لما في الكشاف فعلى هذا معنى قوله وكان الامر
بالقراءة اهم من ذكر الله تعالى لما مر واما قوله قد مر من الامر بحصصها فمبني
على انه لو قدم باسم بذكر افاد المحصر وقد عرفت ما فيه لا يقال لئلا يكون المراد
من الامر بحصصها الذي لوهم التقديم وان لم يفد قطعاً لا فاقول لا شئ هذا
الاهتمام على تقدير التقديم استماعاً والتامع بليغ وان سلمنا فلا نشئ ان الاهتمام
التخصص يمنع التقديم والامتحان التقديم لغرض التخصص وقد عرفت كثره ووجه
لغيره كما ذكر الشافعي في الاميات الكريمة **قوله** وان كان ذكر الله اهم في خيلته نفسه لم يقل
اسم الله كما لا يخفى ان الاهمية ليست اللفظ اسم الله وليس كذلك بل المهم ذكره
تعالى في ذكر لفظ الاله على اسمه كلفظ اسم او ذكر اسم خاص من اسماء كلفظ الله تعالى
قوله اي هو مفعول لا قرأ ظاهره انه متعلق به معلق المفعول به ويكون دخول الباء
للبالاه على التأكيد والبرهان كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام **قوله** **لكن**

فكما

وجه كلام السجاني توجيها حسننا بان المراد بالفعول انه مفعول بواسطة وجعل
الغرض منه عليه قوله معروفه حدث لم نقل الى معروفه فارجع الى كلامه في الحاشية **قوله**
وهذا هو المرافق اي جعلها شاملة له ولغيره **قوله** فتراد المفعول هنا بالاهية **قوله**
فيه بظن لانه قد عطف عليه بالوقوله او لان في التناخرا خلا لبيان المعنى او بالسيا
وهذا العطف على تلك الاية الا ان ما ان فابده بعد ما في الاية اذ بالذكر **قوله**
لنؤمن انه من صلة بكنه المانه لكن ان يقال بعد الم صفة الساسه لانها امر والفايده
فيها ان لان المانه مع كونه من ال فرعون مستبعد فاذا دانه اهم **قوله** محصص
شي اما على الاطلاق او على تبديل المضافه الى معين مخرج به المحقق في شرح الفتح
فكل معنى القصر قصر حصفة اصطلاحه **قوله** اما ان يكون تحت الحصفة وفي بعض
الحقق هو المقابل للاضافه كما شرحه فينبينا اول الادعائى وهاهنا التفسير خرجه وكانه
نظر الى ان الحصفة المحصية هو الماهل ولو ان يد التناول واضحا لقيل لان محصص الشيء
بالشي اما سقيه عن ما عناه او عن بعضه وقد يقال قوله لحصص الحصفة وبمثل الامام
مما هو كذا لخصه او ادعاه فيتناول القصر المحصص والادعائى كذا قيل اقوال
ان بعض المحصص هنا محصص التحقيق كما هو ظاهر قول الشرح كان قول المحصص في قصر الموصوف
على الصفة من المحصص وهو لا يكاد يوجد فان قصر الموصوف على الصفة قصر محصص
ادعائيا موجود كثيرا وترك التعرض له ابتداء من المص اعتمادا على ما ذكره بعد من قوله
وقد قصد به المبالغة ومقابلته بالاضافه عرضا كبره كما اعتذر بعضهم لان الحاشية
حين خذها الخبر بالمجرى الخ مع جعله مقابلا للمبتدئى حدث وادعاه ان اد
الاسم المجرى خرج عنه خوفا من ان يدقام وان المجرى مطلقا دخل فيه خوفا من
قام زيد فان مراده الاسم بناء على انه في قسم الاسماء ولا يضر خروج قام في جو
زيد قام عنه لكان ادخاله بعد بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** او حصصا
الى شي اخر اي معين هو بعض ما قد يلقى المقصود والافالا صافه الى شي اخر اي حصصا
في الحقيقى لكن ذلك الشئ جميع ما عناه **قوله** وان امكن ذلك بمعنى انه لا يمنع ان يوجد
بالفعل في ذلك الوقت مجاوزة الى غيره والافا مكان التناوين غفلا لينا في الحقيقة
قوله بل اصنافي جعل مقابل الحقيقى هو الاضافى الى المجازى مع ان اطلاق المحصص على
الاضافى مجاز لحسب اللغة كما قال المحقق من ان الظان محصص الشئ بالشي على معنى
انما تجاوزته الى غيره اصلا اعلم اني قصرنا وحصصا حقيقيا لانه حقيقة المحصص
المنافيه للاشراك ولذا كذبنا هذه المغة عند اطلاق المحصص وما في معناه
واما محصص شئ اخر على معنى انه لا تجاوزته الى بعض ما عناه فهو معنى مجازي
للمحصص عن مناف للاشراك ولذا كذا يحتاج في فهم من لفظ المحصص الى
فتى محصصا غير حقيقى **قوله** وذلك لان الاضافى قصر حقيقة حصصا اصطلاح
كما مر سابقا فغفل عن المحقق وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة

هذا القول

غير مقبول مع ان المتعلق بالاطلاق الاصنافى على قسمة دون المجازى **قوله**
وانتقامه الخ ذوق لما عسى ان ينقشهم من جعل الاضافى قسما من المحصص انه جعل
نفس الشئ قسما منه **قوله** هذا المعنى وهو ان يكون المراد بالاضافى ما يكون بالاضافه
الى بعض ما عدى المقصود عليه وبالحقيقى ما يكون بالاضافى الى جميع ما عناه **قوله**
نوعان **قال المحقق** وجه الاختيار بينهما ان الفص الما بصور من سبب بينهما
نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه على المنسوب وهو الما اذ قصر الموصوف
على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بعض الصفة
على الموصوف **قوله** اعنى المعنى القائم بالاعتبار الصفة تستعمل على بلته وجوه الاول
هذا وهو استعمال المحكمين لها مقابلته الذات والثاني والثالث استعمال
اهل العريضة او لهما الفتى والثاني ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذه
تستعمل في مقابلة الاسم كقول ابن الحاجب في الالف والنون او في صفة وقوله في المحقق
بعد قوله وشرطه ان كان اسما وان كان صفة ويسمى كل من الاول والثالث بالصفة
المعنوية الا ان اطلاق المعنوية على الاول اكثر فذلك اطلاق المص مع كونه من بدل الاول
لخصوصه كما ذكره السرخس والمالم بحمل الشئ عبارة المص على اداة الثالث لذل ولين
اعتبار الثالث يخرج الى تكلف في جزائه في مثل ما زيد يقوم او قام بان يقال
بقدره الا قاما فانه يلزم ان المقصود عليه في مثل ما زيد يقوم مفهوم القام
لا يقتل لقيام ولا يخفى انه تكلف **قوله** الذى يدل على معنى الخ يزيد عليه نحو
حسنه في معنى زيد حسنه **قوله** وبسببها عموم من وجه **قال المحقق**
واما النسبة بين معنى المعنوية فالظا المباشرة اذ المعنى الاول هو المراد
القائم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات قوام مع انتساب ذلك الامر اليه
كالقائم **قال** ان اريد بالمعنى فى قوله اعنى المعنى القائم بالغير مقابل اللفظ
كما هو الظاهر يصح قول الشرح لصادقهما الخ فان النسبة بينهما باعتبار الصدق
هي المناسبة ليس بالامام وان امكن ان تكون النسبة بين معنى المعنوية هي المباشرة بعد
ما ذكره قدس سره لان المعنى الاول نفس لمعنى والثاني نفس اللفظ وان اريد
نفس اللفظ لسميه للبدان باسمية المبدول او على حد في المضاف الى دال معنى يصح
ذلك القول لكن الظان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد
هنا على نفس اللفظ من قبيل المساحات الشايعة وعلى تقدير ان الخبر يندفع الى
ان يقارن الى الحدف في موضعين من عتباته قدس سره بان يقال ان المعنى الاول
هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات ما الخ **قوله**
وهو ان اللفظ القارض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بعينه على الوجه
المدكور وانما يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وقد يصادق فيه معنى
المعنوية والنسبة بينهما العموم من وجه فوجه الحكم بالمباشرة **قوله** ان

الصفة المعنوية

ما لا ينفك عن الشئ
في وجه كونه
بالمعنى

هذا هو عبارة الشرح
في قوله

Copy

عنه بان يكون المعنى بعد التناول في الاول من معي للمعنونه على قيد فقط اي هو
 اللفظ القائم بغيره فقط او ال المعنى القائم بغيره فقط **فان قلت** ان خبر بان الاول
 بقا المعنى القائم بغيره على ظاهره فان المقصود حقيقة او المقصود حقه عليه هو نفس المعنى
 لا اللفظ ولا ضرورة مجية للشايع الى ذلك التناول **فان قلت** لم يحضر المصنف
 اخراج النعت عن الان اذ به بالذكر ولم تعرض لعدم اعادة المعنى الثاني للمعنونه **قلت**
 انها والنعت من قبيل واحد اعني من قبيل الالفاظ ظاهرة لما كان استعمالها بمعنى النعت
 كذا واستعملها بمعنى ما دل على ذات فليلا ذكر خروج النعت ويعلم جزو المعنى
 المحرر بالمقابلة البه لما ذكرنا من انها من قبيل واحد بخلافها بالمعنى الاول فان جعلها
 من قبيل الالفاظ محتاج الى تعسف كما عرفت **فقلت** واما نحو ما ذكره الاخول جواب على
 ما يرد على احصاء النقص في النوعين وذلك انما بعد الا في الامثلة وما قبلها اسم جليل
 لا معنى قائم بالغير فاجاب بانه فضر الموصوف على الصفه بقدر ما قبل هذا امين على
 ان التناول في جانب المقصود عليه ها هنا هو الط كونه خبرا وقد يعكس ويعتبر
 التناول في جانب المقصود على المعنونه على رد الكون لا على احكامه والبابية على
 الشايع فيكون من فضر الصفه على الموصوف واخلاوا عن تكلف **فقلت** لنتج
 الخاطيه بصفات الشئ لا الشايع في توجه شبهه امكن الاحتاطه الاجابة كذا
 في الفرض كما في ليس في البدان الان بدليل ان الصفات امور خفيه خصوصاً النفسية
 فلا يقع من العاقل المتخذي للصدق ثبات واحدة منها وفي ما سواها مطلقا
 واما ليس في البدان الان بدليل فالحق **فقلت** ان هذا احتمال
فقلت نحو ما في البدان الان بدليل **فقلت** ان المحض انما هو بالنسبة الى باقي الوجود
 الانسان ضرورة حقه الهوى **فقلت** الاستطاعة قبول الى غير المعنى والظا في
 المثال او اوجب بالذات الا الله تعالى **فقلت** اي بالتالي **قال المحقق** رجوع الامر
 الى الثاني كما احتار اقرب وانسب لحسب اللفظ والشياف ورجوعه الى
 الحقيق مطلقا اوضح واشمل لحسب المعنى والقاعدة لبديناول فتبني الحقيقة معاً
 وفضر الموصوف على الصفه فضر احقيقاً مبايعه حقيقة واد عام وجود فقط
 بخلاف فضره عليها فضر احقيقاً انما هي كما مر ثم الظ ان هذا الحكم المحض الحقيق
 بل يمكن ان يعتبر في غير الحقيقى المبايعه لعدم الاعتقاد بما تقابل المقصود عليه
 فالاولى ان جعل مثلاً لا لقسمة الفرض وذكر في موضع ما يليق به **فقلت** ولا حول
 غير المذكور بمنزلة العدم هذا هو الفرق بين الادعاء من الحقيق وبين غير
 الحقيق واما الفرق بين الادعاء من الحقيق والادعاء من غيره فهو انك
 في الحقيق جعل جمع من عدم المذكور بمنزلة العدم في غير الحقيق جعل بعض من
 عدم المذكور بمنزلة العدم وذلك العوض هو الذي اعقبه المحاطب مثلاً
 للمقصود عليه وانفراده ووجه او تزدده **فقلت** حصص امر كانه لم يقسم الحقيق
 بان نقول والاول من الحقيق حصص امر بصفة دون مثاب الصفات والثاني
 حصص صفة بامر دون مثاب الامور لعلته بالنسبة الى غير الحقيق بل يقدم

بأن يكون المعنى بعد التناول في الاول من معي للمعنونه على قيد فقط اي هو اللفظ القائم بغيره فقط او ال المعنى القائم بغيره فقط

وكتابتها

بأن يكون المعنى بعد التناول في الاول من معي للمعنونه على قيد فقط اي هو اللفظ القائم بغيره فقط او ال المعنى القائم بغيره فقط

وجدان بعضه ولانه ليس المقصود من هذا التعريف الكلام التعريف بل المقصود
 ان يفرغ عليه التسميم الى المقصود من هذه الثلاثة وانما لا يحرك في الحقيق على ما في الشرح
 معناه متجاوز ان اشار الى ان دون اخرى في موقع الحال ودو الحال اما المقصود واما الفعل
 اعني المحض فانه من ادحسب المعنى فانه في قوة الملقوظ وقوله والمكمل حصصه
 مستقر بالتالي واما مكانها ففيل حال ومعناه او جاعلا في مكان اخرى وقيل
 منصوب على الظرف اي صفه واقعة في مكان صفه اخرى **فقلت** ادعى مكان من الشئ
قال المحقق المضاف مفصلاً علياً انتهى **فقلت** كذا جمع من اضافة ادنى الى مكان وبين
 وبين الاثنان لمن في قوله من الشئ **فقلت** اعتقد اشتراكه في صفتين ان ادبه اعتقد
 اشتراك صفتين فيه ولو قال ذلك لكان الظاهر **فقلت** فقد حرج ما اذا اعتقد اي حرج
 عنه الفرض الذي يحتل اذا اعتقد او فضر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصوله او حرج
فقلت ولما قل ان يقول يمكن الجواب ان حجاب باختيار الشق الاول قوله فقد حرج قلنا
 انه او فضر في التعريف على قل ما يكون منه فضر الموصوف على الصفه وفضر الصفه
 على الموصوف كما اعتد لا لان الحاجب في تعريفه الكلام لما تضمن كلمتين ولعل هذا
 الجواب اقرب مما ذكر في الشرح من الجواب لما ذكر المحقق من كونه خلافاً لظا وقد
 حجاب باختيار الشق الثاني ولما كان الحقيق معلوماً قبله ان ادها هنا ما لا يكون على الو
 المعبر في الحقيق اعتماداً على ما ذكره قبله بان ادبه اعني من الواحد والاشدين
 والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيق ولما لم يكن المصدد التعريف
 على ما ذكره الشرح في الشرح لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الطا ولا يحكي عليك
 بعده انما فهم ان قول الحق او نشاوا يغنيه لا ميثا عليه انما هي على احتيا والشق
 الثاني **فقلت** استعمال لفظة او الظا من قبيل تعجبني بدو كونه لان المفيد للعلم
 ان كلا منهما صير بان هو استعمال لفظة او في هذا هذا الكلام كما لا يخفى ثم ان لفظة او
 تنافي العبر لانها هنا ليستيم المحذور **فقلت** والمحاطب بالاول ان قد يقال
 لا يحضر الفرض فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل من ما اعتقد المتكلم
 ان السامع يعتقد انه اعتقد محمداً وشاعراً او اعتقدته على خلاف ما هو عليه
 من الشك او التخي او تتردد في امره فيقول ما انت الاشاعري بنا على ظنه خطا كان
 او صواباً وحجاب انه لعلته لم تعرض له هنا قوله لا لا وسلمنا اي انا ولا سمع كون فضر
 المعين حصص شئ شئ كان اخرى وسبلاً لمنع ما ذكره في الشرح وقد يرد في الكلام
 خارج اليه وبعد تسليم ذلك نقول لا وجه لخصص جعله من قبيل ما هو حصص
 شئ شئ كان اخرى فانه يصدق عليه ان فيه حصص شئ شئ دون اخرى فجعله
 داخل في الثاني دون الاول حكمه وقد قلنا في دفع الحكم لما كان معنى التناوي المعبر
 في فضر المعين يجوز اخذ الامر من الجوزين الامر من معان المناصب ادراج فضر
 المعين فيما سدرج فيه فضر العلي لان فيه جزم المحاطب باخذ الامر من وهو

بأن يكون المعنى بعد التناول في الاول من معي للمعنونه على قيد فقط اي هو اللفظ القائم بغيره فقط او ال المعنى القائم بغيره فقط



استعمل فيه المكان لا فيما سدرج فيه ففرض الافتراض الذي خاطب به من يعتقد
 الشك وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناصب لا اعتقاد الشك في كون الامر
 وهو ما هنا مفقود لا يجوز ان يكون الذي هو الموجود وهما هنا حيث وهو ان الحضور
 بشي دون شئ شامل للاقتسام كلها اما شموله لغير العنصر فظا واما شموله لغير
 القلب فانك اذا قلت ما زيد الا كاتب لم اعني به شاعرا لا كما تفقد خصصته بالكتابة
 متجاوزا عن الشاعرية في نفوت المقابل من ما جعل كالعرف لغير الافتراض ورس
 ما جعل كالعرف لغير القلب والعنصر **قوله** وقلبا يحقق تنافها من العطف على قول
 غامضين محققين مع عدم تقدم المحذور على المرفوع او المنصوب وهو جائز عند بعضهم
قوله وغيرها قد سبق وهو صريح الفصل بعريف المستند واشارة الى انهما من طريق
 الفرض المعقولة اصطلاحا والى وجه عدم ذكرها هنا بقوله قد سبق فقل هذا طريق
 الفرض الاصطلاحي **قوله** ان قيل كما سبق ذكر غيرهما فقد سبق ذكر بعضها
 وهو السليم اجيب بانه لعدم احتضاها ما بين المستند اليه والمستند خلافا
 ويزيد ان عموم طريق التقديم قد علم في الباب الرابع فلا يصلح كنهه لا غايه ذكره
 والاولى ان يقال ذكره تهيبا لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق واما يجوز
 مخصوص بالقيام فليس من الفرض الاصطلاحي **قوله** قد احتلف في طرق
 اخذ **قوله** منها العطف قد مر على الطريق الثلاث السابقة لان النفي والاثبات
 كلما خلافا غيره ثم النفي والاستثنى لانه متفق عليه مع لهما اهتماما حيث لم
 يتفق له ذكر **قوله** ان كان محققا منها لعدم سبق ذكرها خلافا لعدم **قوله**
 مثل مثالين الخ ويمكن ان يقال بغيره مثالين للاستغناء بان كلا من الاولين طريق
 الفرض كما في الشرح بل وان يقال انه اشعار بان غيرهما من الغاطفة ليس من طرق
 الفرض كما هو في اي الخوارج في لكن وقد سبق في ان بل تفيد الفرض في النفي فقط
 واما تفيد اذالم يحفل المتنوع في حكم الشكوت غنة وحفل الكلام مفيد الثبوت
 الحكم اي المستند للتابع لنفسه عن المتنوع وقد سبق ذكر الاقوال في كلمة بل
 وجوز ما شاع عن غيره ونعرض له مع ظهوره تعرضا لوجه شراح المفاد
 حيث ذكر انه متبع لعدم الخبر على الاسم مع العقل غيره **قوله** ومنها النفي والافتقار
 والاستثنى واما الاستثنى من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيد فلم يعد من طرق
 الفرض قال السيد بدر بن سرور لعل لشرقي ذكره هو ان المستثنى اذا كان جزءا
 للمستثنى منه كما في المرفوع من النفي نحو ما جاء الا زيد وكما في الذي يقول اليه المرفوع
 المذكور اذا صرح فيه بالمقدرة نحو ما جاء احد الا زيد بدحسن ان بعد اعتقاد
 المخاطب للشركة او العكس ونزوده في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الاخرى
 واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاء القوم الا زيد
 وما جاء في القوم الا زيد او فرات الا زيد كذا فلا عيب فيه ذلك الاعتقاد

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

يصلح مثالا لغير العنصر وقابله في الغرض واشارة المذكور حدث بقينا في الوصف
 ح هو التنبيه على وجه الخطا فخطا اذا لا اعتقاد عكس فيه **قوله** انما يستعملان في استعمال
 كلمة انما في هذه العبارة لغير الافتراض كما في الا ان لو انما لمجرد التأكيد **قوله** وهو
 لغيره معني والاقول الموحى للحصر في انما في موجود في انما بالفتح من قال ان السبب
 في اعادة انما الحصر بينهما مع ما و الا قال بذلك في انما بالفتح ومن قال ان السبب
 في اجتماع جزئي التأكيد قاله في انما بقوله ومن هنا صرح الزمخشري بان انما بالفتح
 بعد الحصر كما في قوله تعالى قال المأثور الى انما الحكم الله واخذ قالوا في الفرض
 الصفة على الموصوف والثابتية بالعكس **قوله** دون الافتراض **قوله** ذكره تلميذا
 على ان المراد في قوله عنده على صرح الافتراض لا في قوله على ففرض العنصر **قوله**
 واشارة لفظ الضمن في فهم من لفظ الضمن انه ليس بمعنى حتى كانه فهم ان
 معنى ما والا في ضمن انما في شئ معنى كونه في ضمنه فليست امثلة **قوله** في قوله اي ففرضه معني
 ما والا كما صرح به في الشرح وحصل مرادنا ببيان افتقارها العنصر وحفظ ان يرجع
 الصغر الى المذكور اي من المذكور من افتقارها **قوله** انما لا يصلح
 المذكور اي من المذكور من افتقارها العنصر ونقصها معنى ما والا **قوله** ادلا بفتح
 ان تفادى الحصر واما ان تفادى على تاويل انما حصر الله ساهو المبدء فلا محال ان كان
 مع ظهور هذا الوجه الصحيح كذا ذكره في الشرح فليذكر المرفوع له هنا **قوله** نحو
 المنطلق زيد و زيد المنطلق ذكر المثالين لان لكل منهما مناسبتة للمعنى فيه اما
 الاول فمن حيث ان المستند اليه موضوع واما الثاني فمن حيث ان المستند
 معروف باللام **قوله** ولقول النجاشي انما بديل على وجود معنى الفرض في انما
 لا خصوص بينهما معني ما والا **قوله** بل بديل على خصوص بينهما ما والا فانه
 ليس لهما من طرق الفرض شئ يثبت به ما بعده وينبغي ما سواه الاما والامثلة اذا
 قلت ما زيد الا قام فالواقع بعد مجموع ما والا هو قيام زيد بغيره وما سواه
 معنى ولا يحصل مثل ذلك في طرق الفرض الا بغيره لا بغيره في قوله **قوله** انما بديل
 افتقارها لاثبات ما ذكره بعد ما سواه وهو قول كذا في شاربها فتأمل
 هذا او لا سعي ان يقال كما انه لا ضرورة في العبدل عن لفظ من لا ضرورة في قوله
 بان يقوم في انما يقوم انما فعل العنصر الغائب مع اجماع الضميمة الى انما للغائب غير مفرد
 الموشو مشاة ولا الى القول بانه مستند الى المستثنى منه في المعنى لما فيه من مخالفة
 الظاهر **قوله** ولصحة انفصال الصبر مع انما اذا زيد حصل لفظ في الفاظ المصبر
 احتلالا لغير الفضل نظر الى ان الفضل المفيد كالمحقق وحيث يكون الصحة بمعنى عدم
 الامتناع على ما نعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب بل يجوز الاعضال بطر الى المعنى
 والافتقار نظر الى اللفظ اذا لا فطر لفظا والاول هو الوجه كذا في شرح المفاد وقد
 يقال على الاحتمال الاول الذي هو الوجه لا سعي ان يكون المراد بالصحة ما يقم
 الوجوب فان المراد ان لفظ انما من حيث هو مع قطع النظر عن كونه مقصودا به

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

في قوله
 المستثنى
 من الاثبات
 كقولك
 جاء القوم
 الا زيد
 فلم يعد
 من طرق
 الفرض
 قال السيد
 بدر بن
 سرور
 لعل
 لشرقي
 ذكره
 هو ان
 المستثنى
 اذا كان
 جزءا
 للمستثنى
 منه
 كما في
 المرفوع
 من النفي
 نحو ما
 جاء الا
 زيد
 وكما في
 الذي
 يقول
 اليه
 المرفوع
 المذكور
 اذا صرح
 فيه
 بالمقدرة
 نحو ما
 جاء
 احد
 الا زيد
 بدحسن
 ان بعد
 اعتقاد
 المخاطب
 للشركة
 او العكس
 ونزوده
 في ذلك
 الجزئي
 وما
 يقابله
 من
 الجزئيات
 الاخرى
 واما
 اذا كان
 المستثنى
 جزءا
 من
 المستثنى
 منه
 كما في
 قولك
 جاء
 القوم
 الا زيد
 او فرات
 الا زيد
 كذا
 فلا
 عيب
 فيه
 ذلك
 الاعتقاد

فقد الصفه على الموصوف او العكس يكون معه الامران واما تعين شي من الامرين
اعني البطلان والانعصال حد جين القصد الى اخذ الامرين اعني قصر الصفه على
الموصوف واما احسن قولنا اذ لا يضر صفة وجهه الى هذا المعنى على ما ذهب اليه ابن مالك
ان الصفة ووجه التعريف عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ووجه البطلان
في شرح معنى البيت بان يقتضى عدم تحقق الضرر ووجه الاما وغاها لان الشعر اقادون
على تغيير التراكيب والالتفات بالاستليب المختلفة فلا يحقق تركيب مفيد لا مندوحة
لهم عنه ثم قال والمخاض في نفس الضرر ووجه عدمهم ان يقال هي ما يرد في الشعر
مشوا كان للشاعر عنه مندوحة عنه املا قوله واحده عطف بقسري لقوله وصل
الصبر فانه كان حال الانقضاء مستترا لا يوصف بتاخر في اللفظ قوله اى تقديم
ما حقه التاخر اما ان يكون مبنيا على ما ذهب اليه السكاكي في افادة حوانا فعلت
القصر او على اعلب قوله كان الاستب لم يقل كان عليه حصوله كالمقابلة بالمقاسه
على ما ذكرنا فيما سبق قوله الله وحقنا اي القوة المبذورة في خواص التركيب ولطائف
اعتبار ان البلاغة حتى ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادب اكره والتفات
الى المعاني العقلية بعد ان ناقش في ذلك وهذا قال ابن الحاجب ان المصنف في الله
احد للاهتمام وما يقال انه لا يرد عليه من ادب بل عليه من ادب بغض العلماء اذ استل
عن قايده تقديم في القرآن احب بانه فاعل بخلاف ما يشاءه قوله فبالوضع
قال في شرح هذه السلسلة الفادلت بالوضع على القصر الا ان احواله من كونه امرا
وقلبا او عيبا اما استفاد من منها بقوله المقام وهي المقصوده في هذا الفن
دون ما استفيد منها المحرر بالوضع قوله وضعها ليعان تفهيد القصر حتى ان العقل
حرم من كونه ملاحظا معانيها قوله بعض النحاة حكم الاملاء
قوله النظر على المثلث فقط وقد يترك هذا الاصل كما يترك الاول في قولنا
فعلت وما يرد اضربت اذ المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل
على المذكور كما حققه قدس سره وقد سلف له الاما استواءه في الاول ولما من بعده
في الثاني قوله بلا العاطفه لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما يرد الاقلام
ليس هو نقا عند قوله في كلام المصنفين كقولنا صاحب الكتاب وما كان ذلك
الاعتناء وغناؤا ملائمة في الاسلام لان ينفي بها ما اوجبته المتنوع هذا
ظاهري في قصر الصفه على الموصوف ووجه جاني ن بطلانها واما في قصر الموصوف
نحو ن بد قائم لا فاعل فبان يقال وجب لقيام كونه ثابتا للزبد ونفي عن فاعل ذلك
قوله على ما صرح به في المصباح لم يصح به المصنف كالمفتاح وكانه لاكتفا لما يقادون من
اطلاق المنفي اي المنفي صرحا و قد تجاوز ذلك بكلمات النفي قوله فيقال اما انما ينبغي ان
ان قيل عند اجتماع الطرفين الى ما ينبغي قلنا ذلك السبب قد شرع في شرح
المفتاح انما اذا اجامعت لا العاطفه اما او التقديم كان المحصر منقول اليها بقدمها
وكانت العاطفه مؤكدة لذلك القصر واذا كان في الكلام التقديم مع انما فمعه
وهو انه ان امكن تقديم الكلام لما واما مع غير عاين لا حازه عن وضعها
واعترافها كقولنا ما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

قوله انما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

كقولنا

كقولنا ما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم
من التقديم بل لاجل ان القصر بدأوا الاضطرار في تقديم الموصوف على الموصوف عليه كما ان
تقديم الخبر فيما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم
وان لم يكن استند القصر الى المصنف وحقق التقديم هنا كالقديم
انما يرد اضربت فانه يكون الموصوف عليه ن بطلانها واما في قصر الموصوف
ان يرد هو الخبر الاخر بانه اذ لا يمكن تقديمه بما ولا الا بآخر من بطلانها
صرت الا ان يرد او على هذا يكون ن بطلانها واما في قصر الموصوف
الا بآخر من بطلانها واما في قصر الموصوف
عن اغرابه الى الوقوع وتقدم خبره في صفة ومن هذا القبيل واما لذة ذكرها
قوله ليس في حكم الصريح فانه لا يجوز في ما جاني ن بطلانها واما في قصر الموصوف
ما حقه التاخر اما ان يكون مبنيا على ما ذهب اليه السكاكي في افادة حوانا فعلت
القصر او على اعلب قوله كان الاستب لم يقل كان عليه حصوله كالمقابلة بالمقاسه
على ما ذكرنا فيما سبق قوله الله وحقنا اي القوة المبذورة في خواص التركيب ولطائف
اعتبار ان البلاغة حتى ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادب اكره والتفات
الى المعاني العقلية بعد ان ناقش في ذلك وهذا قال ابن الحاجب ان المصنف في الله
احد للاهتمام وما يقال انه لا يرد عليه من ادب بل عليه من ادب بغض العلماء اذ استل
عن قايده تقديم في القرآن احب بانه فاعل بخلاف ما يشاءه قوله فبالوضع
قال في شرح هذه السلسلة الفادلت بالوضع على القصر الا ان احواله من كونه امرا
وقلبا او عيبا اما استفاد من منها بقوله المقام وهي المقصوده في هذا الفن
دون ما استفيد منها المحرر بالوضع قوله وضعها ليعان تفهيد القصر حتى ان العقل
حرم من كونه ملاحظا معانيها قوله بعض النحاة حكم الاملاء
قوله النظر على المثلث فقط وقد يترك هذا الاصل كما يترك الاول في قولنا
فعلت وما يرد اضربت اذ المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل
على المذكور كما حققه قدس سره وقد سلف له الاما استواءه في الاول ولما من بعده
في الثاني قوله بلا العاطفه لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما يرد الاقلام
ليس هو نقا عند قوله في كلام المصنفين كقولنا صاحب الكتاب وما كان ذلك
الاعتناء وغناؤا ملائمة في الاسلام لان ينفي بها ما اوجبته المتنوع هذا
ظاهري في قصر الصفه على الموصوف ووجه جاني ن بطلانها واما في قصر الموصوف
نحو ن بد قائم لا فاعل فبان يقال وجب لقيام كونه ثابتا للزبد ونفي عن فاعل ذلك
قوله على ما صرح به في المصباح لم يصح به المصنف كالمفتاح وكانه لاكتفا لما يقادون من
اطلاق المنفي اي المنفي صرحا و قد تجاوز ذلك بكلمات النفي قوله فيقال اما انما ينبغي ان
ان قيل عند اجتماع الطرفين الى ما ينبغي قلنا ذلك السبب قد شرع في شرح
المفتاح انما اذا اجامعت لا العاطفه اما او التقديم كان المحصر منقول اليها بقدمها
وكانت العاطفه مؤكدة لذلك القصر واذا كان في الكلام التقديم مع انما فمعه
وهو انه ان امكن تقديم الكلام لما واما مع غير عاين لا حازه عن وضعها
واعترافها كقولنا ما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

قوله انما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

قوله انما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

قوله انما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

قوله انما ينبغي انما استند القصر الى ما وحقق التقديم هنا كالقديم

المتكلم بغيره **قوله** وجب التمسك بدينهم بعدهم وفي هذا القصر القلي طرف
 من الانكسار عليهم **قوله** وكما قيل في ذلك الاكسار تلك التي عليه من الحمله الشرطية
 اعني قوله **قوله** فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم وبه اعني كونه مصر قبل شعر
 لغزير الخاف ولا يعبد ان يقال كون قوله **قوله** قد خلت وصفا لا يشول غير مقطوع
 لاحتمال ان يكون استئنافا والمقترح انه ليس الا ان يشول والرسول من شأنه ان
 لموت لا فاحل الرسل من قبله فتأمل **قوله** لا اعتقاد القائلين في المنطوق في تنزيل الخا
 منزلة المتكلم في هذا المثال هو خال المتكلم مع خال المخاطب ولو اعتبر خال المخاطب
 فقط كما في المثال السابق كان قصره اقرا لان المخاطبين يلبثون الرسالة مع البشر به
 وهو **قوله** واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الحظم يعني ان ثبوت
 البشرية مقدمة صادقة فيتم لها الا ان الكائن لما او ودهاها بطريق القصر
 وافقهم الرسل في العيانة التي قصدت الى الحصر الانزلي الى قولهم ولكن الله يبين
 على من تشا **قوله** ان الظاهر ان القائلين ان انتم البشر مثلنا لما اعبدوا ان صفه الرسالة
 مخصوصة بالملك واصرر الخطابون على دعوى الرسالة نزولهم منزلة المتكلمين
 لوصف البشرية المدعيين بصفه الرسالة لانهم فعلوا هذا الحكم وقادوا انتم
 الابشراي مقصودون على صفة البشرية لبشركم ووصفوا للملكية فضلا عن الرسالة
 المبشيرة علمها والرسل المخاطبون سئلوا بقولهم ان نحن الابشراي مثلكم كوفهم
 مقصودون على البشرية غير متجاوزين على الملكية مثلهم وحلوا الموجب انهم
 بالنبوة فضل الله ومنه علمهم **قوله** بنا على ما ذكرنا من تاويل كلام الشيخ والمصنف
 قال والال احتمال ان يكون المراد بقولهم له علمه ذلك وعبره انه من شأنه ان يعلم
 به ويقربه بادق تنبيه **قوله** وفيه ان احتياجه الى التنبيه على انه اخوه بعد **قوله**
 ادعوا ان كوفهم مضامين **قوله** ظاهر هذا الكلام يشترط بان قولهم انما نحن
 مصلحون قصر قلب لكنه صرح في شرح الكشاف بانه قصر افرا حدث قال انه قصر افرا
 لان نبيهم عن الافتاد بشعر بان فهم افتاد افقوا ذلك بادعائهم مقصودون
 على اصلاح من غير شايبة افساد والثر فالمراد لالة على ان ذلك طعن لا ينبغي ان
 يشك فيه **قوله** الدال على الحصر لا يخفى ان ما سبق من كلام المصنف هو ان الخير المعروف
 باللام الجنسية مقصور على الميتة وكذا صميم الفضل لما بعد او يؤكد القصر
 على المستند اليه فينبغي ان يكون المعنى هاهنا ان الفتاد مقصود عليهم وانه غير
 مناسب لرد دعواهم قصر انفسهم على اصلاح الا ان يصح ان الى ما في الفائق من
 ان يعرف المستند بغير قصر المستند اليه على المستند ويدعي ان صميم الفضل بغير تأكيد
 القصر الواقع في الكلام سواء كان قصر المستند اليه او المستند وقد عجب بالترام
 ان يعرف المستند لقصره على المستند اليه لكنه قصر جعفي مبالغة لكلامه فيه وصح
 الفضل وكذا في قصيد الكلام انه لا مقيد متواهم مبالغة لكلام الافتاد وقصر
 ولاشك ان كمال الافتاد بان لا يقع منهم اصلاح اصلا بل يكون كل ما يصدر عنهم افتاد

شذوذ

قوله ومنه انما كان **قوله** ما وجه محض لما والعطف بالذ كرمع انه هذا
 الدليل يكون انما منة على طريق النفي والاستثنا انما وكذا ان يكون للتقدم منة على
 العطف **قوله** انما عطف العريض لمرة انما على طريق النفي والاستثنا لانه وان
 كان النفي معهما فيه قتل الامثالات الا ان في ما عطف المقصود عليه واثباته معا وندم
 العريض لمرة التقدم عليه لان بعقل الحكيم انما يكون شيئا للمرة لانه ج لا يذهب
 الوهم الى عدم العوض من اول الامر وهذا الوهم محقق في التقدم فانك اذا قلت بدا
 ضربت فماتتوهم في الامر عدم القصر بان يكون ردا مقصورا على محذوف مثلا
 والخاص **قوله** ان طريق النفي والاستثنا كالعطف من وجه وكما من وجه وكذا
 التقدم كما من وجه وكالعطف من وجه اخر ولم يحزم لمرة انما على طريق النفي
 والاستثنا ولمرة التقدم عليه وعلى العطف وانت خير بان كون النفي والاستثنا
 كالعطف من وجه كاف في الحزم لمرة انما عليه على ان الوجه الآخر الذي به صان
 كما انما اخرى في المخرج وكذا ان كون التقدم كما من وجه وكفي في الحزم لمرة على
 العطف اذ ليس العطف كما بالوجه من الوجوه وانه لا يقال **قوله** على معنى
 من الامثلة فان جمعها من المبتدى والخار الا قوله تعالى ما حرم عليكم الميتة
 بالنصب وقول الفرم رديق وانما بدافع الخ **قوله** من المتعلقات سواء المقول
 ومن التوابع انتم سواء العطف وامثلة في الشرح ولم يتركز الخط التأكيد والظاهر انه حري
 فيه اذ لا يمنع من نحو ما شرب العبد الاكله الا ان يقال ان المعنى هنا على غير التأكيد
 فتأمل **قوله** وفي الاستثنا واما بالذ كرمع انما لا حصر لها من بدلتها
 ليشير لغيرها كوجوب تأخير المقصود عليه في انما وكبرته في **قوله** ويرجع في
 الحقيق الى قصر الضمة على الموصوف اذ لا شك في قولنا مثلا ما ضربت بغير الاعتراف
 ان الضرب باعتبار علقه بغيره وضمه له معناه ان مفهوم الكون مصر وبالزبد
 ضمة مقصودة على غيره **قوله** افرا او قليا وتعيينا بدل من قوله غير جعفي
 وقدرت فيما سبق من كون اصل النفي الاستثنا ان يكون لما ينكره المخاطب انه
 انه لا يستعمل باعتبار قصر الامتثال في قصر التعيين **قوله** لا استلزامه قصر الضمة
قوله لا اقرب ان يحمل على حذف المضائق اي لا يهاجم استلزامه واما فلا استلزام
 في بعض الامور لان الكلام انما يتم باخذه قوله في المستثنى المقصر خض انسان
 بالمقصر لانه الشاع في طريق العوض ولما لم يترك في الامثلة الشاع غيره ولان
 الامر في غيره واضح ولا يخفى ان هذا الدليل لا يحري ظاهرا في غير الحقيق مثلا
 اذا قلت لمن اعبدان لند الجاك دون غيره وما جاني الاعتراف ولكن المستثنى
 منه في مقيد المتكلم على عتومة لانه انما قصد في المحي عن نبيد اعتراف غيره ولما
 وبعبارة اخرى في صحة الاحتجاج اللهم الا ان يقدر عاما مقيدا بعداى ما
 جاني احد من الرجلين الذين هما نبيد وعمر الاعتراف **قوله** في جنته اريد

انما عطف العريض
 المستثنى كما ان عطف
 النفي على النفي

بالجنس هنا ما لا يوجد مشترك بين المشتق وغيره اخضع منه ولا يثبت في كونه نوعا
قوله اعلم ان الانشا اعاده بالاسم الظاهر من الانشا في عبارة المصنف على كلامه
 من اذية اخذها وهو الاقام هو لا يطلق على المعنيين وهو حق له وقد يطلق الخ
 لتت اذ اقام ما فقد للناس على انه تشبه القيام الى نبت في النفس وعلى هيئة
 نفسانية متعلقة بتلك النفس على وجه يخرجها عن اجمال الصدق والكذب فالجميع
 المركب من هذه الالفاظ كلام له في انشا والمجموع المركب من معانيها كلام نفسي
 انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي الانشائي فقولنا على نفس الكلام اعلم من ان يكون
 لفظيا او نفسيا **قوله** مثل هذه الكلام لا يظهر لزيادة لفظ مثل فائدة **قوله** كما ان الاخبار
 كذلك اى يطلق على الكلام الذي لسببه خالاج بواقعة او لا بواقعة وعلى القاهذا
 الكلام اما الثاني فظا واما الاول فقد صرح به في التلويح حيث قال المركب التام
 المحقق للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله
 الصدق والكذب خبرا **قوله** حيث افادته الحكم اخبارا **قوله** يعرفه قوله واللفظ
 الموضوع له كذا لا يخفى ان لفظ ليت في المثال المذكور كما انه ليس له موضوعا لقولنا
 لتت اذ اقام ليس موضوعا للمعنى المصدري الذي هو القاهذا الكلام بل هو
 موضوع للهئية النفسانية التي عر ذكرها في كونه قول واللفظ الموضوع لتت
 متلازمة على ان اداة المعنى المصدري كما انه ليس فريضة على ان اداة نفس الكلام
 بل هو اداة عارضة على ان اداة غيرهما اعني الهئية على ان جعل الطلب فيها
 من الانشا المذكور كما هو الظاهر فريضة على اداة الهئية النفسانية فان الطلب
 هو الهئية النفسانية لا الاقا وغانة ما توجه به كلامه انه جزم بعدم اطلاق
 اطلاق الانشا على غير المعنيين ولفظ لتت وان لم يكن موضوعا للثاني لربيع
 ان يقال انه موضوع له على جعل اللام للغامه بخلاف الاول فانه لا يصح فيه ذلك
 اضلا فكان فريضة للثاني دون الاول وان المراد بالطلب معناه الاصطلاحي
 اعني القاه الكلام المحض بالالغوى الذي هو فعل القلب ولا يخفى ما فيه من
 التكلف على ان لا تلتزم عدم صحة قوله واللفظ الموضوع له على تقدير حمل الانشا
 على نفس الكلام فانه يصح على الاستحسان ان يقال الحمل على الاستحسان مشا
 وكان الثاني ان يحج كما ينبغي عنه قوله و الاظهر ان الاول لا يصح على ترجيح الاول
 بانه هو المطابق لقول المصنف فيما سبق ان الكلام اما خبر او انشا وحيث يكون معنى
 قوله ان كان طلبا ان كان اذ اقام على الطلب ويوافق قوله قول المصنف فيما ياتي وهذه
 الاربعة محوز تقدير الشرط بعدها فانه معلوم ان تقدير الشرط انما هو بعد
 الكلام البدل علمها وحمل الصير في اللفظ الموضوع له على الاستحسان وحمل
 مما كان انتم على الاستحسان هذا او اما فوجيه عبارة المصنف فان يقال المراد
 بالانشا هو الهئية المشتركة المذكورة وحيث لا اشكال اضلا غانة ما فيه انه
 لا لوافق ما سبق **قوله** و لا ب قانها لا انشا التقليل ولا يثبت في ذلك كون مدخولا

انشا

كلاما محتملا للصدق والكذب حسب نسبة البعيل فاذا قلت ب رجل
 كرم لقيمة فهو باعتبار نسبة القاه الى الرجل محتملا كلاما خبريا محتملا للصدق والكذب
 فاما باعتبار استقلال لقاه فلا حملها لانك اسفيلته ولم خبر عن قلته **قوله** ولن
 الكراهي انما افعالا المقالات به وافعالا الممدوح والذم وتلا النعي وصح العهود والفتح
 اذ كان بلفظ الفعل لا نقلا لنداحه في الاصل خبر لانه بعد فعل منقول الى
 الانشا فلم ذكره هنا فاننا نقول لتكن ليس كونه للطلب باعتبار انشا منه ذلك
 العقل فانه لم يسأل الى الطلب بل الى انشا الدعا ممد اللفظ كاسع الا انشا البيع ولزمه
 طلب المبرع والماد لكا باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا لطلب الاقبال كحرف
 الاستفهام لطلب الفهم **قوله** فلو استعمل صاع الطلب لو هنا يخفى ان اذ قد اسبعت
 في غير معانيها الاصلية كما يحى ان سألنا **قوله** كثره وهي في ما ذكره المصنف من الخصة
 ومنهم من جعل لالترجي فاما سادسا ومنهم من اخرج التخي والنداء من اقسام الطلب
 بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة واقعه فيسأل بالانشا لا يطلبه وان طلب
 الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوب يقف به الرجل وان كان يلزمه
قوله منها التخي فريضة لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وقبيلته بالاستفهام
 لكثرة ما حثته ثم بالامر لا فاضانه الوجود ثم بانه في مناسباته له في الاحكام **قوله**
 وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة اسفيل على فريضة الانشا بالاقا الاعلى اذ ادة
 المعنى العرفي من الطلب كما مر او على تاويل القاه الكلام بكونه طلب حصول شيء فان
 الطلب كما عرفت هو الهئية النفسانية ثم ان هذا التعريف يعرف بالاعم انه يدخل
 فيه طلب شيء على سبيل المحبة مع التوقع والطاعة في وقته مع انه ليس تقيي
 لكنهم جوسوه في التعريفات الناقصة اذ ليس المراد اهتيا المعرف عن جميع ما
 عداه **قوله** واللفظ الموضوع له ليت قد سئلها موضوعا للمعنى الهئية المذكور
 فيسأل فيه عت وهو انه لا بد في الانشا من ان لا يحلف بدلوله عن لطفه ومن هذا
 قيل انه الانشا ايجاد معنى بلفظ نقارنه وظاهره بان الملقط بليت من اقام لا يحكي
 متصفا بهئية المذكورة قلت لم يظهر لي خبر بان قولهم ان الانشا لا يحلف عن
 مدلوله في جميع اقسام الانشا مثلا اذ اقلت كان زيد يحكي دل على استعرا
 محبة وجاز ان لا يكون الامر كذلك عندك فليتأمل قوله وطاعته هي بحسب اليا
 على وزن كراهية مصدر يقال طبع فيه طمعا وطباعية وطاعة وهي اضعف من التوقع
قوله والامتنان ترجيا وحي يستعمل في المتوقع لعل في التلويح فيه عتني **قوله** وقد
 يمتني لعل الخ قد يمتني بالانتم كما ذكره الخاء وبالامر الانجلي كما يحكي فسطر في وجه
 بعض المذكورات ولا ساعد ان يقال ان ذكره لولو و هل لما فرغ عليها التكاليف
 من حروف التخصيص وذكر لعل لانها ليست من الفاظ الطلب بل هي اخطاها
 حكم لتت ويظهر منه وجه اخر لذلك لولو واما الاصل والامر فهما في الاصل

واذ كان هو صاع
 من الطلب الظاهر
 ولا بد من اقسام الطلب
 من الطلب الظاهر
 من الطلب الظاهر

للطلب انما فلا يظهر فيها حكم المتنى **قوله** فان النصب قد نبتة ذكر في لوفزة نبتة
 لفظية لما سنها ومن لست من القاب **قوله** حيث يتعمل كل منهما في المجتمع خلاف
 هل واط ان النصب ليس شرطاً في استعمال لولمتى بل تكفي لفرسه المعنوية ثم ان لوح
 لا محتاج الى الخزانة وجه عن معنى المتعلق المتعلق ولوربع الفعل لا محتمل المثال
 ان يكون لوعلى اضلها وجب ان يقدر الخزانة بقاها على معناها **قوله** من كبتين فيه ان
 هذه الحروف اذا اخذت من هل ولوقل التركيب اذ فرق بينهما عند التركيب فيرجع
 المعنى على ما مضيه قوله من كبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا ولولا ولا يحق فتاده
 واجيب بان قوله من كبتين مع لا حال مقدره لا محققه حتى يرد الاشكال والمقنع انها
 ماخوذة من هل ولو حال كونهما صحت كبتين مقدرتين في التركيب مع ما ولا المزبد من
قوله يعني ان العرض الحاصل ان هل ولو اذا كانتا مقدرتين بغير ان يحد
 معنى المتنى على سبيل الجوان واذا كانتا كبتين مع لا وما التزمنا معنى التمتي فالمراد بقوله
 ليعنيهما انهما تصديقيهما اياه على سبيل القطع واللزوم ليس لولهما **قوله** وهو اوافق
 بقية كلام المفتاح بل ولا يظلم مع قوله ليتولد في عبارة المتكلم **قوله** ولوص
 في جوابه المضارع عطف تفسيرى لقوله اعطى حكم لست **قوله** ليعقد المرجو بل على ان فعل
 هاهنا مستعمل في معنى الترخي بين المرجو قد مثابه المتنى وضار توجيه بحيث
 تولد منه معنى التمتي فاعطى حكمه في نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين لو ومن
 لغل في افادة معنى المتنى **قوله** هو طلب حصول صورة في الذهن اى ذهن الطالب ولا يرد
 كونه على وجهه لان المطالب فيه التعليم والتفهيم ونحوها وليس ذلك صورة خاصة
 في ذهن الطالب وان استلزم حصول صورة فيه ولا يتوابعها في فهم خطابا من الاشكال
 نفسه لا من حيث كونه طالبا غايه من حيث هو مخاطبا كما هو شأن التجريد **قوله**
 حصولها هو الصدق حصول صورة وقوع الشبهة في الذهن على وجهين احدهما
 نظوره والآخر التصديق به المطلوب بالهجرة اما هو الثاني دون الاول **قوله**
 او النظور **قوله** وان استلزم حصول صورة في القول بان الهزم في مثل قولك لادبش في الانام مثل
 لطلب بصورة المستند اليه والمستند او غيرها مبني على الظن واستعداد التحقيق انها
 لطلب التصديق ايضا فان التباين في تصور البديس والعقل بوجه ولم وبعد الجواب
 في المبرور شي اضلا بل بقي تصورهما على ما كان **قوله** بل التصديق حاصل لم خالف
 في السؤال كيف يطلبه احبب بان الحاصل التصديق بان احدهما مطلقا في امانا
 في مثالا والمطالبة بالسؤال هو التصديق بان احدهما معينا كالعسل مثالا في الانا وهذا ان
 التصديقان مختلفان لانه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار المستند اليه في احدهما
 وعدم تعيينه في الآخر وكان اصل التصديق خاصا لا يتوحد في كليهما وان التصديق
 حاصل وان المطالب بصورة المستند او المستند او قيد من قبورها **قوله** وهذا
 ظاهر في اعراض عن الخ وولكن ان البعد لم في المصوب عند المم بسند
 حصول التصديق بعن الفعل واما تقدم المرفوع الطاهر فلا يستدعيه غيره

في المصوب عند المم بسند
 حصول التصديق بعن الفعل
 ما تقدم المرفوع الطاهر
 فلا يستدعيه غيره

ولد لذلك بطلان فيما سبق في هل ز يد عرف لهذه القلة فان قيل لعله منقح
 مدح الشئ وصاحب الكشاف من حوان افادة خط مثله العريض قلنا ليس محرد احتمال
 العريض شئ الحكم بالفتح **قوله** ثم عليه افادة العريض نفوس على تبيينه الحكم
 بالفتح فليس كذلك الا للتصديق اتفاقا وسقف لمدا على من يد اصحاب ان مثاله كما
قوله ومحتمل ان يكون لطلب بصورة المستند على هذا الاحتمال قول المصوب والمؤول
 عنه هما هو ما يلزمه العقل في صفة الظهور واما على الاحتمال الاول فغير
 ظاهر لان معنى كون السؤال عما لي الهزم كونه معلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذا
 فان السؤال في ان صرت ز يد اسعق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدق
 عندك ام لا وقولك صرت ز يد اعل طلب التصديق لزيد كذا لان السؤال كما سعلق بالفتح
 سعلق بزيد لان المعنى هل سعلق الضرب بزيد او هل بزيد معلقا بالضرب **قوله** وسعد
 ان يقال ان قول المصوب والمؤول عند بطلان مضمود به ما اذا كانت الهزم فيه لطلب
 التصديق بغيره انه ذكره في سياقه والى محمل على هذا المصوب هذا المطلق في نحو
 ان يد قالم فان المطلوب فيه اما هو الحكم لشي من الجزيين كما هو ظاهر في جملة ان على ذكر
 اصلا وقوله في المصباح اذا كان الشك في الفعل نفسه فربنه على ذلك حيث اكد بعبارة
 يعنى بان اعتبار صدوره عن الفاعل وتعلقه بالمفعول ثم ان اطلاق كون المصوب
 عنه بالهزم في التصديق ما يلزمه اما مبني على ما ذهب اليه ابن الحاجب من وجوب ان
 الهزم اما احده المساويين والآخر بلى ام او مبني على ما هو الغالب وان كان قد يلزمها
 كما قال من انه يجوز اعتدك بزيد ام غير وهو ما وان يد عندك ام في الدار
 والعبث بزيد ام غير اخوان اخشا لكن المقاد لة احسن **قوله** اذا كان الشك
 في الضارب فلا قد من سنده اطلاق الشك هاهنا بدل على ان المطلوب تصديق
 بتعيين الفاعل او المفعول اذ لا شك في التصورات **قوله** وهل لطلب التصديق
 اى لطلب اصل التصديق والا فالهجرة ايقم لطلب التصديق كما حققه قدس سره
 والخاص لطلب انهم ارادوا بالتصديق في المصوب نوعا من التصديق وان ادوا بالتصديق
 غير ذلك النوع ولولا هذا لما صح بغير امتناع هذا هل ز يد قالم ام غير **قوله**
 هل ز يد صرت على كونها للتصديق فقط لانه كما يقال لا يلزم طلب الحاصل لانه يطلب
 هلح التصديق بان احدها معنا هو الذي قام في الاول وبان ز يد اهل الذي وقع
 عليه الضرب في الثاني **قوله** لا احتمال الخ لابد على مثل الاحتمالين من حذف في محله
 المم اما على الاول فلان حاصله احتمال عدم التقديم وح لا يصح قوله بان البعد لم
 يستدعي الا على بعد من في الاعل فان قيل لو كانت اعلية افادة البعد لم
 المحض سببا للفتح في المثال لصد كوجه الجيب المتى حيث لا يرد المحض
 وانه عرفت قطع قلنا من البعد لم مع هل والبعد لم بدونها فرق فان البعد لم
 معناه ما يلزم منه ما ليس بمضمود وانه مع بعد استعمال هل وهو ليس
 اصل الفعل واما البعد لم بدونها فلا يلزم منه الا ما ليس بمضمود اذ ليس هناك
 شي لا يصح استعماله معه **قوله** وفيه نظر قال الشكلى واما حاصره بالتصديق

في المصوب عند المم بسند
 حصول التصديق بعن الفعل
 ما تقدم المرفوع الطاهر
 فلا يستدعيه غيره

استنتج ان يقال هل زيد عندك ام غيري ام سفيان ثم قال وفتح هل وجعل عرف اي
اي وخصصه بالصدق فتح هل رجل عرف وظاهره انه لا يفتح الا ان كان له مكان فقدم
قوله ولا خصصه ولهذا قال المصنف وجعل السكاكي فتح هل رجل عرف بذلك فاني بلفظ المصنف
الذي يصح فيه الاختصاص وجه الفتح في ذلك على ما عرفت في قوله وان يقع بين الكلام
من اضافة المصدر فبعد الحذف لا وود للنظر فانه اذا اخصر على الفتح في كونه
للاختصاص فقط لزمه ان لا يفتح هل زيد عرف اذا وفتح هل زيد عرف
حتى يجوز حصوله على محض هو هل زيد عرف وفيه نظر والثاني لما ان ان التقدم لا يبعد
الاختصاص قطعا بل يمكن ذلك الحصر منطوقه في كلامه السكاكي ففتح الا لزم **قوله**
لعلية اخرى هي كونه في الاصل بمعنى قد **قوله** وظاهره فمجهول يعلم منه علة اخرى
لفتح هل زيد اضررت **قوله** واصله اهل وقد جاء استعماله على الاصل قال **قوله**
مثال فوارش بل يوقع بشدتها اهل ان اونا سفيان القاع وى المجرى **قوله** وان لم يفتح
جواب سوال مقدس بقدره انها اذا كانت في الاصل بمعنى قد فكما ان جفها ان لا يفتح
على الاسم الذي خبره بعل وبحق بل يمكن ان لا يفتح على الاسم الذي خبره اسم ايتم اجاد
بقوله اذا لم يفتح الفتح قوله باقتران الاسم بينهما لظان يقال بفتح اسم بينهما
قوله بحكم الوضع دفع لما يتوهم ظاهره قول المفتاح ولا بد ليل من ان يحصر الفعل
المضارع بالاستيعاب من ان يمكن معنى بعضى ذلك التخصيص **قوله** في ان يكون فسر سعلو
بقوله كما لا يفتح اي لا يفتح ان يقال هل تضر به زيدا كما لا يفتح في ان يكون الضرب
اي في زمان ان يكون الضرب **قوله** على ما فهم عرفا فانه نفهم من ظاهر هذه الجملة
الواقعة خال لا يثبت الاخوة في زمان الحان ولا يشاركان مضمونها فمفارق للضرب
القامل فيها فيثبت الضرب في زمان الحال اي **قوله** وهو اخول فسر المزداد
من الاخوة الصداقة والتاخي الاخوة الحقيقية والالكانت الجملة الاسمية خال
موكدة فلم يجوز دخول الواو عليها كما بقدر في الخو **قوله** قال الحاشي ساعل على
العار البت فضلا وى بالرفع والنصب فز فقه على انه فاعل لجاليا ومفعوله ما كان
جاليا والقضاي معنى الحكم والتقدير والمعنى يتنازل العاقل عن نفسه باستعمال التيف
في المعداد في حال جلب حكم الله على انشي الذي عليه ويضيقه على انه مفعول لجاليا
وقاعله ما كان جاليا والقضاي معنى الحكم والتقدير والمعنى جاليا الموت على جاليا فقلت
هذا اظاهروا على مذهب الاخفش من جواز افعال اسم الفاعل بلا اشتراط اعتباره على
شي واما على مذهب غيره فلا يصح لعدم الاعتناء ولكن ان يقال على رواية النصب
اي الذي كان جاليا خال من الفاعل من ساعل وقوله ما كان بدل من قضاه الله الذي
اي الذي كان جاليا الثاني تاكيد للاول وبعد البت **قوله** ما ع

كبر في
على محض
قوله

قال المصنف في شرح
سما ان اولي ما يفتح
ولا يفتح الضارع
قال المصنف فان
قوله لا يفتح
ان اول مفعول
دليل الحكم
وليس هو الضارع
سما ان اولي ما يفتح
ولا يفتح الضارع
قال المصنف فان
قوله لا يفتح
ان اول مفعول

عند
على صاحب
الحال

والحال الذي من في الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استنبطوا على الاستقبال
في صدر الجملة الحالية للتنافي تحت الطاق في الجملة ولو تحت اللفظ **قوله** ولم يفتح في صدر
هذا المثال ان صدره وما وى بدي مجرود عن علامة الاستقبال **قوله** وعدم مجر
لغير الصدق عطف بقوله اي يكون كل ايج **قوله** ما موصولة فخل ان يكون
موصوفة **قوله** من يد احصا من اي علق وان يتا لا يكون لهم وان كان لها اي
نوع احصا من حيث الاستفهام بالفعل اولى وليس المراد من احصا من العوض
الظهور ان ليس شي منها احصا من بالفعل بمعنى العوض عليه فضلا عن ان يقال ان لعل
من يد احصا من **قوله** اظهر الظان المفصل عليه هو الاسم كما نومي الى ذلك قول
الشرح خلاف الاسم اني ان مانية الفعل اظهر من مانية الاسم ويحتمل ان يكون
المفصل عليه كونه عار من ماني كما سبق لبعض الافعال من الاستلاح عن الزمان نحو
نعم وبس وليس غيرهما **قوله** كالفعل هذه الكاف محبة تحت المعنى على طريقة ما قال
الغض اما خفيف مطلق كالنات مع ان الحقيق المطلق عند هم مختص في ان كان كما ذكر
اليه اشارة وقد يقال ايراد الكاف الماهو بالنظر الى الافراد الذهنية **قوله** فظ
فان قلت الذي قلتم ما سبق ان هل تخصص المضارع بالاستقبال معنيها
اذا اخرجت على الفعل المضارع صلات مدخولة مستقبلا قطعاً ولا يلزم منه ان يكون
لها اختصاص بالفعل **قلت** يحسنها المضارع بالاستقبال ليل على ان في معناها
الموصوغة له ميلا الى زمان المعين الذي هو الاستقبال فلذلك كان لها مذهب
احصا من بالفعل الذي وضعه للذات على ان ما كان معني وكان ذلك هو المكتة
في اوقات هذه العبارة اعني قوله ما كونه مانية اظهر على لفظ الفعل مع كونه
احصا من واضع معناه فامل **قوله** لا الى الزوات التي هي مدلولات الاسماء اشار السيد
فدس شرا الى انه يمكن ان يزداد بالذوات هنا ما مستقل بالمفهومية اي المفهوم
المحفوظ بالذات وح يكون مقابلا للمعنى هو المعاني والاحداث بمعنى ما لا مستقل
بالمفهومية اي ما لا يكون له الملاحظة مفهوم اخر فان الحكم بالنفي والاثبات
الما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي هي معان هذه المعنى فانك اذا تصورت زيدا
مثلا او الانسان او السواد وان تصورت معه شيئا اخر لم يثبت منك نفي والاثبات
وان تصورت معه مفهوم الوجود او القيام بالقيام بالغير ولم يلاحظ بينهما نسبة فلا
امكان للنفي والاثبات وان لاحظتهما فانما ان تجعلها ملحوظة بالذات من حيث انها
نسبة الوجود والقيام الى احدهما فلا يمكنك ايضا اثباتا نفيها **قوله** مستند
ح ان جعلها محكوما عليها اوها مفعول نسبة الوجود الى زيد واقعة او نقول
هذه النسبة نسبة الوجود الى زيد واما ان جعلها الة للملاحظة الطرفين ولا حظها
من حيث انها حالة لهما **قوله** ان انهما او نفيها او نفيها فظهر ان الحكم بالنفي
والاثبات يقع وزيد على ذلك ولا يتوارى ان الحكم على الصفه التي هي النسبة
الحكمية من حيث انها ملحوظة من اطلها والة الغرض احوا لا لا شك ان الحكم
نفس نسبة حكمية يصح ان يتوارى عليها النفي والاثبات فلما انتت ب الى ان نسبة

استنبطوا
على محض
قوله

واختلاف احتضاها وضعا خلافاً المشتقات فان نسبتها تقسده لا يصلح لذلك
والانتساب الى الازمنة واحتمال الاحتضا بعضها عارضا لها فكان من حق هذا
ان تدخل على الافعال وكان لها من بد احتضاها وفيه ان توجه النفي والاثبات الى
النسب الحكيمة الصالحة لذلك لما يتبدل على مزيد احتضاها بالفعل بالنظر الى المشتقات
لانا ننظر الى الجملة الاسمية المشتقة على تلك النسبة هذا وان خير بان اقضا
الصدق عدم التوجه الى الذات كما يفتى ان لا يكون الذات صالحة بحسب الاصل
لدخول هل عليها لا يكون صالحة لدخول الهمزة عليها بمعنى هذا التعليل لما عرفت
مما حققه قدس سره من الهمزة انما يطلب الصدق اذ لا فرق بين اصل الصدق
الذي يطلب لعل وان الصدق بالعين الذي يطلب الهمزة حيث تكون لطلب القضية
على ما قالوا فمن ان الصدق لا توجه الى الذات فالاولى والمضار على خصصها
المضارع بالاستقبال **قوله** اذ على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
دون حقيقة الامتناع المستفاد من علام الغيوب **قوله** لان انتم فاعل فعل
محذوف هو المختار وقيل هو مبتدأ ما بعده حارة **قوله** لان انرا ان ما يستجيد فيه
انه ان ادنا بالانرا في معرض ثابت لا يرا في معرض الثالث مطلقا فلا سلم بوجه
على ان يكون لعل احتضا بالفعل فضلا عن مزيد الاحتضا وان ادنا بالانرا في
معرض ثابت الباء فالما توفق على ان يكون لعل احتضا بالفعل ويكون الاصل
دخوله عليه فان الاسمية المانع الدوام عند العدول عن الاصل الذي هو
الفعلية لا على ان يكون لها مزيد احتضا ولهذا كان افانتم شاكر وون انتم اذلى
من فعل تشكرون وفعل انتم تشكرون واشكرون وانتم مسكرون ومبرعون
فعل انتم شاكر وون اذلى من فعل تشكرون وفعل انتم تشكرون على ان لعل مزيد
احتضا بالفعل محل نامل وغاية ما يمكن ان يقال انه فرع كونه اذلى من
الامثلة الثلاثة على ما ذكره ولا شك في توفق مجموعها عليه على ان الفصل
في الادلية على الاولين في صورة مزيد الاحتضا الهمزة واستلم من المناقشة فلا
يعربها لهذا الاعتبار عليه كذا قيل وفيه ان حاصل هذا التوجيه احتيازا
الشق الثاني وقول السن فيما بعد لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت
وانرا ان ما يستجيد في معرض الوجود ينادى على فتاده مع ان توسط قوله
لان انرا ان ما يستجيد وجعله هو المفعول في ادلية بالنظر الى الاولين بعد هذا
التوجيه غاية السعيد على ان النظر على قوله لان انرا ان ما يستجيد في معرض
الثالث لم يندفع **قوله** ان يقال ان ما يستجيد له جهتان احدهما
ان يكون استقبالا تجديده بالنظر الى ذاته فقط بمعنى انه مستقبل وجوده لعل
فيما قبل وهذا الاعتبار مستوي انرا في معرض الثالث بعد هل وورواها
وعلى بعد احتضاها بالفعل وعلى بعد عدمه في كونه اذلى على كمال الغاية
والثاني ان يكون مع استقباله تجديده بحسب ذاته لما استقبل كجدا

لعل قوله
قوله قوله
قوله قوله

قوله

القول

الى لفظ ادخل عليه له بالاستقبال مزيد احتضا كلفظ لعل فيما نحن فيه
الاول لا توقف الفصل في ادلية المثال المذكور على ما بعده على احتضاها بالفعل فضلا
عن توقفه على مزيد احتضاها به ولا يفتى فيه لسن مقصود هنا وبالحقيقة الثاني
توقف الفصل في كمال الادلية على الاحتضا وحصل على بعد من مزيد الاحتضا وان لم
توقف عليه بالنظر الى المثالين الاولين لكنه لا يفتى فيه ان يكون له على اخرى لنفس
الاحتضا كما تقدم بظهوره في تحليل الشك في فتح هل رجل عرف حدث الزمة المم ما الزمة
وراد عليه السن وهو المراد هنا والخاص **قوله** ان معنى قوله لان انرا ان ما يستجيد
انرا انرا ان ما حقه ان يذكر لفظ الفعل مفيد استقبالا لا مجرد دال على انه مطلق
وبالنظر الى شئ اخر ادخل عليه اذلى على كمال العناية محضوله ولا شك ان ذلك الحقيقه
المختومة بها الجهتان لا يكون الامع احتضا للشيء الداخل عليه واما ذكر المراد
فقد عرفت وجهه فامل **قوله** وقد عرفت في هذه شيئا ان هيا الدوام والحركة
وفي الاول شئ واحد هو الحركة فيه ان الوجود في الاولى محمول وح تكون النسبة للطلب
وجوده للموضوع بمعنى انصاف الموضوع به فها هنا ثلاثة اشياء لكن لما كان المحمول
والرابطه شيئا واحدا بالنظر الى لفظه فقولنا الحركة موجودة بسطبا بالنسبة الى
قولنا الحركة دالة **قوله** شرح الاسم **قوله** قد يطلب لما الشارحة للاسم
بيان انه لا معنى وضع وما له طلب الى طلب الصدق وجوابه بان مراد لفظ الشرح
وهذا بان المباحث اللغوية انشأ وقد يطلب بها بصيبل ما دل عليه الاسم اجالا
وجوابه ما هو جلد له بحسب الاسم والظاهر هو الصورة وهذا بان المباحث الحكيمة
انشأته في وعلى هذا ينبغي ان يكون اطلاق كون ما الشارحة للاسم مما يطلب به
الصورة فقط على بصيبل التغليب **قوله** كقولنا اي قولنا لعلنا لعلنا طابا
في عبارة الشرح **قوله** بانرا ادنا بانيته نحو ان يقال هو الخروج من القوة الى
الفعل على بصيبل التدريج **قوله** ان يطلب او لا شرح للاسم توفق طلب الوجود
على عدم شرح الاسم الما هو بالمعنى الاول الذي هو الاجال فقط لولها واما شرح
الاسم على الفصل فيسعى ان يقدم على طلب الوجود رعاية لما هو الاول فان
الاشتب ان يطلب بعصمه او لا ثم وجوده ولا يجب قولا استحالة منه طلب وجود
ذلك المقهور ولا شك ان من لم يصور فهو مفهوم استحالة منه طلب وجود
ذلك المقهور فكذلك لا يفتى بعدم طلب ما على طلب هل لا يلزم منه ان يكون المطلب
هل وجود شئ محصور بل يجوز ان يكون وجودا من محمول لا اداسمها
لفظ العفقا وبصورة ناله موضوع على جانرا ان سال غرضه لعل كانا ما كان
هل موجود الام لا ولا يخفى في مكان هذا التوكل وصحة الجواب بانرا موجود

وقوله لان
قوله قوله
قوله قوله
قوله قوله

قوله قوله
قوله قوله
قوله قوله
قوله قوله

٦
عمارة المسكن
من اصحاب الائمة
الائمة
واراد صلواته
عليه

والممكن الجواب عنه الا بما يدل على ذلك انما احب به وغاية ما يلزم ان يكون
في الجواب زيادة على المطا ولا يصير قولا على ان السائل يقولنا من في الدار فحصل له
المصدق بان احدا في الدار وهذا التصديق مغاير للتصديق مثلا بان زيد في
الدار فهو سؤاله بطلب التصديق الثاني فطعا فيكون من طلب التصديق دون التصديق
على قياس ما ذكره قدس سره في الهضم مع ام والفرق الذي ذكره من ان السائل يفتن
في الدار لم يتصور خصوصيته زيدا ام غيره بل يقتضي هذا السؤال فاذا اجيب بزيد افاده
زيادة في بصورة المستدبر بحسب خصوصيته مختلف بصورة انما كل مختلف التصديق
خلاف قولك اذ بشر في الانام عسل فلا يخلف فيه بالحواب تصور بل مجرد التصديق مع
عدم جزئياته في جميع الكلمات الا بانه كاي اذا استئل بها فعمل الى الرجلين عندك على
معنى ان زيدا ام غيره وكيف استئل بها فعمل كيف يد على معنى اصح ام يتقدم لا يخرج
القول بان كلمة من واخوانها طلب التصديق فقط على التسامح غائبة الامر ان القول بانها
طلب التصديق اقرب من القول بان الهضم لطلب التصديق وقد خرج قدس سره في بحث
الاستناد بان ان يطلب بها التصديق الثاني وان كلهم يكون بها طلب التصديق اما هو
لما كان الاصل هو التصديق الاول ولم يمتد عنه التصديق الا لخصوص بعض فتوده
الذي هو التصديق فقالوا المطا هنا هو التصديق دون التصديق ومنه يعلم ان المطا
في احوالنا انما كذا **قوله** اي اي اجنا سئل لا شيئا عندك السؤال باني شي ما رسم
للسؤال ما ذكر قلنا اوضح بغيره به ولا يلزم ان يكون مطلب ما هو مطلب **قوله**
عن الماهية والحقيقة كانه اذا عني بعصيتها بالماز عما سبق وان قوله لا يخلفه
يشعر بالثاني والا فقولك ما عندك انما سؤال عن الماهية وعصيتها فان السائل
عن الجبري عن الماهية والحقيقة ما صورته بينهما بدون ملاحظة خصوصيته
من خصوصيات الجناس والحقائق ثم يسأل طالبا لخصوصية منها اجمالا فجاب
باسم يدل على خصوصية جنسها اجمالا كما في قولك ما عندك من ما صورته خصوصية
منها اجمالا ثم يسأل عن بعصيلة فجاب بما هو خلد له كما في قولك ما الكلمة **قوله** اذ لا نسلم
انه للسؤال عن الجنس لو قلنا بارجاع المنع الى ما ذكره الشكاكي في ما وما ذكره في
من لم يكن بعدا وان لم تعرض في الاصباح الا الثاني فان كون ما للسؤال عن الماهية
لا يخلو عن خفاء انما يظهر فائدة شبهة هذين الى الشكاكي والا فخذ كما سيذكر
المص في اي وعبر كما مظاهره ذكر حكوما المفردة من يمكن تاويله **قوله** احدا المشاكرين
اعتبارا لا لاقول المعنى باحد المشار كرا والمشاركة **قوله** بعصيلة فعمل
انه نعم للتاكيد والافلا من الذي يشركه فيه شيئا ان يكون الاما بعصيلة
ولا يفتن لان قال ان الوصف هنا مثله في قوله تعالى لا تظلموا بطر لجانا

والتوراة فيه من فضل
سبحان عروب الاسمان
على المجد والكرامه
التي اورد الله الان في حق
عروب الاسمان بعد
انها كانت بالارواح
فقد كانت الارواح
تستريح في الجبال
اسرار الان الاصل

و من ماله
سوى الموصى
توجهه و
بما اذن
لصاحب
سعد الدين
و هو
الملك
الملك
الملك

فانه لو اصر على قوله في امره ٢٠ من ان يثبتهم انه امن بخصوص كعلم او جهل او قول
او ضرب او نحو ذلك فذلك الوصف لم يقع هذا الوهم وسن ان الفضل الى جسد الامر
قوله مثل كون الكفر من اي ذلك المير مثلا اما ان يكون هو الكفر من القائلين بهذا
القول الذي غير عنهم نحن واما ان يكون احتجاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** كذا
مفعول ثان لسل او منبذ او العابد مخذوف اي اثبتناهم ايانه وح فالحمله امام مفعول
او بعد به شلم فاسلامك اسماهم او في موقع المصداق اي شلمهم هذا السؤال **قوله**
كما ذكرنا في الخبر في شرح قولك له ولم ذب عن من تخامل حادث الست وفي هذا
الكلام اشارته الى وقوع من في سائر الاسماء مية كم يقع في الخبر وان الاله من هذا
القبيل ما اعل على نعم الاله الذي حدث قال ان وقوع مهران الاستيفاء مية محرو
من لم اعترض عليه في بطم ولا نزل ولا دل على حواره كتاب من كتب النحو ولكن ان عاب
من حفته عن الالية الكريمة شمع كون كم استيفاء مية لم لا يكون خبره **قوله** عن
الحال اي من كيفية الشيء وصفته التي هو عليها سواء كان في موقع الخبر مثل كيف زيد
او الحال مثل كيف حدث وكيف كان فهو ظرف بمعنى في اي حال واي صفة **قوله** ما ضيفا
او مستقبلا لم يذكر الحال كالرعي كحفا كونها للسؤال عنه **قوله** قيل وسعمل في
مواضع النجوم الظان المقص هذه الغاية الحصر اي انها لا تعمل الا في مواضع
النجوم والافاق فرق بينها وبين اخواتها في جوان الاستعمال للجمع ولوقار وحقق
لمواضع النجوم كما قال نعم الاله الرضي بانها محص بالامور العظام **قوله** اي على
خال سيم يحتمل ان يكون في هذا المعنى من ابن مسيريه وتفسيره لمن اي شوا من
م كذا في كذا اليهود يبرعون ان من جامع امراته من برها في فلها كان ولده
احوله بيل الى هذا المعنى **قوله** على ما ذكره بعض النحاة من ان معناه ان يستعمل
في غير الاسماء **قوله** في القول **قوله** باستعمال هذه الكلمات في المولدات المذكورة حتى
تكون مجازا محلا شكال فانه التنبيه على الضلال وحمل الخطاب على المراتب ونحوها من
الاعراض المترتبة على استعمال الكلام المستفهامي حيث مما استعمل فيها اللفظ اضلا
على ما لا يخفى على من له مسكة في علم البيان ثم انه ليس هنا شئ اخر يكون اللفظ مستقبلا
فيه وتكون هذه المولدات اغراضا منه ولا يصح استعمال اللفظ فيما وضع له لوجود
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له خصوص اذا كان المعك ذات الله تعالى
كما في قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين اللهم ان يقال اللفظ مستعمل
فيما وضع له لكنه لذاته بل للحصول هذه المولدات والقرينة المانعة عن ان ادة
ما وضع له لذاته فليأمل انتهى وفيه ان قولهم يستعمل هذه الكلمات في هذه
المولدات في هذا التوجيه اذ ظاهره انها مستعملة في هذه المولدات الا ان عمل
في تعليله فامل **قوله** على جعته واما كلمة ام في قوله تعالى ام كان من القاسم

من كذا
او كذا
او كذا
او كذا

استعمل

فمقطعة على الوجهين **قوله** باللا المقربة المصنوع فيه انه قد يكون المقرب بها نفس
الحكم كما في السؤال عنه حواضرت لند في بقربها بالضرب الضاد منه الواقع على
ن بدمع ان كونه والبالا للمهم غير ظاهر وقد يكون لغيره الاسات مع كون مدحها
هو المعنى والعكس كما في **قوله** وعلى هذا القياس حواضرت لند او ان كانا شرت
وانا دباضرت وغيرها **قوله** بمعنى التحقيق والتمسك لكنه غير مقصود للمهم بقرب
تقريبه قوله المقربة حيث لم يقل المقربة **قوله** باللا المنكرة المصنوع قد يكون المنكر
الحكم حواضرت لند في كذا الضرب الضاد من المخاطب الواقع على ن بدمع انه
غيره وال للمهم ظاهرا وان كان الشئ مستقبلا لدخوله فيما سبق ولا يمكن حريان هذا
مستغنى في قوله هو كما ادا متنا وكنا ترابا وعظاما انما معونون فان المنكر لهم
هو البعث **قوله** اي قلني والمشر في البعث في الكلام في ما من معنى البعث من الشارح
في بحث التنبيه ان شانه في الفريضة على ان المنكر هو الفعلا انه ذكر ما يكون
منع من الفعل وهو قوله والمشر في الخ لا من الفاعل واللام مح الى ذلك لا ينبغي ان
يقول وان الذي صفته كذا وكذا ما ملني على استحقاقه ولا من المفعول والالاقاب
وان الذي صفته كذا وكذا ما ملني على عظمته **قوله** لهم يقسمون راحة ذكر فان المنكر
ان يكونوا هم القاسم من نفس القسمة ولذلك قال في حقيقته نحن قسمنا **قوله** اغفر الله
تدعون فان المنكر هو دعا الله لا نفس الدعاء ولذلك قال بعده بل اياه تدعون
قوله اغفر الله الخذ وليا فان المنكر هنا هو اتحاد عار الله بالخافا لولي **قوله** وهي
للتقرير كقولك في قولك هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون وكذا في قوله تعالى كذا
من اية بليته وما في نحو ما اذا فعلت بفلان ونحو ذلك **قوله** والالاقاب كقولك ما اذا
بضرك لو فعلت كذا او من ذا فعل كذا او لم تدعوني وكيف تؤدي باك وما اشبه
ذلك **قوله** لكن اخري فيه هذه الحصة التفاصيل بعث انها لا يكون الا للتقرير لما
يتا لها عنه ولا كذا ولا يكون للفعل تارة وللفاعل تارة وللمفعول اخري
كالهمزة **قوله** ومنه البير الله فضله ما حياجه الى ضرب بيان كما اشارت اليه قوله
لان المعنى اثبات والتنبيه على انه لا مخالفة بحسب المعنى بين القول بان المصنوع
فيه للتقرير او لا فكل **قوله** وما يقال انه للتقرير لم يظهر الى امتناع حمل التقرير
على المعنى الاخر **قوله** ولا ينبغي ان يكون في الحال او في الاستقبال **قوله** او للتكذيب
الا حسن ان يقال او للنفي والاخرج عنه الامكان في نحو قوله تعالى البير الله
كما في عبده والمرشح كذا صدر من ادلين من القسم الاول وهو ط ولا حسن
التعريف عنه بالركب **قوله** في المستقبل **قوله** الحسن عدم الحصى بالمستقبل
فانه قد يكون في الحال ايضا فلا وجه للحصر بالاسبقين كما في الشرح
الا ان الى ما قال شافعا انه لا يصح هل ضرب زيدا وهو اخوك في انك لا ضرب

قوله
وصوب الى ما في
ومن ان تدرك ما العوار
المراد من العوار
من العوار
المراد من العوار
المراد من العوار
المراد من العوار

قوله
قوله
قوله
قوله

[illegible][illegible]

الف

الاظهر ان يقال كمال اظهار كمال الكراهة اذ ليس المقصود كمال الاظهار فقط بحيث يكون
 كمال الكراهة غير كمال بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها كما لو قلنا هو المراد
 لكنه حذف لان اعتناؤه ببيان الكراهة بدل في الجملة على كمالها وسببها
 لدلالة عليه بالمطابقة فيه مسجداً مستحقاً اذ ليس معنى المطابقة كمال اظهار الكراهة
 بل معناه الكراهة الشديدة التي تحصل باستعمال اللفظ فيها كمال اظهارها وكمال
 كونها مطابقة الخ جواب عما يقال انه ليس معنى لا يعنى المطابقة الا طلب الكف
 عن الاقامة لانه موضوع للنهي اما كمال اظهار كراهة الله الاقامة فمن لوازمه
 ومقتضياته فيكون دلالة عليه بالالزام ويعبر عن الجواب ان لا يقع عندى صار حقيقة
 في كراهة الاقامة وحصل باستعمالها فيها اظهار كراهة الاقامة فان قلت
 حصل كمال اظهار الكراهة التي هي المراد قلت ظاهر كلامه في الشرح ان التاكيد
 بالنون هو الذي يدل على كمال ذلك فيكون الفعل المجهول الاعلى مثل الاظهار والنون المؤكدة
 على كماله وفيه نظر لان المتبادر من قول المقص بالمطابقة مع التاكيد ان التاكيد امر
 زائد على دالة ما يعنى بالمطابقة على كمال اظهار الكراهة فلا يكون للنون مدخل في قاي
 هذه الكمالات نعم لو جعل قوله منع التاكيد حال من الهمزة المحذورة في دلالة على ان
 يكون الهمزة عائدة الى الفعل محذورة عن التاكيد اي لبطله الفعل والتاكيد عليه اي على كمال
 اظهار الكراهة فكان ما في الشرح واضحاً لكن عبارة الاستحراق وهي قوله بخلاف الرجل فان
 دلالة على كمال اظهار الكراهة منه لا قامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد
 تعالى هذا التوجيه وان لم يلزم ان لا يكون الرجل في الاعلى هذا المراد بل هو بالالزام
 مع انهم ادعوا كذا لا يدل بالالزام الاعلى اظهار كمال الكراهة ولا تأكيد فيه حتى يدل
 على كمال الاظهار ولعل ان يقال ان قولنا لا نعم محذورة عن النون وقولنا الرجل يدل
 منها على كمال اظهار الكراهة وان اختلفا في ان دلالة الاول بالمطابقة والثاني بالالزام
 وذلك لان الرجل اذا كرهه اقامة من نصاحبه لمخالفة شتم العقل فربما من الكراهة
 رمزة حفيه وربما ارسله مما لا يحسنه فيفهم منه ذلك ولا شك ان دالة قوله لا نعم
 او ان خل على ذلك اظهر واقرى من دلالة الرمز الحفيه والارسل فيما لا يحسنه فهم
 في الجملة كمال اظهار الكراهة في شتمه وهو ان الاول على هذا ان يقول الشارح بل محذورة
 كمال اظهار كراهة حصونه واما قوله في الشرح والتاكيد بالنون في الاعلى كمال هذا المعنى
 فقد لوجه بان المراد الكمال البالغ لانه درجات الكمال متفاوتة وان حصل اصل الكمال
 بدونه وفيه **قوله** فلا يكون تأكيداً ان المراد بالتاكيد ما نعم اللفظ المعنوي بزيادة
 عليه ان المغايرة اما يدل على انه ليس تأكيداً لفظياً ولا يدل على انه ليس تأكيداً معنوياً
 وان ان اد اللفظ فلا بد ان من وجه عدم كونه تأكيداً معنوياً وبما ان المراد
 الاعتم وليس محذورة المغايرة سيما لعدم كونه تأكيداً بل في مع سبق من انه اي في
 بتأدية المراد وهذا لا يتحقق في الجملة اي المسمى لمجموع الاعمال التي لا يتحقق
 في الجملة لان التاكيد المعنوي فيها لا بد ان يعبر لفظه لفظ المسوع اذ ليس المراد
 بتاكيد الجملة هاهنا تكررها وحدها من لا يخرج هذا الوجه شوا كان في الجملة

لها محل

لها محل من الاعراب او من غيرهما في الجملة التي لا محل لها من الاعراب لا يصور فيها ما هو المقصود
 بالشيء فلا امتياز بينهما بل اعتبار انهما قاسما لاجزائهما مجموع الامر في الجملة اما التي
 لها شأنها الاول واما التي لا محل لها في تنافها معاً فذلك كما قال في شتمه فلا يصور في الجملة
 ما هو منزلة بدل الجملة من التاكيد في شتمه القوايد الغائبة ما يدل على
 جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل حيث قال في قولنا صفة فتعنا بالاسودين فتعنا بالماء
 والنهر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الجملة الثانية بدل من
 الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة
 الثانية عطف بيان للاولى او تأكيداً لها وتوذيماً لعل عليه دلالة من جواز جعل الجملة
 الثانية بدل الكل من الاولى انه لا خلاف بين بدل الاشتغال والتاكيد المعنوي في
 الجملة التي لا محل من الاعراب الا باعتبار ان الجملة الاولى عند جعل الجملة الثانية بدل منها
 اشتغال منها بحيث لا تكون غير واقية بنهاج المراد او غير غير الوافية معاد مرة ثانية
 بجملة واقية او في على نية استيفاء القصد الى المراد فان ذلك غير متصور في الشتم في الفراء
 بخلاف التاكيد فان الجملة عند تعيينها بجملة اخرى هي تأكيد معنوي لها واقية بنهاج
 المراد وليست كغير الواقية واما ذكر الجملة الثانية لدفع وهم او زيادة بقرينة
 من غير استيفاء القصد الى المراد ولا يحق ان التفسير لهذا الوجه جاز في بدل الاستغناء
 الى التاكيد اللفظي وان هذا كلام الشرح والسيد قدس سره في شرحه انما يستعين
 بذلك فانه مثل التاكيد للبدل بزيادة امثله او لها قوله انما جعل البت وقايمها
 قوله تعالى لو اوتوا مثل ما قال الاولون قالوا اريد امتنا وكنائنا يا وعظما ما انما المعنويون
 وتالها قوله تعالى اميدكم ما تعلمون اميدكم بانعام وينين وان ابعما قولنا انما انعموا
 الم شلير انعموا ولا يشاكم احبوا هم مهتدون فقال الشرح او بزيادة امثله
 يشبه ان يكون الايمان بدل الاشتغال والثالث بدل البعض الرابع بدل الكل ولا سيما
 المثال الاول محذورة محذورة الاشتغال والمثال الثاني والاربع محذورة بان محذورة بدل الكل
 والثالث محذورة محذورة بدل البعض فان قيل ان كان مدلول الجملة الثانية التي جعلت
 بدل الكل مواظماً لمدلول الاول لم تكن او في تمام المراد منها وان كان غير كذلك
 بدل الاشتغال لا بد ان الكل احسب بانه يجوز ان يكون مدلولها مواظماً لمدلول الاول
 في اصل المعنى ويكون في زيادة تفصيله وتبيينه حتى صار في تمام المراد من الاول
 وبوذية ايتم ان من فرق بين عطف البيان وبين بدل الكل لم يجعل التامين بينهما من جهة
 المعنى لان الاول مقصود بالشيء والثاني ليس المقصود منه الايضاح فيقول
 ان الجملة التي يصح عطف بيان على تقدير ان يزداد محذورة الايضاح منها يصلح بدل كل على تقدير
 استيفاء القصد الذي جعل في الجملة الاولى وقد شبه في المقعدان **قوله** مثل ما من في
 ان شوا وقد عرفت من كلامه قدس سره عليه تمام من ما سغنى به عن اعاده

المراد

كذا في نسخة
 راجع الى قوله
 اعني انما
 هو العلم في
 قوله تعالى
 فان
 في قوله
 فان

أشهر البية في الكشف حيث قال بعد كلام بعد فقله عنه في الشرح وأنه يعني
مبنى على تقدير سؤال بحيث لم يقف وأنه مبنى على تنزيل الكلام الأول منزلة السؤال فالما
يصال عن موجب مرضه وسببه فلا قدس منزه وذلك لأن السامع إذا سمع أن فلان مريض
ومصدق به كدصدق فاما حصل له الصدوق بأن المرض بسبب في الجملة من غير أن يلاحظ خصوصية
شي من الأسباب التي يحضر في غيره فحتاج إلى السؤال عن السبب أي عن خصوصية
الخصوصية مصدرة فما يكون المظهر بصورة خصوصية السبب ثم المصدق يكون بذلك المظهر
بما سبب ما يقع للباطن في الصورة الذي لا يتصور فيه شك وتزداد حتى يؤكد في الجواب
ولو فرض أن يعلب في الظن في أمراض ناحيته مثلا بسبب خصوصية مخصوص فادامع أن فلا
مرض فها هو ما توجه إلى خصوصية ذلك السبب ويصل عنه أي عن كونه سببا لمرضه ليكون
المظهر المصدق دون الصورة فيقضي التأكيد في الجواب **قوله** قرينه التأكيد يعني كما هو
معنى الظاهر أن كان التأكيد قد يكون لغيره غير دفع الشك أو رد الإمكان كما ذكر في
الشرح في أحوال الاستناد **قوله** من أن الخطاب إلى الظاهر أن من غير السائل بل من غير
السائل إذا قدم ما يلوح بالخير فستشرف له استئناف المتعدد الطائفة فان الخطاب هاهنا
ليس بمراد في الحكم طائفة بل هو مراد منزلة المتردد السائل اللهم إلا أن يقال المراد
الكاف الدال على المشابهة بدل على أن المراد بقوله ما من ماذكرة الشئ ما ذكره مران
غير السائل منزل منزلة **قوله** وما من غير هذا العار قد يكون مطلقا كما المثال الأول
وقد يكون خاصا كالثاني **قوله** نعم القواعد قد جاسد اعمال الزعم في غير الباطل الكون
الخطاب **قوله** ودعوتني من تحتك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا **قوله** وقد أكثر في
كتابه من نعم الخليل لا يريد إبطال قوله وإنما فيه من هذا القبيل والافاكترا يستعمل
في الباطل عنه كمرغم أو طبيعة الكذب وعن شرح لكل تحكيه وكنبه الكذب **قوله**
جمع غاذله لأن فاعلا صنعه للعاقلة لا جمع على فاعل **قوله** معنى جماعة غاذله على امرأة
غاذله لقوله صدق **قوله** كانه قيل صدقوا فيه أن المسحوق بالنسبة إلى هذا السؤال
التأكيد وكأنه لما ترك لأن الظاهر هو التصور حيث لفظ والتأكيد هو التصور المظن
التصديقات **قوله** أي وقع عنه الاستيناف في معنى إلى أن استوفى مصدرا مستند إلى مظهر
بالناويز المشهور كما في قوله في قلب حيل بين العبر والذواقي **قوله** ولجوز أن يكون مستندا
إلى لفظ بعده **قوله** احتجنت أن يعني أن الصبر للخطاب لمكان قوله صدق بقوله القديم كما
الخطاب فان الظاهر أن اجتنال أن تكون صدقة الخطاب جاملة للمكلم على الاحتشاش
قوله صدق كونه في الشرح حاصل ما ذكر في الشرح احتشاشا للشق الأول وهو أن السؤال
فهما معان السبب والجواب باعادة الاسم بأن السبب فقط وبذلك الصفه ما أن السبب
السبب وبذلك تبايعا أن السبب وذلك لأنه قال إذا ثبت لشي حكم ثم قدس سؤال

قوله فاعلا صنعه للعاقلة
لأن فاعلا صنعه للعاقلة
لأن فاعلا صنعه للعاقلة
لأن فاعلا صنعه للعاقلة

والمعنى
أنه قدس
سؤال

وأيضا أن الجواب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهل له فهذا الجواب يكون
تأريه باعادة اسم ذلك لتعريف أن سبب هذا الحكم كونه حقيقيا وتأريه باعادة صفته
ففي بيان سبب حقيقته لهذا الحكم وهو هذا الوصف وعلى هذا فإن الجواب في قوله
على بيان السبب الموجب للحكم هو الاستحقاق في المثال المذكور بالاحتشاش واعتراضه
منه بأن الحكم المنقضي بل في المثال المذكور هو احتشاش الخطابية وليس بقدر هناك يتوالى
من الخطابية عن احتشاشه اليه كيقين هو علم من غيره بالاستباب الحاملة على فعاله الاختيارية
لا فلا بعد من السؤال عن الخطاب لما سبق من أن الظاهر السائل هو الخطاب لمكان صدق
ثم قال نعم يصح ذلك إذا شئنا وإذا كان محقق غيره هل يعرف ذلك أم لا فكيف ما عالج فيه
على سراج قبل فيه قوله احتجنت بظن الخطاب ليس بالافادة لأن ما فاده الخبر وحقيقته
الكلام إلى أعلم احتشاشه إلى بدو لا يحسن أن الاحتشاش إلى معنى الجواب أعلم أنه متحقق للصدقة
القديم لم يكن بعد المرحلة فضلا عن سراج ثم قال قدس من ماذكرة الشئ ما ذكره مران
احتشاشه بدأجه له أن يقال هل هو محقق بالاحتشاش حتى يكون احتشاشه اليه واقعا موقعه
أم لا فإذا قيل لا بد حقيق بالاحتشاش فقد تم الجواب عن السؤال المفيد وإذا قيل صدق
القديم أهل ذلك فقد تم الجواب عنه حقيقته وهو الحكم بكونه حقيقيا بدو لا يحسن
فيه ذلك ما وجب استحقاقه وهو الصدقة القديمة ويدل ذلك بوضع الاستحقاق وسقوط
الحكم به فيكون مبلغ واحتشاشه بظاهره أنه لم يظن أن قوله فيما تقدم والسؤال المفيد
فيهما لما إذا احتشاش اليه ليس بشي شواشي من على صنعه المحكاه من المضانع أو صيغة المبني
للمفعول من الماضي بل الحقان بقدر هل هو محقق بالاحتشاش وأهل له وجب تحجش التأكيد
في الجواب أنه جملة متفاهة إلى سائل عنها المتردد فيها وقد يستغنى عنه ذلك من موجب الاستحقاق
كما استرنا اليه فتأمل انتهى كلامه قدس سره وعلى كل تقدير نقولنا بد حقيق بالاحتشاش
في جواب هل هو محقق غير مستحسن إذا جرى على مقتضى الظاهر عن التأكيد مع أنه سؤال عن
مخصوص **قوله** أعلم أنه قدس سره **قوله** كلام الشرح في جوابي الاستحاش وجه آخر وهو
أنه إذا قيل ما سبب احتشاش اليه واستحقاقه إياه كان ذلك طلبا للتصوير بسبب مخصوص
بعد العلم بأن هناك سببا في الجملة فلا يصح في جوابه أن يقال لا بد حقيق بالاحتشاش إذا فهم
منه سبب مخصوص **قوله** ولو أحكم الشرح أن العار في احتشاش صير الخطاب لاحتمال
أن يكون صير المكلم وجب لا بد عليه المعارض الذي ذكره قدس سره نعم بوجوبه أنه
حلاف للظن بالنظر إلى لفظ صدق **قوله** لهم ألف ألف مصدرة الفه بالفه أي سكن اليه
الاستلاف مصدرة ألفه قوله **قوله** في رد هذا الاستيناف كله قبل الجواب أن يكون الاستيناف

Copyright ©

بسم الله الرحمن الرحيم

مدكوراً لا محذوراً فادوجه انه لما قال نعم خسر الشا معين لان يت لوا ويقولوا لم نكسر ولا
فاجاب بقوله لهم الف آخ والدليل على ان المتكلم ذلك لفظ لان الاستعمال الزعم في الكلام
الآن قوله في ما في الخطاب قد سئل عن الاستعمال لما كان فيه **قوله** فركب من
عقبا لانه قد نزل الكلام هكذا او اما الوصل فاما دفع الابهام واما للتوضيح على حرف
اما وليست له في النظم الذي يطر نعم جاني لتعريف قليلا فتد الفراء **قوله** بل يدان قد تقدم غيرها
واما باموات الم جباله اي اما بادن واما باموات **قوله** فالجموع ثمانية اقسام والموجود في
المتن اسئلة الربعة منها الحارس لفظا ومعنى الانشاس لفظا ومعنى الحارس لفظا ومعنى
سار معنى الانشاس معنى مع كون الاولى حيزا لفظا في مثال انشاس معنى والثاني حيزا
لفظا وهو بان اضرب بيد الحارس الى غيره ومثال الحارس معنى الانشاس لفظا وهو
الم اكركم واقتل اليك اي اكركم واقتل اليك **قوله** احسنت اليك لانه للفرير ومثال الحارس معنى مع
كون الاولى انشا والثانية حيزا وهو قوله تعالى لم يوحى عليهم شيئا من الكتاب **قوله** انما
على الله الحرف ودرست اما فيه لي اخذ عليهم لانه للفرير ومثال الحارس معنى مع
الى شهد الله واشهد والى برى مما تشتركون من دونه **قوله** اي شهدكم **قوله** اي يعيد وا
وذلك لانه من مقام اخذ المشاق ويقضي الامر والنهي فصح عطف قوله عليه والمعنى على هذا
القول لاي اذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل فابذلنا بعدوا وتولوا قبل اخذ الميثاق في قوله انتم
وما بعد وجواب القسم فلا حاجة الى بقدر القول وقد جعل لا بعدون مقدر بان المقدر
بدل من الميثاق فلما اخذت ان عاد العقل الى الترفع وعلى هذا يكون قولوا من اذ اعطاه
لان اي اخذنا ميثاقهم ان لا يعبدوا وان قولوا اي اخذنا عدم عبادتهم وقوله فيكون الذين
ما ولا بالمصداق ومعطوف على خبر مولى به فهو من عطف المفرد على المفرد وفي جعل الامر صله
للمصداق به قوات معنى الامر كما في قوله اريد منك ان قم وفيه زكاه خلاف قولك اريد
منك ان تقوم **قوله** اي احسنوا فليكون عطفه على بعدون من قبيل عطف قولو عليه واعلم
انه يجوز ان يعطف قولوا على الفعل المقدري فيجب ان واحسنوا فيكون المعطوفان على الاول
منفصلين لفظا ومعنى وقوله والمراد بالعقل الخ فالافلاس من مفهوم اما كلى وجزى وال
اما صوته وهي المتوسطة باحد الحواس الخمس الطاهرة واما معان وهي الامور المادية
المنترعة من الصورة المتوسطة والكل واحد من اقسام الثلاثة مدرك وحاول قد مر في الكلام
وما في حكمة من الجزاء المجزؤه عن القوا وض المادية هو العقل وحافظها على ما عمو هو العقل
القياس ومدير كل الصورة هو الحس المشترك وحافظها هو الحيات ومدرك الغاي هو الوهم
وحافظها الدائم كذا **قوله** اي من قوة اخر انتهى متصرفه تسمى معكزه ومحملة وبهذه
الامور السبعة ننظم احوال الابدان وكانت كلها والمفقه الانسان الى الصلوة وان كان خارجا
عن الفن **قوله** القوة العاقلة اخذ لفظ العاقلة في عدة ١٩ البسار ليس يد كل لما فيه من القوة

مفسر في انشائه في قوله تعالى انما اخذنا ميثاقهم ان لا يعبدوا وان قولوا اي اخذنا عدم عبادتهم وقوله فيكون الذين ما ولا بالمصداق ومعطوف على خبر مولى به فهو من عطف المفرد على المفرد وفي جعل الامر صله للمصداق به قوات معنى الامر كما في قوله اريد منك ان قم وفيه زكاه خلاف قولك اريد منك ان تقوم

قوله

قوله من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني
من الصنوع الماخوذة من المفهوم من كلام السيد قدس في شرح المفتح ان لا احتضاض
للمفكره في التركيب والعقل من ان يكون في الصور المذكورة والمعاني المذكورة فانه
قال في المفكره قوة تصرفها الناطقة في مدركها كذا في كذا ونص في قوله **قوله** على
عداره السكاكي مدرك البسار كان الحيلين ويعرف الصنوع الذي كان منكرا في عنان السكاكي
من ان العقل يحيد المنطق عن التحق في الخارج برفع التعدد عن البسار اما بياتب القائل
الاجاد في الحقيقة والمعنى الاشتراك في وصفه نوع احتضاض بها الاسم الا ان جعل ذلك
الوصف منزلة الحقيقة وما عداه منزلة الوصف المستحق لها وقد قال انما يلزم على هذا ان يكون
والقول ثلث اشكالها في وصفها لانه وانما ينبغي ان يدخل فيه القائل في مامل **قوله** على
الى الخ المصنف هناك انه يحق القائل والتشبيه لجزء الماشركه في وصفه خاص دون الحقيقة
من العقل والمخلو لاي من هذين المفهومين وكذا من العقل ولا يكون اذ اضاف من الذين
الا ان ان تعقل ذات الواجب كما ليس بالقياس الى تعقل ذات محليته وبالعكس وكذا
حجته من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ذاته الا ان تعقل ذات محليته وبالعكس وكذا
امكن ذلكهما **قوله** نصير عدد العداد بزيادة عدد البسار في احدى الواجد او الاخرين
قوله من نوع واحد لما فيه الامور المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اسرفت الدنيا سبعة اشكال
حسبنا الشمس والقمر ومعنونا بالاسحق لافاضته عليها الوان العدد والاحتان **قوله** في جمع ما
علم حقيقة بالضرورة اي فيما اشهر كونه من لدن حبه علمه القامه من غير ايقان الى نظر واستدلال
كوتبه الصانع وجوب الظهور وحرمة الجهل وطود الك **قوله** ان كان الشيء شي من ذلك هذا احض من
المعنى الاول فهو له لعدم شعوره الخالي عن التصورة التصديق والاركان لخلاف الاول **قوله**
نرسا الى اجتماعا على كيفية محضوه **قوله** فكم من صور ما لا يحصى كمالها الخ هذا اشار الى اختلاف
الصنوع بزيادتها في الدنيا **قوله** وكم من صور ما لا يحصى من حال الاشياء الى اختلاف الصنوع
وضوحا وشهرا تحت الجبال **قوله** وهو مبني على الجامع فيه ان بعض الفضل والتمثل بعد الوان
ما يحتاج الى جامع غير معناه الا ان يراد بالجامع ما يعظم الحد كور صيا ومعاني تلك الحروف ويمكن
ان يقال معنى قوله وهو مبني ان مجموعته من حيث هو مبني على الجامع قوله بل جميع ذلك معان
معقوله قال سيد المعقولات قد مر منه فان المضاف ان احد مطلقا فهو امر كلي مدرك العقل
وان اخذ مصافا الى كلي كان كليا ايقان وان اخذ مصافا الى كلي كان كليا هذه الاشياء والبياض
مثلا كان جن سا على ما ذكره وان كانت المضافة الى الحرف لا واجب الحرسه ولا معهما مثلا اذا
قلت عدوه من يد فان اذ به مطلق عند اوتيه كايه كليه وان اردت بها عدو او نه مع
في زمان معين او من معين الى غير ذلك من المعاني المستخص ويأتي شرحه كانت حربه وقدر على
النضاد حال الثمان والنهار فان قلت اذا كان القائل والنضاد مثلا معقولين فلما كان الاول
جامعا عقليا والثاني وهما قل لان الباطل سوا كان من كليلين او جرسين او كلي وجزى
امرا اذا العقل اليه اخصوا جميع بينهما وذلك لانه في نفسه صانع الجمع والحاجة في ذلك الى

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

من غير ان تنادي هذا العقل لانه التوضيح والافلا حاه اليه بعد ذلك المعاني

اختيار فالجمع بينهما وذلك في نفسه صالح للجمع وبما حازه في ذلك مثل هذا الجامع منسوب
الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الالات ولما التصادق فانه
امر اذا نظر اليه العقل اليه لم يحجبه بعض الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك
لخناج فيه الى اختيار منسوب الى الوهم اذ من شأنه ان يقال فان قلنا كيف تنسب اليه الوهم مطلقا
انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقض شيئا مما كان في ذلك قطعا قلت
الا اذا كان بالحققة الماهية للشيء سواء كان متعلقا بكل او جزئي لكونه اقوى لانها تستقيم
في الادان ان والقوة الوجهية متعلقة في ذاتها الى اذ ان كل المعاني الجزئية المتعلقة بالمحموس
والنفس تستعملها وسعيا في ادراكات شتى من الحواس ولذا اقبل الوهم سلطان القوى
الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنزوعة من المحسوسات بل في المعقولات الضرورية لذلك خطي
فيما يخصكم عليا باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهم ما يصح العقل باستعمال الوهم
الجمع اجله لم يستعملها لما يقتضي الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة
الوهم ولما كان الوهم الذي في هذا الاقتضى ينسب اليه كما ينسب القطع الى الصواب والجملة
الامور الواقعة على ما ينبغي للاختيار ينسب الى العقل وخلافه ينسب الى الوهم واما التفات
فان كان بين الصورتين المحسوستين فلا شك انه امر بعضي الجمع بينهما والحيث ان مدخل فيه فيسب اليه
وكذا التفات من المعاني الوهمية وبينها وبين الصورتين ينسب اليه لان الوهم الماهية العا
من الصورتين الحسية بل بالتفاز من بين المعقولات المنزوعة عن المحسوسات ينسب اليه ان
تلك المعقولات منزوعة عن الصورتين الحسية انما تنقسم المعقولات الضرورية لوقوع فيها
تقارن لم يكن الخيال وما يدخل في حكمها من غير مدركه من الامور الغريبة المعتمدة في اللغة
لما اخلو فيما ذكرناه من غير مدركه لما ذكره في الشرح واعترضوا هذا المذهب من غير جاز على
قانون التوحيد على يد ركون المراد بالجامع الوهم ما يدرك بالوهم انما هو السود والبياض
امران بينهما جامع لا ينسب الجامع قلت كلامه هاهنا الخ قال قد يشترط فيه
الى الجزئي وان لم يمنع الجزئية لكونها لا اوجها قلت كلامه هاهنا الخ قال قد يشترط فيه
شماحة لان المقصود بان الجملة الجامعة بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف
قطعا فلا بد ان يصحها جامع بينهما اصلا لا يستعمل بالجامع بين الجملتين عرفا فلا يصح
ان يكون جامعان للجملتين في موضع ولا يصح كذلك في موضع اخر لما منع هناك ومن محسوس
الوصل فاذا وجدت المحسوسات كان الوصل حسنا واذا اوقدت كان الوصل ممحوا
وجود المصحح وهو المتوسط بين كمال الاتصال والانعطاف على الفصل المذكور كذا في
شرح الفتح للشارح والسيد قدس سره لم يذكر اكمال الاتصال مع الهمام بل
قال اردت مجرد الاحيان الخ الا اذا الاحيان اما ان مجردة عن الجوهر العارض للشي
من الجدة والتبوت او مع بعض ما وجد لها في كلتا الجملتين او في احداهما والاهم في
في القسم الاول لمحتسب النسب وفي الثاني وفي الثالث الجوان وعندها لا يخرج
العينين الاولين لكل القسم الاول غير واقع اذ لا بد من العوض للتقدم في العلية
في التسمية الاعلى قول الشرح في التسمية لكنه لا يرتب عليه شي من المقصود هاهنا

وهذا

من اذ التفر من قوله فاذا اردت مجرد الاحيان الخ هو الثاني حتى يصح ترتيب قلت الخ
عليه ان النسب واجب لا محذور وقد ركف في الجواب باننا لا نستعمل ان النسب في الثاني
واجب وانه يتوقف عليه صحة العطف بل لما حجب افادة مقتضى الكلام وان حذرنا به في
على هذا الجواب ان لا يكون المحل في الثالث واجبا مطلقا وهذا هو مقتضى لفظه
في قوله لا ينسب مجرد الاحيان اذ لا يظهر لها فائدة بعد ما لا يلزم الى القسم الاول وقد عرفت
انه غير مقتضى للنسب وقد ركف لاسان القسم الاول ويقال معنى قوله من غير عرض للجدد
الخ من غير قصد للعرض والجملة العلية وان افادت الجدة لكونه غير مقتضى لاسان القسم الاول
الاسمية بالنظر الى التبع وفيه ان الكلام المشتمل على هذه الجملتين بعد ما لا يلزم الى القسم الاول
من ان اعتبار القصد في الخواص فظهر ان القول بان النسب بين الجملتين في العلية
والاسمية من المحسوسات الزائدة على ما يجب كما فهم من قول المقام ومن محسوسات الوصل حيث لم
لم يقل ومحتسبة ومن قول الشرح بعد وجود المصحح على ما هو مقتضى قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
الاطلاق الخ لا على ان جعله من محسوسات حيلة شرح قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
غير التسمية الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة فالاولى عدم ذكر هذا النوع
لكون النسب في الاطلاق والتبديد من المحسوسات وكذا كما في الشرح حيث قال بعد قول
المصنف تناسل الجملتين في الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة وما شاكل ذلك
ككونها تغليب من شرطيين بعد قوله لانها لا تمنع او يرد في احداهما الاطلاق الخ
المناشئة لكان مصدرا مبني من كان التامة اي وجود النسب المتعلق اما الموكدة
فلاحت غنها لانها لا تكون بالواو فكما انها تكونان بدون الواو بمعنى ان الاضطرار في المقصود
وكما انها لا تكونان مع الواو وهو ذلك من اعتبارها ككونها في باب كان كقولهم
امر للمصنف عليه السلام قد كنت وما اهدى بالخبر وقول الشاعر
فامشي وبعثران والجملة الوضعية المصدرة بالواو كقولهم وما اهلكتنا
من قريته الا واهلكتنا معلوم وقوله تعالى سمعنا ونأمرهم كلهم تأكيد لصرف
الصفة بالموصوف وهو قول صاحبنا كشوف ابيد السبيل قد يشترط في اوائل باب الفضل
والوصل من شرح الفتح فالواو والمعللة في الكلام على هذا النوع العاطفة والخالية
والاعتراضية والموكدة للصرف والصفة والاصل هي القاطعة والباقية في موضع عليها ولما
ذكر ان كل جملة اسمية الكلية من غير الجنس في المقام الخطابي ان ادان سب
ان اي جملة بطل هذا الوصف اعني وقوعها خال خالية عن ضميمة صاحبها مقارنته للواو وحيث
لا يشترط محضه مع ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع الركز المحضه واجبا
اذا قدمت الحال عليه نحو جاني اكلان جمل اللهم الا ان يقال الجملة الخالية عن الضميمة الخالية
بالواو لا يجوز تقديمها على صاحبها لانها لا تملك الواو الذي هو العطف لكن ينص ان اصعب على
حواله عند الجمهور وان صغته المعان به فله الدما مبني كذا قيل واقول على بعد من
امتناع عدم الجملة الخالية كما يمكن توجيه كلام الشرح اذ لا يلزم من المنع لان معنى قول المقام

وهذا

من اذ التفر من قوله فاذا اردت مجرد الاحيان الخ هو الثاني حتى يصح ترتيب قلت الخ
عليه ان النسب واجب لا محذور وقد ركف في الجواب باننا لا نستعمل ان النسب في الثاني
واجب وانه يتوقف عليه صحة العطف بل لما حجب افادة مقتضى الكلام وان حذرنا به في
على هذا الجواب ان لا يكون المحل في الثالث واجبا مطلقا وهذا هو مقتضى لفظه
في قوله لا ينسب مجرد الاحيان اذ لا يظهر لها فائدة بعد ما لا يلزم الى القسم الاول وقد عرفت
انه غير مقتضى للنسب وقد ركف لاسان القسم الاول ويقال معنى قوله من غير عرض للجدد
الخ من غير قصد للعرض والجملة العلية وان افادت الجدة لكونه غير مقتضى لاسان القسم الاول
الاسمية بالنظر الى التبع وفيه ان الكلام المشتمل على هذه الجملتين بعد ما لا يلزم الى القسم الاول
من ان اعتبار القصد في الخواص فظهر ان القول بان النسب بين الجملتين في العلية
والاسمية من المحسوسات الزائدة على ما يجب كما فهم من قول المقام ومن محسوسات الوصل حيث لم
لم يقل ومحتسبة ومن قول الشرح بعد وجود المصحح على ما هو مقتضى قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
الاطلاق الخ لا على ان جعله من محسوسات حيلة شرح قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
غير التسمية الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة فالاولى عدم ذكر هذا النوع
لكون النسب في الاطلاق والتبديد من المحسوسات وكذا كما في الشرح حيث قال بعد قول
المصنف تناسل الجملتين في الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة وما شاكل ذلك
ككونها تغليب من شرطيين بعد قوله لانها لا تمنع او يرد في احداهما الاطلاق الخ
المناشئة لكان مصدرا مبني من كان التامة اي وجود النسب المتعلق اما الموكدة
فلاحت غنها لانها لا تكون بالواو فكما انها تكونان بدون الواو بمعنى ان الاضطرار في المقصود
وكما انها لا تكونان مع الواو وهو ذلك من اعتبارها ككونها في باب كان كقولهم
امر للمصنف عليه السلام قد كنت وما اهدى بالخبر وقول الشاعر
فامشي وبعثران والجملة الوضعية المصدرة بالواو كقولهم وما اهلكتنا
من قريته الا واهلكتنا معلوم وقوله تعالى سمعنا ونأمرهم كلهم تأكيد لصرف
الصفة بالموصوف وهو قول صاحبنا كشوف ابيد السبيل قد يشترط في اوائل باب الفضل
والوصل من شرح الفتح فالواو والمعللة في الكلام على هذا النوع العاطفة والخالية
والاعتراضية والموكدة للصرف والصفة والاصل هي القاطعة والباقية في موضع عليها ولما
ذكر ان كل جملة اسمية الكلية من غير الجنس في المقام الخطابي ان ادان سب
ان اي جملة بطل هذا الوصف اعني وقوعها خال خالية عن ضميمة صاحبها مقارنته للواو وحيث
لا يشترط محضه مع ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع الركز المحضه واجبا
اذا قدمت الحال عليه نحو جاني اكلان جمل اللهم الا ان يقال الجملة الخالية عن الضميمة الخالية
بالواو لا يجوز تقديمها على صاحبها لانها لا تملك الواو الذي هو العطف لكن ينص ان اصعب على
حواله عند الجمهور وان صغته المعان به فله الدما مبني كذا قيل واقول على بعد من
امتناع عدم الجملة الخالية كما يمكن توجيه كلام الشرح اذ لا يلزم من المنع لان معنى قول المقام

من اذ التفر من قوله فاذا اردت مجرد الاحيان الخ هو الثاني حتى يصح ترتيب قلت الخ
عليه ان النسب واجب لا محذور وقد ركف في الجواب باننا لا نستعمل ان النسب في الثاني
واجب وانه يتوقف عليه صحة العطف بل لما حجب افادة مقتضى الكلام وان حذرنا به في
على هذا الجواب ان لا يكون المحل في الثالث واجبا مطلقا وهذا هو مقتضى لفظه
في قوله لا ينسب مجرد الاحيان اذ لا يظهر لها فائدة بعد ما لا يلزم الى القسم الاول وقد عرفت
انه غير مقتضى للنسب وقد ركف لاسان القسم الاول ويقال معنى قوله من غير عرض للجدد
الخ من غير قصد للعرض والجملة العلية وان افادت الجدة لكونه غير مقتضى لاسان القسم الاول
الاسمية بالنظر الى التبع وفيه ان الكلام المشتمل على هذه الجملتين بعد ما لا يلزم الى القسم الاول
من ان اعتبار القصد في الخواص فظهر ان القول بان النسب بين الجملتين في العلية
والاسمية من المحسوسات الزائدة على ما يجب كما فهم من قول المقام ومن محسوسات الوصل حيث لم
لم يقل ومحتسبة ومن قول الشرح بعد وجود المصحح على ما هو مقتضى قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
الاطلاق الخ لا على ان جعله من محسوسات حيلة شرح قول المقام لانها لا تمنع غير ما تنسب اليه
غير التسمية الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة فالاولى عدم ذكر هذا النوع
لكون النسب في الاطلاق والتبديد من المحسوسات وكذا كما في الشرح حيث قال بعد قول
المصنف تناسل الجملتين في الاسمية والعلية والعلمية في المصنف والمضارعة وما شاكل ذلك
ككونها تغليب من شرطيين بعد قوله لانها لا تمنع او يرد في احداهما الاطلاق الخ
المناشئة لكان مصدرا مبني من كان التامة اي وجود النسب المتعلق اما الموكدة
فلاحت غنها لانها لا تكون بالواو فكما انها تكونان بدون الواو بمعنى ان الاضطرار في المقصود
وكما انها لا تكونان مع الواو وهو ذلك من اعتبارها ككونها في باب كان كقولهم
امر للمصنف عليه السلام قد كنت وما اهدى بالخبر وقول الشاعر
فامشي وبعثران والجملة الوضعية المصدرة بالواو كقولهم وما اهلكتنا
من قريته الا واهلكتنا معلوم وقوله تعالى سمعنا ونأمرهم كلهم تأكيد لصرف
الصفة بالموصوف وهو قول صاحبنا كشوف ابيد السبيل قد يشترط في اوائل باب الفضل
والوصل من شرح الفتح فالواو والمعللة في الكلام على هذا النوع العاطفة والخالية
والاعتراضية والموكدة للصرف والصفة والاصل هي القاطعة والباقية في موضع عليها ولما
ذكر ان كل جملة اسمية الكلية من غير الجنس في المقام الخطابي ان ادان سب
ان اي جملة بطل هذا الوصف اعني وقوعها خال خالية عن ضميمة صاحبها مقارنته للواو وحيث
لا يشترط محضه مع ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع الركز المحضه واجبا
اذا قدمت الحال عليه نحو جاني اكلان جمل اللهم الا ان يقال الجملة الخالية عن الضميمة الخالية
بالواو لا يجوز تقديمها على صاحبها لانها لا تملك الواو الذي هو العطف لكن ينص ان اصعب على
حواله عند الجمهور وان صغته المعان به فله الدما مبني كذا قيل واقول على بعد من
امتناع عدم الجملة الخالية كما يمكن توجيه كلام الشرح اذ لا يلزم من المنع لان معنى قول المقام

قولوه هدى معني
الفاصلة فان فاص
ما بين الفاصلة و
رند اليوم وروند
استي قنلا فاصلا
وهو محكوم عليه
او موصوفه ان
صل استي واند
مدرسه

[illegible]

عبارۃ الشیخ
لنن مطلق
الحکامه الخلال
الماده هذا
و قد راجع
مع انه لا يشترط
اذا علم كونه
او يغنى
او لا يغنى
عن

[illegible]

والا يتناقض في نفسه من جهة انما يعطى الحق لم يصح كما استلزم كنهه فيكون اليوم والفرق من عدم
 هذه الفرسه فاذا الاستدلال الذي هو الاصل لما عرفت من معارضة محط الداله على المقارنه فحان
 لهذا الاعتبار وقوعه خلافا لهذا لما مضى المشت فأن وضع الفعل على افاده الجدد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فلذلك قيل باحتياجه الى قدومه المقديه من الجاهل لتفهم المقارنه
 واقول لا بد عليه ان الدليل قائم على عدم المقارنه فانه لما قال ان ما ضوئته بالنسبه
 الى ما جعل فنداله كان المعنى انه واقع في زمان قدر زمان ما جعل فنداله فكيف جاعله
 كما ان الماضي الذي هو عار حال لما كانت ما ضوئته بالنسبه الى زمان الحكم الجامع زمانه
 زمان الحكم لا يقال يجوز ان يكون اوله صديقا واستدماسته عليه مقارنه لان القول
 فالماضي هو اسداد ذلك الفعل لا ذلك الفعل جميعه ويكون اطلاق الفعل عليه محبان
 لا حقيقة على انه لو امكن ادعاء ذلك في الافعال التي لم تكن استدامتها لا يمكن ادعاءه في
 الافعال التي لا يثبت واثم براد عليه ان المقارنه اذا حطت بدخول قد صار الماضي بعد
 دخولها كالحال المقترنة في دلالة على حتمتوا ضفة عار ثابته مقارنه لما جعل فنداله
 له فينبغي ان لا يجوز الواو كالمضارع المثبت ولو قيل ان سدا شرط لفظ قد انكر
 اذا قلت مثلا جاني زيد ضرب او وضرب كان المتبادر هو الاستيناف والعطف
 واذا قلت جاني زيد قد ضرب او قد ضرب كان المتبادر هو الحاله به تهادة الذوق
 في الموضوعين لم يكن بعيدا ولعل من حلى الذوق وشانه في الموضوعين اذ قال ذلك ولا بعد
 في استفادة ذلك من لفظ قد كما استفادته من لفظ كما على ما قال الشيخ في سبج ان
 قوله بمحصله الداله فيه انه تحقيق اشاره الى ان المقترن في الداله على الحتمتوا في المقترن
 المطابقة فاي فرق بينه وبين المقارنه في اشارتها فيه وعندها فيها تأمل قوله ودلك
 لا ثم قصدوا الى السيد قد تكرر ظاهر هذا الكلام بغير ان لا يحول بصر ذلك
 على اسعراق النفي للزمان الماضي وضفا ما عديم بدل على ان الاستدراك انما استفاد
 من خارج فبا على ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه لحسب اطلاق الوضع وما ذكره
 هاهنا انما تفهم اذا قول لا انقيات النفي وقيل في رد ما من قال ضرب زيدانه لم ضرب
 لكونها متممة هذا الوصل انما تفهم ان لم يكن خذ الاستحيه جمله فعلية واما اذا كان
 فعلية في بعد التجدد كالفعلية المحض كما في كنهه في الكلام على المعنى الماعل
 والاستحيه قوله لعدم دلالتها على علم الشوق في التجدد فان قيل هما يكون المعنى
 ذكر الواو وعدم دلالتها على عدم الشوق فظعا وهو مع ظهور الاستيناف وكل غير صحيح
 اما الاول فلان اخذ المعنيين مما يجوز الامر من غير مرجح كل من في المضارع المنفي واما الثاني
 فلان المجموع لو صح من حيث ان يكون ذكر الواو في المضارع المنفي والماضي اولى لوجود
 المرجح وهو اتفاق احد المعنيين مع ظهور الاستيناف لما سبق من ان جمله بالمثل بها
 من حيث هي جمله مستقلة بالا فاده من غير فضل بين الاسمية والفعلية احد باحتياجه
 الثاني ولم ظهور الاستيناف في غير الاسمية مثله فاد ذلك لان جمله الحاله بغيرها جمله فعلية واما هو

فهل يثبت ان يكون
 قد ملخصه
 الاستيناف
 في ان الاستيناف
 بذكر الواو في
 لعدم تبادر الاستيناف
 ولا يثبت كنهه
 في قوله
 في قوله
 في قوله

الذي هو المعنى
 في قوله
 في قوله

في حكمها وقد ذكر الاستحيه بعد ما يدل على قصد الاستيناف دلالة ظاهره خلافا لعل عليه
 لظهور المناسبة بينها وبين المقدمه والاستيناف في الفعلية لظهور ظهوره في الاسمية والاسمية
 ولا يحق انه لا يدخل لعدم دلالتها على عدم الشوق في الواو بل ظهور الاستيناف في
 مستحيل كذا تأمل قوله اي انتم من اهل العلم ان الاعلى لا يربط المعنى بمرارة اللام والثاني
 على حذف المقول قوله حتى يدخل في ضلة القاملا الحما التي بالواو في وان دخلت في ضلة
 القامل وانتم اليه في الاشياء لكونها لا بعد من تقدير المقترن في عدم استيناف الاشياء بها
 قوله المضبعة اسم مكان من الصاع لمعنى الاطراح لم تر عمت انك لا تستنف ككلاما لعني اذا كان
 هذه الجملة يد وان الواو لا ضرب من التاويل كما يقال معنى قوة الاشياء فيها ومعنى عود
 على يديه ذاهبا في طريقه الذي جأ منه قوله وهو مشعر كانه اعراض على المعنى حيث فهم من كلامه
 ان وجوب ذكر الواو انما هو فيكون المتبادر فيه صمد في الحال وان ما عداه على المشهور في قوله
 الاقرن واولية الذكر واما الحواريون فينبغي ان يكون المتبادر فيه الصمد
 لان هذا الظاهر موضع المصير المتبادر في انما الاستيناف المتبادر في الشجهم كون ما عداه
 على المشهور فان هذا الكلام جميعه كلام الشيخ كما صرح به الشرح اعني من قوله وقال
 عند لقائه في التاويل المذكور ان الواو لم يرد في ما يكون المتبادر فيه صمد في الحال
 نزلها بدخول حرف التنداد ووفقا لغيره في حاله ولا يخفى انه يفهم من ذلك ان ما عداه
 غير حسن والى ان كان التخصيص صاعدا او اذ لم يكن حسنا لم يكن جازيا عند اللغاة فلا يفهم من ذلك
 نقول لجواز ان يرد في غل المتبادر لوجه التخصيص كذا ما يكون المتبادر فيه صمد في الحال بوجوب
 الواو عند الشيخ الا ان قاله كذا لما عرض له لكونه اذ في مرتبه ونعلم ما عداه بالظرف الا وفي
 وفيه بعد قوله فعلى تقدير من يتبع الواو وما بعد من المضارع وتقدر المقترن قوله وعلى تقدير
 لا يحل الواو وما بعد من الاستحيه وما بعد من الماضي وحسن الذكر فان قيل قد صرح الشيخ بان
 الاستحيه تترك فيها الواو لا لضرب من التاويل ونوع من التسمية فان ذلك في هذين الموضوعين
 الذين نحن فيهما الترتيب فيمكن انجاب بانه لم يترك تاويل كذا في اشارتها وان الثاني لما وقع عقيد المقترن
 فكانه مقترن وفيه ما فيه قوله اما الجان والاطناب قال السيد في شرحه في شرح
 المفتاح لم يعرض لكناه مع انها سبه ايضا لا فضيلة لكلام الاوستا فما صدر عن البليغ
 متاوبا لا يكون فيه كنهه بعدد في حقه بحث لان عدم الاعتداد بما يكون اذا كان
 قصد البليغ التجرى عن النكت وليس متعين لحوار ان يكون في المقام مقتضيات وحضوضيات
 لا يربطها غير البليغ واما البليغ فمحمدة ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها مقتضاها في قوله
 حوار كون الموح بالاسم الى معنى المقام متاوبا في المعارف الاوستا مع بلاغته اللهم الا ان يبق
 من اده انه ليس بلغا من حيث هو متاوبا في المعارف ان قيل فكذلك في الاحزان والاطناب
 اذ ليس بلاغه الموح من حيث انه اقل من معارف الاوستا بل من حيث اشتراكه على خواص احب ان يكون
 اقل من معارفهم يشعر بوجوه خواص خلاف المتاواه فتأمل قوله الى كلامه ان يده وفي قوله
 النصرا اشارته الى كلام الله بعد في كون الكلام موحرا كونه من ادعاء على كلام اخر وكذا المطلب

والحاصل ان الواو
 الاستيناف في
 الاستيناف في
 في قوله
 في قوله
 في قوله

اشارة الى ان
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

لا يقدح فيه كونه ناقضا عن كلام آخر **وله** وفي غاية الفهاهة الفهاهة التي يفهم منه
 ان وجود شي من الفهاهة ايتي في كونهم من الاوساط والظاآنه بنا فيه كما يتعبر به عدم التعرض
 للفظ غايه في الشرح الكبير وشرح المفاتيح ولكن ان جعل الاضافه بياينه اي غايه من الفهاهة
 وانما جعل السكاكي اياها من المفاتيح على متعارف واما اوساط لان الاوساط لما كانت في الفهاهة من
 الظاهر كان كلامهم على غير متعارف في زيادة المشهور المعنى المشهور من مشهور من المشهور
 فهو امر غير متعارف والوجه معلوم الظاهر في فاشان ان جعل الاضافه على غير **وله** بدلا
 وضعية من غير ملاحظة المقامات حتى يحيط بها حتى لا يعدم بعد ما نعلم اذا نمت
 ذلك الى ان لا يلاحظه عد كاصوات الحيوانات واد اصدر من قبله عن السليغ لاداعي في خبره
 عن الحك لمطابقة المقام ويدل على ذلك من جهة تلك الاضواء وقد سبق مما علمنا عن بعضهم
 اشار الى الله لا يفتقر اليك في صدوره عن السليغ في التجربة المذكورة **وله** عن حكم العقول
 هو صوت الراعي في غنمه وخيل الركب في غرابها بعد عن غيره **وله** والاطباء
 اداهه باكثرها فيه ان هذا الايلام اصطلح على السكاكي من الاطباء بعلم المشاوه والقل
 هذا مبني على اصطلاح آخر قوله لكونه نسبيا لم يظهر وجهه في شدينا في وجوده الى اخذ
 الامر من تارة الى اخرى فتأمل قوله الى ان يكون عبارة المتعارف اكثر منه الذي سبق
 هو قوله اد المقصود الخ وانما بعد اعني هذه العبارة ولم يقل كذا المقصود ولم يشر ما سبق
 بكونه اقل من عبارة المتعارف لمكان مقابلته بقوله الى ان يكون المقام حلقا باسطا مازكر
 حيث لم يقل اخرى الى اد المقصود باقل مما يصفيه المقام من كلام اسطر من المذكور **وله** اقل
 واخرى الى كونه اقل مما يصفيه المقام وانما لم يذكره كذا لاما بالاول فلا يسهل
 الاحتضان فلا معنى لكونه يرجع اليه واما بالثاني ان كان اقرب مما سبق فتفنن في
 العبارة **وله** وهو عبط الخ وقد دلل ان كون المقام حلقا باسطا من متعارف الاوساط
 لا يقتضي كون الكلام الذي ذكره المتكلم موجزا لحيوان ان يكون ازيد من متعارف الاوساط
وله اعني قولنا نارب تحت بناقضة ما في شرح المفاتيح ان معارف الاوساط قد شخ
 مثاله اي مثال كونه اقل مما يصفيه المقام حسب الظاهر دون التحقيق **وله** فالاحكام معتبان
 هذا مبني على انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي وانه السيد في شرح المفاتيح والشرح
 مال في شرح المفاتيح الى الفرق بينهما عند ايات بيدها معوما من وجه بالنظر الى اعتبارات
 ذكرها هناك **وله** ان يسطر في الكلام من غايية السطرين من حيث معنى اللفظ اكر المقام
 اقضي تحفظا ذلك الاختصار لما فيه من التنبيه على قصوره العبارة عن وصف التعارض
 الشباب **وله** الامام المستب **وله** يلعبها عنهم من وجه لتضادها فيما هو اقل من عبارة
 المتعارف ومعنى المقام صغارا اذا قلنا ب **وله** حذف حرف النداء او صدق الاول بدون
 الثاني كما في قوله اد قال الحسن نعم محدوف الاسد فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا
 نعم وليس قل من معنى المقام لان المقام لصفه بعضي حذف المبتدأ اليه كما في **وله** وصدق
 الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى وفي هو العظمى واعلم انه يمكن اعتبار المعنيين
 في الاطباء باهم احدهما ما سبق الثاني اداه باكثر مما يصفيه المقام ومنها انهم عموم

وهو اد المقصود ما ذكر
 من معارف المتعارف

لصادقها

في نحو هذا نعم فانهم قد صدقوا الاول بدون الثاني في قوله تعالى رب اني
 ومن العظمى **وله** والثاني بدون الاول في قوله تعالى رب اني
 بالمعنى الاول والاطباء بالمعنى الثاني لعدم من وجه لتضادها في حذف ال فاصطلاحه عند
 كون الامم بالاصطلاح معصودا اضليا للحكم فان متعارف الاوساط هذا عن ال فاصطلاحه
 ومعنى ظاهر المقام غزال وصدق الاول بدون الثاني في قولنا نعم حذف المبتدأ والعكس
 في هذا نعم وكذا بين الاحكام بالمعنى الثاني والاطباء بالمعنى الاول لتضادها في قوله رب
 الى ومن العظمى من صدق الاول بدون الثاني فيما اذا قيل لا يري قد شخ والعكس فيما اذا قيل
 هذا نعم فتوفوه وانما لم يذكر المعنيين للاطباء والنسبة بينهما لا تشاق لذهن الخ كذا
 ذكر في الاحكام **وله** والجواب انه لم يرد الخ توفش فيه بان قول السكاكي في كونهما شدينا
 الكلام فيما يدل على انه يثبت على مدغاه لطلق النسبية واسئلة ان مطلق النسبية النسبية
 ذلك كذا **وله** فلا يكون مقبولا فيه انه قد اشار في العرف ان العيش المعنوية اعني الناعم
 انما هو عيش الجمله الحق دون العقل المتأمل في عواقب الامور ولذا ذكر في خلاصة الدين
 لهاها وميزان الدين المتأمل عقلا وعنده من الاشعار في هذا المعنى والشاعر جمل مطلق
 في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا المتأملين
 في امورهم وانما بالظفر وجه الى ان العيش في طلال الجمل والمتأمل لكون الانا غاوا والعيش
 الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو انه لو ذكر الناعم في طلال العقل لكان كالتكرار
 فانه على ذلك لفظ الصلاد كذا في الشرح وتوفش في ذلك بانه لا يدفع الاحتمال المذكور
 لان غايه ما فهم منه ان يكون العيش في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
 الشاق كناية عن عيش العقلا فيكون معناه العيش الناعم حرم من العيش الشاق
 وليس هذا معصود الشاعر بل معصوده ان العيش الناعم وان كان مع آذيله الجمل
 والحافه خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فصيلة الغنم والعقل ولا يخفى فاضره عن
 اداه هذا المعنى فامل **وله** والكذب والممن واحد فيه انه يكون الخ من عطف احد المفرادتين
 على الاخر ويقتضي هذا المعنى في الاذهان كالتوكيد وانه مناسب للمقام فلا يخل بالسلامة
وله الجدية هو جدية الانس فالاشارة الشواهد كان من العرب الاولى من بني ابياد
 كما ذكره نزل كلبى وكثيثة ابو مالك وكان في ايام ملوك الطوائف قال ابو عبيدة كان بعد
 عيسى صلوات الله بثلث سنين وكان قد ملك شاطي الفرات الى باعنا والا ذلك الى الشواد سنين
 سنه وكان به برص فهايت العرب ان يصعبه بذلك فقالوا لا يبرئ من الوضاح وقيل شبي
 لذلك بانه كان به حرق نان ففي انزه فقط سوره او حرا وكان الملك اياه كان اول من
 ملك الحارة وكان حرمه يغرب على ملوك الطوائف حتى علمهم على كبر ما في يد ربه
 وهو اول من اوقد الشع ونصب المجانيق للحرب واول من اجمع له الملك بارض العراق **وله** وهو معروف
 وذلك ان حذله كان فتراهاها وعلب على ملكه وفي الزنا الى اطراف مملكته وكانت عاقله فيه
 معنت اليه لخطبه الى بعض السمل ملكه ملكه فادعته نفسه الى ذلك وقيل انه هو الذي
 بعث اليه لخطبه فكتب اليه في قاعله ومثله رغب فيه فاذا شئت فقل شخص الى فتاواه
 فكل اشار اليه ان سغرا الا قصر ان سعد فانه قال له الملك لا تغفل فان هذه حذره ومن

في نحو هذا نعم فانهم قد صدقوا الاول بدون الثاني في قوله تعالى رب اني
 ومن العظمى **وله** والثاني بدون الاول في قوله تعالى رب اني
 بالمعنى الاول والاطباء بالمعنى الثاني لعدم من وجه لتضادها في حذف ال فاصطلاحه عند
 كون الامم بالاصطلاح معصودا اضليا للحكم فان متعارف الاوساط هذا عن ال فاصطلاحه
 ومعنى ظاهر المقام غزال وصدق الاول بدون الثاني في قولنا نعم حذف المبتدأ والعكس
 في هذا نعم وكذا بين الاحكام بالمعنى الثاني والاطباء بالمعنى الاول لتضادها في قوله رب
 الى ومن العظمى من صدق الاول بدون الثاني فيما اذا قيل لا يري قد شخ والعكس فيما اذا قيل
 هذا نعم فتوفوه وانما لم يذكر المعنيين للاطباء والنسبة بينهما لا تشاق لذهن الخ كذا
 ذكر في الاحكام **وله** والجواب انه لم يرد الخ توفش فيه بان قول السكاكي في كونهما شدينا
 الكلام فيما يدل على انه يثبت على مدغاه لطلق النسبية واسئلة ان مطلق النسبية النسبية
 ذلك كذا **وله** فلا يكون مقبولا فيه انه قد اشار في العرف ان العيش المعنوية اعني الناعم
 انما هو عيش الجمله الحق دون العقل المتأمل في عواقب الامور ولذا ذكر في خلاصة الدين
 لهاها وميزان الدين المتأمل عقلا وعنده من الاشعار في هذا المعنى والشاعر جمل مطلق
 في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا المتأملين
 في امورهم وانما بالظفر وجه الى ان العيش في طلال الجمل والمتأمل لكون الانا غاوا والعيش
 الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو انه لو ذكر الناعم في طلال العقل لكان كالتكرار
 فانه على ذلك لفظ الصلاد كذا في الشرح وتوفش في ذلك بانه لا يدفع الاحتمال المذكور
 لان غايه ما فهم منه ان يكون العيش في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
 الشاق كناية عن عيش العقلا فيكون معناه العيش الناعم حرم من العيش الشاق
 وليس هذا معصود الشاعر بل معصوده ان العيش الناعم وان كان مع آذيله الجمل
 والحافه خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فصيلة الغنم والعقل ولا يخفى فاضره عن
 اداه هذا المعنى فامل **وله** والكذب والممن واحد فيه انه يكون الخ من عطف احد المفرادتين
 على الاخر ويقتضي هذا المعنى في الاذهان كالتوكيد وانه مناسب للمقام فلا يخل بالسلامة
وله الجدية هو جدية الانس فالاشارة الشواهد كان من العرب الاولى من بني ابياد
 كما ذكره نزل كلبى وكثيثة ابو مالك وكان في ايام ملوك الطوائف قال ابو عبيدة كان بعد
 عيسى صلوات الله بثلث سنين وكان قد ملك شاطي الفرات الى باعنا والا ذلك الى الشواد سنين
 سنه وكان به برص فهايت العرب ان يصعبه بذلك فقالوا لا يبرئ من الوضاح وقيل شبي
 لذلك بانه كان به حرق نان ففي انزه فقط سوره او حرا وكان الملك اياه كان اول من
 ملك الحارة وكان حرمه يغرب على ملوك الطوائف حتى علمهم على كبر ما في يد ربه
 وهو اول من اوقد الشع ونصب المجانيق للحرب واول من اجمع له الملك بارض العراق **وله** وهو معروف
 وذلك ان حذله كان فتراهاها وعلب على ملكه وفي الزنا الى اطراف مملكته وكانت عاقله فيه
 معنت اليه لخطبه الى بعض السمل ملكه ملكه فادعته نفسه الى ذلك وقيل انه هو الذي
 بعث اليه لخطبه فكتب اليه في قاعله ومثله رغب فيه فاذا شئت فقل شخص الى فتاواه
 فكل اشار اليه ان سغرا الا قصر ان سعد فانه قال له الملك لا تغفل فان هذه حذره ومن

في نحو هذا نعم فانهم قد صدقوا الاول بدون الثاني في قوله تعالى رب اني
 ومن العظمى **وله** والثاني بدون الاول في قوله تعالى رب اني
 بالمعنى الاول والاطباء بالمعنى الثاني لعدم من وجه لتضادها في حذف ال فاصطلاحه عند
 كون الامم بالاصطلاح معصودا اضليا للحكم فان متعارف الاوساط هذا عن ال فاصطلاحه
 ومعنى ظاهر المقام غزال وصدق الاول بدون الثاني في قولنا نعم حذف المبتدأ والعكس
 في هذا نعم وكذا بين الاحكام بالمعنى الثاني والاطباء بالمعنى الاول لتضادها في قوله رب
 الى ومن العظمى من صدق الاول بدون الثاني فيما اذا قيل لا يري قد شخ والعكس فيما اذا قيل
 هذا نعم فتوفوه وانما لم يذكر المعنيين للاطباء والنسبة بينهما لا تشاق لذهن الخ كذا
 ذكر في الاحكام **وله** والجواب انه لم يرد الخ توفش فيه بان قول السكاكي في كونهما شدينا
 الكلام فيما يدل على انه يثبت على مدغاه لطلق النسبية واسئلة ان مطلق النسبية النسبية
 ذلك كذا **وله** فلا يكون مقبولا فيه انه قد اشار في العرف ان العيش المعنوية اعني الناعم
 انما هو عيش الجمله الحق دون العقل المتأمل في عواقب الامور ولذا ذكر في خلاصة الدين
 لهاها وميزان الدين المتأمل عقلا وعنده من الاشعار في هذا المعنى والشاعر جمل مطلق
 في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا المتأملين
 في امورهم وانما بالظفر وجه الى ان العيش في طلال الجمل والمتأمل لكون الانا غاوا والعيش
 الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو انه لو ذكر الناعم في طلال العقل لكان كالتكرار
 فانه على ذلك لفظ الصلاد كذا في الشرح وتوفش في ذلك بانه لا يدفع الاحتمال المذكور
 لان غايه ما فهم منه ان يكون العيش في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
 الشاق كناية عن عيش العقلا فيكون معناه العيش الناعم حرم من العيش الشاق
 وليس هذا معصود الشاعر بل معصوده ان العيش الناعم وان كان مع آذيله الجمل
 والحافه خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فصيلة الغنم والعقل ولا يخفى فاضره عن
 اداه هذا المعنى فامل **وله** والكذب والممن واحد فيه انه يكون الخ من عطف احد المفرادتين
 على الاخر ويقتضي هذا المعنى في الاذهان كالتوكيد وانه مناسب للمقام فلا يخل بالسلامة
وله الجدية هو جدية الانس فالاشارة الشواهد كان من العرب الاولى من بني ابياد
 كما ذكره نزل كلبى وكثيثة ابو مالك وكان في ايام ملوك الطوائف قال ابو عبيدة كان بعد
 عيسى صلوات الله بثلث سنين وكان قد ملك شاطي الفرات الى باعنا والا ذلك الى الشواد سنين
 سنه وكان به برص فهايت العرب ان يصعبه بذلك فقالوا لا يبرئ من الوضاح وقيل شبي
 لذلك بانه كان به حرق نان ففي انزه فقط سوره او حرا وكان الملك اياه كان اول من
 ملك الحارة وكان حرمه يغرب على ملوك الطوائف حتى علمهم على كبر ما في يد ربه
 وهو اول من اوقد الشع ونصب المجانيق للحرب واول من اجمع له الملك بارض العراق **وله** وهو معروف
 وذلك ان حذله كان فتراهاها وعلب على ملكه وفي الزنا الى اطراف مملكته وكانت عاقله فيه
 معنت اليه لخطبه الى بعض السمل ملكه ملكه فادعته نفسه الى ذلك وقيل انه هو الذي
 بعث اليه لخطبه فكتب اليه في قاعله ومثله رغب فيه فاذا شئت فقل شخص الى فتاواه
 فكل اشار اليه ان سغرا الا قصر ان سعد فانه قال له الملك لا تغفل فان هذه حذره ومن

في نحو هذا نعم فانهم قد صدقوا الاول بدون الثاني في قوله تعالى رب اني
 ومن العظمى **وله** والثاني بدون الاول في قوله تعالى رب اني
 بالمعنى الاول والاطباء بالمعنى الثاني لعدم من وجه لتضادها في حذف ال فاصطلاحه عند
 كون الامم بالاصطلاح معصودا اضليا للحكم فان متعارف الاوساط هذا عن ال فاصطلاحه
 ومعنى ظاهر المقام غزال وصدق الاول بدون الثاني في قولنا نعم حذف المبتدأ والعكس
 في هذا نعم وكذا بين الاحكام بالمعنى الثاني والاطباء بالمعنى الاول لتضادها في قوله رب
 الى ومن العظمى من صدق الاول بدون الثاني فيما اذا قيل لا يري قد شخ والعكس فيما اذا قيل
 هذا نعم فتوفوه وانما لم يذكر المعنيين للاطباء والنسبة بينهما لا تشاق لذهن الخ كذا
 ذكر في الاحكام **وله** والجواب انه لم يرد الخ توفش فيه بان قول السكاكي في كونهما شدينا
 الكلام فيما يدل على انه يثبت على مدغاه لطلق النسبية واسئلة ان مطلق النسبية النسبية
 ذلك كذا **وله** فلا يكون مقبولا فيه انه قد اشار في العرف ان العيش المعنوية اعني الناعم
 انما هو عيش الجمله الحق دون العقل المتأمل في عواقب الامور ولذا ذكر في خلاصة الدين
 لهاها وميزان الدين المتأمل عقلا وعنده من الاشعار في هذا المعنى والشاعر جمل مطلق
 في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا المتأملين
 في امورهم وانما بالظفر وجه الى ان العيش في طلال الجمل والمتأمل لكون الانا غاوا والعيش
 الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو انه لو ذكر الناعم في طلال العقل لكان كالتكرار
 فانه على ذلك لفظ الصلاد كذا في الشرح وتوفش في ذلك بانه لا يدفع الاحتمال المذكور
 لان غايه ما فهم منه ان يكون العيش في طلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
 الشاق كناية عن عيش العقلا فيكون معناه العيش الناعم حرم من العيش الشاق
 وليس هذا معصود الشاعر بل معصوده ان العيش الناعم وان كان مع آذيله الجمل
 والحافه خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فصيلة الغنم والعقل ولا يخفى فاضره عن
 اداه هذا المعنى فامل **وله** والكذب والممن واحد فيه انه يكون الخ من عطف احد المفرادتين
 على الاخر ويقتضي هذا المعنى في الاذهان كالتوكيد وانه مناسب للمقام فلا يخل بالسلامة
وله الجدية هو جدية الانس فالاشارة الشواهد كان من العرب الاولى من بني ابياد
 كما ذكره نزل كلبى وكثيثة ابو مالك وكان في ايام ملوك الطوائف قال ابو عبيدة كان بعد
 عيسى صلوات الله بثلث سنين وكان قد ملك شاطي الفرات الى باعنا والا ذلك الى الشواد سنين
 سنه وكان به برص فهايت العرب ان يصعبه بذلك فقالوا لا يبرئ من الوضاح وقيل شبي
 لذلك بانه كان به حرق نان ففي انزه فقط سوره او حرا وكان الملك اياه كان اول من
 ملك الحارة وكان حرمه يغرب على ملوك الطوائف حتى علمهم على كبر ما في يد ربه
 وهو اول من اوقد الشع ونصب المجانيق للحرب واول من اجمع له الملك بارض العراق **وله** وهو معروف
 وذلك ان حذله كان فتراهاها وعلب على ملكه وفي الزنا الى اطراف مملكته وكانت عاقله فيه
 معنت اليه لخطبه الى بعض السمل ملكه ملكه فادعته نفسه الى ذلك وقيل انه هو الذي
 بعث اليه لخطبه فكتب اليه في قاعله ومثله رغب فيه فاذا شئت فقل شخص الى فتاواه
 فكل اشار اليه ان سغرا الا قصر ان سعد فانه قال له الملك لا تغفل فان هذه حذره ومن

فقال **هذه** نجاة من **هو** بالعضة **المنقولة**

كتي
 ال
 في
 في
 لم
 الم
 في
 في

شرح القريب
بالجوهري
وهذا هو
القريب
والقريب
والقريب
والقريب

7. 10. 1917

والنصف

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وہو

[illegible]

9221

[illegible]

ولست مستيقظاً حال البتة وحيث يكون اعميه كل واحد منهما واحصيته من الآخر من جهة
هذا أو سحان الله تعالى ان الجملة في التذليل لا تكون لها محل من الاعراب وحيث يكون اعميه
الايغال عنه من ثلاثة اوجه **الاول** ان الجملة المحذوف هو ان سال سبيل العلم عليهم **فهو**
من العيوب الثاقبة كون قوله حرمناهم لما كثر واقرينه على ان المزايا هل تعاقب اساقى **الجملة**
الثانية حال عن حاجتي السج وهذا احسن من ان يكون صفها خاوة لانه على بعد الوصف
يكون الاحمق معيد او على هذا الحمل ان يوجد اخ وليس له سعة فلا يكون قوله امر الرجال المهد
مناسبا **او** عن المحاط في لست وحمل ان يكون من ضمير المحاط المستند في قوله مستبق
وهو ان يولي الخ فهو اعم من الاغال من جهة ان يكون في حكم الكلام وغيره واحص من جهة انه لا يكون
الا بدفع اهام خلاف المقدم بخلاف الاغال اما التسمية منه وبل التذليل والظاهر انها لانه لا يكون
الا بدفع اهام خلاف المقدم **والثاني** كون التذليل للتاكيد الا ان لم يكن كون الشيء مؤكدا ودفع
الاهام خلاف المقدم **فكون** التسمية بينهما اعم من وجه **الاول** ان الجملة الا ان لم يكن
في التاكيد انه يكون بدفع التبع **والثاني** وهو **فما** كان المحاط في لست فيه تحت اذ هو محقق
في اهام خلاف المقدم **فكون** الاحتمال له غيب عن الاصل كاشد به الا تصادف والالزام ان يكون اكثر
صور السمع داخل في التكميل بل لا بد من نوع شيق الا ان كان ولا من البقي الا اصطلاح لشيوع
الاستعمال فيه وكثره ووقعه على وجه الاصلاح ولذا يرى البلغاء يكسبون في مقام الدعاء كقول
انتمى يكون البيت من قبل التكميل بخلاف ما قبل فان قيل يتبادر بسبب جازم الدارها هنا
ليش لمح ذكر الشيء بل باعتبار دوام المطر فان الدوام معتبر في مفهوم الدعة المظن للزم الذي
ليش فيه غزو لا يرق قولا واقله تلك التهمة او لست الظاهر واجب بان عدم قوله غيب
مقتضاها على قوله ودعه فهي بدفع هذا التوجيه كما لا يخفى **والثاني** ان بعضه الخ الفرق
بيننا وبين ان الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار ان التذليل لكونه من العالي الى
السافل يدل على حصول معنى العلوي في التذليل فلا حاجة الى التبع كذا عن شرح الاصطلاح
وهو ان يولي في كلامهم الخ فهو اعم من الاغال من جهة انه لا يكون في احوال الكلام
او في احسن البتة واحص من جهة انه لا يكون فصله وان يكون له كنه سواء دفع الابهام
ومباين للتكميل وكذا التذليل لما سح ان سأل الله تعالى ان الجملة في التذليل لا تكون لها محل من الاعراب
محل من الاعراب **كلام** المص في الاصطلاح حيث مثل التقييم لقوله تعالى ان سألوا الله حسي
مما يحبون والظاهر انهم المعنى من دون ما يحبون فان الاتفاق له متعدي كذا قيل
قوله بعد من الفعل اي سح وانزله عن كل تقيضة قوله **فيسئل** الاعراب اصل هذا
التفسير الخ **والثاني** ان هذا التفسير لا يكون الا في حال وهو ما يكون محله احوالها
من الاعراب **القول** في هذه الصورة من الاغال ما دخله في التذليل وفي بعض صور التكميل
الدخل في هذا التفسير **الاول** ان يقول لحيوان ان يكون الاغال محله لا محل لها من الاعراب **الثاني**
والثاني دفع اهام خلاف المقدم **فما** في قول الحسن **والثاني** ان هذه الصورة من الاغال لا تدخل
في التذليل ولا في بعض صور التكميل **فان** التكميل لا يكون محله كقوله **وما** مات مناسيد
وما اظلمنا حيث كان قيل **فان** قوله **وما** اظلمنا التكميل لقوله **وما** مات منا **فقد** يكون ذلك
اعراب كذا قلت قلت له **وما** مات منا **القول** في هذه الصورة من الاغال **والثاني** ان هذه الصورة من الاغال

১৯৬৫/২১৫০৫৫৫৫৫৫৫

المعنى العطف
لأنه فيلعل
عليهم ما وجبه
النسب لعل
فإن السواد

تفاسف

[illegible]

فانتم انما كنتم من جهة اذ كنتم
في حرم الخلاء وانه قد كان
واحد منكم واحد منكم
والذي هو واحد منكم
الذي هو واحد منكم

۹۹ بیست و نه

منه
عن
علي بن محمد
الاصمعي

عالم

والمؤمنون
والذين آمنوا
والذين آمنوا
والذين آمنوا

اولا و ثانيا
الاولى ان
الحمد لله
الاولى ان

لأننا نعلم
أننا نعلم
أننا نعلم

VT



١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

100

حواشی و اضافہ

۵۵

قوله ووراء له
السي
ام

كتاب ارادك والدين
 كفاية الطالب
 من حاشية السيد
 علي سرحد
 محمد وفاء

مكتبة الشافعية

بخط المحقق أو السجود
في موضع نور صاحب
الكتاب و جعل الكلام
لولا ان هذا الكتاب
المعنى على ما هو عليه
مما في في المعنى
نصارى الى الان
منه المصنف الى الان
على امره
الحمد لله الذي
جعل العلم نورا
للناس والحمد لله
الذي جعل العلم
سبيلا الى النور
والحمد لله الذي
جعل العلم سبيلا
الى النور

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَأَنْصَحُ السَّامِعِينَ

المصنف المجلد الاول

اشا
لال المشية
او غدا
او خيال
والمسنة
سنة فاعل
منه احدها
في الاخرى ما كان
به

الشرقي
و اما الثاني
فانما هو
الذي هو
الذي هو
الذي هو

Endi

١٠
 من الطعم
 لانه لا من حسنة
 الطعم
 من حسنة
 من حسنة

من كتاب الطبقات
والأخبار
مجلد ١

[illegible]

٦٥

والدرج الرابع
خطه اربعة
خطه

[illegible]

والتفعاك

من ارباب ذلالت ام عیناری میام

[illegible]

وهو ظاهر في وجه الشبهة قد بدى للاتباع عدم صحة قولنا فما شئنا ان نشأ للشيء وجودا
 النسبة ايضا تعني ان التناوب الماهوي في وجه الشبهة وجاز ان يكون هناك عرض من الاعراض
 لرجح جعلها متبعا لغيرها من غير ان يكون لها وجودا مستقلا **قوله** ان شئنا للشيء وجودا مستقلا
 قال قد يشترط فان قلت ان الشئ قد يكون له وجودا مستقلا عن غيره بل جاز عكسه لكونه
 اقوى في ثابته المقتضى قلت ان ما ذكره انه لاجل الشبهة بينهما ولا يجوز ذلك التناوب فضلا
 عن كونهما اشياء فلا يكون مما هو فيه والمناقض على ذلك نشبه العره بالصح لانه الاصل
 واذا عكس فقد شغل الاصل لزيادة المبالغه **قوله** زهر الربيع جمع رنوه وهي ما ارفع من الربيع
 والظن من قوله شققت فيها حضارها انه جاز للزهر على السات لحان **قوله** فالشبه من كسب والمثبه
 به مقترن **قوله** في الشرح للحلو عن متابع تعني ان قوله مقترن بغيره ليدل وقرن كما شرح به فبه
 بعدد وثابته تركب وجوابه ان الاضافه والوصف يمنع الاقتران لما سبق ان المراد بالتركيب
 هو اللفظ الحاصل من عدة اشياء والمثبه هاهنا ليس كذلك **قوله** في صفة العقاب وهو مخصوص
 بانه لا ياكل قلوب الطير **قوله** سبطا بعضا وبابا بعضا **قوله** ليعلم ان رطبيا وبابا بعضا
 من قلوب الطير والعامر يعني التشبيه المستفاد من كان فاحه ان الحمار لم يكن مطاوعة
 لخاصة في التذكر والتأنيث وقد انقلبت هاهنا حيث لفرط رطبه وبابا **قوله** واشترى التبريق له
 رطب بعضها وبابا بعضها الى هذه فعه لكن ظاهره معنى لزوم حذف الفاعل وتفاوت افعاله
 ولا يجوز الصبرون ولا بعض لكونه من الهم الا ان لا بد ان يفصل الحال ليعطى يستدعي بعض
 صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيدها فان الرطوبة بالشبهة الى بعض واليبوسة بالنسبة
 الى الاخر **قوله** الاخر ان يقال للقدس قسما رطبيا وقسما بابا **قوله** اعيد مجدول مهران الوشاح
 العيد النعومة يقال مراه عيدا وعادة انما هي ناعمة بنبذة العيد والاعيد الوشاح المائل
 القنق والمجدول الحكيم والوشاح يفتح من ادم عريضا ويوضع بالجوهر شدة المراه من
 غانظها وكشها وان اذ كان الوشاح الصديق وقيل الحاضر **قوله** كما يشتم على لولؤهم
 يتبتم معنى كشف وقدها بعين **قوله** شبه نزع سلة اسبان قيل كيف حكم بالنسبة مع
 ان المشبه غير مدرك لفظا وانقاديرا ما يكون كذلك من السببية في شئ قلنا قد ذكر في
 الشرح في اول بحث الاستعارة ان المراد يكون المشبه مقدرا اهم من ان يكون محذوفا
 جزء كلام كما في قوله تعالى فم يكذبكم بكم اوبى في الكلام ما بعضي بعده ولعل كما كانا
 نحن فيه بعض بالنسبة ويقضي بتقدير الشبه **قوله** وهو ما وجهه منزع من معبد **قوله**
 المحقق الشريف قدس سره لا يخفى ان المتبادر من ادعاء وجه الشبهة من معبد **قوله**
 من معبد في طريق السببية لا يكون من كسب من معبد هو اجزائه كما لو هو السس فاو لا
 في مثاله سببه المقترن بالقرن **قوله** فيستل عليه تبادرا انزاعه من معبد في طريق التشبيه
 ممنوع وانما المتبادر من ادعاء من معبد ليس اجزا له سواء كانت اجزا للطره او اوصافا
 لها ووجه الشبهة اذا كان مركبا وكان الطرف من معبد دين كان مندرجا من معبد **قوله**
 اوصافا فيها وليست هي اجزائه ضرورية وجوب استلزال الطراف في وجه الشبهة واما امتناع
 استلزال الطرفين في التركيب من اوصافا فهاضرونه ان ما هو مركب وصدق ما خذها
 لخصوصه لا يحقق في الاخر فتأمل ثم قال قد شترش اولنا ان المقصود على الكافي

سبيل
 انما هو شترش
 اولنا ان المقصود
 على الكافي

وعلى كساح
 لا يمكن
 من معبد
 معبدا

في طريق
 السببية
 في شئ
 قلنا قد ذكر

في غلب المثل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية التي هي قسم من اقتسام
 الجوانب المقترنة بان التمثيل يشتمل على التركيب فكيف سبب جرح استعارة التي هي قسم من اقتسام
 الجوانب المقترنة فلا يصح ان يمتنع كلامه هنا بخلاف ما ساد من معبده مع كونه هنا قايما شترش
 به ومما هو يد ما ذكرنا ان المقصود انما بعد الجوانب المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه به
 الاصل بسببه المستعمل وقال الشئ هناك بسببه المستعمل يكون وجهه مندرجا من معبد **قوله**
 واحسن هذا القيد من الاستعارة في المقترن **قوله** كيف اعرف بان التمثيل يستدعي التركيب
 حيث جعله احراز من الاستعارة في المقترن حتى قال في الشرح وتامله ان تشبه اخذ
 الصورة بين الماهويين من معبد بالآخر **قوله** فان قلت هو هناك يصدر بمسار كلام
 المقصود بغير ما قالنا من عدم من شترش ام التمثيل تركب الطرفين **قوله** هو هنا انتم يصدر بالتعبير
 فوجب ان تراعي ما بين عدمه ولا مثل للتمثيل الاستعدادات مركبة الاطراف **قوله** قد شرح مما بعد
 ان السبيل المستعمل قد يكون طرفاه مفرد من كقولنا شترش كمثل الذي يشترط قد نازا قلنا ذلك ما
 بدعته ان ام لم يطلعوا على حقيقة الحال وشيئا في كونه هاهنا **قوله** انما هو على حقيقة هذا المقال
 انتهى ويستفاد حقيقة قد شترش من حيث ان شترش ما هو ظاهرا هو وجهه تعني حذف
 المضاف الذي هو وجهه وادام المضاف الى معنى الضمير بمقامه واستدعي اسم الفاعل المعنى طاهرا
 وليس فيه لزوم حذف الفاعل كالزم في بيت امرئ القيس على تقدير رطبيا بعضها وبابا بعضها وذلك
 انه لما لم يزم هناك لان الضمير المضاف اليه موصوف موت فلو اقيم مقام الفاعل واسد لوجب ان يقال
 رطبه وبابا **قوله** عن يديا وهم يربغ الكمال ونقاره الوهاج وقيل الحفاظا شترش
 اولاد نادا العسى **قوله** اشعار بان هذا من سمات المحل قال قد شترش في ذكر هذا المعنى
 قبل ذكر ما هو قسم المحل اعني المعطى استعان بذلك انما اذ لو كان نسما اخر لطلق السبب
 لوجب تاحره عنه وطبقا انتهى فان قيل ذكر الوصف وعدمه سبلا المحل المعطى فوجه
 بالمحل احب بان وجهه ان الوصف المذكور اعني ما شعر بوجه الشبهة لا يذكر في المعطى المعطى
 ما ذكر فيه وجه الشبهة فيكون كذا وان وهو مستفاد من رطبيا بعضا وبابا بعضا الذي يكون
 فيه اما في وجه الخبر الشبهة فيقول زيد الفاضل اسد يكون مما لا يذكر فيه وصف احسب
 الظرفين بان الفاعل لا يعرف الشجاعة **قوله** هم كالحلقة الخ فان قولنا لا يدي ان طرفاه وصف
 مشعر بوجه الشبهة **قوله** فان الجملة اشبهت الى النفس من التقصير الظاهر كون الجملة اسوالا
 انفس من تفصيل ان يكون طاهرا في يادي الراي الجولان يكون حقيقا له قطر على التفصيل
 في السبق **قوله** فان الجملة سبلا الى النفس لكان اولي بامل الا ان يقال او لا تفصل المحل
 عن معناه **قوله** لانه فرع الطرفين فان قيل فليعلم يعلق عدم ظهور وجه الشبهة سدوت
 حصول المشبهة كما علوه من دون حصول المسببه به احب بان المشبه به عدمه للسبب الحاصل
 من الطرفين وظهور وجه الشبهة وعدمه اما سبب اليه **قوله** او مبررا او اكثر فامل في استخراج
 الامثلة ويوقع في له فلما اعطيه **قوله** الى نظروننا في الشرح وهذا خلاص من المعنى اذا صادف
 منها قوما وطرقا مستغنيا بوضلا الى المظن ويظهر بالمقصد والحق المزدود والمعدود في
 هو الحقا الذي سببه شترش الالفاظ واختلافه يقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود

قد انشأ الطاهر
 على انما هو شترش
 لما شترش
 وانما هو شترش
 الاصل في
 لولؤهم
 شترش

ولا بد من
 انما هو شترش
 انما هو شترش
 انما هو شترش
 انما هو شترش

المسببة به واسمها في اصلها من قولهم بان افادته في اللفظ

قوله لفظ المعنى وقد كان ناطق الى ما كان فيه وقوله وترب بعض المعاني الى ما فيه

قوله او ساق الكلام كقولنا هي يد بسكن الارض اي لو كان البدن بسكن الارض وهذه

قوله القبة تلك ساكن اي لو كان الفكر ساكنا **قوله** لجبر الكلام الى كنهه واللفظ كانه يد

قوله افواه الابدل كذا في القاموس ومعنى لحن الكلام الذي يشبه العضة في الحرس واللفظ

قوله الكلام الذي يشبه زبد افواه الابدل في عدم الحد والحد في الكتاب الجبار واللفظ كانه يد

قوله ومعنى اللفظ اللفظ الذي يسمو من الشجر لم يذكر في القاموس فيلزم ان يشترك في معنى

قوله عن البيان اما الاول فلا ينافي معن لفسده وجه الما لفظ اللفظ في الشافط من الشجر اما الثاني

قوله فلا ينافي احصا من اللون في الحقيقة المضطرب من الجبر باللفظ الذي له اصل وعرف فلا وجه لافواه

قوله الذهب الى الابدل **قوله** كالاصطلاح في الجاه قال كالاصل استاده الى ان الجاه لا يتوقف على ان يكون له

قوله حقيقة كاهل هذا الصانع وهذا مبني على ان الاصطلاح معني المسمى عليه عاره ولو جعل معنى اللفظ

قوله كما قال في تحت الفيل والوفيل عند قولهم اصل الجاه المستقل كذا اي الكثر الراجح فيما كان نقلا

قوله في الكلام هو الحقيقة لم يحج الى الجاه الكان قوله اذا الاستعمال في علم ما وضع له فصار طاهره

قوله يد على اصطلح على انه يشترط في الجاه استعماله في الموضوع له او لا وليس كذلك كما اشار اليه

قوله فيبغى ان يحمل على الفرعية بحسب استعماله على الاعمال الا على ولا ساعد ان يوزن انه كلف للفرع

قوله الفرض والعقد من استعمال في غير ما وضع له فرع استعمال فيما وضع له لو وجد **قوله** فلا ينافي

قوله لا ينافي ترك التقييد ايضا موهم لا اداة العقل لا ينافي بقوله لا ينافي من المطلق ما يقابل

قوله العقل لا ينافي من المفيد للغوي ذلك التبادر على انه اخضع **قوله** من من حقيقة

قوله في الحقيقة التناقضها لفظي كونها للنقل لعلامه على كون لفظ الحقيقة غالبا غير محتاج

قوله الى الموضوع فلا حاجة الى ما قيل من هذا على الثاني لا واما على الاول فافوا عتبان ان جعلوا

قوله لذكر لا يثبت **قوله** الحكمة لولا لفظ لفظ لفظ لفظ فانه قد يكون حقيقة كلفهم من كلامه

قوله كما شاع ان شاء الله تعالى كان او في اعذار له في الشرح بانه لما كان يعرف الحقيقة من موضوع

قوله لهذا الفرع معرض للمما هو الاصل اعني الحقيقة في المقيد **قوله** بقوله وصفت وليس المراد

قوله يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح النحاة به العاطف حدوث الوضع في ذلك

قوله الاصطلاح فهو الكان وليس المراد ايضا ان يكون متبادر اعراضا في اصطلاح والافراد

قوله على الاول ان يكون لفظ اللفظ الذي وضع في اللغة المعنى المعروف وفرض عليه في اصطلاح

قوله والعرف اذا استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاح والعرف الى ص حقيقة وعلى

قوله الثاني لا يصح معبر ذلك على تقدير ان يكون الواضع لللفظ هو الله تعالى كما جعله والمطلوب

قوله الذهب الطاهر وكذا على تقدير التوقف في تعين الواضع كما سعه به تعريف المفناه بل

قوله المراد ثبوت الوضع في ذلك متساو كان متادرا عنهم او متساو لهم باعتبار مسكنهم به

قوله في مخاطباتهم ونحو ذلك مما لا معناله وذلك ان الاستعمال اذا ابتدى بكلمة في

قوله يكون ما دخل عليه في مرارة باللفظ نقلا استعماله في مراد اي المراد منه زيد بل هو

قوله الجاه والمجوز هنا المستعمل كان الاصطلاح من ادنا الكلمة وهو فاسد كذا في القاموس

قوله وان لم يلزم على ذلك لفساد ان سعلق بها ج معنى واحد لشيء اخذ فان قوله فاصف

في بيان معنى اللفظ

قوله لفظ المعنى وقد كان ناطق الى ما كان فيه وقوله وترب بعض المعاني الى ما فيه

قوله او ساق الكلام كقولنا هي يد بسكن الارض اي لو كان البدن بسكن الارض وهذه

قوله القبة تلك ساكن اي لو كان الفكر ساكنا قوله لجبر الكلام الى كنهه واللفظ كانه يد

قوله افواه الابدل كذا في القاموس ومعنى لحن الكلام الذي يشبه العضة في الحرس واللفظ

قوله الكلام الذي يشبه زبد افواه الابدل في عدم الحد والحد في الكتاب الجبار واللفظ كانه يد

قوله ومعنى اللفظ اللفظ الذي يسمو من الشجر لم يذكر في القاموس فيلزم ان يشترك في معنى

قوله عن البيان اما الاول فلا ينافي معن لفسده وجه الما لفظ اللفظ في الشافط من الشجر اما الثاني

قوله فلا ينافي احصا من اللون في الحقيقة المضطرب من الجبر باللفظ الذي له اصل وعرف فلا وجه لافواه

قوله الذهب الى الابدل قوله كالاصطلاح في الجاه قال كالاصل استاده الى ان الجاه لا يتوقف على ان يكون له

قوله حقيقة كاهل هذا الصانع وهذا مبني على ان الاصطلاح معني المسمى عليه عاره ولو جعل معنى اللفظ

قوله كما قال في تحت الفيل والوفيل عند قولهم اصل الجاه المستقل كذا اي الكثر الراجح فيما كان نقلا

قوله في الكلام هو الحقيقة لم يحج الى الجاه الكان قوله اذا الاستعمال في علم ما وضع له فصار طاهره

قوله يد على اصطلح على انه يشترط في الجاه استعماله في الموضوع له او لا وليس كذلك كما اشار اليه

قوله فيبغى ان يحمل على الفرعية بحسب استعماله على الاعمال الا على ولا ساعد ان يوزن انه كلف للفرع

قوله الفرض والعقد من استعمال في غير ما وضع له فرع استعمال فيما وضع له لو وجد قوله فلا ينافي

قوله لا ينافي ترك التقييد ايضا موهم لا اداة العقل لا ينافي بقوله لا ينافي من المطلق ما يقابل

قوله العقل لا ينافي من المفيد للغوي ذلك التبادر على انه اخضع قوله من من حقيقة

قوله في الحقيقة التناقضها لفظي كونها للنقل لعلامه على كون لفظ الحقيقة غالبا غير محتاج

قوله الى الموضوع فلا حاجة الى ما قيل من هذا على الثاني لا واما على الاول فافوا عتبان ان جعلوا

قوله لذكر لا يثبت قوله الحكمة لولا لفظ لفظ لفظ لفظ فانه قد يكون حقيقة كلفهم من كلامه

قوله كما شاع ان شاء الله تعالى كان او في اعذار له في الشرح بانه لما كان يعرف الحقيقة من موضوع

قوله لهذا الفرع معرض للمما هو الاصل اعني الحقيقة في المقيد قوله بقوله وصفت وليس المراد

قوله يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح النحاة به العاطف حدوث الوضع في ذلك

قوله الاصطلاح فهو الكان وليس المراد ايضا ان يكون متبادر اعراضا في اصطلاح والافراد

قوله على الاول ان يكون لفظ اللفظ الذي وضع في اللغة المعنى المعروف وفرض عليه في اصطلاح

قوله والعرف اذا استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاح والعرف الى ص حقيقة وعلى

قوله الثاني لا يصح معبر ذلك على تقدير ان يكون الواضع لللفظ هو الله تعالى كما جعله والمطلوب

قوله الذهب الطاهر وكذا على تقدير التوقف في تعين الواضع كما سعه به تعريف المفناه بل

قوله المراد ثبوت الوضع في ذلك متساو كان متادرا عنهم او متساو لهم باعتبار مسكنهم به

قوله في مخاطباتهم ونحو ذلك مما لا معناله وذلك ان الاستعمال اذا ابتدى بكلمة في

قوله يكون ما دخل عليه في مرارة باللفظ نقلا استعماله في مراد اي المراد منه زيد بل هو

قوله الجاه والمجوز هنا المستعمل كان الاصطلاح من ادنا الكلمة وهو فاسد كذا في القاموس

قوله وان لم يلزم على ذلك لفساد ان سعلق بها ج معنى واحد لشيء اخذ فان قوله فاصف

الذي هو

معلق بالمسئلة فلو علق قوله في الاصطلاح على ان يكون معناه ما ذكرنا لزم ذلك ايضا

يلزم ايضا تعريف الجاه الذي يحجم هذا الفيد على صدر بعلة بالوضع هذا او فيه انه

لجوز ان يتعلق الجاه والمجوز بالمسئلة اعلى ان يكون في صلة للاستعمال كما في قوله استعمل

اللفظ في المعنى الغلاف في يكون المعنى تحت اصطلاح به العاطف وباعتباره في خواصه اذا

استعملها العاطف يعرف الشرع في الدعا فان هذا الاسم ليس تحت اصطلاح به العاطف وهذا

المذكور ما هو من توجيه المحقق العبد لفظ الجاه في محض المعنى في يعرف الحقيقة

انها اللفظ المستعمل في وضع اول ولا ساعد ان يوزن قوله في المعنى من قوله في اصطلاح به

العاطف حشبه وباعتباره وان ظهر به ان لعلق الطرف بالمسئلة معني لكن اسما للمعنى

ما ذكرنا في امان كان اعتبار المستعمل للفرقة وملاحظته لها معدا كما هو الطاهر على

ما شاع ان شاع في لفظ واما ان لم يعر فلا ينافي وان خرج بعض المذكورين اعني في لا يعر

فيه العلاقة ولا يلاحظ لكنه لا يخرج المذكورين مطلقا فانه يصدق على استعمال العاطف

بعض الشرع الصلوة في الدعا مع ملاحظة ذات الان كان والار كان المحض

والعلاقة بينهما ان ذلك باعتبار اصطلاح يعني بملاحظة فامل **قوله** قبل الا

قوله كلمة صارت اذا لم يستعمل بعد ان حكم الواضع بان صفة كل فاعلم من كذا ان هو كذا

قوله فانها كلمة موضوعه بالوضع النوعي وليس حقيقة يعلم الاستعمال الجمع من غيره لا عند

قوله لا على جهة الشرح كذا في قوله كان وجه العوض ان القاطع على سبيل التبرير لا استعمال

قوله بان قال معناه الاستعمال عن قصد **قوله** لان الاستعمال في شمع بانه لو حمل الموضوع

قوله على ما يحجم الوضع بالتأويل ليدخل الاستعمال في تعريفه لا يستعمل فيما وضعت له

قوله بالتأويل ويشترط ذلك في كونه تحت لفظه شاع ان شاء الله تعالى في جند

قوله المشبه به لجعل افراد المشبه به بطريق التأويل قسمين متعارفا وغير متعارفا

قوله وجعل اللفظ كانه موضوع لما شاع في قولنا ان استدار من كانه موضوع

قوله بالتأويل بالتجاسة لفظا للشمع مطلقا فعلى هذا اما وضع الاستعمال بالتأويل المناهق المعنى

قوله ولا يشك في الاستعمال مستعمل في المشبه خصوصا في المفهوم الغام كما ينبغي حقيقة ان

قوله فلا يكون مستعمله لما وضعت له اصلا فلا يدخل في التعريف على خلاف **قوله** واكثر ان

قوله بقوله في الاصطلاح به العاطف الخ فيه انه يجوز ان يكون لفظا موضوعا للمعنيين في

قوله اصطلاح العاطف ويتعمل في احد معانيه كوضع له بل من جهة العلاقة بالمعنى

قوله المعنى كخبره في شرح الكشاف استعماله العالي في الصيغة من عا البصير مع انه حقيقة

قوله فيه كما يستعمل من اهل الاشاش والما اعتراف الاستعمال به للمبالغة في ان ذلك لا من

قوله المعقول معبر لفظ الخشوش والاخر ان عر كذا الجاه انه ملاحظة قيد الحبشية فيلحق

قوله قيد في اصطلاح العاطف كما لا يخفى **قوله** العلم بالعباد كذا في النظر الى جانب اللفظ

قوله تحت ما يحتاج اليه بعد التعيين واما كون المعنى محتاجا الى التعريف لعدم ثباته وقلا حشبه

قوله الاهتمام بعرف مظهر فلا يلزم ان لا يكون المجوز موضوعا لمعانيه **قوله** في الجاه ما لا حاجة في اجاز

قوله الجاه الى قيد معناه ان بعض الجاه لما سعلق بالموضوع لم يشك لادناه بل هو مستعمل

في بيان معنى اللفظ

قوله لفظ المعنى وقد كان ناطق الى ما كان فيه وقوله وترب بعض المعاني الى ما فيه

قوله او ساق الكلام كقولنا هي يد بسكن الارض اي لو كان البدن بسكن الارض وهذه

قوله القبة تلك ساكن اي لو كان الفكر ساكنا قوله لجبر الكلام الى كنهه واللفظ كانه يد

قوله افواه الابدل كذا في القاموس ومعنى لحن الكلام الذي يشبه العضة في الحرس واللفظ

قوله الكلام الذي يشبه زبد افواه الابدل في عدم الحد والحد في الكتاب الجبار واللفظ كانه يد

قوله ومعنى اللفظ اللفظ الذي يسمو من الشجر لم يذكر في القاموس فيلزم ان يشترك في معنى

قوله عن البيان اما الاول فلا ينافي معن لفسده وجه الما لفظ اللفظ في الشافط من الشجر اما الثاني

قوله فلا ينافي احصا من اللون في الحقيقة المضطرب من الجبر باللفظ الذي له اصل وعرف فلا وجه لافواه

قوله الذهب الى الابدل قوله كالاصطلاح في الجاه قال كالاصل استاده الى ان الجاه لا يتوقف على ان يكون له

قوله حقيقة كاهل هذا الصانع وهذا مبني على ان الاصطلاح معني المسمى عليه عاره ولو جعل معنى اللفظ

قوله كما قال في تحت الفيل والوفيل عند قولهم اصل الجاه المستقل كذا اي الكثر الراجح فيما كان نقلا

قوله في الكلام هو الحقيقة لم يحج الى الجاه الكان قوله اذا الاستعمال في علم ما وضع له فصار طاهره

قوله يد على اصطلح على انه يشترط في الجاه استعماله في الموضوع له او لا وليس كذلك كما اشار اليه

قوله فيبغى ان يحمل على الفرعية بحسب استعماله على الاعمال الا على ولا ساعد ان يوزن انه كلف للفرع

قوله الفرض والعقد من استعمال في غير ما وضع له فرع استعمال فيما وضع له لو وجد قوله فلا ينافي

قوله لا ينافي ترك التقييد ايضا موهم لا اداة العقل لا ينافي بقوله لا ينافي من المطلق ما يقابل

قوله العقل لا ينافي من المفيد للغوي ذلك التبادر على انه اخضع قوله من من حقيقة

قوله في الحقيقة التناقضها لفظي كونها للنقل لعلامه على كون لفظ الحقيقة غالبا غير محتاج

قوله الى الموضوع فلا حاجة الى ما قيل من هذا على الثاني لا واما على الاول فافوا عتبان ان جعلوا

قوله لذكر لا يثبت قوله الحكمة لولا لفظ لفظ لفظ لفظ فانه قد يكون حقيقة كلفهم من كلامه

قوله كما شاع ان شاء الله تعالى كان او في اعذار له في الشرح بانه لما كان يعرف الحقيقة من موضوع

قوله لهذا الفرع معرض للمما هو الاصل اعني الحقيقة في المقيد قوله بقوله وصفت وليس المراد

قوله يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح النحاة به العاطف حدوث الوضع في ذلك

قوله الاصطلاح فهو الكان وليس المراد ايضا ان يكون متبادر اعراضا في اصطلاح والافراد

قوله على الاول ان يكون لفظ اللفظ الذي وضع في اللغة المعنى المعروف وفرض عليه في اصطلاح

قوله والعرف اذا استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاح والعرف الى ص حقيقة وعلى

قوله الثاني لا يصح معبر ذلك على تقدير ان يكون الواضع لللفظ هو الله تعالى كما جعله والمطلوب

قوله الذهب الطاهر وكذا على تقدير التوقف في تعين الواضع كما سعه به تعريف المفناه بل

قوله المراد ثبوت الوضع في ذلك متساو كان متادرا عنهم او متساو لهم باعتبار مسكنهم به

قوله في مخاطباتهم ونحو ذلك مما لا معناله وذلك ان الاستعمال اذا ابتدى بكلمة في

قوله يكون ما دخل عليه في مرارة باللفظ نقلا استعماله في مراد اي المراد منه زيد بل هو

قوله الجاه والمجوز هنا المستعمل كان الاصطلاح من ادنا الكلمة وهو فاسد كذا في القاموس

قوله وان لم يلزم على ذلك لفساد ان سعلق بها ج معنى واحد لشيء اخذ فان قوله فاصف

في بيان معنى اللفظ

قوله لفظ المعنى وقد كان ناطق الى ما كان فيه وقوله وترب بعض المعاني الى ما فيه

قوله او ساق الكلام كقولنا هي يد بسكن الارض اي لو كان البدن بسكن الارض وهذه

قوله القبة تلك ساكن اي لو كان الفكر ساكنا قوله لجبر الكلام الى كنهه واللفظ كانه يد

قوله افواه الابدل كذا في القاموس ومعنى لحن الكلام الذي يشبه العضة في الحرس واللفظ

قوله الكلام الذي يشبه زبد افواه الابدل في عدم الحد والحد في الكتاب الجبار واللفظ كانه يد

قوله ومعنى اللفظ اللفظ الذي يسمو من الشجر لم يذكر في القاموس فيلزم ان يشترك في معنى

قوله عن البيان اما الاول فلا ينافي معن لفسده وجه الما لفظ اللفظ في الشافط من الشجر اما الثاني

قوله فلا ينافي احصا من اللون في الحقيقة المضطرب من الجبر باللفظ الذي له اصل وعرف فلا وجه لافواه

قوله الذهب الى الابدل قوله كالاصطلاح في الجاه قال كالاصل استاده الى ان الجاه لا يتوقف على ان يكون له

قوله حقيقة كاهل هذا الصانع وهذا مبني على ان الاصطلاح معني المسمى عليه عاره ولو جعل معنى اللفظ

قوله كما قال في تحت الفيل والوفيل عند قولهم اصل الجاه المستقل كذا اي الكثر الراجح فيما كان نقلا

قوله في الكلام هو الحقيقة لم يحج الى الجاه الكان قوله اذا الاستعمال في علم ما وضع له فصار طاهره

قوله يد على اصطلح على انه يشترط في الجاه استعماله في الموضوع له او لا وليس كذلك كما اشار اليه

قوله فيبغى ان يحمل على الفرعية بحسب استعماله على الاعمال الا على ولا ساعد ان يوزن انه كلف للفرع

قوله الفرض والعقد من استعمال في غير ما وضع له فرع استعمال فيما وضع له لو وجد قوله فلا ينافي

قوله لا ينافي ترك التقييد ايضا موهم لا اداة العقل لا ينافي بقوله لا ينافي من المطلق ما يقابل

قوله العقل لا ينافي من المفيد للغوي ذلك التبادر على انه اخضع قوله من من حقيقة

قوله في الحقيقة التناقضها لفظي كونها للنقل لعلامه على كون لفظ الحقيقة غالبا غير محتاج

قوله الى الموضوع فلا حاجة الى ما قيل من هذا على الثاني لا واما على الاول فافوا عتبان ان جعلوا

قوله لذكر لا يثبت قوله الحكمة لولا لفظ لفظ لفظ لفظ فانه قد يكون حقيقة كلفهم من كلامه

قوله كما شاع ان شاء الله تعالى كان او في اعذار له في الشرح بانه لما كان يعرف الحقيقة من موضوع

قوله لهذا الفرع معرض للمما هو الاصل اعني الحقيقة في المقيد قوله بقوله وصفت وليس المراد

قوله يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح النحاة به العاطف حدوث الوضع في ذلك

قوله الاصطلاح فهو الكان وليس المراد ايضا ان يكون متبادر اعراضا في اصطلاح والافراد

قوله على الاول ان يكون لفظ اللفظ الذي وضع في اللغة المعنى المعروف وفرض عليه في اصطلاح

قوله والعرف اذا استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاح والعرف الى ص حقيقة وعلى

قوله الثاني لا يصح معبر ذلك على تقدير ان يكون الواضع لللفظ هو الله تعالى كما جعله والمطلوب

قوله الذهب الطاهر وكذا على تقدير التوقف في تعين الواضع كما سعه به تعريف المفناه بل

قوله المراد ثبوت الوضع في ذلك متساو كان متادرا عنهم او متساو لهم باعتبار مسكنهم به

قوله في مخاطباتهم ونحو ذلك مما لا معناله وذلك ان الاستعمال اذا ابتدى بكلمة في

قوله يكون ما دخل عليه في مرارة باللفظ نقلا استعماله في مراد اي المراد منه زيد بل هو

قوله الجاه والمجوز هنا المستعمل كان الاصطلاح من ادنا الكلمة وهو فاسد كذا في القاموس

قوله وان لم يلزم على ذلك لفساد ان سعلق بها ج معنى واحد لشيء اخذ فان قوله فاصف

اذ لا يلا له بواسطة القدر منه تتحقق فيه سوا عين لما سعلق بالموصوف له اولاً قال
في التلويح الرضخ النوعي قد يكون بليوت قاعده دالة على ان كل لفظ يكون كلفيه كذا هو
لذلك اللفظ نفسه على معنى مخصوص فممنه لو اسطه بعينه كذا ومثل هذا يجب من باب
الحقيقة منزلة الموصوفات الشخصية باعتبارها بل ان الحقائق من هذا القبيل قد يكون
بثبوت قاعده دالة على كل ان كل لفظ معني للدلالة نفسه على معنى فهو عند القدر
الما بعد عن اعادة ذلك المعنى لتعلقه بذلك المعنى بعلف مخصوصا ودال عليه معنى انه
لفهم منه بواسطة القدر منه بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يلبس من الواضع جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القدره لها ومثله مجاز
فالوضع عند الاطلاق يرد به بعد اللفظ للدلالة على معنى نفسه سوا ان ذلك المعنى بالمرح
اللفظ اونه زوج والفايده الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقه
والجواز وبشمل الحقيقه والقسم الاول من النوعي هذا كلامه وبه يظهر ان بعض المجاز
ليس للدلالة للحقيقه بل وانه فلا يحتاج الى زيادة قد ينفك واصلا لآخر جميع اقوال المجاز
فانه قد يدل على معنى المجازي بلا قيه وبما القدره ليعلم انه المراد دون المعنى الحقيقي
وذلك اذا كان المعنى المجازي من المعنى الحقيقي ولا ما ينفك له ولا ينفك احراجه بعد نفسه
از يديه ان يكون بواسطة القدره قوله وعدم فهم احد المعنيين فيه ان معنى الدلالة نفسه
في التعريف كون اللفظ لبحث فهم منه المعنى عند العلم بالوضع لا باصمام قيه ولا شذرات
المشترك لبحث فهم كل واحد من معنيه العالم بالوضع بلا قيه ومعني نه يحصل في ذهنه
كل واحد منهما بعينه لكن لا يعلم المراد على العين لغاير من اشتراك فهم احد المعنيين
على الوجه المذكور لم ينفك في المشترك لغاير من اشتراك كما ينبغي به كلام الشارح **قوله**
فالقره هو وضع الفاف وضمها والقاف اصح **قوله** دون المحقق الحقيقه ان القدره الماديه
ان اداة المعنى الحقيقي لا ترفع **قوله** وقد تاوله لا غنى ان هذا التاويل لا يحرك في جميع الفاظ
لعه تصلا شخره في جميع اللغات **قوله** كالنزدان مصدر من الذكر اذا وث على انشي **قوله**
والحدس يقال حمان حداسه في قيله ليشاطره **قوله** وكذا باب فعل بالضم فان الضم
لقوته مناسبه لطبيعته اللان من القوة قوله في الاصل مفعول واما في الحال فهو مفعول
بتكون العين قوله وقد نقل الى الكلمه ليجازي به مصدريه معنى الفاعل والمفعول
والاول او في احتياج الثاني الى تقدير الحان والمجرى لا خلافه الا ان فيه ان اللفظ
ذكر في شرح المفضل في التمر على الكوفيين فيكون المصدر في قوله المفضل في المبي
معنى الفاعل لم تنب **قوله** وذكر الميم كان وجه كونه هو الظن ان الجمل على قدر المعنيين الشاعين
فقيصر الى الحان من غير ضرورة محليه اليه لكن فيه ان سميته الكلمه السعيله بها وضعت
بالحقيقه لكن بما ثابته او مثبتة يترجح ان يكون المجاز من حان المكان اذا عده رعايه للفظ
قوله فان المجاز طريق الى تصور معناه لا يقال وكذا الحقيقه طريق الى تصور معناها فينبغي
ان نشأ حان الانا بقول رعايه ذلك المعنى اعني كونه طريقا موصولا الى تصور معناه انما هو
المناسبه الصحة الاطلاق فلا يصح في اعتبار تناسب السميته ان بعض لو جود ذلك المعنى

هذا المعنى لا يلا
بكونه على قدر
فان اللفظ لا يلا
من معناه

هذا المعنى لا يلا
بكونه على قدر
فان اللفظ لا يلا
من معناه

قوله على الاشفاق
على الاشفاق علم يعرف
كيفية رد الجيب النقص
انما سمن في التركيب
والاصل المعنى في الاخر
وعلى الصريح علم اصول
لعمدتها الكاوما
بعضها في واخرها
هذا السمع على ولا يلا
مما نقل


في غير ذلك المعنى في الحقيقه كذلك اعتبار التناسب في سميته التي باسم لغاير اعتبار المعنى
في وصفه شي شيء فلا استمر نشان له حده باحد كان المعنى به ذاته المحضه وكان اعتبار
الحيزه حده حده سميته باحد على سميته باصغر فتكون الحيزه خارجة عن المعنى واذا ان الت
الحيزه كانت لا استمر تاقا على حاله دال على خصوصيه ذاته لبحث رايه اطلاقه هذا الوضع على
اخر له حيزه وهذا معنى ما قيل لا يحب في التسميه الا طراديا بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى
والانفكاك شران ينفك عن انبفائه لحلاف ما او ضف بالاحسن فان اعتبار الحيزه لا يصح
اطلاقه على ما قام به ذلك المعنى لفظ الاحمر اذا كان وصفه في مفهومه خصوصيه ذاته
اصلا بل اعتبار ان ذات ما مع خصوصيه معنى الحيزه فالحيزه داخله في مفهوم لفظ الاحمر
وضعا لا خصوصيه ذات فصح اطلاقه على كل ما قام به الحيزه مطلقا وبالجملة اعتبار المعنى
ان كان للصحح فطر الا لما يبع كالفصل لا يطلق على الله تعالى مع اثبات الفضله وان كان لا يخرج
بغير مطره وما خرج فيه من القبيل الاخر فطهرانه لا يحب ان تسمى الحقيقه مجازا لكونها طرقت الى
تصوره معناه لا ازان سمي كل واحد ثابت او منبته في مكانه حقيقه وكل واحد من مكانه
او يكون به مجازا **قوله** من خلا كان الخ معنى اللطاف اما واحدا وكثيرا في ان لم يحل ان يعاينه
بغيره وان لم يحل فان كان لها سميته بغيره والا فترحل بقوله او غيرهما سميته فيكون
معنى اللفظ واحدا والمشارك وها هنا بحث وهو ان لفظ الاحمر لا يحترق بقوله في غير ما وضعت له
عن المرحله المفعول فانه يصدق على كل منهما انه سميته في غير ما وضع له واما المرحله بقوله
في اصطلاح به الحاطب كسفه قوله بعد ذكر في فائده قيد اصطلاح الحاطب **قوله**
من الحقيقه ما يكون له معنى اخر باصطلاح اخر الى شرح في ذلك ولكن بوجه اخر وجهنا بقوله
وغير ما وضعت له فان يقال انما يحد ليش المراد بغير المصنوع له في اصطلاح الحاطب محمد ان
يصدق عليه انه مغاير للمصنوع له في ذلك اصطلاح والا يصدق بعريف المجاز على المشترك
المشترك في احد معنيه مع قيه ما ينفك عن اداة المعنى الاخر ان كلاما من معنيه موصوع له
ومغاير للاخر بل المراد ما لا يكون موصوعا له في ذلك الاصطلاح **قوله** ان سكران على الوضع
المطلق بعض ان لا يحقق قيه منه اصلا فالفهم ومن غير ما وضعت له قبل المصدق بقوله
في اصطلاح به الحاطب باليت العلم موصوعه له اصطلاح النقول والمراد لانها لم يسعلا
بما لم يوضع له نعم تنجده انه بعد الوضع باصطلاح الحاطب ليقا على الخروج فلا يصح قوله في اصطلاح
الحاطب والخارج من الحقيقه ما يكون له معنا اخر **قوله** قيد بذلك في قوله عرف ما ذكرنا في
تعريف الحقيقه ان الاولى نذكر هذا القيد والاستغنى بقيد الحلية **قوله** فلا بد من
العلاقة لفظ الفاشاره الى ما بعد الفاصعه على ما قبلها كما صرح به في الشرح بقوله لان هذا
معنى قوله على وجه صحيح وهما المختصين بوجود العلاقة واعتبار المسعلا بها صرح في التلويح
بالاولى بالظلال على اعتبار متغير فالمسعر كما سبب معناه ااصلي يكون مجازا فقط
لا غلبا لكن لظفا شاعرا ما من في الحواضق المران من اعتبار القيد هو الثاني فيكون اللفظ
المستعمل فيما سبب معناه الاصل بالمناسبه غلبا الا انه لما عسر الاطراف على اعتبار العلاقة
حصول وجوده بمنزلة اعتبارها ان كان من شان المتعارف اعتبارها وان لم يكن من شانها ان يغير

الخبر ٢٢

Cop

وہ کی لا معنی
الغفران ادا
وہ کی لا معنی
وہ کی لا معنی
وہ کی لا معنی

۱۰۰



المسند
للمسند
للمسند
للمسند

له لم يبرهن على كونه
والله اعلم بما في
الكتاب فليقله او
معناه احسن او
ان يكون مراده ان
هو من جعل الحسنة
استقرار من الارواح
بالسكنة في بقعها
بالعقيدة لم يبرهن
العقلية فلا وجه
لقوله والمكينة اذ لا
يكونها اسقاة على
هو هو

41

فلاح

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قوله لما استعانت الشهاب أي لما اناد استعاره الشهاب وفي جعل المشتق له الاظ
الانامل دون الاطباع من ليلته صلا لا تخفى **قوله** ذكر ان صاعقة هذه العنارة تشع
بان ذكر الصاعقة له مدخل في زيادة المقطع وليس كذلك واعلم ان مجرد ذكر من نضله
بعد ان قيل ان الشهاب المراد بالشهاب الحصى غايه الامران ففهم المراد يتوقف على الوجه
ففي قوله من نضله ما نعه عن اراذه الموضوع له لكن ليس مراده داله على بعد المراد
وقد دل قوله على ان الشهاب هو الذي ان اعلن المراد بالقرينه هو القرينه المباحه على اراذه
الموضوع له فانها قد بدلت في الجواز وهي القرينه الداله على بعد المراد كما صرح به الشرح
في شرح التفسير في هذا المعنى ثم انه لا دخل لذكره الا في قوله في كون المراد بالشهاب غير
معناها وما في قوله ففهم المراد الا ان يرى انه لو حذف وقيل مثلا وصاعقة من نضله
تتغير المعنى فيكون المراد بالشهاب المراد بالمراد بالشهاب الانامل **قوله** الذي هو
المراد به في قوله ان يقال للبراهية التي هي الداله الموضوعه الى البغية ونقول هي الداله
التي هي المراد بالاحياء انما هو الداله بالاحياء لا بغيره المعين بل على الداله على
طريقه في قوله بالمراد بالجميع المراد بالان يواد لا اتصال بالقرينه فانه ما فيه **قوله** او في قوله
المعنى انما هو المراد بالجميع المراد بالان يواد لا اتصال بالقرينه فانه ما فيه **قوله** او في قوله
الاخذ بالمراد بالجميع المراد بالان يواد لا اتصال بالقرينه فانه ما فيه **قوله** او في قوله
بغيره لان **قوله** على ما سبق فحقه في باب التشبيه الا انه ان اد بالاضافه هناك ما يقع
السواض فان قيل يذكره وهناك ان اد بالاضافه من الوجوه من المقابلة المعاصرة على موضوع واحد
وبالاعتناء من المقابلة من اللزوم لا يمكن انما هما ولا ارتقا عنها فوقف نفسه على صوره **قوله**
استعانت البشارة الطائفة اسم مصدر بمعنى التنبؤ في وجع فلا تفاوت والافاضة
ان يقال استعانت التنبؤ **قوله** المدركة فانها باعتبار ان كانت لفظ بعض التابيت من المضاف
اليه **قوله** خصوصه وهو اما في المرش فلكونه انفس من سون واما في المعطية فباعتبار
الاتفاق في الاشياء المرزاه **قوله** والجامع لحيان يكون في المشتعان منه اقوى من على
ما هو المشهور او على الاستعارة باعتبار التشبيه والافقد قال في التلويح معروضه
على ما ذكره صاحب النقيح من ان الاستعارة لاخرى لا من طرف واحد بل من متنازع كون
كل من الطرفين اقوى من الاخر في وجه التشبيه وفوات المبالغة في التشبيه عند تساوي
الطرفين ولما دللنا بقوله قد تكون الاستعارة من تشبيه على التشابه كما استعان به الصريح
لعلنا نرى في العكس فحصلنا المبالغة باطلا واسم وجه التشبيه على الاخر وجعله هو
وكون المشبه به اقوى في وجه التشبيه الماسر في بعض اقسام التشبيه على ما نقلت
في علم البيان **قوله** شبه هذه الاشكال ان المشبه الماهو انما هو انما هو انما هو انما هو
به الماهو الا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ذكرها فانها موقوفتان على تركيب الطرفين وانما كان لخب ان يكون استعانت

هنا كرم

سان
فما هي التي لا بد

سان
على طريق الاصل
خلق الاخذ

والمعنى

متشابه

متشابه وليس الكلام فيها الا انها لم تكن المشابهة من المعدلن الا باعتبار المشابهة
بين المشبهين قال السبب هيئة وقوع الخ ولم يرد ان الاستعارة من كنه ولهذا قال سم
استعانة الاحتياط **قوله** وقوع العنان الا ان يقال انما يقع العنان لتناصب
المشتعان منه وهو جمع الرجل الخ هذا ما قيل والذي يظهر لي انه لا يصح معناه استعانة
في البيت الاخذ القرينوس عتانه عن مقدم الشرح وفيه القرينوس ما بينهما من الغنق والراش
وذلك من قبيل تسمية الكلام باسم الجواز فان القرينوس وحده اذا لوى على العنان اصبحت
بالمحسني اصلا ولا منه له شبهة هذا المحسني ولا يصح معنى الداله على بعد مراده وح فالاستعارة
مكنية لانه شبه القرينوس بالشخص المحسني في الهيئة المخصوصة تشبها مصورا في النفس
وانت له ما هو من لوازم المشبه اعني لما كانت استعانة بالكنية في هذا
بما نسب اليه اذ المقام هنا فان كلامه في الاستعارة المخصوصة **قوله** من ركني المحسني
فان قلت هو لكونه ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القرينوس من حيث هو
الغنى لصيغته وقوع الجبوه في طهر المحنة مبتدأ الى جانب الساقين حتى يكون القرينوس بمنزلة
الطهر وراش القرينوس بمنزلة الساقين والركبتين قلت قال في الشرح الاحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين مصاصتين باسمه بالقرينوس والشوب في الركبتين ما دل على العلوي
ثم مبتدأ مستقلا الى الطهر كما ان الطهر الذي بالقرينوس من سنان على من الذي بالقرينوس
قلت وانما وضع العنان في القرينوس متاخرا عن وضعه في الغنم كما ان وضع الشوب
في الركبتين متاخرا عن وضعه في الطهر **قوله** كما في قوله واستعانت الراش تشبها
انه اشبه لما استند الشبد الى الما بطح صارت الما بطح كما انما ابل كملها كما ان استناد
الاشغال الى الراش يدل على انه شئت كله كما اذا قيل استعملت التت ناك اخلاف
استعملت التت في التت **قوله** فخرج لهم مجدا حسدا له جوان الذي يصبه ما ذكره في
بحث التشبيه من ان المبلغ منه انما هو البعيد القريب ان لا يكون الجمع المبلغ من
الاستعانة في الاخر الى غاية العريسة وجع فالظاهر ان العريسة في الاخر الى غاية العريسة
حيث وصف الخيل بان له جوان فتأمل **قوله**
الاولى ترك او عابا وقيل هذا التردد
في خصوص المقام **قوله** ما تعقد من ترابهم على الخيل قال القاض فيل مع لحن يكون مما
ينصفه الطير فان به وليس ترابهم على الخيل كما لا نناقش الا فيسلب ويوب كون الجامع مما
ينصفه الطير فان اما الواجب ان الطير في فيه يرشدى الى ما ذكرناه انه جعل الجامع
بين الموت والزقاد عدم ظهور الفعل والبعد وليس من منهما ما يصف به الطير فان
وقوله في سنان الاستعانة في الحروف والافعال سعة والتشبيه سفي المشبه موصوفا
بوجه الشبه او يكون مشاركا للمشبه في وجه الشبه **قوله** ما ذكرناه **قوله** بعد وجع
المسلوح اي المحرورج من الاهداب بعد سماع اهابه شبهة **قوله** ظهوره انما هو الاستعانة

لا يقال الجامع

ان توافيقها انما هي **قوله** كلام المفتاح على القلب والشك في كنهه لا يعرفه الا من
في اليد **قوله** مطلقا لا حاجة الى طلبها ها هنا **قوله** وذلك عار بالسر بطه ظاهر صمد
أعز البائس واخو بها **قوله** وصح قوله اشارته الى جواب الاعتراض الذي ذكره في قوله
لان الواقع عقيب ذهاب الصوغ عن مكان اليد هو الاطلاق **قوله** باختلاف الامور الطارئة
فقد بطول الزمان ولكن العادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المصلحة كما في هذه الآية وذلك
لان زمان النهار وان توسطه **قوله** لم يستعمل لان المفاجاة المناسبة فيما لا يكون
بل حصل بغيره **قوله** اول حشر سيرا الى ان يقول المجهول وجه صحة قائله **واعلم** انه
أبدا ما ذكره العلامة في الشرح بان الشيء لما يكون غريبا اذا اشتغل على نوع استغرا
واستعمل في حشرهم بغيره الى نوع اقتدار واذا كانا معا فمفاجاة الطلام عس ظهور
صوت النهار لا عيب كوال صوت النهار وان ادعى في شرح المفتاح ان ظهور النهار المضي انشبه
لظهور المصباح المضي من المجلد المتنازل الدرس لما يكون اسود مظلم من ظهور الليل
وان المحقق وان كان يفتقر الى ان المصباح على الطلام منارة الشارح لكن المتعارف
المبتدئين الى انهم الغافلون عكس ذلك حتى كانوا يعقدون ويعدون من حله الصمد
ان الطلام هو الذي يطش على الضوء فيستره منارة الشارح ونكشف عنه مظهر
الليل لباستأنه من هذا بيان معنى اخراج النهار من الليل على ما ذهب اليه العلامة
اعتنى ان يبين ان الكلام على الامر العرفي ان الليل هو الطامس على النهار **قوله** واقر
الظهور والشهر فلا شرفية واما القوة فيجملنا **قوله** فتح قوله هذا ما وعدنا من
مجيء يكون هذا الكلام كلام الموق في كنهه في البطلان عليه على ان المراد بالمرقد خلاف الظاهر
واما ضم اليه قوله هذا ما وعدنا من كنهه ادل على المراد **قوله** وهما عقليان ولكن
المنافسة في التبليغ بانه يحكم بخصوس فيكون حشبا واعلم ان القول يكون هذه
المصداق كاللطف والخط والكتبة مبنى على التناهي فان المعنى المصداق في امر اعتبار
ما وجوده في الخارج بصله عن ان يكون محشور شائعا **قوله** قد حصل لبعض المصداق
معنى قيام الفاعل به حتى ويعبر عنه بالحاضر من المصداق مثلا اذا حركت ريد فقام
به الحركة وان ريد بالحالة التي تكون المتحرك في الخارج فيفرض من اجزاء المتناهي المعنى الى ما
المصدر ان ريد به ارتفاع تلك الحالة فهو المعنى المصداق الذي وضع المصداق به وليس الحق
في الخارج واما المعنى الاول وهو محشور فتسميتها حشبية اما حشبية الحاضر المصداق
والمعنى الثاني لا من اي فرق بين الحق والباطل بحيث لا يمتنع احدهما بالآخر كما لا يمتنع التمام
المكتسبة **قوله** او تاد بلا كما في الاعلام قال في الشرح في نفس اسم الحشر هو ما دل
على نفس الذات الفاعلة لان تصدق على كثر من غير اعتبار وصف من الموصوف
ولا شك ان هذا المعنى كما لا يتناول الاعلام الشخص الذي لم يصف نوع وصفه اذ ليس
مفهومه كليلا لا يتناول الصفا ما يصف منه نوع وصفه اذ ليس كليلا لا يتناول
لوصف من الموصوف خارج عن مبدلوه كاستعمال الاحباش واصنافها الخارج عن المبدل

الطمان
الواقع
الما
دون

وان

الاصلي

الاصلية استمرها خلاف الاسم المستفاد فان المعاني المصداقية المعبرة فيها داخله في
مفهومها الاصلي والذات مبطنة فيها فلذلك كانت الاعلام لمحة باستعمال الاحباش دون
الصفات ولو في اسم الحشر ليس من الاسم ولا علم غير معين وصفه ليدخل في الكلام المذكور
فيه دخولا ظاهرا واعلم ان اسم الحشر هنا احص منه عند الفاعل نحو المستفاد انما
قوله او يكونه مشاركا للشبه في وجه الشبه قد عرفت مما نقلناه من انما نقلناه من انما نقلناه من
العقل **قوله** وهو قوة كذا حقيقة المحقق الشرف قد عرفت مما نقلناه من انما نقلناه من انما نقلناه من
عنها ولا يمتنع للموصوفية احتملا **قوله** بعد استقامته اشارت الى انه ليس بمفهوم ونظر
عنه في توجيه عدم استقامته امر ان احدهما ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس
الامور المتفرقة الثانية مع موصوف كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المسمى
هوان الحرف والافعال لا يقع منبها بها وهذا الدليل انما يفسر امتناع وقوعه مسبوقة
فلا يطبق ليدل على المبدع واجاب المحقق الشرف قد عرفت مما نقلناه من انما نقلناه من انما نقلناه من
هنا هي المعاني المستفاد بالمفهومية لا الامور المتفرقة الثانية في كل من الحركة والزمان
حقيقة لا سعة له بالمفهومية دون الافعال والحرف وعن الثاني بان احص التسمية
كون التسمية موصوفة او محكومة عليه يستلزم اقتضا كون الشبه به موصوفة او محكومة
عليه ان امضاه ملاحظة ايضا والتسمية بوجه الشبه او اتصافه بمشاركته الشبه به في
وجه الشبه يستلزم صفاته ملاحظة ايضا والتسمية بوجه الشبه او اتصافه بمشاركته الشبه به في
الشبه واما غير هذا المصداق الاول انه المعنى المصداق ليدل على الثاني **قوله** لا سعة
استمر الزمان والصفات بغير منه عدم صلاحية المعنى الشبه بالموصوفية فان الزمان
غيره في مفهومها واما عارض لها **قوله** المحقق اقول لا سعة ان قلت كونها سعة
في الفعل والصفات بغيره بطر وان كان لوق قد عرفت انما استعاره
تغير التسمية والتسمية بغيره معان من التسمية والتسمية بغيره فانه لا دلالة
على مشاركه امر اخر بالكا او نحوهما كما عرفت وهو طاهر والمشتقات
غير الفعل بغيره ممدولوها اذا وجدت وليس التقدير في الحد معطى وهو يمكن
فلا يكون التسمية الا بغيره مثلا اذا قلت رايت قاتل زيدا صوابه صوابه
شبه الغير بغيره الا بغيره قد انقلب والمضارب واحدة ولنا الفصل في
القتل والامر بانه ليس مقصودا هذه العبارة التي رايت شخصا صوابا له شبه
حما عن قاتله ولا كقولنا هذا مقول زيدا صوابه صوابه صوابه صوابه
الا حلا في الامر القتل والامر بانه لا يمتنع وقوعه عليه الفعل فهي واحدة وكذا
هو كقولنا هذا مقول زيدا صوابه صوابه صوابه صوابه صوابه صوابه صوابه
الامر بغيره والقول في الامر بغيره الاستعانة في مصادرها وكذا القول في الامر بغيره
حدث زيان وسد الفاعل ما فاد احد فلا يمتنع زيدا الا في صوابه صوابه صوابه

وهنا
مع
الحرف
الما
دون

داخله

لا يكون
الاصلي

وکنام

والباقى
على ما
هو

219

۲
فاتیما بنتی

و ان الله اعلم الغيوب
عليه السلام

الحسين

من الغرض فيه المحصول الغرضية فلا يصح استعانة اللام منها لترتيب العبد او على الترتيب
وكون الغرضية مندرجة تحت العلية وقد اوردنا في هذا الاصل في بعض الاين اللفظي المتبع
مما وضع له الامر فزاده اللهم الا ان يقول ان يكون اللام تحت العلية موضوعا
للعلية مطلقا وعلية بعض قول في هذا الغرضية او يكون مشتركة بين نوعي العلية
قل الترتيب الاول ذكره المحقق الشريف بطر في استعاره كلمة لعل للاشارة
في قوله تعالى الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون وفيه حث فان معنى العلية ان يحض
اللفظ بعض ما وضع له حيث يطلق على غيره مما وضع له الا لغيره والالتفات بذكر
في استعانة العلة في معنى الاستعانة واللام في نحو تعدت للمي بالخلو اعني بعد الاول
هو الثاني ثم الجامع بين الترتيبين هو المحصول بعد طلب السمع وهو انهم في العلة
الغاية كذا قيل ولو قيل ان هذه الاستعانة مبنية على التشابه حتى لا يحتاج الى تكلف في قول
الجامع في التشبيه استعانة اقوى كما تقتضيهما استعانة من الترتيب لم يكن بعيدا **قوله** والاول
حضر الاولين بالتركيب لافعال الشارح في الشرح من ان الغرض في المحرور غير مضبوطة **قوله** جمع الحق ان اد
بالحق العبد والاضافه وبالفعل الاول الذي لا يحيا الاظهار **قوله** وانما قال هذا الخ وذلك ان
المرد بالمدان هنا الاكثر وصرح به الشارح في شرح المفاتيح **قوله** ثلاثة اقسام الظاهرات
الترتيب بالاستعانة المستعانة انما هي ان مثلهما واعلم ان اعتبار الترتيب
والترتيب انما هو بعد تمام الاستعانة ولا بعد قرينة المخرج بالجر بلا قرينة الملك
عنها ترسحا **قوله** مما يلزم المستعانة له معنى ان يكون قيدا للاشارة كما سجد به قوله انما
امان لم يقرن بشي بلازم الخ وان كانت عبارة المصنف مطلقة لكنه خضعها بما ذكر في
تفسير المجرى والمراد به وذلك ان في قولك انت في الحمام استعانة بصفة المستعانة مع ان
الاستعانة مطلقه فيلزم ان يخصها بصفة والشرع بالذكر بناء على ان العبد فان
الشكاى ذكر في كتابنا ارضنا لعل ما ذكر في الآية ان الخطاب في ما ذكر في الشرح مع انه ليس وصفا
ولا تقرقا **قوله** الذي يشاء العطاى بلازمه لكثرة استعماله فيه حتى كان كانه ضاركا به
حقيقه له كماله في الشدة ايدى البلايا كذا ذكره السيد قدس سره **قوله** والقرينة
سياق الكلام الظاهر القرينة لا يتعين في الاختيار لم لا يجوز ان يكون هو الاول اعني غرضه
ويكون قوله اذا انتمم الخ يريد ان يقال لا يقرى في ليله على ان المراد بالقرينة خلاف
ظاهرة واذا اجمع في الكلام لا زمان المستعانة له فاما بما يكون في احوال صانعه هو
والاخر في تحريم كانه اذا اجمع فيه زمان المستعانة منه كان الاقوى احصا صانعه
القرينة والاخر ترتيبه وان نشا وبما في **قوله** اذا اسم علق الخ فالحاصل
المعنى ان الشاغل يافذون ما لا يلدج من علمه ويحيون الى حقيقة فينتسب بها فافذونهم
فيكونون وان جبر ما في هذا من العبد ومن التفسير في المبح بالنسبة الى العطاى انت بل من
في ايدى بل معناه انما انتم في وجوه الشاغلين صار ما في حرايتهم ملكا للشاغلين خرجت عن ملكه

تقريب

والترتيب

على الترتيب

الترتيب

على الترتيب

في

كما خرج الرهن عن الرهن فان المعروف هو انه انما يفتق منه الاعطاف وفي ذكر العلاف
مبالغة في مدحهم واستعانة بالذي عتده من المال انما هو مقتضى التام وان حصوله على
طريق التام كما ذكره في يد بل في ايدىهم فاذا انتمم استعانة مستعانة مستعانة مستعانة
وهذا مثال لصفه في المجرى ومثال الشرح فيها في كرات في الحمام استعانة مستعانة
قوله ثم في علية او مثلا لا يفتق فذلك جاوره حرايتهم الا ما في **قوله** هذا الخ
ظاهر ان الشارح اليه المقترع الثاني وليس كذلك بل الشارح قوله كذا ما في قوله الطفال له
تعليم ولا احصا حله باخذها **قوله** مبالغة القلم ينبغي ان يكون المبالغة في هذا المعنى **قوله**
ومعناه اي مبالغة الترتيب في بعض النسخ ومثاله هو الاستعانة والاولى هي المبالغة في المقام
اذا وجه لذكر حكم من احكام مطلق بالاستعانة في ذلك الكلام في تفسيرها الى التلاوة وما في
الاصحاح من قوله والترتيب ابلغ ما شاعره على تحقيق المبالغة ولهذا كان معناه على سبيل
التشبيه والمفتاح من قوله ومبنى الترتيب على سبيل التشبيه فينبغي ان يقال في مبالغة
في السجدة الثانية للاستعانة بالمهرجة وتكون اللام في قول الشارح بالاستعانة اشارته الى
المعنى المدلول عليه في الكلام اعني المهرجة فان قيل جعل العبد لاحقا الى مطلق
الاستعانة كما هو في قول الشارح فاما ما في سبيل التشبيه وادعاء التشبيه من قوله
المشبه به قلت في هذا وكذا ان الاستعانة لا يقتضي الا ادعاء دخول المشبه به
من جملة المشبه به واما ما في سبيل التشبيه فاما ما في سبيل التشبيه فاما ما في سبيل التشبيه
السجدة والتمني مع فليست في التشبيه وقد سبق ما هناك اشارته الى ما ذكرنا هنا فان
كيف يجوز اجماع المجرى والمراد به مع انما هما على سبيل التشبيه الذي ساقه وذكر ما يلزم
المستعانة له فلما انما فانه يجوز ما في سبيل التشبيه في بعض الصفات دون بعض ثم كلامهم بل
على ان الاستعانة المطلقة ابلغ من المجرى فانها وان لم تستعمل على تحقيق المبالغة في التشبيه
فلم تستعمل على ما في سبيل التشبيه كما في سبيل التشبيه لان المجرى في المبالغة على المجرى فان
انتم ما في سبيل التشبيه اعني القرينة غايه الامران في المجرى من مبالغة **قوله** لعل اللام
لام الابتداء حلت على الماضي بعد وقوعه وروى عن قوله وان اجاز المبالغة على الغرض المحقق
انتم في التشبيه مع الاعتراف او بالمشبه وعدم تناسي التشبيه بغيره في علمه بالاستعانة المشبه
فيما لا يمان الخ واعلم ان ما في الاستعانة لان مبالغة على تناسي التشبيه **قوله** حارة نريد
نريد الذهاب فعدم رجلا الخ سعيان الى الرجل المخطو اذ ليس معنى قوله بوجه حرك
وحرر حلا حرا ولا شك ان الترتيب الذي يقدم رجلا لا يوجب رجلا الاخر بل انما هو المقدم
قال المحقق الشريف في شرح المفاتيح معنى يقدم رجلا لا يوجب رجلا الاخر بل انما هو المقدم
ويخرج اخر انما تقدم رجلا حرا ولا يوجب رجلا الاخر فان هيئته في الذهاب
هكذا وهذا المعنى هو المبالغة من المبالغة بالقدم والتأخير فيه واقعا على
شراخه والجدد معلقها انما يظهر غلو ما صورناه **قوله** تحت الشخص اطلاق
القول بان وضع المزدان تحت الشخص استعانة على ما سجد في صريح بعض ما صرح
لحم النوع كما هو معروف **قوله** تحت النوع مثلا هذه المركب في الجوز بد قام

حاشية على قوله

على الترتيب

على ان يكون الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في

هذا هو الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في

هذا هو الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في

هذا هو الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في

موضوعه للاخبار بالاثبات **قوله** كالمخبر به وذلك لقوله تعالى حكاية رب انى وضعها
انى وقول الشاعر هو اى مع التركيب العاشر مصعد الفعل ما من **قوله** مضان ما مع
مضرب والموان جمع موان وهو الخالد الاضليل الذى ورد فيها الكلام والمضرب المبالغة المشبهة
التي اريدت بالكلام **قوله** في الاصل امره وهو دستور لفظى من لفظه كان تحت حيزه
وكان شىء فالتا الطلاق فطلقها وتزوجت عمر من بعد زواله وكان شابا فقيرا فلما استقروا
ان سئل الى الشيخ تشبهت لسانك فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها ما قال عمر وضرت
سدا على منكر وجهها هذا ومدحه حبر عتق من هذا الشاب الجليل الذى اقبل اليه
حبر منكر ومن لسانك الكثير والمأخوذ الضيف ان سئلها الطلاق كان في الضيف **قوله** تشبوت
المخاني بعليل لا يراد بظلالها واما كونه على حده فعلة عدم الدخول في تعريف الحان واطلاق
الاستعارة عنده عليها على شبيه لا يشترط اللفظ **قوله** واما وجوب ذكر المشبه جواب
سؤال مقدر بعد ذكره انما ذكر في التشبيه وذكر المشبه واحدا لئلا يكون هناك امزج
محقق حقا او عقلا اذ لو كان ذلك هناك لكانت حقيقة كمال في نيت زهر ان سألته فلا يعنى
بالمشبه ولو قال او وهما ليكون اشارة الى خلافا ذكره التكميل كان ضواليا **قوله** حواضه طاهر
القارة ان يكون صخر خواصه ولو اوزمه للتشبيه ان المذكور انما هو خواص المشبه والوزم
فيمكن ان يكون على خلاف مضاف الى خواص حركه او على جعل خواص حركه خواصه **قوله** فمجرد
تشبيهه قد سمع بالاسعانه لان بينهما ملائمة هي ان السعانه مبني على التشبيه **قوله** كماله
وقوامه في وجه التشبيه كذا ان في حق الفصل مثلا ان لا تشبهه من قوله احدها مالا يكره
الحق وما شئ من قول المثل فانها اطفال الذين لا يكرهون في قوله فافانها التاثير الذي
قوامها ان يكون به كل وجه التشبه او قوامه فيه وانما القول بقوام التشبه في
قوامه التشبه لا يخلو عن بعد **قوله** واذا المشبه هو من شئ الشئ اى قدر شئ المثل لا نه
معدله **قوله** وما يعنى المعنى اسم بمعنى الرجمة من لفت على فلان اى جهة **قوله** فمثل
قولنا اطفالا المنية جواب عن سؤال مقدر وقد مر ان الالف اذا قال بلام التكميل
وزاد على قولنا اطفالا المنية المشبهة بالسبع فان التكميل موجوده اعني اثبات الاطفال باللام
المنية المكينة غير موجودة للنسب بالتشبيه فاجاب عن سؤاله للتشبيه وتزجج التشبيه هو
المشبه به وشرح الحان اللغوي ذكر ما لا يلى المعنى الحقيقي وقد يكون التزجج الحان المعنى وهو
ذكر بلام ما هو له خور اذا المنية تشبها اطفالا ذكر الاشارة بترجج الاطفالا لانه
على هذه المم وخور كونه شىء الاستعارة بالكتابة وما وجوبه ان يلفظ المشبه فاما
في الاستعارة المخرجه فان **قوله** كمال الاطفال من لوازم التشبه فكذلك الاشارة ما وجوبه
اثبات الاول بحسب الامات الثاني من شىء قلنا اذا اجتمع في الكلام لوازم التشبه فاجابها الو
احصاها وبعقلها فاشابه بحسب الاماد وبه فاشابه شىء واشكال الاطفال فذكر احصاها
وتعلقا بالسبع من الاشارة بكون اشارة بحسب الاماد واشابه سابع **قوله** هو ان يصرح لا يعنى
ان الاستعارة بغير المسعارة على هذه السلف هو التشبه المشبه المشبه بالاسعارة باللفظ
هو اطلاق لفظ المشبه على المشبه نفسه كما بان بصرح ان على شبيه السام **قوله** مجاز من العجز فليكن

استعارة

استعارة **قوله** فقال اقصر الى قيل عليه المذكور في الصحاح وغيره وهو من كتب اللغة
ان اقصر مشروط بكون فاعله اذ اقداره واحسان قال في الصحاح واقصر عنه اى كلفت
ونزعت من القدرة عليه فان عجزت عنه قد قصرت بلائك والباطل ليس اقصر واحسان
وطي هذا ينبغي ان يكون من قبيل القلب على ما قيل اى اقصر هو من باطله الا ان قول المن اد
بالاقصر معناه المجازي وهو مطلق لا متنازع **قوله** فاستدله الاقراش والواحد كان
اللام للتعهد اى الموضع عليها التعريف اذ لا يتم المقصود الا بذلك **قوله** كذا في الصحاح قبل يفتح
الضاد اسم مقدر فربما على الصحاح يقال صحى الله فهو صحى وصحى بالفتح والحان على التثنية
الاكثر من صحى كثر الضاد على انه جمع صحى وبعضهم يكرهه بالتثنية الى سميته هذا
الكتاب ولا يستدله الا ان يقال انه ثبت ورواه عن مقصده انه سماه الصحاح بالفتح
قوله على هذا القدرين واما على القدرين الثاني فهو يعنى كونه ضيا اى صغارا **قوله** كماله
شأن الكفاية اى استولى على ان لم يكن كتابه اصلا لا حجة فالتثنية **قوله** كماله
على كفاية اى كماله ومن تشبهه بالمال الذي **قوله** كماله كماله
المشبه به قد عرفت ان الانسب ان يقال كمال وجه الشبه وكذا قوله قوام المشبه
قوله في ذلك النوع سئل عن معناها اى عن اداة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع
كذا في شرح المفتاح والظان المراد بذلك النوع غير المراد بنوع حقيقة فان المراد بنوع
حقيقة كما صرح به هو اللغوي واخوه فلان بدها المعنى بذلك النوع لسان المعنى
مع قرينه مانعة عن اداة معناها في اللغوي والشرع او العرف والحق فساد به
المراد بذلك النوع اللغة والشرع والعرف مصدر المعنى مع قرينه مانعة عن اداة ما
معناها في اللغة مثلا ولا تخفى بعده قوله متعلقا بالغير لولم يذكره السكاكي استعارة لى
الغير لكان الثاني قوله بالتشبه متعلقا بخبر في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان
المقصود خاصا لا عاما انما اعاد الغار لظهور علق الحان به وعرفه ليعلم ان المراد هو
الاول واما ذكر اسمها الاوسع اطرافا ليعلق الحان الداخل في العار وحاصل ما ذكره
ان الحان اللغوي هو الكلمة المسعلة في مقوم معنيين لما هي موضوعة له بالتحقيق
مغايرة بالتشبه الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة او شىء وادل على المقصود واحسن
البقى **قوله** ان يكون لان اده اى او يقال الحان مع معنى حاصل ان يقال الحان من القسم
اى الحاصل منها فقوله احرار ان المخرج الاستعارة اى ان لا يحصل الاستعارة من الحان
ويكون قسمان منه واما بعد ان يقال المراد الاحترار عن ان لا يخرج عن الحقيقة بدخولا
فما وصفت له فدخل في الحقيقة وخارج عن الحان فصح ان لا يخرج اى عن الدخول
في الموضوع له لولم يقيد بعد زائد **قوله** وما استق منه زائدة لانه هو الواقع في
كلام السكاكي **قوله** وفي كليهما نظن اما الاول فلانه لا يسعى ان يلفت اليه لاشما
في التعريفات واما الثاني فلان المعهود انما هو الوضع الذي استعملت الكلمة فما
هي موضوعه له بذلك الوضع لا الوضع الذي فيه وقع فيه التايط اذ لا دلالة عليه

هذا هو الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في
الاولى من الالف في

الى المسحوق
وهذا هو

ولو سلم ذلك فلا يتم انتم حتى تعبد الموضوع في قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي
وقع فيه الغاطب ولا تعني ههنا التعريف الا هذا **قوله** لانه يتناول الغلط احب
بان المراد بالاستعمال العطف فخرج العطف وقد عرفت انه لو خرج العطف لخرج
العطف عن قصد **قوله** الرجوع الى معنى الكلمة الشك في قسم المجاز اللغوي الى الرجوع الى
معنى الكلمة والراجع الى حكمها وان اذ بالراجع الى معنى الكلمة الكلمة المستعملة في غير
ما وصفت له وبالراجع الى حكم الكلمة ما عر حكم اعزاه بزيادة او نقصان استياني
ان شاك في ذلك وقسم الرجوع الى معنى الكلمة الى الخالي من القالده والمنضم لها وان اذ بال
بالاول ما يكون موضوعه حقيقة من الحقائق مع قيد فتدعيها لذلك الحقيقة لانه مع ذلك
القيود والثاني ما يكون مستعلا فيما تعاد المعنى الحقيقي حيث لم يبق اصل المعنى اصلا **قوله**
وصف احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه **قوله**
الاستعارة هو اللفظ الدال على الصورة اذ اذ بالوصف عنه بالوصف لان اللفظ الدال
وصف المعنى وبما لوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعاره لفظ الصورة الاولى
في البيان الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى للعرض لا لصفة الاستعارة
وقيل المراد باستعارة وصف احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاخرى ايقاع عبارة
في احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاخرى **قوله** وقسم المجاز المقدر الى حاصله ان قسم
الشي قد يكون اعم منه من وجوبه وهذا كلام ظاهر في والتحقيق ان قسم الشيء اخص
منه مطلقا فاذا قلت الحيوان اما سود او صفر فالمراد اما حيوان اسود او حيوان
اصفر **قوله** وظاهر ان المجاز العقلي هو العلم ان موزد القسمة الى العقلي واللغوي
ما يطلق عليه المجاز اللغوي بالفتور السابق وحسب ان يكون مراد بالراجع الى معنى
الكلمة انما اعظم من المركب والمفرد وكذا بالضمين للقاء له في القسمين
قوله او قد ناه في الشرح قال في الاول ان استعمال الكلمة في اللفظ المجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من عرفته مع انه قد خرج بان المقسم الى الاستعارة
وعبرها هو المجاز في المفرد سلبا ذلك لكان نقول بعد ما ان اذ بالكلمة ما نعني المفرد
والمركب فان اذ بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس وضع
شخصي وان اذ بما هو اعم من الشخصي والتوحي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه
موضوع بان المعنى المجازي وضع نوعيا على ما تبين في علم الاصول وفي الثاني لانه لو ثبت
ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تشبيهية فهذا المانع لانه قد عرفت ان المقسم
اذ عني استلزامه التركيب ولا يصل لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عرفت ان المقسم
قوله لنا ان اذ بعدم رجلا وتوحي اذ لا شك انه ليس ما عرفت من التشبيه بل يقع في المجاز
في معنى من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والمجاز لانه لم
يستلزم التركيب فلم يستلزم الايراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض وفي الثالث للقطع بان
لفظ عدم في قولنا عدم رجلا وتوحي اذ لا شك انه ليس ما عرفت من التشبيه بل يقع في المجاز
استعمال هذا الكلام في عبارة ناه الاصل المعنى صورته ندر من يعوم فيه ههنا

في علمها السان
عرفوا التشبيه
المجازي بل وجهه
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما

في علمها السان
عرفوا التشبيه
المجازي بل وجهه
منه من متعدي كما

قوله في علمها السان
عرفوا التشبيه
المجازي بل وجهه
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما

نريد الدفاتر مقدم رجلا وتنانة ههنا لا نريد في قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي
وقع فيه الغاطب ولا تعني ههنا التعريف الا هذا **قوله** لانه يتناول الغلط احب
بان المراد بالاستعمال العطف فخرج العطف وقد عرفت انه لو خرج العطف لخرج
العطف عن قصد **قوله** الرجوع الى معنى الكلمة الشك في قسم المجاز اللغوي الى الرجوع الى
معنى الكلمة والراجع الى حكمها وان اذ بالراجع الى معنى الكلمة الكلمة المستعملة في غير
ما وصفت له وبالراجع الى حكم الكلمة ما عر حكم اعزاه بزيادة او نقصان استياني
ان شاك في ذلك وقسم الرجوع الى معنى الكلمة الى الخالي من القالده والمنضم لها وان اذ بال
بالاول ما يكون موضوعه حقيقة من الحقائق مع قيد فتدعيها لذلك الحقيقة لانه مع ذلك
القيود والثاني ما يكون مستعلا فيما تعاد المعنى الحقيقي حيث لم يبق اصل المعنى اصلا **قوله**
وصف احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه **قوله**
الاستعارة هو اللفظ الدال على الصورة اذ اذ بالوصف عنه بالوصف لان اللفظ الدال
وصف المعنى وبما لوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعاره لفظ الصورة الاولى
في البيان الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى للعرض لا لصفة الاستعارة
وقيل المراد باستعارة وصف احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاخرى ايقاع عبارة
في احد الصور تنبأ ان اذ بالوصف الاخرى **قوله** وقسم المجاز المقدر الى حاصله ان قسم
الشي قد يكون اعم منه من وجوبه وهذا كلام ظاهر في والتحقيق ان قسم الشيء اخص
منه مطلقا فاذا قلت الحيوان اما سود او صفر فالمراد اما حيوان اسود او حيوان
اصفر **قوله** وظاهر ان المجاز العقلي هو العلم ان موزد القسمة الى العقلي واللغوي
ما يطلق عليه المجاز اللغوي بالفتور السابق وحسب ان يكون مراد بالراجع الى معنى
الكلمة انما اعظم من المركب والمفرد وكذا بالضمين للقاء له في القسمين
قوله او قد ناه في الشرح قال في الاول ان استعمال الكلمة في اللفظ المجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من عرفته مع انه قد خرج بان المقسم الى الاستعارة
وعبرها هو المجاز في المفرد سلبا ذلك لكان نقول بعد ما ان اذ بالكلمة ما نعني المفرد
والمركب فان اذ بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس وضع
شخصي وان اذ بما هو اعم من الشخصي والتوحي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه
موضوع بان المعنى المجازي وضع نوعيا على ما تبين في علم الاصول وفي الثاني لانه لو ثبت
ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تشبيهية فهذا المانع لانه قد عرفت ان المقسم
اذ عني استلزامه التركيب ولا يصل لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عرفت ان المقسم
قوله لنا ان اذ بعدم رجلا وتوحي اذ لا شك انه ليس ما عرفت من التشبيه بل يقع في المجاز
في معنى من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والمجاز لانه لم
يستلزم التركيب فلم يستلزم الايراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض وفي الثالث للقطع بان
لفظ عدم في قولنا عدم رجلا وتوحي اذ لا شك انه ليس ما عرفت من التشبيه بل يقع في المجاز
استعمال هذا الكلام في عبارة ناه الاصل المعنى صورته ندر من يعوم فيه ههنا

في علمها السان
عرفوا التشبيه
المجازي بل وجهه
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما
منه من متعدي كما

للاستغارة المكينة **وله** والاستغارة بالكناية لا تفعل عن التخييل كمال
 قد شئنا ذكر هذه الكلام لتخيل ضحكة ما سألني ان سألته من اعراض المقام
 على السكاكي حيث قال فلم يكن المحقق عما مستلزمه للتخييل لا البيان الوافي
 عند القوم فانه باطل كما يحسنه الشرح فيكون سألته سألته لا لبيان
 مداه السكاكي فانه لا يذهب الى ذلك كما سئلته انهم **وله** وقد حجاب عنه المح
 نقر هذه الجواب ان لفظ المنيه لما حقل من ادق الشرح وجب ان يكون استعاله
 في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً واحداً
 المتزايد به لا الخلف صاحبه في كونه حقيقة او مجاز اذا استعمل في معنى واحد **وله**
 كيف يصح ان يصنع المح فان المنيه اذا دخلت في جنس السبع كان اسمها موضوعاً لذلك
 الجنس كلفظ السبع الا ان وضعه اخذها لذلك الجنس حصصاً ووضع الاختراع في
 فيكون اسمها له متعارفاً وغير متعارف كالمترادفين واغراض بان ادغالون
 المنيه من ان زاد السبع وادخله في جنس السبع لا لوجوب كون اسمها موضوعاً لذلك الجنس
 بل يقتضي كونه موضوعاً لنوع منه فكيف يدعى المترادف بناء على انه وضع اسمها لمجموعة واحدة
 ولا يكون مترادفين فان وضعها الحقيقة واحدة لغيره اتفاقاً حقيقة ولا ادغالاً بل
 المكون المنيه من افراد السبع وهذا لا لوجوب كون اسمها موضوعاً لذلك الجنس بل لفظ
 خلافه **وله** وفيه نظر المح حاصله ان ادغالاً في لفظ السبع لا لوجوب كون لفظ المنيه
 مستعمل في غير ما وضع له حقيقة او دلالة لان ادغالاً في لفظ السبع لا لوجوب كون لفظ المنيه
 موضوع له هاهنا كما انه لا يحقل غير الموضوع له موضوعاً في الاستغارة المقصود بها **وله**
 غير ظاهر بعد لان غاية ما افاده هذا الجواب عدم كون لفظ المنيه حقيقة بناء
 على كلام استغارة الجنيته بقية انه مستعمل فيما وضع له لكن من حيث انه موضوع له
 وهذا لا لوجوب كونه مستعمل في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازاً او مراداً به الطرف
 الآخر لا يقال اللفظ المستعمل استعاله لا صحيحاً اذا لم يكن حقيقة او كناية لمجان كون
 مجازاً فقد ظهر من عدم كون لفظ المنيه حقيقة مع العلم بانه ليس كناية كونه مجازاً
 لا نأقول مراد الشرح ان تعريف المجاز الذي ذكره السكاكي لا يصدق عليه نعم لو
 عرف المجاز ما لا يكون مستعمل في الموضوع له من حيث انه موضوع له ليدل بقيد المح
 الجنيته في التعريف لانه لم يعرف به واما اعتبار قيد الجنيته في تعريفه الذي
 نقله الشرح عنه فيلتزم له في دخول لفظ السبع في المجاز كما لا يخفى على الناظر **واحد**
 في السبعية يعني التركيب المشتمل على السبعية الى التركيب المشتمل على المنيه **وله** جعلها
 مكينة عنها قال الشرح في شرح المفتاح وليت شعرك ماذا افعل المقام بالاستغارة السبعية
 في تصديره في قول الشاعر **وله** ويصعد حتى ينظر الجهور **وله** وفي كل استغارة سعية
 تكون في رتبة فعلية وكيف جعلها قرينة على استغارة مكينة انتهى **وله** وقد اشار
 المحقق الشريف الى توجيه رد السبعية في تصديره الى المكينة حيث قال وان اردت

القول

السبعية التي في تصديره الى المكينة التي في قوله **وله** الاستغارة
 لغيره السبعية في تصديره الى المكينة التي في قوله **وله** الاستغارة
 عن الاستغارة المرفوعة ونسبه الصقير الى القرينة للاستغارة **وله** والسبعية قرينة
 فيه تسامح فان القرينة الماهية تسامح كما ان القرينة في اللفظ الماهية تسامح كما ان اللفظ
 وقد اشار الشرح الى ذلك بقوله **وله** وسيد اللفظ الماهية تسامح كما ان اللفظ
 الفياش فاجعله القوم قرينة السبعية فجعله هذا استغارة في الكناية وما جعلوه
 سعية فجعله قرينة الاستغارة بالكناية قال المحقق الشريف **وله** وعليه صاحب الكشف
 بانه قد يكون تشبيه المنيه هو المقام الاصل في الواضح الخلق ويكون ذلك المعلقة تابقاً
 ومقتضوداً بالقرينة الاستغارة كما يكون سعية كما في قوله **وله**
 تفرس الزباج تباض الخزن من هزة اذا شرب في النوم في الاغقان ايظاظ فان السبعية هذا
 المحسوس اصله من هبوب الزباج ومن القرينة لا يحسن التشبيه اسدالين الزباج والمضيض
 ولا من الرصاص والضيق ولا من اللفاظ والطعام نعم لا يحسن التشبيه من هبوب الزباج
 تشبيه تشبيه ولا يصح ان يعكس جعل التشبيه بين اللفظ والقرينة معاشي من هذه
 التشبيهات فلا يصح ههنا رد السبعية الى المكينة عند من له ذوق سليم فلت ومن الواضح
 في ذلك ما في قول الشاعر **وله** يحكم المشيب لراسته فان التشبيه الماخذ اصله من ظهور
 فهو الشيب ومن الصمد والخس اسدالين المشيب ومن محض صياغة او تعين صياغة
 كما لا يخفى ثم قال وقد يكون التشبيه في المعلق عرساً اصلياً وامراً حلياً يكون ذكر الفعل
 واعتبار التشبيه فيه سقاً على استغارة بالكناية كقوله تعالى يصفون عهد الله
 فان تشبيه العهد بالخيل سبب من هوون وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه
 على الشوية فحان ان جعل استغارة بغيره وان جعل مكينة كما في بطلت الحار كذا فان
 كلام تشبيه له باله باللفظ ونسبه الحال بالمقام استغارة في تشبيهه **وله** فظهر اما احتارة الله
 السكاكي من الزم مطلقاً من دود **وله** فلا جهة ليقول ما يجب عنه بان عدم السكاكي
 المكينة عنها من جعلها اما هو مداه السبعية قول ضروري انه مجاز علاقه المش
 وذلك لان الجهور اما هو على انه استغارة تبعية لعلاقة المشاكهة كما هو شأن
 الاستغارة فعلاقة المشاكهة موجودة قطعاً قوله **وله** وقد حجاب هذا الجواب
 بعد انظار كلام المقام لا يقتضي كلام السكاكي اما الاول فلان المقام قد ادعى ان
 السكاكي ان لم يقدّر لفظ السبعية حقيقة وجب ان تكون استغارة والخلف في بعض
 المواد يحد فيه كما لا يخفى واما الثاني فلما ذكره الشرح **وله** ان هذا الجواب مع عدم
 تصحيحه بكلام السكاكي مبني على ان السكاكي مسترط في العلاقة اعتباراً هالاً وجود
 اما ان كان معر كفي لوجودها وكلام المقام تام بلا شبهة وكلام هذا الجواب مدع
 من اجله **وله** لا يخفى في جميع الامثلة لحوان ان يحصل العلاقة في المشاكهة كما خيلناه
 المسعات لهداية **وله** وهو وجود المكينة عنها في التشبيه فان العملية عنده
 استغارة عن الصورة الوهمية وليس القرينة على معنى هذا الجواب الامحان استغارة

نود

على الزباج والقرينة
 لا يشبه تشبيه
 موحى الى جوارحه
 واما ما ذكره في كلامه

قوله حسن كذا من الحقيقة الخ لو قال المصنف حسن الاسعاره برعاه جهات حسن التشبيه
 كان وايقا بالمعنى مع الإحصان فامل قوله كان يكون وجه التشبيه شاملا للظواهر
 كان يكون في جعل هذا وجه التشبيه لظهور فانه اذا لم يمتثل الطرفين يعني صفه التشبيه
 لا حسن قوله وان اسم من الحده المما اعتبر اشياء الرخوة انه لو لم يمتثل في ذلك بان يتبين
 المشبه به بالمشبه كما في قوله حتى يترك الخط الاسود من الخط الاسود من الخط
 او يذكر ما شعر بالسان كما في الخط الاسود فان كان لا يمتثل بالخط الاسود بل بالخط
 في باب التشبيه ومثل بعضهم لما يشتم فيه الداحه بالاستعارة التي في قوله قد يمتثل ان
 على الفهمه فان قيل كلام الشرح مستغنى عن ما ذكر فيه الوجه مما اشتم فيه
 الداحه حيث قال فلما قلنا بان يجوز ان يراد في الشجاعة سلبه الاسعاره فكيف
 ذلك فلما نعم عنده الشارح مستغنى عن ذلك فليس غير ظاهر بل الظاهر ما ذكرنا من انه
 يمتثل في الاستعارة لا الحسن فقط كيف وقد صرح الشرح في الشرح في اول بحث الاستعارة
 بان الظاهر ان يكون يجوز ان يراد في الشجاعة تشبيه الاسعاره وقد تناول
 عبارته الشرح هنا بان معنى قوله ولهذا قلنا الخ ولاجل ان اشياء من اشياء التشبيه
 جز حسن الاستعارة **قلت** بان في الاستعارة في هذا المثال التجاوز عن
 من حيث اشياء الزايمه الى التوضيح بوجه التشبيه **قوله** لفظا من المعنى على
 التشبيه قطعا **قوله** ليس ذلك سطل الغرض من الشرح هذا ايضا كالاو الشرح
 من الشرح مستغنى عن التشبيه داخل فيما اشتم فيه الزايمه وفيه نظم اذ يجري
 الكلام عن الاستعارة والمبدع في صورته الاتمام انما هو حسن الاستعارة
 المقصود شوت اضلها ولو تخلى فتح اللهم الا ان يضاهى الخ خذ والمضاد سطل
 كمال الغرض ويكون قوله اعني اذ في تفسير الغرض **قوله** اقوى في وجه
 التشبيه وذلك لانه المتبادر منه عفا وان سيقا غير لازم **قوله** معنى انه ان كل ما يشتم فيه
 انه ان اذا بالتالي على وجه الحسن فليس يتأتى فيه الاستعارة على وجه الحسن بل
 فيه التشبيه كذلك لو ان كان يكون التشبيه بين الطرفين بواجب احدا وان اراد محو الثاني
 سواء كان على وجه الحسن او لا فلا يمتثل ان ليس كل ما يشتم فيه التشبيه ساقى فيه الاسعاره
 فانه اذا كان وجه السبه خفيا يتأتى في استعاره اشتم لا على وجه الحسن فقط
 المقصود من التشبيه عم لا يشتم على ما ينبغي اذ المتبادر منه العموم المطبق **قوله** حتى اجد
 معنى حتى كالحكماء اذ لا الخاء حقيقه من نحو العلم والنور واللام في الاسعاره
قوله وتبينه او لم يكن لقوله قوي التشبيه من الطرفين بوجه وهو ظاهر الاسعاره يعني اذا قصد حسن
 الكلام كما سعه قوله لم يشتم التشبيه **قوله** كالحقيقه ظاهر كلام المقصود
 به المحسنه والمضج كما في التوضيح في جلا وجه التشبيه من الطرفين فانه قد عرفت

وشرح المصنف
 ما لفظ ولا سماع
 ان قوله قد يمتثل
 على الفهمه
 راجع الى
 حسن الاستعارة
 في قوله ولا سماع
 المتشبه به
 في قوله ولا سماع
 اشعارا
 مشتملا على
 راجع الى
 درجته

حقيقه
 وكذا ان لا يشتم
 في قوله ولا سماع
 اشعارا
 في قوله ولا سماع
 اشعارا
 في قوله ولا سماع
 اشعارا
 في قوله ولا سماع
 اشعارا

ان التشبيه

ان التقدير في غير اشياء الرخوة وظاهر قوله كالحقيقه ان حتمها برعاه
 جهات حسن التشبيه وان اشتم راجع لفظا الى ان التشبيه على الاول هذا وفي الشرح
 كانه اشار الى ان هذه التوضيحه خصوصه بالمشبهه قال المحقق الشرح في المصباح
 وانما خص بهذا التوضيح الاسعاره الصريحه لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد
 هو التشبيه فاذا كان وجه التشبيه حليا سفته او مشهورا فيما ليس به فوام ظهر ففقد
 التشبيه واذا كان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يذكره واما الاسعاره المحكيه
 صفا اطلق في لفظ المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به وقد صرح في حقا وجه التشبيه
قوله على تشبيه الاشياء في التشابه سفته الى ان لا يكون لفظ المحاربه
 فيها بينهما وان يكون مجازا في هذا المعنى الاخر لاجل المشابهه في العدي من اهل الامر
 غير اضلي كما سيوضحه الشرح رحمه الله **قوله** بعد حكمه اعلم بان لفظ المشبه به بالمشبه
 والزيادة لقوله او لتبين من الشئ اذ العدي او كمل ذوي صفه وكقوله كما فيما رجمه الله
 اذ العدي من وجه لم يسم محاربا او زيادة لفظ يعني ما يقابله عنه الخاء حرف
 الزيادة فلا يدخل فيه ان يداقلم وان كان قد اشار في المصباح الى ان المراد بعض ما اعني
 بعض من صفه الزيادة فقط والغرض من هذا التوضيح قوله وظاهر عبارة المصباح قال فيه
 هذا ان يكون الكلمه منقوله عن حكمه الا اضلي الى غيره كما في قوله عليه السلام وجاز بك لا
 امر بك فالحكمه الاضلي لقوله ان يكون هو الحكمه واما الرفع فجاز وفي قوله واستال القره والاضل
 واسال اهل القره والحكمه الاضلي في الكلام هو المحاربه والنصب محاربه وفي قوله ليس كالحقيقه
 فالاصل ليس مثله في المحاربه فمعنى بدل على ان الموصوف بالمجاز هو الحكمه لكن ما ذكره
 في الامثله من ان الرفع محاربه والنصب محاربه والظاهر ان الموصوف به
 هو الاعراب واما قال الشرح ظاهر عبارته لانه يمكن تاويلها بان يحل على ان الرفع حكم
 محاربه في الكلمه فيكون التشبيه المجازي في المحاربه لا في التشبيه المجازي في الحكمه الاضلي
 بغير التشبيه الحقيقه هناك واما المحاربه فهو كماله في المحاربه واما الحكمه الاضلي
 حكمه اخرى وقيل عليه قوله والنصب محاربه والجزء محاربه فذلك ما ذكره المصنف اقرب وذلك لما ذكر
 في الشرح من ان هذا يعني كون الموصوف بمسالك النوع من الجاز هو الاعراب ظاهر وفي قوله
 كالنصب في القره والرفع في ذلك لانه قد نقل عن تحله اعني المضاف واما في المحاربه
 فلا يحقق ذلك لانقال فيه وكان لما قال اقرب ولم يقل هو انصوب لان كان تاويل عبارته
 السكا كما ذكرنا **قوله** وحتم ان لا تكون زايده في الحكم لعدم زيادتها بغيره في
 ذاته كما لانه مثل المثل وان لم يكن موجودا اذ القضية غير الموجبه لانسداد وجوده معلق
 المحمول والوجه ان الحرف زايده بطريق الكناية هي من الكناية المطلوب بها تشبيه بان
 شئت الممثل النفي الى مثل المثل ووجه ان زايده تشبيه المثل واما جعله من المذهب
 الكلامي كما ذكره المحقق السرف ففقه ان من لم يدعي الكلمه وهو انما المثل لا تشتم
 اليه انتفا مثل المثل فكيف يحتمل به عليه **قوله** معناه من جهة حوان اداة المعنى
 الظاهر انه حل الكلام على حذف المضاف لا حاحه اليه اذ دخل قوله من جهة اداة

ان التشبيه في غير اشياء الرخوة وظاهر قوله كالحقيقه ان حتمها برعاه

المحاربه

او ياد واد واد

فان كان له لا خاله اسن

الحكمه

المراد من المعنى
المراد من المعنى
المراد من المعنى

المعنى على معنى النظر الى اداة المعنى المعنى بمعنى فاعله جازية في الكتابية دون المجاز **قوله** لان
الكتابية كدرا ما خلق اعراض اداة المعنى المعنى قال القائل التلويح واما اداة في التلويح
من ان لا يد في الكتابية من ان يعصب تصور المعنى الاصل في ذهن السامع ليستعمل
الملكى عنه فيكون الموضوع له مقصود في الكتابية من حيث المقصود دون المقصود
فليس معنى اداة المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
المعنى لا يستعمل في دعوى كون الموضوع له مقصود في الكتابية دون المجاز لحكم
قوله للمقطع صحة قولنا ان لا حاجة اليه مع ما ينبغي من بيان ان المعنى معنى جواز اداة
الحق في عدم توقف الكتابية على فز منه مانعة من اداة المعنى المعنى **قوله** وهو ان
المراد بجواز اداة المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
وقد صرح في الكشف بان ذلك من سبيل الكتابية فير د عليه ان استعمال المعنى المعنى
من اقوى فرائس المجاز فاذا جاز في الكتابية استعمال المعنى المعنى لم يجعل مانعة من
جواز اداة المعنى المعنى فلا يكون معنى من فرائس المجاز مانعة من جواز استعمال
فلا تنعير الكتابية عن المجاز في شيء من الصور ولو سلم فلا شك في عدم التمييز في
صور استعمال المعنى المعنى في بطق الحلال فاذا اراد السامع ان الفرق على وجه تدفع
ذلك لا بد الايراد يقال وهو ان المراد ان لا يغلط الا ان معنى جواز اداة الملزوم ان
لا يتوقف اداة الملزوم في الكتابية على فز منه مانعة من اداة الملزوم فسطح البدل
في قوله تعالى بل يراه مبسوطا ان جعل كتابه عن الجوز لان اداة الجوز من هذا
اللفظ لا يتوقف على استعمال المعنى المعنى في حقه تعالى لانه عن ذلك حتى لو
فرض انه لا يستعمل ذلك عليه كما كانت الكتابية حالها في اداة الملزوم من
النبوة في بطق الحلال كما كانت لا قرينه الانتماء الى الحلال فانما يتوقف على استعمال
اللفظ المعنى من الحلال كما لا يخفى فيحتاج الى ان جعل مثل هذا المجاز امتنع غرض
الكتابية كما قيل في الا الى دفع ما يرد من انه لو جاز اداة المعنى المعنى في الكتابية
جميع بين الحقيقة والمجاز يقال ان اداة المعنى المعنى في الكتابية واجبة للصورة
كما تقدم بخلاف المجاز فانه لا يمكن ان يكون الفاضل الشك في بل لان الحدود في ليس
هو الجمع بين الملزوم ومطلو للملزم المستوفى اداة على منافية اداة الملزوم في
ذلك موجود في الكتابية **قوله** وفيه نظر لما ذكر في الشرح من ان المجاز قد يكون من الطرفين
كما سئل في العتب **قوله** بان يتوقف في صفة احصاء موضوع لا يتوقف
بلغة الاتفاق الى ان ذكر غرض في الصفة وازا اصل وضعها على العموم **قوله** غير
صفة ولا تشبه الا وضح ان يقال بطل موضوع لم لا احصاء الامم من ان
يكون صفتها كالتقدم او غير حقيقي كما اذا استعمل في بل بالمصداقية مثلا

باب الملزوم والمطلو

قوله في العتب

باب الملزوم والمطلو
قوله في العتب
باب الملزوم والمطلو

قوله

قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب

وصارت تامة فيه حيث لا يغتد بمصداقية **قوله** من كنهه لخصول الاحتياط
بالتركيب اذ الحصة تشارك في كل جنس واسواء القامه تشارك في كل جنس
وعبر الاظهار بشاركة في القدر **قوله** بالافراط المافال بالا فراط لان عظم الراس
واستواء اذ لا يغربط دليل على علو الحصة وحسن الفهم **قوله** نوع خفا قبل وكان
ذلك بالنظر الى الاصل والافراط المافال بها اظهر من ان معنى **قوله** كون
سبب البلاهة لانهم لم في الخانج خفي **قوله** كمال الخواصه قبل المفهوم بها في العرف
شعبه الاحتياط في اتفاق المبال وعبره كالعقود عند الفقه وليس المراد بها
صانعها الشرعي **قوله** المراد بالاخصاص في الشرح هذا المقام فلو قال المص
ان اداة السبب بان الحصر هذه الصفات لكان أولى **قوله** كذا يقال **قوله** او
او بعد من كما اذا قيل يد كغير الزماد ام لا فبغير نعم كذا الزماد **قوله** وفيه نظر قبل
وجه النظر ان قسم الشيء لجزان يكون اعظم من المقسم من وجه وفيه ان الاصل
من القسم ذكر جزئيات الكليات العتاد وعليها التمايز بقصود معانده وما يشبه
ذلك والعنوان باعية القسم على سبيل التمايز ويمكن توجيه النظر بان العتاد
لا يستعمل كماله الى الاسمان امرا والمزاد هنا الانقسام في عليه ما يرد على الانقسام
قوله مستوفى لاجل موصوف غير مدكور في عليه الظاهر قوله مشوقه الى تقدير
للجزئية لكن فيه نوع تصور الجوان وجودها مع علم ذكر الموصوف بدون تعرض
كما اذا اوضح بقوله لنا المسلم من سلم المسلمون من لده ولسانه الكتابية عن نفى
الاشلام عن المودى مطلقا **قوله** وان قلت ان اداة القلة عدم الكثرة سواء انقفت
واما كما في عرض القفا او وحدث كما في عرض لو سادته كناية عن الاله **قوله**
والحق في ذلك المعنى ان ليس المراد من قوله في اديني مسعر فانه يكون تارة
مجازا وتارة كناية انه لغير ان يرد عار المخاطب وحده فيكون مجازا ويؤيد
اخرى المخاطب المخاطب وعبره فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم بعد
في المجاز وكناية بل المراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المودى مطلقا
فان لا يهدد به المخاطب مع تهديد مود اخر كان كناية وان لا يهدد به
عار المخاطب فقط كان مجازا امرا كما **قوله** اطبق ليدقق الخ نسبية الاطلاق على ما
ذكره الى ارباب البلاغة المكنية على علم البينار ظاهرة واما ان باب البلا
السلفية في انصاف مطبقون على ذلك تحت المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه
المعاني محملة ويغفرونها في مواند الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وقفا صحتها **قوله** ابلغ من الحقيقة والصريح هو من المبالغة لا من البلاغة

قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب
قوله في العتب

Copyrighted material

وكانه مبني على ما نقل عن ابي جعفر والمبرد من حوان بنا الفعل التفضيل من جميع الثلاث
 المزيدي فيه فاستأوا المعنى ان كلاما من الجار والكنانة اقوى واكثر في الدلالة على
 ما ان يذهب من الحقيقة والصرح على ما ان يذهبها والمالم يحفل من البلاغة لان الكلمة
 لا توصف بالبلاغة والمقصود ان كل محارز البليغ سواء كان كلمة او غيرها وعلى تقدير
 حوان وصفها بالبلاغة علم مذهب غير المقصود وان الاثر على ما ذكره الخليلي من
 ان عدم انصاف الكلمة بالبلاغة انما هو مذهب المصنف وان لا يثبتوا ما
 مذهب من يقول كل فصيح بليغ موصف لها فلا يجوز ان يحفل من البلاغة
 لان كل محارز الاحسان يكون فصحا فضلا عن ان يكون افصح وانما لم يسم
 على البلاغة وهو كونه كدعوى الشيخ بيمينه انما يدل على المحل المسند اليه لا على
 البلاغة واما ما ذكره الشيخ في شرح الكتاب في قوله تعالى حتى يبين لكم الخط
 من الخط الاستود ان الاستعارة ابلغ اى دخل في البلاغة او في البلاغة فهو ان
 لم يكن معناه انضاف الى البلاغة بل انضافا بها بزيادة دخلها في البلاغة لكنه
 بعد لان المساد من المبلغ المصنف بزيادة البلاغة لا بزيادة دخلها مع ان
 زيادة الدخل في كل مقام مفعول بل الحقيقة في بعض المقامات البليغة وهذا
 من ابد الشيخ عبد القاهر الخ من تأمل عرانة التي نقلها عنه في الشرح
 لم سمع ان يقال ان من ابد الشيخ ان كل واحد من الجار والكنانة والاشتقاق
 لا سوا في فيه اصل المعنى بالنظر الى الحقيقة والصرح والسبب مثلا فيقول
 ان يستر مع قولنا استأسد او رايت حلا كالا سبب معنى واحد لا سوا
 باحلاف العارفين انما اتفقت ان الاول افادته بزيادة في المساد لم يذهب اليه
 وتولد ذلك ما عدم من ان العلاقة تكون اللفظ من ادائه الاسعاره صحة وقوع
 المقتضى الحسبي موقعة من عرانة يفوت الا المتلا المسالعة في الشعبية وقس على ذلك حال
 المحارز المرسل بالنظر الى الحقيقة والكنانة بالنظر الى الصريح وح لا يحتاج الى ما
 اجاب به المقصود من الاعراض الذي اوردته على الشيخ اذ لا ووجه ذلك ان الكلمة
 على ظاهرها اعني الذي دعاها الشيخ من ان ليس في البلاغة افاده واحد

الاستعارة بالبلاغة زيادة في البلاغة

قوله تعالى

الامور زيادة في نفس المعنى اسبقها خلافة واما ما نقله من ان استأسد والاستد
 ستوا في الشجاعة زيادة في الاصطاح ان المتساواه التي فيه وفي قولنا استأسد
 التي هي نفس المعنى لا سوا فيهما خلافا للعارض فان المعنوم في كلا منهما من
 المساواة لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فصيح ما ادعاه من عدم افادة الاشتقاق
 زيادة في المعنى نفسه وافادتها الزيادة في الاثبات فقط **قوله** اي بصورة معانيها فيدل
 عليه المشهور ان حقيقة العلوم المساد او الصديق بها او الملكة المتصورة المحتويات
 وما يتعلق بها لكنه ذكر في شرح المقاصد ان الصناعات قد جعلت عناية عن عدة اوصاف
 وتبنيات واصطلاحات وتولد ذلك جعل التصورات الحقيقة داخل في حقيقة الحكمه
 على ظاهرها قيل **قوله** والمراد بالوجه يعني الاضافة للبعد او هي تقدير الكلام كقولنا
 وذلك ان لا يدعى بها الا اعم لدخولها اكثر ما ليس من الحسنات التي ترفع بلاغة الكلام
 الخلو عن بياض الحروف والكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن منعك التالف
 مع انما است من علم السديع واما الخلو عن العارض فيكون اوجزه في وضوح الدلالة **قوله**
 اي الخلو عن التعبد للمعنى كانه حق وضوح الدلالة بالخلو عن التقيد المعنوي مع
 انهم عطف مفهومه بيقا والخلو عن التعبد اللفظي انما يكون اشارته الى علم البيان
 على ما ذكر في صدر الكتاب كان لا غاية المطابقة اشارته الى علم المعاني ويكون
 تبيين ما علم ان يبين هذا الفن بعد ما فقوله بعد ما علمه قوله وتبينها وجوازه
 وقد علم الدلالة او وضوح الدلالة المذكورة في علم البيان بخلافه على قول الخلو عن التعبد
 المعنوي اعتمادا على ما سبق في مباحث المقدمة قوله تحسين المظهر الاول لا يشك انما
 اهم غدها من الحسنات المعنوية مع ان الظاهر ان حسناتها باعتبارها من الحسب اللفظي
 العلاقة فيه المظهر المضاحيه اللفظية قوله بين متضادين فصاعدا لكنه افقر على
 اقل ما يحصل فيه المطابقة **قوله** سواء كان التقابل حقيقيا الخ لا يخفى انه بعد تعميم التقابل
 كما ذكره يكون مجازا استأ على الكفان واما بينهم دأخلا في الطاق بالمطابقة تأمل **قوله**
 او يقال انضاف فيه لان الجمع بين الابد والاشتمال في الظاهر مطابق بل هو مراعاة
 النظر في **قوله** يديها ما خرد من البياض **قوله** شديد هو ما رقت من البياض وقوله

الفقيه البديع

قوله تعالى

قوله تعالى

هذا هو المقام الذي
هو المقام الذي
هو المقام الذي

مرفوع خبر بعد خبر لا الفايه على الضم فان الذي قبله علة غدوة والتمسح بظلمه
فلم ينضروا والا فكفانه الاجرم **قوله** فذا عبر العيش احضر وقع في المقامات هذا بعد
قوله ان وز المحبوا الاضطر وحضر العيش كناية عن نعمته وطيبته وان وز اي لحظ
والغود جانب لراش الى اي في الخالص الغداوه الشد يد هاقبل لما وصف
الغدر والشد يد الغداوه **قوله** بارهق الموت الاخر يقال اخر الباش اي اشتد وقيل
ان اذ بالموت الاخر القندر **قوله** نحو استد على الكفان هذا مثال التعليل بالشبهة
التعليل لا باللزم قوله تعالى جعل لكم واليهاء لتكنوا فيه ولتتقوا من فضله
فان استغافلوا وان لم يكن مغابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للتكون
بالنفس الذي سبق ذكره ويتفسير السكاكي ايضا في اخلة في الطباقة فانه في المطابقة
بان لم يجمع بين مضادين وانما ما زاده من قوله واد اشترطها هنا استرشاد بغيره
فليس من اذنه ان يكون في المقابلة شرطا بل انما اذنه اذ اعتبر في اخذ الطرفين
شرطا اي قيد وجب اعتبار صده في الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثل في المطابقة بقوله
تعالى فليضحك قليلا وليكركوا **قوله** لا شك انه من اذنه في المقابلة ايضا لم يجب
فيها اعتبار الشرط كما مر فقيه مقابلة واحدا به مجموع الضحك والقليل وبين مجموع
البكا والكثرة وان كان فيهما مطابقتان كما عرفت ومن ذلك علم اتفاق التباين في المقابلة
والمقابلة فاذا اومل في احداهما عرف كونها عند اخضر من المطابقة كما عند المص
قوله ولو دخل فيه ما ما مخضر باسم المقابلة يمكن ان يقال انه داخل في مراعاة النظر ايضا
بل لا يظهر ان المطابقة انما هي جميع الضدين والمراعاة جميع الاستثنا المناسبة
المترافقة واما المقابلة فهي المركبة من كليهما **قوله** الا ان الانواع والا
والا ان السير والمعتبر لان لفظ فسيستره مكررا في الايمان وقداشان المص الى ان
ان صدق المعنى الاول بقوله فجعل صده والثاني ح الى سانه فيما سياتي بقوله وهذا
الغير المقدر عند بقوله فسيستره للغير يعني انه وان كان اللفظ في اليقين واخذ اطله
فاللفظ في كانهها صدها المعنى في الاخر واما المقابلة بين العتري والبصري فغير

لان

لان المقابلة كما صرح به في المصاح اما كون بين المستعملين وكل منهما امثلة لبعضهما غير
ومعنى صدق الخبر اي بالمللة الحسنى اي من الاستلام او بالمشوبة الحسنى وهي الخبر
اي سندها ليس كاي سندها فيه ونوقحه حتى يكون الطباقة اسرا من عندده **قوله** في خطه الاميل
ومعنى فسيستره للغير سندها حتى يكون الطباقة اعترش عليه **قوله** في خطه الابلاي باعنا
المازال فلهذا الى المعطافات الى المحبها نقا اعطف العود وعطفه خناه ومحملا البيت ان
المازال الما زل في سكرها ودقه اعضاها شامخت تلك الفتي بل اذق في ادمهم المحققة بل
اذق وهي الاوتار فكلمه بل للاسفال اليهم **قوله** فان اللطيف شامخ كونه غير مدرك
بالايمان فبطل ما مل اذ المناشئة هو اللطيف المستنق من اللطافة وهو ليس بل اذها
واما اللطيف المستنق من اللطف معني الرافة فلا يلزم من سندها ان يكون من المحقق لمراعاة
النظر لانهما عينها اللهم الا ان يقال اللطيف ما هنا مستنق من مقابل الكشف لما ذكره
الحاشية **قوله** في المناسقة **قوله** يصبر القريب في الطريق فكان المنكسر جعل المحاطب
رقيبا سطر العجز **قوله** وبرز دتمهم فيه خطوط كانه منقول بجامع التعليم كان فيما
قبل العجز علامه على اخره **قوله** تطيع الاسماع السمع الكلام المعنى يقال طيع
البراهمي ضرها وطيع السيف اي طاعه **قوله** اذ اعز الزود فيه تحت فان الروي على
عصا الحرف الذي ينبغي عليه الفصل او السيفان مثلا قال لاسمه وطاهه اذ هو
ان يعرف الروي ومع ذلك لا يدل ما قبل العجز من الفقره او الست عليه كما في قول الشاعر
وليس الذي حرمه حرامه فانه يجوز ان يكون العجز حراما كما يجوز ان يكون حراما
وانما تفسير الروي ما ذكره اعني قوله الحرف الذي ينبغي عليه واحدا الاميان والفقر
علا المشهور اذ المشهور اختصاص الروي بالتشعير كما سيصير به في لزوم ما لا يلزم
لكنهم يفسره بذلك هنا بقولهم الكلام للصنف وان ترك العجز ولو قال المص
اذ عرفت لفاقيه او ما حكمه اسلم من هذين قوله لوقوعه في صحته اي لذكره معه
قال المحقق الشريف فان كان من ذلك الشيء فذلك الغير علاوة تجوز له العجز من
العب الا فان الشهوة فلا اشكال وتكون المشاكاة موجبة لمزيد الحسن كما بين
السيدة واجزاها وان لم تكن كل من الجا طية والبطح فلا بد ان جعل الوقوع في الصحة
علافة مضمومة للحاج في الجملة ولا وجه لتعديده عنه وقال الشرف في شرح المفتاح لا يحل ان
المشاكل لا يجمعها وهو ظاهر ولا يجوز تقديم العلافة ولا يخفى معنى التزام
فتم التثنية ثالثا في الاستعمال الصحيح والفور بان هذا النوع نوع من العلافة فكذلك يجوز
واعراض عما ذكره من جعل المشاكاة في الذكر نوعا من العلافة بانها لا تملك لذكران خصوصها

Copy

[illegible][illegible]

2000

موله وانه كرم
 هو الصواب ورواه
 اصحابنا في كرمه لان ما
 كان اسبقا فلهذا
 ورواه في كرمه
 في كرمه
 في كرمه
 في كرمه

لا جهة حسنة او محاربه

مرد و حسن

او ليس قد ذكر فيه والمراد بالخط العبري نحو قوله او محطاطا عطف على معنى شرا في قوله
 في شرح المفاتيح مشهورا قوله ومنه الجمع مع التقسيم الفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المبدأ
 هنا على الاجمال وفيه على الفصل واما الفرق بينه وبين التقسيم والتشريف باعتبار تعيين
 الاضافه الى كل واحد منها خلافا للتشريف والتشريف قوله جمع ويصح ان يكونا معا في
 مقامه اذ قد مر في ما قبل على الحكم وادنى من شرا في قوله لا تقف في بلد سيرة عن بلد
 كالنار ليس له ولا في ولا في ولا في اقام العتق الى المصير بغير المصير ما بين النار الى الارض
 من الجحيم والشرع من النار الصغر مصدرا بمعنى الشرا ولا وقوله لا تقف في اي اوسع قوله سعي
 الروم ولا في اي اوسع الروم في قوله لا تقف في اي اوسع قوله سعي
 الا انه على هذا التقسيم كما بينا من وفد حوله الجحيم واهل الجنة واهل النار
 النار الى ما لا ياله له الا وقت مشيئة تعالى فانه ليس لكل واحد منهما عطاء وود
 للاحد اش ووقع الاستثنا باعتبار الاقطاع نظر الى البعض فعلى هذا لا يرد ما ذكره
 المحقق الشريف من ان كل واحد من الجحيم والجنة لا يرد حوله كما لا يرد في
 استثنائنا الفناء من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول الجنة عليهم وفيه
 ان جعل الفناء داخلين في الاسماء والسعد باعتبار ما مضى من زمان دخول الجنة عليهم وفيه
 اذ قد فرق في ما بين اهل الجنة الموقوف بالشقاوة والسعادة وايضا يضحى بقى الكلام
 في بعض المبدأ من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعبر المبدأ اول اليوم والام بكن الفصل الثاني
 الفاسد وجهه اذ لا يربط المبدأ من اول ذلك اليوم بل بعد الحثاد وهذا
 الكثر وجعل الاستثناء من الخلود في غدا والنار ومن الخلود في يومهم الجنة بمعنى ان اهل
 النار لا يخلدون في النار وحده بل بعدون بالمرحوم برؤسوه من انواع العذاب مثل
 عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوا الجنة ما هو اكثر منها واجل وهو رضوان الله
 وما سوا فضل الله به عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله قال في الكثر وهذا في اهل النار
 طاهر لا يفسد بطلون من حر النار الى برد الرزق والردوان النار عبارة عن دار العا
 عروا ولا ناسك استعمل النار فيها تغليبك اما دعوى الغلبة حتى يفسد المصل
 وكلا الا ترى الى قوله تعالى نار او هوها الناس والحجارة وهم وكلم
 واما رضوان الله عن اهل الجنة وهم في ما لا يفسد كنهه في قوله تعالى خالدين فيها لا يبدل
 بظاهر على الهم معيون في ما عني فضلا عن اهل النار بل ينعهم بها الا ان خصص في قوله
 لا يحصر الفصل ولما كان بطلان الخصص من غير دليل ثم قال اهل صاحب الكشف وما اخت
 ما قال لعل الوجه والله اعلم ان يكون من باب حيل الجحيم في شتم الحماط ولا يذوق فيها النار

الجحيم

الا الموت الاول في قوله او من وجههم ذكرنا انا وانما قال المحقق فان قلت ما وجه العطف
 باوها هنا مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لكان الضمير المنسوب
 الراجع الى الجنة في الجحيم الشاخصين ولو خرج من شافي هذه الجملة لا يمنع العطف
 باوها متنع في المصير والمناظر او يرى انه لو قيل او نصب لمن شافي الذكوة بدل في
 الظاهر من المناظر من الضمير وان الواقع اخذها الاكتفاء بها وليس من ادراك المبدأ
 وقوع كل منهما في الجنة فالا في القياس الى طائفة والقياس الى اخرى بالقياس
 الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة في شافي او لا في الضمير كان احقا الى طائفتين
 المنكوتين من الواحدة او حب العطف باوها الى لفتن المعنى ولزم ان يكون لكل
 واحدة منهما مع الاثبات فقط والذكوة فقط او ان كانت معا والشرع في ذلك ان
 هذه الاقسام اذا ثبتت الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا ثبتت الى طوائف
 مختلفة فبغيرها توافق في الوقوع واستراكت في السوء ولما احتلوا المنسوب اعني الموقوف
 له والقيام في الجحيم الثلاث عطف بالواو فيها على التوق ولما اتفق المنسوب اليه في
 الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملة الخامسة في الجحيم الشاخصين صرعه
 الجاد الضمير بالمرحوم عطف باوها في السابق فالجحيم او يرى وجههم بدل الا ان فقط
 او الذكوة فقط او ان انا معا ان ينادى فارقا في قوله فائدة في العبدول عن
 الصريح من شافي الجملة الثالثة الى الضمير وتغير الكلام عن استلوه فان لو جزي
 الكلام على شانه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام متوقفة بشيئة الله تعالى واما اذا
 عدل الى ما عليه التبريد اذ قد مر ذلك بكنه اخرى شريفة وهو عدم لزوم المشيئة
 ولا عانة الاصلح والله الموفق لما يشاء في الجحيم قوله لا شافي التبريد على ما ذكرنا
 يعني من انه ان اذ بالكره نفسه وانزع من نفسه كذا ما يسالغه في كذبه قال المحقق
 المعقود من ان النيات المشهورة على ما عرف من ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استخلافا
 للنشاط الشائع واسيد زار الاضغانه الله المقصود من التجريد للمباغاة في كون الشيء
 موضوعا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينزع منه شيء اخر موضوع بصفة شبيهة في النيات
 على ملاحظة الحاد المعنى ومبني التجريد على اعتبار التقاير اذ عاقلية يتصور اجتماعها
 انما يمكن على الكلام على كل منهما ما يند من الاخر واما انهما مقصودان معا وكلا مثلا اذا
 غير الكلام عن نفسه بطريق الخطا والغيبه فان لم يكن وصفه بصفة المباغاة في النيات لم يكن
 ذلك حريضا بل اصلا وان كان هناك وصف تحت المقام المباغاة فيه فاما ان ينزع من نفسه
 شيئا اخر موضوعا فهو غير بدو ليس من النيات في شافي وان لم ينزع عن نفسه مجرد النيات
 في العبر عن نفسه كان النيات اعم من الجحيم او على مذهب السكاكي وان شئت فقل بارة
 توضيح فاعلم ان قولنا نيات السكك ان حمل على ان السكك كان في اتمام الخطاب وملاحظة

انما هو هذا
 في حاشية السكك
 في قوله

من انقطاع الامر والثاني يعني المعنى من العرط اي النقص **قوله** شرك الشك حاله الضيق
وهو الذي يصاحبه **قوله** حدى حدى اي حطى من ليدنى محرج حدى وانعاب يعني في حصيل المطا
ما الوصل اليها والمقنع ان حطى وحى من اعاد يعني من الجذب **قوله** على مذهب الاخفش
من حوازي يادتها في الموضع **قوله** او على كونها للمعنى فقال هذا يرجع الى الوجه
الاحمر لانه ايضا محاج الى حذف الموصوف لا نقول هذا الوجه مبني على ان الجار والمجرور
معقول لا حذف كما ذكره الشاعر والمحقق الشريف في قوله تعالى ومن الناس من يقول
ان الجار والمجرور مبتدأ لا حذف في خبر متعلق بحذف **قوله** من عطفه عطف الجواب
وحركة العطف كانه عن الشرط **قوله** من الحوائج هي اطلاق الصدا **قوله** اي الحوائج ما ولى
المذكور او الحرف المبدول عليه بالحرف وليس عائد الى المضارع كما هو ظاهر عبارته الشرح لفتاد
المعنى وقد صرح في الاصطلاح **قوله** بان المنقسم الى اللاتاة الاسم هو الحرفان **قوله** يدنى
ويبين كنى ليدنى كنى الكسوف والكسوف المستندة السند والمراد بها هذا السند
يعني الحائل بين وبين بينه ليدنى كنى كسوف الشمس اي منتهى الامر فصعب الوصول اليه
قوله حاصه رسم الحروف في السنين القاطع حقا هو المون **قوله** اذ لم يصب الابعاد في هذا
على قدر عدم اعتبار الالف والباء في الحرفين لم يصب **قوله** لم يصب هو اسم جاز وقيل
اسم ارض **قوله** ان جمع اللطيف لا اشتقاق بل معنى ان يعلم انه ما يدمل ان يعلم مع عدم الحاشي
العصر المحقق بالحق في اقسام الحواس وعصر منه تدحرج لها معنى مع عدم الحاشي
المعنى **قوله** لا الانا ولا بعد بان جعل الصبر المذكور كما جعل اسم الاشارة له كما في قوله تعالى
عوان من ذلك **قوله** لان الاستدقاق الكبر الخ قد عرفت انه شرط فيه التناسيب في المعنى
صطرها المناسبة من معنى العزم الرزم والمرق **قوله** وهو توافق الكلمتين في الاستدقاق
نوع لفظ من حرس طمناستينها معناه وتكبيها مع نوع بعصر وهذا وهو لفظ اقسام صمم
وهو ما اعده منه موافقة المشتق للاصلي في معناه بان يكون فيه معنى الاصل وحده اوقع
زيادة مع الموافقة في الحروف الاصول وتبينها كصوب من الصوب وكبير وهو ما اعده
الموافقة في الحروف الاصول وتبينها كصوب من الصوب وكبير وهو ما اعده
وهو ما اعده فنهناست في الحروف في المخرج مع التناسيب في المعنى كالنظم من التلخيص
وعرف الشارح بطاها شمل الاولين فقط انما على الدار الامام الروا القليل
والعزم على الشئ الاقامة عليه قولها مملدا وحار في موضع معقول وحدها **قوله**
مقيلها المعنى في الاصل النوم في الظاهر والمراد موضعها **قوله** او صفة معده فيلهذا على
بعد ان بعد وصو المعرج بالليل قبل تقيد المعرج بكونه في شاعه حشد المعنى **قوله**
والصبر للقاعة وخون ان يكون للمعرج لانه في معنى الاقامة وهو انشيت من جهة المعنى
هذا الصبر كله وصفت في اخر المصراع الثاني لاجد المسكن من لانه ناعول الصبر المصل
في هذه المعانيات بعد كل اخري على حده بل هو كالحرج مما قبله **قوله** دعاني من ملائكة الخ

فانما
الاجتماع

في اصل
الاجتماع

الغنى

المعنى انما كان باصفا حتى من الملام الذي حمله على التبعة فان الحب الذي حمله في الشوق
جذبه اليه فمكس في ولي ولا نور في الملام **قوله** اللان لا في نعم اذا لم يزل الطول في الرشح فانك
الاخر ان يشرب المحمود **قوله** جمع ليلال يعاج الباق **قوله** مسعود ونايات الماني الخ هذا من ابيات
الحسين في قوله تعالى فقال للمفسر ان منهم الصالحون ومنهم الطالحون والمقصود ان الصبر
جامع قولهم املهم هذا شكك من جمع الناصر ومن طائفة مخصوصه والمقنع ما علمت هو لا
ورجوع فيهم مطالي لم تا علمهم ومن وصفت سترهم فلا ان ليس بهم احد خصل عدة مطلق
قوله وهذا في الشرح قال فيه مما انا نوع احدا للمفسر الذين جمعها منه الاستدقاق
في اخر البيت والمحقق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولا ح لم على نحو العنان الى
مسجعا له من لاج لا في قوله ولا حصر ماضي بلوح والماني اسم فاعل من فتح الحاء ومنا لواع
المحقق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومن مطلق يتخلل المعاني ومطلع الى حصر على
فالاول من غير معنى والماني من غير معنى ومنا لواع وقع المحقق الاخر في صدر المصراع الثاني
لعمري لقد كان الزيام كانه ثرا فاصحى الراح متوا في الشرا واول من الزود والثرى
قوله ولذا ذكره السكاكي لفظ الجمع حيث قال ومن جهات الحسن الاسجاع قل
المحقق الشريف جمع الاسجاع بصدا الى الكلمات التي في اخر الفقرة لانه القواني في
النظم ولو بدله وشبهه بالصور كان انشيتا قدم وما تار من سراج المحسن البديعه
بالمعاني المضد به **قوله** لان القاصه الخ بل على ان السجع عبد السكاكي بلفظ **قوله** او غير
ذلك مما قبلها من نحو خروف في البيت الى اول شاكرك بلمه مع خركه المحرر الذي هو قبل
ذلك الساكن قال المحقق الشريف وهو المذهب المذموم ومناد مع ذلك المحرر ايضا والقافية
في نحو لانا منازل في القواني منازل له على ان الاول منازل وعلى الثاني للام وعلى الثالث
من صفة اللون الى الاخر وعلى الرابع من النور الى الاخر واما سجت القافية قافه لانهما
تفقوا نظم البيت اي تسعه ويسمى السجع سجع الاله يتكرر على خط واحد كهدر الحام **قوله**
توا فقها للكله الا حاحره الاولى باعتبار توافقها قوله ما لكم بالرحون لله وقار ا
اي ما لكم ما قاملون لله عظماء والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تو ملون تعظيم الله اياكم
في دار الثواب في قوله بيا بيان الموفز ولو تار احا كان صلا قار او ما لكم لا تعتقدون
عظمه فتخافون غضبانه واما عبر عن الاعتقاد بالرجاء التابع لاد في الطر مبا لعه **قوله**
وقد حلقكم الطور الطور الخالو المعنى خلقكم اصنافا مختلفين لاسمه بعصم بعضا
قوله صرع هو في اللغة ان جعل في احد جانبي العبد من اللاتي ملاما في الجانب الاخر **قوله**
نظم الاسجاع الطبع الخف او على السند وعمره والاول هو الاظهر **قوله** اي وان لم يكن
جمع ماني العربية الخ صلا تقي سم اخر شمله قول المصنف والاقوال وهو ان يكون نصف
ماني احدي العربيين وما عاينه من العربية الاخرى محقق في الوزن والنعمة مثلا
والله المذكور من هذا القبيل لاختلاف سرى والوايه في الوزن والنقبة اما لفظه فلان

والاخر
اي في
الاجتماع
فانما
الاجتماع

ان
بالسجع

في اصل
الاجتماع

منه من الفقه الاخرى **قوله** وقد خلف الوزن فخط فلهذا المناسب في المتوازن فانه من
افتام نواطو الفاضل من العبد المخلص ورتنا كما قال وان لم خلفا في الوزن فان كان الخ
والجواب ان المراد هنا ما خلف فيه الوزن فقط اختلاف غير الفاضل **قوله** في سدر محمود
الخ السدر في النيق والمقصود الذي لا ينقص منه كانه خفد اي قطع شوكه والظاهر شجر
المون والمقصود الذي يقصد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليس له ساق بارره وظهره وود
اي قمره لا تنقصه الشمس **قوله** اقصر اي قربه اقصر من الايلا جعل الشئ قريبا من سوي الظاهر
ان المفعول الاول قربه اقصر والمفعول الثاني قربه ووجه ان الاولى بالاقامة وتمام القائل
المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المعام **قوله** صار ذوا راي وهو حروح النار من الزند فاجل
الزاي وسكون النون **قوله** منها الوحرش الخ حر ممدوح ووف وقوله في الخط حمر بعد
والخط نواحي الخامو صعب بالهامه بسبب الله العناي الرماح والمعنى بكما السامها الوحش جدا
ومفله لكن هذه النشاوا نش وبقوا في شجيرات برماح الخط من حيث الخط الفد لكن الرماح
موصوفة بالذبول قد ذهبت بانهارة والظاهرة **قوله** فاحم بلما الخ السدر للمحرم بلح الخ
من حاقان يقصد للسدر والضمير في الخ واولم لا سدر **قوله** اي فاحر حيث لم يجد مطعما فحرقه
واقدم حين علم انه اذا هرب لحقته واعلم ان فاحر ليس على وزن عنك في الصرف لكنه على وزنه
لحق العروض الى الوافق في الحركه والسكون اي خصوصه حركه فصح جعل السدر مثالا للجميع
قوله وهذا الخ كل مودنه الخ اسلفها للبارك وليس المقصود وصف الشاعر جملته من الاله
الاحلا والوفاء **قوله** والاعنات في الانعام في العنات المشعة **قوله** فبحر حروف الروي يعني
بغيره لا فاضل **قوله** قوى الجمل طاقات الجمل **قوله** وهو الحرف الذي تبلى عليه القصيده
اليه لا عليه ان هذا التعريف دورى ضروري في توقف معرفه الروي ما علم ما اخذ في
تعريفه وهو سبه القصيده اليه ويوقف النسبه على معرفه الروي اذ لم ينسب القصيده
الى حرف حتى يعرف انه حرف ولا يلاحظ في حرف الروي ما قد مناه فاعلم ان
قوله فمن نعم انه كان يسعى لا حتى ان المعنى الذي ذكره الشرح ظاهر من العبارة **قوله**
ساستر عمر املا لسان الخ من سعيد الخا من مدح الاسد وعمر بن سعد بن جابر عليه
فراكم قصده مهن قاصر فنهت اليه بعثرة الاف درهم فقال له لاسات **قوله**
بدل من عمر يعني بدل الشماك فيبغى ان يقدر الرابطة كوجوهها فنهت في بدل البعض هو
مفرد في موضع ضعه **قوله** كناية عن نزول الشرح في الكلام مبني على شبه السقوط
الرتي الذي هو العرف بالسقوط الحسين كجامع تشوش القلب وانكناز البال **قوله** على الخط
النسبه كما يدل عليه قوله اذا علم هذا اذا علم ان الثاني اخذ من الاول **قوله** على العموم
اي علما جعه اشتر ان المعبر عن علمه كما قال مشير في الفصح والاعلم الخ **قوله** ووجه
الدلالة اي ما ليس شأنه الاستدراك وان وقع فيه الاستدراك **قوله** هو كذا كهيئات
بدل على الضمة الظاهر ان ذلك من قبيل الكناية فلو ترك ذكر الكناية وقال بعد قوله
وكرر كذا كذا هذا الخ بطريق الكناية كان اولى **قوله** والاحاد ان يدعي فيه السبق والاداء
كان الظاهر المناسب لما تقدم ان يقول جاز ان يدعي فيه الشرف والاحاد والظاهر ان ذلك

منه من الفقه الاخرى
افتام نواطو الفاضل
والجواب ان المراد
الخ السدر في النيق
المون والمقصود
اي قمره لا تنقصه
ان المفعول الاول
المفعول الاول لا الثاني
الزاي وسكون النون
والخط نواحي الخامو
ومفله لكن هذه
موصوفة بالذبول
من حاقان يقصد
واقدم حين علم
لحق العروض الى
قوله وهذا الخ كل
الاحلا والوفاء
اليه لا عليه ان
تعريفه وهو سبه
الى حرف حتى يعرف
قوله فمن نعم انه
ساستر عمر املا
فراكم قصده مهن
بدل من عمر يعني
مفرد في موضع
الرتي الذي هو
النسبه كما يدل
اي علما جعه اشتر
الدلالة اي ما
بدل على الضمة
وكرر كذا كذا
كان الظاهر المناسب

مبارك زنهتم
وبير

ووجه
البرهان
بأنه
بأنه

فانما
ووجه
الظلال
بأنه

فانما
ووجه
الظلال
بأنه

ان ذلك

من اده من العباد اى جاز ان يدعي فيه السبق فكون الثاني اخذ من الاول على وجه الشئ
او غيرها والزائدة اى ان احدهما ادى الى الآخر والآخر بعضه وكذا المماثلة وكرر
لانها تعلم بالمقايضة تعرفه ذكرها فيما سبق **قوله** سلم فقه السور **قوله** اذ المعنى على المص
والمراد لقد كان فان قبل المعنى وان كان على المص الا انه عدل الى المستقبل قصد الى الاستمرار
وحكاية الحال الماضية كما قرر في امثاله احد بانه لما لم يبق لخل الرمان بعد اعداسها
اناه لم يحس حلا المصراع على استمراره على حاله الخال قوله كفى في القيام لو حار الخ في ما لم يبق
ومعنى انك الى الطيف طربان انما لم يحس حلا المصراع على استمراره على حاله الخال قوله كفى في القيام لو حار الخ في ما لم يبق
من ادها خلاف الخالط في سلسل المماثلة في الازجاني في لم يبق الاحدث
لما له الى دموعي هو ذلك الذي اودعتم في سمعي القليل من مدعيه وقول جاز الله
في سلسل استاده ووالله ما هذه البدن التي سلسل عيناك سيمطن **قوله** في سلسل
عقله في البر الذي قد جنى لها الوصرا في سلسل عيناك سيمطن **قوله** في سلسل
في الشرح انما هو على قدر ان يكون في الثاني لالة على السبق باتفاق الوزن والقافية
والا فهو مودوم جدا كقول الى مام م معن الظن عندك والاماني وان خلفت لا كاني في الملامه
ولا سائر في اتفاق الاما ومن جدواك راحل في مادي وقول الى الطبيب
واي عنك بعد لغاوه فلي عن فناءك غير خادي محتك حيثما ما احدثت زكالي وصفك
قوله الا زها را الرضا من ايه الاعراب وقد اشار الى ربه الملامه الرضا **قوله** لما في لفظي بالواو
المصقول وقوله في السابق والصفالة للسلام لمره الاطفاق بينهم من كلامه من ربه
المكينة ولو قيل ان المصقول في ربه وانبات الضفاله خيمليه والسابق ترشح لم يكن
يعتد **قوله** لا يعجبني معروفا او متع كانه لاحتمال كونه كناه عما بعد الدم **قوله**
عبارة اعلامه اي انات الممدوح التي هي العفوان **قوله** واكثر هذه الانواع وخوها
مقبوله انظر الى الذي اخرجه بقوله الخ وفامل في استخراج نحوها غلط محقق في الشرح
تأخر هذا الشرح العلامة قلت قد رايت نسخة التلخيص لا يوضح خط المصنف
وليس الموجود فيها في هذا الموضع الا التلخيص بتقليم الميم على اللام كما في التلخيص
اذ العلامة تبغ المصنف كانه نشا من قبله قوله والميم كوفي الكتاب مثلا السليم الخ
وقد ذكر الامثلة الاربعه السابقة في الشرح حيث قال والتلخيص الى المثل يعني في النظم
كقول عمر بن كلثوم ومن دون ذلك خرافة اشار الى المثل الساردون علبان
الفتاد والخراط واما التلخيص فالسليم الى القصص او الى الشعر كقول الحريري في بيت
بليدة فاعقبة وحران بعفوية اشارة الى قول النابغة فبت كاني ساور نبي
صبيك من الرقش في انماها التلخيص فاعقبة بعقوب عليه السلام والتلخيص الى
المثل كقول المسمى في التلخيص فاعقبة بعقوب عليه السلام والتلخيص الى
تاكلا وادها **قوله** وصف طوبى لها بالاحيه الخ فان قبل السد لحنا باخراهم وقد
خوما لهما فلو باعد عهد ناظرها وهي في وقع في عينها السمر والفلد اعلم بغيره
نضى ضوها صبيغ البجنة وابطوا بهتها فوالسما المجن **قوله** فان سئل على اشارته

البرهان
بأنه
بأنه

بأنه

بأنه

بأنه

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

ان ذلك

الى ما يتفق الكلام لاحله يغني عن تصريح بالمقصود كما يفهمه لفظ استناده فلا يكون
 في مثل فضيلة الوصدي في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف تقرأ فتكسر
 الانباء تراعى استئصال للصرح فيها بالمقصود قوله السر بالليل والماثل في الفعل
 المسند اليه لا بعض العرب تؤنثه فانثته على لغته قال في الشرح وبعض العرب يؤنث
 القيسر والهدى وهم بنو ^{اسد} قيسر تؤنثهم انما جمع شربته وهديته لان هذا الجمع هو الوان
 من انثته جمع ويقل في المتبادر كذا في الضمخ قوله المحضر على صيغة اسم المفعول
 قوله اي الذي اذن كوا الجاهلية والاستسلام قال الشارح والمحقق الشريف في حواشي
 الكشاف الشعر على اربع طبقات الجاهليون كاهن القيسر وطريقته واهل المحضر
 الذين اذن كوا الجاهلية والاستسلام كاهن وليد والمقدمون من اهل الاستسلام
 كالفرزدق وذي الرمة وهو لا كلمه تشبه مدح كلامهم في اللغة والمجدون
 من اهل الاستسلام الذين نشأوا بعد صدر الان الاول كابي تمام والحريري والي الطيب
 ولا تشبه مدح كلامهم الا بالوجه الذي ذكره صاحب الكشاف وهو ان يجعل
 ما يقوله مدحه ما يرويه واغترض عليه بار قبول الرواية منه على الضبط والوثوق
 واعتبار القول والاشتهار به منه على معرفته الاوضاع والاختاطة بقوانينها ومن
 البدان اتقان الرواية لا سلازم اتقان الدراية فلا يلزم من قبول الغلام اجماله جمعه
 في الحاشية من اشعار من سجد يشهد بقولهم باقوا لهم ان يكون جميع ما سقته
 مشهورا عنهم او مستنبط من القوائد المأخوذة من اشعارهم قوله كقوله لولا الله
 الخ الظاهر ان الفضل في مدح ابي سعيد قال في بعض الشرح عند قوله كل يوم تبدى
 ظروف الليالي الخ في نفس الخلق الغريب من حوال الصبر القوي عند المصيبة والظهور
 الجلاذه والشجاعة عند قتال العدو ولا يبرء ما قيل لا يتغير كون هذا من الاقتضا
 لان اول كلامه بدم الشيب في محتمل ان يكون اليوسع بد شيئا يكون ^{شأن} اول
 الكلام قوله على لطف الكلام الفاتحة ومنطوية على خسر الحاملة كالجميديات
 المفتحة بها اويل السورة وكالا بتدليلها في مثلها الناصر بالها الذي املوا
 فان مثل هذا الابتداء بوقط السامع للاضغالية ولذا الابتداء بحروف
 التام في حوالهم وحم فاما ما بعده ^{حرف} على الاضغالية لانه يرفع الشمع شئ غريب



واما قوله
 ...